

الحكومة المصرية

257

نشرة

لجنة التجارة والصناعة

Rare.
Clostx.
330.962
T175

طبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة
ب (إما مباشرة أو بواسطة أحد ناعة الكتب) من قلم نشر مطبوعات الحكومة
سراى الامتاعية القديمة بشارع القصر العيني بالقاهرة

١٩٢٠

رقم ١١٥
محرر في

Rare.
Clostx.
330.962
T175

نشر ٢٠٠ ملليم

الحكومة المصرية

نقترح

لجنة التجارة والصناعة

طبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة
ويطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من قلم نشر مطبوعات الحكومة
بمصرى الاممالية القديمة بشارع القصر العيني بالقاهرة

١٩٢٠

محتويات

صفحة

الباب الأول — انشاء لجنة التجارة والصناعة وعملها... ١

الباب الثانى — ترقية التجارة فى مصر :

٣	الفصل الأول — نظرة تاريخية
٦	» الثانى — الصورة العامة لتجارة مصر الخارجية
٩	» الثالث — نصيب البلاد المختلفة من تجارتنا الخارجية
١١	» الرابع — ترقية التجارة المصرية والعوامل المهمة فى ذلك
١٢	» الخامس — التشريع التجارى
١٤	» السادس — الثقة التجارية
١٧	» السابع — لزيادة قوة الانتاج فى دائرى الزراعة والصناعة
١٨	» الثامن — وسائل النقل
٢٠	» التاسع — التعليم التجارى
٢٣	» العاشر — الجمعيات
٢٤	» الحادى عشر — النقش
٢٧	» الثانى عشر — تنظيم التجارة الداخلية والخارجية

الباب الثالث — ترقية الصناعة فى مصر :

٣٥	الفصل الأول — نظرة عامة فى تاريخ الصناعة بمصر
٤٤	» الثانى — حالة الصناعة المصرية فى الوقت الحاضر
٥٥	» الثالث — ضرورة البحث عن موارد جديدة للقطر المصرى وقائمة البحث عن هذه الموارد فى المشروعات الصناعية
٦٢	» الرابع — هل تتيح الصناعة فى مصر
٦٨	» الخامس — هل فى مصر مشجع لانشاء صناعات جديدة
٧٤	» السادس — الصناعات الجديدة الخليفة بالنجاح فى مصر
٨٢	» السابع — تأييد الصناعة
٨٧	» الثامن — الوسائل الكفيلة بتنشيط الرقى الصناعى
٩٣	» التاسع — نظام الجمارك المصرية وتطبيقه على المصالح الاقتصادية فى هذا القطر
٩٨	» العاشر — التعليم الصناعى والفنى
١٠٩	» الحادى عشر — انشاء مصلحة أميرية تنظر فى شؤون التجارة والصناعة
١١١	» الثانى عشر — واجب الأمة نحو النهضة الصناعية

الباب الرابع — ذيل التقرير :

القسم الأول — الصناعات الصغيرة

١١٣	الملحق الأول — مذكرة عن صناعة النسيج وما يلحق بها أو يجرى مجراها
١٢٢	» الثانى — مذكرة عن صناعة الخشب فى مصر
١٢٦	» الثالث — مذكرة عن صناعات الحديد فى مصر

صفحة

١٣٠	— مذكرة عن صناعات الخزاف المصرية	الملحق الرابع
١٣٦	— مذكرة عن صناعات الجلد في مصر	» الخامس
١٤٠	— مذكرة عن صناعات الزيوت المصرية التي تعتمد بالطرق اليدوية	» السادس
١٤٣	— مذكرة عن صناعة الصابون	» السابع
١٤٨	— مذكرة عن صناعات البناء في مصر	» الثامن
١٥٢	— مذكرة عن الطحن وآلاته	» التاسع

القسم الثاني — الصناعات الكبيرة

١٦١	— شركة الفزل الأهلية بالقطر المصري	الملحق العاشر
١٦٣	— مذكرة عن صناعة السكر	» الحادى عشر
١٦٨	— مذكرة عن صناعة الزيوت الكبرى	» الثانى عشر
١٧٣	— مذكرة عن شركة الأسمنت المساهمة المصرية	» الثالث عشر
١٧٥	— مذكرة عن مصنع الفرايش الوطنى (قها)	» الرابع عشر
١٧٦	— مذكرة عن شركة الطوب المساهمة بالقاهرة	» الخامس عشر
١٧٩	— مذكرة عن مصنع سوناجه بجهة اللوى	» السادس عشر
١٨١	— مذكرة عن صناعة الكحول وما ينضم اليها من الصناعات القائمة بها المسير	» السابع عشر
١٨٥	— مذكرة عن سائر الصناعات الكبيرة	» الثامن عشر

القسم الثالث — الصناعات الجلدية

١٩١	— مذكرة عن صناعة الورق في مصر	الملحق التاسع عشر
١٩٧	— مذكرة عن صناعة الفخار	» العشرون
٢٠٥	— مذكرة عن صناعة الزجاج	» الحادى والعشرون
٢٠٩	— مذكرة عن المواد المختلفة من الحيوانات	» الثانى والعشرون
٢١٢	— مذكرة عن صناعة حامض الكبريتيك	» الثالث والعشرون
٢١٩	— مذكرة عن الأسمدة الكيماوية في مصر وعلى الأخص من الوجهة الصناعية	» الرابع والعشرون
٢٢٣	— مذكرة عن السيل	» الخامس والعشرون

القسم الرابع — مذكرات متنوعة

٢٣١	— وجوه الانتفاع بالكهربائية في القطر المصري	الملحق السادس والعشرون
٢٤٣	— مذكرة عن الوقود في مصر	» السابع والعشرون
٢٤٩	— مذكرة عن نتائج الفوسفات في مصر	» الثامن والعشرون
٢٥١	— بعض أمثلة عن التآثير التي اتخذت حديثا في البلاد الأجنبية لحماية الصناعة	» التاسع والعشرون
٢٥٦	— أمثلة من المصالح الأميرية الخاصة بالتجارة والصناعة	» الثلاثون

الباب الاول - انشاء لجنة التجارة والصناعة وعملها

أنشئت لجنة التجارة والصناعة بقرار من مجلس الوزراء مؤرخ ٨ مارس سنة ١٩١٦ نصه كما يأتى :

قرار بتأليف لجنة خاصة تدعى "لجنة التجارة والصناعة"

من حيث ان من أهم الأمور الوقوف على مبلغ تأثير الحرب الحاضرة فى صناعة البلاد وتجارتها والنظر فى التدابير التى تؤدى الى إيجاد أسواق جديدة لتصريف الحاصلات المصرية أو الى استبدال الأصناف التى انقطع ورودها بنوعها من الأصناف المصنوعة فى الديار المصرية أو التى ترد من البلاد المسموح بالتعامل معها ؛

ومن حيث ان الأحوال الحاضرة تجعل من جهة أخرى للمباحث التى تتعلق بصفة عامة بأمر ترقية الصناعة والتجارة فى مصر قيمة خاصة وتقضى بالمبادرة الى النظر فيها وقد كانت ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى بدأت فى عمل هذه المباحث وينبى متابعة السير فيها من الآن بطريقة أعم وأوسع ؛

ومن حيث انه من الواجب أن تقوم بمثل هذا المبحث لجنة خاصة يكون لها السلطة فى اجراء جميع التحريات التى يقتضيها اتمام مهمتها ؛

فقد قرر مجلس الوزراء ما يأتى :

١ - تألفت لجنة خاصة تدعى "لجنة التجارة والصناعة" مهمتها درس المسائل المبنية فيما تقدم وهذه اللجنة مكونة من الأعضاء الآتية أسمائهم وهم :

اسماعيل صدق باشا	من الوزراء السابقين (رئيس) .
المستر سدى ويلز	المدير العام لادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى (نائب رئيس) .
يوسف أصلان قطاوى باشا	العضو بالجمعية التشريعية .
المستر كريح	مراقب قلم الاحصاء العام بوزارة المالية .
أمين يحيى بك	من أعيان الاسكندرية .
المستر ف. مردوخ	من أرباب الصنائع بالمنصورة .
محمد طلعت حرب بك	من أعيان القاهرة .

٢ - تختار ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى مع هذه اللجنة وتبذل لها كل معاوتها فيما يتعلق بجميع الأعمال الداخلة فى دائرة اختصاصها .

٣ - تقدم اللجنة تقريرها مشفوعا بما تبشير باتخاذها من التدابير الى رئاسة مجلس الوزراء .
القاهرة فى ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٣٤ (٨ مارس سنة ١٩١٦) .

رئيس مجلس الوزراء
حسين رشدى

وقد تعين بعد ذلك :

جناب المسيو ه . نوس بك مدير شركة السكر بالقطر المصري ؛ و جناب المسيوف . بورجوا
مدير شركة الفناز بالاسكندرية ؛ و جناب المسيوس و . تويلفر الموظف بوزارة المالية بقرارين
من مجلس الوزراء .

وقد عقدت اللجنة حتى اليوم ثمانية وثلاثين جلسة كانت أولها بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩١٦
وزار مكتب اللجنة المكون من حضرة صاحب المعالي الرئيس و جناب نائب الرئيس جملة من الورش
والمصانع سواء بالقاهرة أم بالاسكندرية أم في مدن أخرى للوقوف على حقيقة الحال الصناعية
في البلاد .

ثم جرت للمكتب محادثات شتى مع بعض التجار وكبار الصناع وآخرين من لهم علاقة بهذه اللجنة
وبعد ذلك عرض نتيجة تلك الزيارات والمحادثات على اللجنة في اجتماعاتها المتوالية كما أنه أبلغها جميع
التقارير والملاحظات التي قام بتحريرها جماعة من التجار والصناع ولقد زارت اللجنة بمخازنها كثيرا
من مصانع البلاد نخص بالذكر منها فابريكة الحوامدية لتكرير السكر الخ .

ثم تألفت لجان فرعية من أعضاء اللجنة أنفسهم وأضيف إليهم في بعض الأحوال موظفون من إدارة
التعليم الفني والصناعي والتجاري للقيام ببعض المباحث الخاصة فأدى ذلك الى تمام الامسام بمجاله
الصناعات الصغيرة في مصر .

وعهد بدراسة موضوعات أخرى الى أفراد خصيصين من أعضاء اللجنة أو من الخارج .

ولقد زارت اللجنة جميعها مدارس المهندسخانة والفنون والصناعات والتجارة العالية والمتوسطة
وروش بولاق الصناعية استيفاء لمباحثها الخاصة بمجاله التعليم الفني والصناعي والتجاري بمصر وبمعاقله
بالتجارة والصناعة في القطر .

ونذكر أيضا أن مكتب اللجنة انتقل في صيف سنة ١٩١٦ الى الاسكندرية وشهد افتتاح معرض
الصناعات المصرية في ٥ أغسطس سنة ١٩١٦ الذي أقيم تحقيقا لرغبة اللجنة .

وقد تمت اللجنة بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩١٦ وأول ديسمبر من السنة نفسها بتقريرين أحدهما
يبحث في تأثير الحرب في التجارة والآخر خاص بتأثير الحرب في الصناعة بمصر . وبذلك أدت اللجنة
النصف الأول من العمل المنوط بها .

أما التقريران التاليان فيختص أحدهما بالرق التجاري والآخر بالرق الصناعي في مصر ويسر اللجنة
أن تشكر لهذه المناسبة جميع من تفضلوا بإسداء المعونة لها سواء بتقديمهم معلوماتهم الثمينة أم بتجارهم
النافعة ولا يسعها إلا أن تعترف بأنها مدينة لإدارة التعليم الفني والصناعي والتجاري بالمساعدة العظيمة
التي لقيتها منها مدة العمل .

القاهرة في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٧

الباب الثاني - ترقية التجارة في مصر

الفصل الأول - نظرة تاريخية

تأثير الأحوال الطبيعية - ان الحضارة والنشاط الاقتصادى فى أى بلد من البلدان يتوقفان على أحواله الجوية والجيولوجية ومركزه الجغرافى أى بعبارة واحدة على أحواله الطبيعية .

وقد جاء تاريخ مصر مؤيدا لهذه الحقيقة فان مصر غلت بفضل هذه الأحوال الطبيعية مهذا الحضارة هى من أغنى الحضارات القديمة وأعجدها كما أنه بسبب التخصير فى الانتفاع بهذه المزايا الطبيعية قد قدر لهذه البلاد أن لا تبلغ درجة الرقى والرخاء التى كانت جديرة بها .

ولما كانت التجارة عبارة عن تبادل الحاصلات فلا سبيل الى درس تاريخ التجارة فى بلد ما لم يدرس معه تاريخ انتاجه وتاريخ حياته الاقتصادية بصفة عامة .

حالة الأمة المصرية فى أوائل القرن التاسع عشر - اخفقت الآراء بوجه عام على أن مبدأ النهضة الاقتصادية فى القطر المصرى يرجع الى عهد محمد على مؤسس الأسرة الحديثة .

والواقع أن مصر قد انقطعت فى أوائل القرن التاسع عشر الى الدرك الأسفل من تأخر المدنية وارتباك الحالة الاقتصادية ولقد أجمعت على هذا الأمر كل الشواهد فى ذلك العصر .

ويعزى السبب فى هذه الحالة السيئة الى ما تقدم عهد محمد على من الحكومات المختلفة النظام القائمة على الجهل والاستبداد بما جرد المصريين من روح الاقدام ونزع منهم شعورهم بحقوقهم وواجباتهم .

حالة البلاد عند ما أخذ محمد على على عاتقه انهاضها من كبوتها - كان القطر على هذه الحالة السيئة عند ما تولى محمد على زمامه وأخذ يوقفه من رقدته الطويلة فى ذلك العهد كان عدد سكان القطر يبلغ مليونين^(١) وكان مجموع قيمة التجارة من صادرات وواردات يقدر بخمسة عشر مليونا من الفرنكات^(٢) فلم يأت آخر حكمه حتى تجاوز عدد سكانه ضعفيه فصار (٤,٢٠٠,٠٠٠)^(٣) وتجاوزت قيمة التجارة ١٢٢ مليونا من الفرنكات منها ٦٧ مليونا للصادرات و ٥٥ مليونا للواردات وقد أمكن الوصول الى هذه النتيجة الباهرة فى أقل من ربع قرن .

وكان همه الأكبر متوجها الى ترقية الزراعة والصناعة . وتحقيقا لهذا الغرض السامى رأى أن يستعين بمدينة أرقى من مدينة بلاده كما أنه مهد للشعب سبيل الحصول على حاجته من التعليم وبث فيه الرغبة فى طلب العلم ووضع كذلك المشروع العظيم لأعمال الرى والترع والقناطر وبدأ فى تنفيذه فكللت أعماله بالنجاح .

(١) ج - كرج ، تعداد القطر المصرى "لجيت كوتيهودين" (مصر الحديثة) .

(٢) برهيو ، مصر من سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٩٠٠ صفحة ٢١ .

(٣) ١٨٤٦ ج - كرج شرحه .

ويقدر كلوت بك أنه لغاية سنة ١٨٣٦ أنجز محمد على من أعمال الري والمواصلات الداخلية ١٠٤,٠٠٠,٠٠٠ متركب من أعمال الحفر و ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ متركب من أعمال الردم كما أنه شيد ٢,٨٤١,٠٠٠ متركب من أعمال البناء الخاصة بأعمال الري وطرق المواصلات في داخلية البلاد .

وقد صرف همه الى تحسين طرق المواصلات البرية والنهرية كما أنه أنشأ ترعة المحمودية برمتها وهي لا تزال الى الآن من أعظم طرق التجارة الداخلية وبدأ كذلك في تنظيم ميناء الاسكندرية وجعلها صالحة للاحة .

وهو الذى وسع نطاق زراعة القطن التى لا تزال أهم منابع الثروة الأهلية وقد سعى جهده في ادخال الصناعات العظمى إذ كان يعلم ما لها من المنفعة الرفيعة . ولئن كانت مساعيه في هذا السبيل لم تكال جميعها بالنجاح فلا نزاع في أن السبب في ذلك يرجع بالأكثر الى خطأ عماله وأعدائه . على أن مجهوداته في هذا الصدد لم تكن من العقم بحيث يتصورها الناس .

سعيد باشا واسماعيل باشا — وقد بنى أعقابه ثمار أعماله العظيمة ولم يألوا جهدا في أن يحذوا حذوه ويقفوا أثره غير متحزين ومعا في أعمال التحسين والتكامل وكان لسعيد باشا واسماعيل باشا قصب السبق في هذا الميدان .

فان سعيد باشا هو الذى أعطى الأهالى الحزية في زرع الأرض التى وزعها عليهم ومع أنه لم يمنحهم الملكية المطلقة فقد أعطاهم من الحق ما يؤهلهم اعتبار أنفسهم ملاكاً للحصول كما كان لهم أن يبيعوا حق الانتفاع بالأرض .

وقد أتم مذكر الخط الحديدي الذى بين القاهرة والاسكندرية في سنة ١٨٥٧ وكذلك الخط الذى بين القاهرة والسويس في سنة ١٨٥٨ وبدأ العمل في قنال السويس وأنشأ ميناء ابراهيم بالسويس الخ .

أما اسماعيل باشا فهو بلا نزاع أجدر خلف محمد على . ورث عنه الحمية المتقدة والوطنية الحقة وكانت آرائه العالية وإقدامه العظيم على القيام بالمشروعات الجليلة معادلة لأمانيه الكبيرة نحو بلاده . ولئن كان قد بنى من هذه الصفات فوائد جزيلة للبلاد فقد جرّت عليه مشاكل ومتاعب في داخل القطر وخارجه وسبق تاريخ حكمه مقرونا بذكر انشاء المحاكم المختلطة التى كانت فاتحة لاقامة العدل بين الجميع على السواء وبانشاء ترعة الابراهيمية الى أحيت الوجه القبلى وبإنشاء قنال السويس .

الارتقاء الاقتصادى من عهد محمد على الى يومنا هذا — واليك الآن بيان الأرقام التى تدل على نتائج المجهودات التى بذلت لترقية التجارة ولكن نئين أهمية ذلك ستبينها بيان عدد السكان والخصائص .

التجارة

سنة	السكان بالجول	الصادرات بضائه القيمة بالجنينات المصرية	الصادرات قطن (٥) بالآلاف القناطر	الواردات القيمة بالجنينات المصرية	المجموع القيمة بالجنينات
١٨٠٠	٢٠	٢٨٨٠٠٠ (١)	—	٢٨٩٠٠٠	٥٧٧٠٠٠ (١)
١٨٢٦	٣٧	٢١١٥٠٠٠ (٢)	٢٤٣	٢٦٨٥٠٠٠	٤٧٠٠٠٠٠ (٢)
١٨٥٠	٤٦	٢٣٠٢٠٠٠ (٣)	٣٦٥	١٣٩٨٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠ (٣)
١٨٥٥	٥١	٤٥٩١٠٠٠ (٤)	٥٢٣	٢١٠٩٠٠٠	٦٧٠٠٠٠٠ (٤)
١٨٦٠	٥٥	٣٠٩٠٠٠٠ (٣)	٥٠١	٢٤١٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠ (٣)
١٨٧٠	٦٤	٩٩٩٥٠٠٠ (٣)	١٣٦٢	٦٦٠٥٠٠٠	١٦٦٠٠٠٠ (٣)
١٨٧٥	٦٩	١٣٣٣٣٠٠ (٤)	٢١٠٧	٥٦١٩٠٠٠	١٨٩٥٢٠٠ (٤)
١٨٨٠	٧٤	١٣١٧٨٠٠ (٤)	٢١٩٩	٨٦٩٢٠٠٠	٢١٨٧٠٠٠ (٤)

محاصيل	وحدة القياس	سنة ١٨٣٣ (٦)	سنة ١٨٧٠ (٦)
القمح والذرة	هكتولتر	٤٣٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
التبغ	»	١٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
الفول والعدس	»	١٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
القطر	كيلوجرام	٥٠٠٠٠٠٠	٧٨٠٠٠٠٠
البكر	»	٤٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
الأرز	هكتولتر	١٥٠٠٠٠٠	٨٨٠٠٠٠٠

قد زادت التجارة الخارجية للقطر المصري في أقل من ٧٥ سنة أكثر من ثلاثة آلاف في المائة كما أن عدد سكانه تضاعف أربع مرات بل أن نسبة الزيادة في تجارة الصادرات صارت أعلى من نسبتها في التجارة العامة فقد زادت الصادرات من ٢٨٨,٠٠٠ جنيه مصرى الى نحو ١٠,٠٠٠,٠٠٠ أما وقد بنا الرق المتوالى في التجارة العامة للقطر منذ عهد محمد على الى آخر حكم اسماعيل باشا ، فسليل في الكشف الآتى الزيادة المضطردة في حركة التجارة من سنة ١٨٨٠ الى يومنا هذا :

السنة	الصادرات بالآلاف الجنينات المصرية	المجموع بالآلاف الجنينات المصرية	القطر والحب والكسب
١٨٨٤	١٠٣٥٥	٢٣٢٩٨	٩٧٠٠
١٨٨٥-١٨٨٩	١٠٤٩٩	٢٤٦٩٦	٨٩٠٠
١٨٩٠-١٨٩٤	١١٧٨٥	٢٦٨٩٦	١٠٢٠٠
١٨٩٥-١٨٩٩	١٣٩٠١	٢٩١٩١	١١٢٠٠
١٩٠٠-١٩٠٤	٢١٥٠١	٤٢١١٣	١٦٢٠٠
١٩٠٥-١٩٠٩	٣٠٣٩٤	٥٨٨٨٣	٢٢٢٠٠
١٩١٣	٣٧٦٥٦	٨٠٤٥٦	٢٩١٠٠
١٩١٦	٣٢٢٥٧	٦٩٨٥٢	٣٢٢٠٠

ويستدل بهذا الكشف على اطراد في الزيادة لا يستوقفه حائل وهو اطراد ازدياد جلاء بعد سنة ١٨٨٤ .

(١) بربر . (٢) كلوت بك . (٣) ا . فون كريمر ايجين (الاسكندرية قطر) . (٤) اميش بك (تجارة مصر الخارجية) . (٥) بورغش باشا نوبار مصر ثرة المجمع المصري . (٦) دى رنى . احصاء القطر المصري .

الفصل الثانى - الصورة العامة لتجارة مصر الخارجية

ان التجارة الخارجية لأى قطر من الأقطار من أهم العوامل التى يمكن بواسطتها تقدير حركة الاقتصاد به ومن ثم فإن الأحصاء المجرى يعتبر بمثابة مرآة تنعكس فيها خيرة انعكاس الصورة العامة لهذه الحركة . كان القطر المصرى ولا يزال منذ قرن يستورد من الخارج معظم المصنوعات اللازمة لسكانه وما زال يصدر الى البلاد الأجنبية من حاصلاته الزراعية ما يفى بأثمان هذه الواردات ويقوم بسائر تكاليفه الأخرى . ويعلم الجميع مقدار ما يتأثر به المزارعون فى مصر كما فى غيرها من التغير فى مقادير محصولاتهم وقيمتها تبعاً لقانون العرض والطلب اللذين هما خاضعان لعوامل متقلبة شتى وفضلاً عن ذلك فإن التجارة فى مصر شأنها فى سائر البلاد الزراعية البحتة معروضة لتقلبات كثيرة ناشئة عن دورية الزراعة وعن التباين فى مقادير المحصولات وأثمانها وكذلك تتعرض التجارة لما ينشأ عن العوامل السالفة الذكر من الاختلاف فى المقدرة على الشراء لدى الأشخاص المرتبطين من الزراعة . على أن هذه الحالة التى أسلفنا ذكرها أشد فى مصر حرجاً منها فى البلاد الأخرى لأن مكانتنا الاقتصادية ترتكز على محصول زراعى واحد ألا وهو القطن وفضلاً عن ذلك فهذا المحصول معرض من حيث قيمته وكميته لتقلبات أشد وأعظم مما يصيب سائر المحصولات المعادلة له فى الأهمية وينشأ عن ذلك عيبان اختصت بهما حالة مصر الاقتصادية ، وهما : (أولاً) دوام عدم التوازن بين العرض والطلب ويظهر أثر ذلك فيما نراه من القلق الشديد فى الأثمان ؛ (ثانياً) الاختلاف العظيم فى إيراد الأفراد مما يؤدى الى اختلال ميزانيات البيوت . وسنورد فيما يلى كشفاً نلخص فيه بيان التقلبات فى تجارة الصادرات والواردات من سنة ١٨٣٦ الى سنة ١٨٧٠ مع مقارنتها بمثلها من سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩١٦ :

الواردات

١٨٧٠		١٨٣٦		المقارنات
النسبة فى المائة من المجموع	بالألفين جنيهات المصرية أعداد صحيحة	النسبة فى المائة من المجموع	بالألفين جنيهات المصرية أعداد صحيحة	
٣١	٢٠٣٥	٣٨	٩٨٠	مستلزمات
١٥	٩٦٣	٣	٨٢	مواد غذائية
٧	١١٩	٢	٥٧	عقاقير وصيد
١٠	٦٧٧	١٩	٤٨٤	مواد البناء
٦	٣٩٥	٢	٤٨	وقود
١٣	٨٨٢	٨	٢٠٠	محاصيل صناعية أخرى
٢٣	١٥٣٩	٢٨	٧٢٥	بضائع أخرى
١٠٠	٦٦٠٠	١٠٠	٢٥٧٦	المجموع

المحاصيل	١٩١٦		١٩١٣	
	النسبة في المائة من المجموع	بالآلاف الجنيهات المصرية	النسبة في المائة من المجموع	بالآلاف الجنيهات المصرية
منسوجات	٣١	٩٦٤٤	٢٤	٦٩٦٨
مواد غذائية	٢٠	٦٢٥٧	٢٣٧	٦٥٧٣
عقاقير ويطبور	٠٣	١٠٨	٠٣	٩٧
مواد البناء	٣	٧٤٥	١٠	٢٧٦٨
وقود	٢٠	٦٢٩٠	١٠	٢٧٥٧
محاصيل صناعية أخرى	١٧	٥٠٨٥	٢٣	٦٣٨٦
بضائع أخرى	٨٧	٢٧٥٧	٩	٢٥٢١
المجموع	١٠٠	٣٠٨٨٦	١٠٠	٢٧٨٠٠

الصادرات

المحاصيل	١٨٧٠		١٨٣٦	
	النسبة في المائة من المجموع	بالآلاف الجنيهات المصرية	النسبة في المائة من المجموع	بالآلاف الجنيهات المصرية أعداد صحيحة
قطن وبذرة	٧٢	٧٢٠٠	٤١٣٠	٩٢٠
مواد غذائية	١٩١	١٩٠٩	١٤٥	٣٠٠
العقاقير واليطبور ومواد الصباغة	٣	٤٣٤	١١٧	٢٤٤
منسوجات	٠٧	٦٣	٣	٦٢
محاصيل صناعية أخرى	٠٢	٢٠	٢٥	٥١
بضائع أخرى	٣٧	٣٦٩	٢٤	٤٩٩
المجموع	١٠٠	٩٩٩٥	١٠٠	٢٠٧٦

المحاصيل	١٩١٦		١٩١٣	
	النسبة في المائة من المجموع	بالآلاف الجنيهات المصرية أعداد صحيحة	النسبة في المائة من المجموع	بالآلاف الجنيهات المصرية أعداد صحيحة
قطن وبذرة	٨٦٥	٣٢٤١٢	٩١٦	٢٩٠٠٠
مواد غذائية	١٠٦	٣٩٨٠	٤	١٢٦٢
عقاقير ويطورات ومواد صباغة	٠٢	٦٠	٠٢	٩٢
منسوجات	—	١٩	—	١١
محاصيل صناعية أخرى	٠٩	٣٢٩ (٢)	٠٩	٢٧٧ (١)
بضائع أخرى	١٨	٦٦٠	٣٣	١٠٥٠
المجموع	١٠٠	٣٧٤٦٠	١٠٠	٣١٦٦٢

الكشف المتقدم يؤكد كل التأكيد طو مكانة القطن في تجارة الصادرات ففي سنة ١٨٣٦ عند ما كان الصادر من القطن لا يتجاوز ٢٦٣٠٠٠ قنطار كانت قيمته ٤١٪ بالنسبة الى المجموع وفي سنة ١٩١٣ كانت النسبة ٩٢٪ .

(١) لا يدخل في ذلك البجابر ٣٩٥٠٠٠ جنيه مصري : (٢) لا يدخل في ذلك البجابر ٢٦٢٠٠٠ جنيه مصري .

ويستخرج منه كذلك ما يأتي :

(١) بينما كان القطر المصري في الوقت الماضي من الأقطار التي تصدر المواد الغذائية إذا به الآن وقد أصبح يزداد اعتمادا على الأسواق الأجنبية في تدير ما يلزمه من الحبوب والمواد الغذائية الأخرى وذلك بسبب النقص النسبي فيما ينتجه من هذه المحصولات والواقع أن نسبة المحصولات الغذائية في سنة ١٨٣٦ كانت ٣٪ من الواردات و ١٤ ٪ من الصادرات وفي سنة ١٩١٣ كانت النسبة ٢٤٪ من الواردات و ٤٪ فقط من الصادرات ولا شك أن هذه الحالة هي النتيجة الطبيعية لاهتمام القطر المتزايد بترقية محصوله من القطن .

(٢) كانت مصر حتى سنة ١٨٧٠ أو عبارة أضحى حتى سنة ١٨٦٩ سنة اقتتاح قناة السويس طريق نقل المحصولات بين الجهات المحيطة بالقطر من القارتين الأفريقية والآسيوية وكانت كذلك مستودعا لهذه المحصولات بين الشرق وأوروبا الجنوبية ولا يزال يوجد في الموصى وكالات قديمة وشيوخ من التجار يشهدون بما كانت عليه هذه التجارة في الزمن الماضي من الحركة والنشاط ويضربون بما كانوا يرونه في ذلك العصر من وفود تجار العقاقير والطور من تركيا وبلاد اليونان وغيرها من البلاد المشار إليها وقيامهم بأعمال تجارية ذات شأن .

والواقع أن قيمة الواردات من العقاقير والطور والمحصولات الأخرى في سنة ١٨٧٠ كانت تبلغ ١١٩٠٠٠ جنيه مصري أي بنسبة ٢٪ من المجموع وكانت قيمة الصادرات ٤٣٤٠٠٠ جنيه مصري أي بنسبة ٤٣٪ من المجموع .

وإنا لرجو بعد أن تضع الحرب أوزارها أن تترق التجارة المروية (Transit) في مصر التي تصلح كثيرا لهذا النوع من التجارة والرجاء في ذلك معقود على وضع نظام تجارى يكون أمن من النظام الحاضر وكذلك على توطيد العلاقات الخارجية .

(٣) في سنة ١٨٣٦ بلغت قيمة المنسوجات المصدرة للخارج ٦٢٠٠٠ جنيه مصري أي بنسبة ٣٪ من مجموع الصادرات . وفي سنة ١٩١٣ هبطت قيمتها إلى ١١٠٠٠ جنيه مصري أي بنسبة تكاد تكون في حكم العدم .

أما الواردات من هذه المنسوجات فكانت نسبتها في سنة ١٨٣٨ ٣٨٪ ثم هبطت في سنة ١٩١٣ إلى ٢٤٪ .

(٤) ونلاحظ أخيرا أن المحصولات الصناعية الأخرى كانت قيمتها في صادرات سنة ١٨٣٦ ٥١٠٠٠ جنيه مصري أي بنسبة ٢ ٪ من المجموع . أما في سنة ١٩١٣ فلا تتجاوز نسبتها ٠٩٪ مع أن قيمتها قد بلغت ٢٧٧٠٠٠ جنيه مصري لا يدخل في ذلك السجائر التي لو دخلت لرفعت النسبة ٢٪ تقريبا .

ومن جميع ما تقدم يمكن استنتاج ما يأتي وهو أن المكانة الاقتصادية لتجارة الصادرات المصرية قد ضعفت واضمحلت لأن تنوع المواد التي تتكون منها الصادرات أخذ في النقص بدل الزيادة وهذا يجعل اعتماد القطر على البلاد الأجنبية أشد وأعظم منه في أي زمن سابق كما أنه يجعل دائرة الانتاج قاصرة على الزراعة قصورا لم يسبق له مثيل في تاريخ البلاد .

الفصل الثالث - نصيب البلاد المختلفة من تجارتنا الخارجية

ان مع ما ذكرنا في الفصل السابق من أن مجارة مصر الخارجية لم تتغير كثيرا من حيث الأصناف التي تكون هذه التجارة فليس الأمر كذلك من حيث البلاد التي ترد منها وتصدر إليها هذه الأصناف كما يليين من الكشف الآتي :

صادرات			واردات			
سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	
١٩١٣	١٨٨٥	١٨٣٦	١٩١٣	١٨٨٥	١٨٣٦	
٤٣١	٦٠٤	٩١	٣٠٥	٣٣٨	٢٢٤	الانجلترا
١٢٨	—	—	٥٨	٥	—	ألمانيا
٥٦	٥٩	٢٥٥	٧٠	١٢٢	٢٠٩	النمسا
٨٨	٨٠	٢٠٠	٩٠	١١١	٩٠	فرنسا
١	—	١٨	١٩	٧	١٥	اليونان
٣٢	٧٩	٩١	٥٣	٣٧	١٤٨	إيطاليا
٧١	١١١	—	٣٢	٤٤	—	الروسيا
٢١	٣٤	٣٢٧	٩٨	١٨٧	٢٣٩	تركيا
١٧٢	٢٣	١٨	٢٧٥	١٠٩	٧٥	البلاد الأخرى
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	المجموع

الانجلترا — حلت إنجلترا في المرتبة الأولى التي كانت لتركيا في سنة ١٨٣٦ سواء في تجارة الواردات أو في تجارة الصادرات وقد أصبحت أهم بلد تورد لنا بضائعها وتستورد بضائعنا على أنها منذ سنة ١٨٨٥ قد فقدت شيئا من مركزها فشغله بعض الممالك الأخرى كالمانيا وبلجيكا وإيطاليا والولايات المتحدة .

النمسا — كذلك أضاعت النمسا والمجر شيئا من مكائنها وخلفها فيها بعض الممالك الصناعية التي دخلت ميدان الحياة منذ عهد قريب لا سيما فيما يختص بالسكر الذي ارتقت صناعته في مصر فأصبحت غنية عن جانب من واردات السكر النمساوي .

فرنسا — تعرضت تجارة واردات هذه المملكة في مصر لعدة تقلبات محسوسة منذ عام ١٨٨٥ أخذت في هبوط يتخلله ثنى من الصعود ثم استمرت منذ سنة ١٩٠٩ في هبوط متتابع تهريبا . أما نصيبها من تجارة الصادرات فيمكن القول بأنه لم يحدث فيه تغيير كبير .

اليونان — تغير قسط اليونان في تجارتنا من صادرات وواردات تغييرا كبيرا بين سنتي ١٨٣٦ و ١٨٨٥ ثم ثبت على حالة واحدة منذ سنة ١٨٨٥ في تجارة الصادرات وزاد زيادة محسوسة منذ سنة ١٩٠٨ في تجارة الواردات .

إيطاليا — في سنة ١٨٣٦ كانت إيطاليا أوبالأخرى تسكانيا تضرب بسهم عظيم في تجارتنا العامة ولكنها فقدت مركزها هذا بسبب تقلب الأحوال فيها بيد أنها بعد تكوين وحدتها وبالأخص منذ سنة ١٨٩٠ أخذ مركزها في تجارة الواردات يتحسن تحسنا مستمرا تقريبا ولكن حظها في تجارة الصادرات قد نقص نسبيا عما كان عليه في سنة ١٨٨٥ .

الروسيا — منذ سنة ١٨٨٥ هبطت علاقاتنا التجارية مع روسيا هبوطا ظاهرا .

أمريكا ورومانيا وبلجيكا واليابان — إن نصيب هذه الممالك من تجارتنا العامة يزداد في التحسن بدرجة بالغة وبسرعة عظيمة وذلك منذ خمس عشرة سنة .

تركيا — كان لتريكا في سنة ١٨٣٦ المركز الأول في تجارة الواردات ولا تزال الى الآن تحتل المركز الثاني بعد إنجلترا ولكن نصيبها في هذه التجارة هبط من ٢٣٩ في الألف في سنة ١٨٣٦ الى ١٨٧ في الألف في سنة ١٨٨٥ ثم الى ٩٨ في الألف فقط في سنة ١٩١٣ . أما في تجارة الصادرات فكان نصيبها ٣٢٧ في الألف في سنة ١٨٣٦ و ٣٤ في الألف في سنة ١٨٨٥ و ٢١ في الألف في سنة ١٩١٣ .

ألمانيا — لا ريب في أن تجارة البلاد الألمانية قد تجاوزت الحد الممكن في الزيادة السريعة المضطردة . فبعد أن كانت وارداتها في سنة ١٨٣٦ خمسة في الألف صارت ٥٨ في الألف . وكذلك بعد أن كانت صادراتها صفرا أصبحت ١٢٨ في الألف ولئن لم تكن هناك فائدة في استقصاء البحث عن أسباب هذا الرقي السريع الذي يرجع الفضل فيه الى أساليب التوسع الصناعي التجاري في ألمانيا فإن التنويه ببعض القواعد المتبعة هناك قد ينتج من الفائدة ما يكون عبءا حثيثا لمصر والبلاد الموالية وهاك بيان القواعد المذكورة :

(١) التخصص في العمل وتجزمته مع تنظيم القوى بحيث تكون مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا طائفا ؛

(٢) حشد القوى سواء فيما يتعلق بالانتاج أم بالمبادلة ؛

(٣) تقديم الصوالح العامة على الصوالح الخاصة ؛

(٤) روح الاشتراك .

وقد كفل تطبيق هذه القواعد باتباع البرنامج الآتي :

(أ) تطبيق نظام للتعليم الفني الخاص وللباحث العلمية العملية في مدارس الحكومة وفي المصانع ؛

(ب) اتباع نظام كامل لاعطاء المعلومات بواسطة التوسع في طرق النشر الرسمية أو الخصوصية بجميع الوسائل الحديثة كالمناشير والمعارض والمجلات والاحصاءات الخ ؛

(ج) تمضيده مصالح الحكومة للأفراد في مشروعاتهم بصفة دائمة ؛

(د) الاشتراك الكلي بين المصارف المالية وبين الزراعة والصناعة والتجارة ؛

(هـ) ترقية الجمعيات من جميع الأنواع والأشكال مثل نقابات التعاون الخاصة بالاستهلاك أو الاقتراض أو الانتاج وجمعيات التعاون المعروفة باسم (Cartels) وجمعيات المنتجين والتجار .

(٦) جعل حاصلات التصدير وكذلك طرق النقل متفقة مع أذواق وسجاءات وعادات البلاد التي ترتبط معها ألمانيا بالعلاقات التجارية .

الفصل الرابع - ترقية التجارة المصرية والعوامل المهمة في ذلك

اعتبارات عامة

ولنلخص الآن ببعض الأرقام بيان الرق الذي شاهدناه في التجارة المصرية :

السنة	الصادرات	الواردات	المجموع
١٨٣٦	٢٠٦٨٥٠٠٠	٢٠١١٥٠٠٠	٤٠٨٠٠٠٠٠
(*) ١٨٨٠	٨٠٦٩٢٠٠٠	١٣١٧٨٠٠٠	٢١٨٧٠٠٠٠
(*) ١٨٨٥	١٢٠٨٥٤٠٠٠	١٣٣٧٨٠٠٠	٢٦٠٢٣٢٠٠٠
(*) ١٩١٣	٣٧٠٦٥٦٠٠٠	٤٢٠٨٠٠٠٠	٨٠٠٤٥٦٠٠٠

(*) كلوت بك صفحة ٢٦٥ .

إن الفضل في هذا الرق الذي يمتد عظميا بالنسبة لقطر زراعى محض يرجع على الاخص الى الزيادة في قيمة وفي مقدار الانتاج الزراعى مما أدى الى انماء الثروة الأهلية وخير شاهد على ذلك اتساع ميزانية الحكومة وازدياد عدد السكان .

السنة	عدد السكان	ميزانية الحكومة
		مصاريفات
١٨٣٦	٣٠٧٠٠٠٠٠	١٠٩٢١٠٠٠
(*) ١٨٥٠	٧٤٠٠٠٠٠٠	٧٠٦٩١٠٠٠
١٨٨٤	٧٩٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
١٩١٣	١٢٣٠٠٠٠٠٠	١٧٠٦٦٠٠٠٠

(*) كلوت بك صفحة ٢٠٨ ميزانية سنة ١٨٨٣ .

ومن المعلوم أن ثروة أى قطر بصرف النظر عن موارده الطبيعية مرتبطة تمام الارتباط بدرجة ارتفاع أنظمتها حكومته وقانونه .

وإنا لننظر بعين الرضا والاعتباط الى النتائج التى بلغناها حتى اليوم ولكنا لا نزال في حاجة الى اصلاحات عظيمة منبذها في الفصول الآتية :

(١) التشريع والقضاء ؛

(٢) الثقة التجارية "Crédit Commercial" ؛

(٣) ترقية الانتاج ؛

(٤) تحسين وسائل النقل الداخلية والخارجية ؛

(٥) نشر التعليم التجارى ؛

(٦) الجمعيات ؛

(٧) النشر ؛

(٨) النظام التجارى .

فلنلخص الآن بقدر ما يمكن من الإيجاز وبقدر ما يسع هذا التقرير وسائل الإصلاح في الأنظمة والتدابير التى أسلفنا ذكرها متوخين بذلك الوصول الى ما يفيق رغبات البلاد ومصالحها .

الفصل الخامس — التشريع التجارى

يحدربنا عند البحث فى التشريع الخاص بتنظيم الحياة الاقتصادية فى القطر المصرى أن نبسدى بعض ملاحظات موجزة .

يبدأ تاريخ التشريع التجارى المصرى المأخوذ عن قانون نابليون منذ أربعين سنة ومنذ هذا التاريخ لم يحصل فيه أى تعديل اللهم إلا فى بعض أجزائه الخاصة التى قضت الضرورة باقتباسها من القوانين الحديثة العهد (مثل أبواب المعاصرة والرهن والوكلاء بالعمولة والكيالات والصكوك تحت الاذن والتفليس والصالح الاحتياطى) .

ويقضى نظام الامتيازات بأنه لايد قبل أحداث أى تعديل فى التشريع التجارى من موافقة الدول ولا ريب فى أن هذا الشرط عبية كأداء فى سبيل رقى التشريع وقد أجاز قانون ١١ نوفمبر سنة ١٩١١ الذى صادقت عليه الدول للحكومة المصرية أن تعدل القوانين السارية بموافقة الجمعية العمومية لمحكمة الإستئناف المختطة ولكن هذا القانون لم يطبق الى الآن فى المواد التجارية ومع ذلك اذا فحصنا أحكام المساكم التجارية وعكمة الاستئناف المختطة فى أشاء الأربعين سنة من عهد انشائها الى اليوم لاحظنا بالنتيجة التى وصلت اليها هذه المساكم فان قضائها ما زالوا يجدون سبيل للتوفيق بين التشريع الناقص الراهن وبين ما تقتضيه الحركة التجارية من المطالب المتقلبة وبذلك لم يكن جهود القانون عاتقا كبيرا لرقى البلاد الاقتصادى . وفى الدور الذى مر بمصر كما مر بالبلدان الأخرى عند ما أسرف فى انشاء الشركات المساهمة وفى مضاربات البورصة تمكن القضاة بفضل الأحكام التى كانوا يصدرنها من وضع حد لمساوى تلك الحالة . ومع أن القوانين المختطة التى يطبقونها لم تكن تشمل غير مسائل محدودة النطاق فقد استطاع القضاة بعدلم وانصافهم أن يسدوا النقص فى هذه القوانين .

ومع ذلك لا تزال توجد أوجه كثيرة من النقص فى التشريع التجارى يحدربنا أن نبين أهمها مصحشين فى ذلك الاعتداء على اختصاصات لجنة إلغاء الامتيازات التى ستحدث تغييرا تاما فى النظام القضائى والتشريعى بمصر على أثر إلغاء الامتيازات المنتظر قريبا .

وهذا هو السبب الذى حدا بنا الى الامساك عن المطالبة بتوحيد جهات القضاء الجنائية لأن هذا الموضوع يدخل ضمن الموضوعات المعروضة على سباط البحث وكذلك لا تعرض للسائل الخاصة بترتيب المساكم لخروجها عن اختصاصنا وانما تقتصر على التنبيه الى الأهمية العظمى لحسن اختيار القضاة . أما فيما يتعلق بإجراءات المرافعة فانها فى المسائل التجارية سهلة وبسيطة فى مصر ومع ذلك يظهر أن الضرورة ماسة لجعل الاجراءات فى الكيالات والسندات تحت الاذن ووفاء الرهن أسرع مما هى عليه الآن .

واذا فحصنا التشريع التجارى النافذ فى الوقت الحاضر لم نجد مناصا من توجيه أنظار أولى الأمر الى النقط الآتية :

(١) وجوب تسجيل التجار والشركات التجارية — ليس هناك فى الوقت الحاضر وعلى الأخص بسبب عدم وجود (قانون الباتنت) " Droit de patente " أو أى تشريع من هذا القبيل أى دليل

يعرف به الأشخاص أو الشركات التي تحترف بالتجارة في مصر . ولذلك ينبغي لضمان المعاملات التجارية أن تسجل التفاصيل كافة التي لها علاقة بالمحل التجاري ؛

(٢) تطبيق العلية في الاتفاقات الزوجية للتجار وهي التي ينص عليها القانون (وضع جزاء شديد لمن يخالف ذلك) — يجب أن يعرف الجمهور ما يكون لزواج التجار من الحقوق المسترة في بعض الأحيان وذلك لئلا تؤثر هذه الحقوق في سير التاجر الذي يحصل التعامل معه ويجب توقيع جزاءات صارمة حتى قبل الوقوع في التقليل المحتمل ؛

(٣) وجوب إصدار تشريع كامل للشركات التجارية المصرية ونشر الميزانيات وجعل المؤسسين والمديرين والمندوبين مسئولين جنائيا ومدنيا — ليس هناك أى قانون خاص بهذا الموضوع ولا تكفى لهذا الغرض بعض المواد الواردة في القانون المدني أما قرارات مجلس الوزراء التي صدرت في هذا الشأن فليس لها قوة القانون ويجب الاستفادة من تجارب الممالك الأوروبية وإصدار قانون كامل يعطى لأصحاب الأسهم والسندات وغير ضمانات جديا ؛

(٤) وجوب سن تشريع كامل للشركات التجارية الأجنبية — هذه النقطة جديرة أن تدرس باستيعاب ويجب أن تفحص الشروط التي يسمح معها للشركات الأجنبية أن تتعامل بالتجارة في القطر المصري وكذلك الضمان الذي يجب أن يطلب في مصلحة الغير ممن يتعاملون معها بل وفي مصلحة المساهمين وأصحاب السندات من المصريين ؛

(٥) وجوب سن تشريع خاص بشركات التأمين (على الحياة ومن الحريق وكذلك التأمين البحري الخ) ضمانا لمصالح المؤمنين في مصر — يمكن في الوقت الحاضر لأية شركة من شركات التأمين أن تنشئ لها فرعا وتحصل أقساطا في القطر المصري بدون أن يكون للمؤمنين أى ضمان لتنفيذ مشاركة التأمين وفضلا عن ذلك فإن هذه الشركات تحرر مشارطات التأمين بحسب أهوائها وتلزم المؤمنين المصريين في بعض الأحيان بشروط فادحة تسلب التأمين فائدته وقد زعم القانون المصري الصمت في هذا الباب ؛

(٦) إصلاح نظام الصلح الاحتياطي والقضائي (الاسراع والدقة في التطبيق) — طلبت الغرف التجارية لإدخال تعديلات عديدة على القانون الحالي في مصلحة المدينين ويظهر أنه من المستحسن جدا أن يكون تطبيق القانون أبلغ دقة وأعظم سرعة وأشد انطباقا على روح القانون والقوانين الأوروبية المماثلة ؛

(٧) إدارة التفاليس بمعرفة موظفين قضائيين وبإشراف قاض — يظهر بعد التجربة الطويلة أن نظام وكلاء التفاليس المتبع في الوقت الحاضر لم يأت مطلقا بنتيجة حسنة فإن بعض هؤلاء الوكلاء ليس لهم استعداد كاف للقيام بالعمل الذي ينبغي له . ونعتقد أن إدارة التفاليس تكون أحسن إذا عهد أمرها إلى موظفين قضائيين يكون لهم خبرة خاصة بهذا النوع من العمل وتمت إشراف دائم من قضاة المحاكم ؛

(٨) التفاليس وتطبيق القانون على غير التجار — يظهر أن نظام التفاليس الانجليزي الذي يسمح بأشهار إفلاس كل شخص ولو لم يكن تاجرا جديرا بأن يؤدي خدمات عظيمة للتجارة في مصر ولذلك

تقترح ادخال النظام الانجليزى الذى يقضى بجواز الحكم على غير التجار بل الموظفين بأن يدفعوا ديونهم على أقساط شهرية تتناسب على حالتهم المالية طبقا لتقدير القاضى ويمكن أن يكون الجزء الذى يضمن به مثل هذا الحكم هو أشهر الافلاس بجميع نتائجه الجنائية والاجتماعية ؛

(٩) التشريع الخاص ببراءات الاختراع وعلامات المصانع — ان أحكام المحاكم الاستثنائية والابتدائية قد سكت بقدر المستطاع النقص الناشئ عن عدم وجود قانون فى هذا الموضوع ومع ذلك فالحاجة ماسة لوضع قانون لأجل حماية الحقوق كما يجب أن ينص على عقاب المقلدين ؛

(١٠) التشريع الخاص بال Warrants ^(١) — ان للتجار والمصارف أعظم الفائدة فى أن ينظم هذا الموضوع بطريقة كاملة ؛

(١١) مسؤولية المحضرين والسناديك (مأمورى التفليسة) ومأمورى الدلالة والسباسة الخ — ان الشطط والتلاعب اللذين لوحظا فى القطر المصرى مما يجعل الحاجة ماسة لتعيين مسؤولية هؤلاء الموظفين وتعديل التشريع الحالى فى هذه المواد ؛

(١٢) اصلاح التشريع الخاص بالرهن التجارى وتسجيل المواعيد المحددة لوفاء الرهن أو تقصيرها ؛

(١٣) علانية الاحتجاجات (البروتستو) والكيالات التى تقبل والسندات التى تحت الاذن — يظهر أنه من الضرورى أن تنشر فى مواعيد دورية أسماء الأشخاص الذين أمضوا أو قبلوا أو حوّلوا الكيالات التى قبلت أو السندات التى تحت الاذن فان هذه العلانية شرط جوهرى للثقة التجارية ؛

(١٤) التشريع الخاص بالموازين والمكاييل (توحيدها ووضع عقاب المخالف) — يجب أن توحيد الموازين والمكاييل توحيدا قانونيا ويجعل أساسها القاعدة المتبعة فان النظام الحالى مما يسهل الغش . ويظهر أنه من الضرورى أن يبين على البضاعة المحزومة صافى وزنها أو كبتها ويجب أن يحظر استعمال الموازين والمكاييل التى لم ينص عليها القانون ؛

(١٥) المعاقبة على الغش فى المواد الغذائية وغيرها — ان المعاقبة على هذا النوع من الغش لا بد منها فى مصر على وجه الخصوص إذ ليس لاستهلاك هنا فى كثير من الأحيان حماية تقيه الغش والتغيير والتقليد فى المواد الغذائية والمقايير والمواد الكيماوية وغيرها . وقد يكون الغش فى هذه المواد من الخطر بمكان .

ولا نريد أن ندخل فى تفصيل النقص الذى يجب سده فى تشريعتنا التجارية وذلك خوفا من أن نكون قد نرجنا عن الخلود الموضوعه لنا ولكنا رأينا وجوب الاقتصار على بيان التعديلات المهمة التى نراها ضرورية .

الفصل السادس — الثقة التجارية (Crédit Commercial)

أول ما يجب أن يتم به التاجر المثرى عند ما يبدأ أعماله هو أن يضمن لنفسه التمتع فى كل وقت بالثقة التجارية التى تتناسب مع مقدرة المالية وبرئانه الأعمال الذى ينوى أن يتبعه .

(١) الوارنت (Warrants) هى الايصالات التى تعطى للتجار عن بضاعتهم التى يودعونها فى الشون العمومية ويذكر بها قيمة هذه البضائع ويمكن للتجار أن يسحبوا هذه على من المصارف .

إنا اذا دققنا النظر في الحالة الحاضرة أمكننا أن نجزم بأن للتجارة المصرية في القطر المصرى كل التسهيلات المقبولة التي يمكن الحصول عليها من المصارف المالية والتي أن أسرف في إعطائها لساعات العاقبة .

وطبيعى أننا لا نتعرض في بحثنا هذا إلا لحاجات البلاد الحالية الناشئة عن الحالة الاقتصادية الحاضرة بدون مساس بمستقبل المصارف المالية وأمناء مواردها كي تسير كثرنا لكثف مع الرق الذي نزجوه لمختلف فروع الحياة المصرية .

ولا مشاحة في أن التاجر المصرى ذكى نشيط إلا أنه تنقصه في كثير من الأحيان أبسط المعلومات الأولية العامة .

فاذا لمع له سراب المكسب كما قد يلعب لأمثاله التجار في البلاد الأخرى فسرعات ما يتفدع به ويظنه ماء فيميل للطبع الى المضاربات ويندفع اندفاعا شديدا يحمله بسهولة من الأمل الكبير الى القنوط الأعمى .

ويدبى أن مثل هذه الحالة توجب على صاحب المصرف الذى يقوم بوظيفته حتى القيام أن يكون على الدوام غففا من مغالة الذين يتعاملون معه وأن يسعى أبدا في ضبط معاملاتهم حتى لا تمتدى مقدرتهم المالية .

وعلى العموم فإن أصحاب المصارف بمصر يجمعون، إلا في أحوال استثنائية، عن التسليف بدون ضمان (Crédit en blanc) فإن هذا النوع من التسليف — وإن كان دليلا على الثقة — خطر على التاجر نفسه الذى يجب عليه أن كان حازما أن يعتمد عنه ويكتفى بتشغيل رأس ماله . ولقد أدى هذا النوع من التسليف في أوروبا الى مساوٍ عظيمة أفضت الى زواله . ويظهر أنه اقتصر اليوم على المساعدة التي تقدمها البنوك فيما بينها .

وإننا نرجو من البنوك التي دأبها أن تتطلب ضمانا عينا مع اشتراط فروق كافية بين القروض وأثمان البضائع (marge) أن تساهل تدريجا في منح القروض كلما رأت من التجار اهتماما بمراعاة قواعد مسك الدفاتر ووفاء الكيالات في مواعيدها . ولنا كلك أن نستبشر خيرا باصلاح في هذا الصدد عند ما يتم جعل الاجراءات القضائية أسرع سيرا مما هي عليه الآن .

أما فيما يتعلق بالقروض التي يأخذها التجار بعضا من بعض فقد لاحظت اللجنة بمزيد الارتياح أن الحرب كادت تقصع حدًا لنظام القروض الطويلة الأجل بلا مبرر وهي هذه القروض التي كان يتعامل بها تجار الواردات قبل الحرب وليس عيب هذا النظام قاصرا على استهدافه لجميع أنواع التلاعب بل من نتائجها فوق ذلك أنه كثيرا ما يجعل المشتري على الارتباط بتمهيدات لا قبل لهم بها . لهذا : جو أشد الرجاء أن لاتعود التجارة بعد الحرب الى هذه الحالة السابقة وأحسن وسيلة للرقابة هي التأمينات المودعة لدى البنوك فبواسطتها يمكنهم أن تكون لهم رقابة على القروض التي يقدمونها لعملائهم .

وإذا كانت هذه التأمينات عبارة عن كيالات تحت الحصر أو بصفة تأمين زادت الحاجة الى جعل رقابة البنوك أبلغ فعلا وأقوى أثرًا . وبياشر كل بنك هذه الرقابة بقدر ما يتاح له بواسطة فلم الاستعلام الذي لديه . ومن البنوك ما تتعاون عن طيب خاطر في تبادل هذه المعلومات بصفة سرية بخلاف

بعض البنوك الأخرى فانها تقنع على غيرها بهذه المعلومات على أن استحكام عرى الاتفاق بين البنوك في هذا الصدد جدير أن يعود بالفائدة على البنوك كما هو خليق بأن يفيد العملاء أنفسهم فان لمعرفة حالة السوق معرفة دقيقة نتائج حسنة في العلاقات بين البنوك والعملاء .

هذا وأن البيوت المالية الخصوصية التي تطلق على نفسها اسم "البنوك" قد أخذت في الاختفاء من عالم الوجود وذلك لأن الصعوبة التي تعالجها في مزاحمة البيوت الكبيرة تزداد ازديادا مطردا . وفي الوقت الحاضر يظهر أن عدد البنوك وأصحاب البيوت المالية وكذلك الشركات المالية من جميع الأنواع قد أصبح محصورا في دائرة محدودة معقولة وإنما للشعربايات من مصلحة البلاد عدم الاكثار من عدد البنوك المشتغلة بالقطر المصري لا سيما اذا راعينا المنافسة القائمة بين هذه البيوت المالية العظيمة النشاط وكذلك الشروط الحسنة في مجموعها التي يجدها العملاء المحليون .

ويوجد في الاسكندرية نحو اثني عشر بنكاً وفي القاهرة نحو عشرة بنوك عدا كثير من البنوك الخصوصية في المدينتين وكذلك عدد من فروع البنوك في الأرياف . ويظهر أن هذا العدد يكفي في الوقت الحاضر لحاجات القطر التجارية .

ولا نعتقد أن هناك من البلدان الزراعية المحضة بدا كمصر يتبع بنظام واسع للبنوك التجارية والمالية كالتنظيم القائم في هذا القطر . ولكن الشيء الذي يحتاج بصفة خاصة الى الترقية أو على الأقل الى التنظيم على نطاق أوسع من النطاق الحالي هو نظام البنوك الزراعية التي لا نذكرها هنا إلا عرضاً لأنها ترتبط مباشرة بموضوع الجمعيات والتعاونيات الزراعية .

ونعود الآن الى نظام المصارف التجارية والمالية فنقول انه يؤمل أن تسترك في هذا النظام رؤوس الأموال المصرية البحتة وذلك بصفة مباشرة أكثر مما هي عليه الآن إذ هي في الوقت الحاضر قاصرة على ودائع غير مثمرة أو ذات أرباح غير كافية .

ونرجو كذلك أن يتدرج المصريون في التخصص في هذه المهنة وذلك بالسعى للحصول على الكفاءة التي تقتصم مع اقتباس أسرار المهنة وهما ليدها باشتغالهم في البيوت المالية العظمى في أوروبا لدراسة هذا الفن دراسة خاصة والتثمن على أعماله تمرينا كافيا .

ولا يستعنا قبل أن ننتهي من هذا الفصل إلا أن نعترف بالخدمات الجليلة التي قام بها البنك الأهلي في الظروف الاستثنائية عنه أول نشوب الحرب .

ومع ذلك فيسمح لنا أن نبدي في هذا الموضوع بعض اقتراحات عليها علينا اهتمامنا بأن يكون لهذا البنك على الدوام المركز المهم الذي شغله في سنة ١٩١٤ . فان نظامه الداخلي الذي يجعله شديداً بنكاً للحكومة وكذلك ميزته من حيث أنه يصدر أوراق البنكنوت وتودع فيه أموال الخزينة الأميرية - كل ذلك يقضى عليه بأن يكون لديه احتياطي كبير ويمتعه نوعاً ما من الاشتغال بالأعمال التجارية العادية كسائر البنوك فينشأ عن ذلك أنه لا يستطيع في كل آن استخدام أمواله الفائضة في نفس القطر على وجه يناسب عظم أهميتها وعليه ينبغي أن يكون في وضع هذا البنك السعي في ترقية أعماله بصفته بنكاً مركزياً يهيمن على البنوك الأخرى . وإنما نرجو أن يعاد النظر في الشروط التي يقيد بها الآن الامتياز الخاص بإصدار أوراق البنكنوت .

البنك الصناعي — نرى فيما يتعلق بالصناعات الموجودة بالقطر فعلا أن كل صناعة تدار ادارة حسنة تستطيع الحصول في الوقت المناسب على التسهيلات المصرفية التي تحتاجها أمثال هذه الصناعات في أوروبا . كل ذلك مع مراعاة ما أسلفنا ذكره بخصوص تضامن البنوك الأجنبية الحالية مع مصلحة البلاد .

يبدو أنه لا يوجد في مصرفك من وظيفته مساعدة الصناعات المستجدة وحمايتها في أول عهدها بالعمل .

ولا يكون الغرض من انشاء مثل هذا البنك اطلاق العنان للمشروعات بدون فكر وروية ولكن لكي يساعد على النهضة الصناعية في القطر فلا تكون المشروعات النافعة في حاجة الى الاستعانة بالمصادر الأجنبية والتنازل لها عن أنفس شطر من فوائدها وأرباحها .

ولا شك في أنه اذا أنشئ بنك صناعي ووضع على رأسه ادارة ذات كفاءة ومعرفة عامة بأحوال البلاد ومنظمة بحيث يكون في وسعها درس الصناعات المختلفة القابلة للرق والفهم ، لا شك في أن مثل هذا البنك الصناعي لا بد أن يرى دائرة أعماله آخذة في التوسع على سبيل التدرج بحالة مرضية . ويجب أن يكون هذا البنك في أول أمره ذا مالية معتدلة فالذا ما سار في أعماله وتوطد فلا بد أن ينمو ويكبر ولا يلبث أن يصبح البنك الصناعي المستقل والعامل على التعاون وبذلك يصير ركنا من أهم أركان الثروة والرخاء في البلاد .

الفصل السابع — ازدياد قوة الانتاج في دائرتي الزراعة والصناعة

إن الوسائل التي تشير بها في هذا الفصل — عنا الأفكار من المبادلات — ترمى بالأخص الى توطيد علاقاتنا التجارية وجعلها قائمة على أساس مكين قريب للصواب وما لا شك فيه أن الوسائل المذكورة قد تقضى ولو عرضا الى زيادة تجارتنا أيضا زيادة عظيمة إلا أنه اذا أردنا توسيع نطاق التجارة في بلادنا بطريقة مستدامة وعلى قدر ما تسمح به الحالة الاقتصادية في القطر فعليا قبل كل شيء أن نسعى وراء الأفكار من انتاج المواد اللازمة للمبادلات التي هي عبارة عن البضائع والحاصلات الزراعية والصناعية .

إن انماء مقدرتنا على الانتاج أمر واجب لا بد منه وليس ذلك فقط للسير في طريق التقدم والفلاح بوجه عام بل أيضا للأسباب الآتية :

(١) يحسن بنا عملا بمبدأ تجزئة الأخطار أن نتوخ بقدر المستطاع حاصلاتنا الزراعية وأن لا نجعل ثروة البلاد رهينة مصدر واحد من مصادر الإيراد ؛

(٢) لكي نجعل بلادنا مستقلة عن الأجانب من جهة تموينها ؛

(٣) ما تقضى به الضرورة لسد حاجات السكان الآخذين في الزيادة بشكل استثنائي ؛

(٤) زيادة مطالب المعيشة في القطر إذ أن الفلاح لا يستطيع أن يبقى الى ما لا نهاية على أسلوبه الراهن في المعيشة لأن التضاد بين المدينة الراقية المحيطة به يحدث عنده هو وذوى قرابته ميلا الى التوسع في الرغد وتوافر نصيبه من الرفاهية . ولكي تستطيع هذه المدينة أن تنوغل في أنحاء البلاد ينبغي علينا السعي وراء ترقية الوسائل الاجتماعية والاقتصادية في القطر وذلك بإنشاء المدارس والطرق والمستشفيات

وادخال جميع الأنظمة اللازمة لأمة متقدمة وهذا يستلزم أن تهتم إلى الحكومة ومباحلها الوسائل الضرورية مما لا يتيسر الحصول عليه إلا بزيادة ثروة البلاد وهذه لاسبيل إلى زيادتها إلا بالاعتماد على انتاج حاصلات بلادنا ؛

(٥) لأن الزيادة في الانتاج تقتضى توسيع نطاق مدارسنا وطرقنا ومستشفياتنا ووسائلنا الاقتصادية المؤيدة إلى زيادة رفاهية البلاد ؛

(٦) لكي يكون في استطاعتنا الحصول من الخارج على الخامات والمعدات اللازمة لرقينا الاقتصادي مما ليس في وسع بلادنا أن تملكها بها .

إن الصناعة والزراعة هما الكفيلان بإجابتنا إلى ما نبتغيه من التوسع في الانتاج ، فأما فيما يختص بتربية الصناعة المصرية فقد أفردنا لذلك القسم الثاني من تقرير اللجنة ولهذا لا يسعنا في هذا المقام غير الاعراب عن اعتقادنا بأن الصناعة عندنا تستطيع الارتقاء من خراب الحلق أدنى ضرر ببقارة وإردائنا بل الأمر على عكس ذلك فإن ارتقاء الصناعة جدير أن يعود بالفائدة على هذه التجارة إذ بدونها تكون الأسواق الأجنبية مهددة بفقد عملائها من الموردين المصريين لنقص مقدرتهم على الشراء وهذا أمر لا بد من وقوعه إذا اقتصرنا على الاشتغال بالزراعة التي أصبحت حاصلاتها غير كافية لسد حاجات القطر . وأما من حيث الزراعة فقد آن لهذا القطر أن يشمر عن ساعد الجدة وأن لا يترك أكثر من ثلث أرضه الصالحة للزراعة أرضا راحا جرداء . ولا يجوز لنا أن ننتظر من موارد الميزانية الأميرية تدبير الوسائل الكفيلة بزراعة هذا الجزء العظيم بل ينبغي الحصول على اعتمادات استثنائية وعقد قروض تسدد بفضل ما ينتج من الزيادة في الأراضي الأميرية وكل من عني بدراسة هذه المسألة ونخصها بتحقيق من سمعتها وحسبنا أن تشير هنا إلى البحث الذي قام به حديثا المستر ويليام ويلكوكس فأيد هذه النظرية وأثبت ضرورة الإسراع في العمل بها واقترح استخدام الحياض التي أنشأها محمد علي وأهل اليوم شأنها .

فلى مصر أن تستخرج من باطن أرضها كل ما حوتها من الثروة .

إن محصول الغلال المصرية لم يزل على ما كان عليه منذ قرن خلافا للبلدان الكبرى الزراعية فإن محصولاتها تضاعفت وذلك بفضل الأساليب الزراعية الحديثة وأنه لمن المدهش بل من المؤلم أن نرى الفلاح المصرى لا يزال يستخدم الطرق الزراعية التي كانت تستخدم في أزمان القراعة .

الفصل الثامن — وسائل النقل

رأينا فيما تقدم أنه لا يتيسر تجارتنا أن يسع نطاقها حسبما نبتغيه لما بدون زيادة عظيمة في محصولات اللازمة للبادلات ونضيف إلى ذلك أنه ينبغي أن تكفل لها طرق المواصلات الصالحة .

السكك الحديدية — إذا نظرنا إلى شكل أراضينا الجغرافية فمحققنا أن شبكات الخطوط الحديدية منتشرة بالقطر على أحسن حال ولا عيب فيها بوجه عام إلا الاختلاف الواقع بين بعض شبكات الخطوط من حيث الإدارة ومن حيث المسافات التي بين القصبان ولذلك فانا نتظر بين الاستحسان إلى الخطة التي تجرى عليها الحكومة في شراء السكك الحديدية إذ يقرب عليها فيما نرى زيادة

في الارياح بوجه عام وتحسين في مهمات السكك الحديدية نفسها لأن حالتها على الأخص في خطوط بعض الشركات الحرة ليست على ما يرام . وربما ترتب على ذلك أيضا الجرى على خطه واحدة في تعريفة النقل فيراعى في وضعها ما يعود بالفائدة حالا ومستقبلا على الصناعة والزراعة والتجارة .

ومع أن استواء سطح الأرض المصرية من شأنه تخفيض التكاليف اللازمة لإنشاء السكك الحديدية وتسهيلها فإن تقبل البضائع بالسكك المذكورة لا يزال عظيم النفع فيما يخص بيع بعض المحصولات الزراعية الكبيرة الحجم الخفيفة الوزن القليلة القيمة . هذا ويلاحظ من جهة أخرى أنه لما كانت الخط الرئيسي ممتدا على عازدة النيل الذي يخترق البلاد طولا كان كثير من مراكز الانتاج منفصلا عن السكك الحديدية بواسطة النهر . فلهذين السببين كان المتظر أن ينقل جزء عظيم من حاصلاتنا بطريق الملاحة النهرية ولقد كان جدرا بهذا النهر المبارك وبترع الرى المهمة التى تتم في جميع أنحاء البلاد أن تتال خطا وافرا من التعمد والتنظيم حتى يسهل نقل البضائع الثقيلة التى لا تحتمل نفقات شحن باهظة ويقتصر النقل السريع بالسكك الحديدية على البضائع العظيمة القيمة .

وفضلا عن ذلك فإنه ليس لدينا ميناء نهرية بالمعنى الحديث وأكبر ترعنا بما فيها المحمودية بعيدة عن أن تنفى بهذا الغرض فان الجارى المنشأة على ترعة الأبراهيمية العظيمة تجعل الملاحة مستحيلة على مدى مئات من الكيلومترات . ويلاحظ من جهة أخرى أن الملاحة في زمن التحاريق عسرة بالأخطار في بعض الجهات الضيقة القريبة النور ويترتب على ذلك تأخير كبير في وصول البضائع وقد تضطر المراكب الى تفريغ شحنها عند ما تحتاج في الرمل وكثيرا ما يقع ذلك .

فن المحتم إذاً تطهير هذه الجهات كما ينبغي ووضع العلامات على طول امتدادها . هذا وقد دلت التجارب في أوروبا وبالأخص في أنهر فرنسا العظيمة وبلدان وسط أوروبا أنه لا خطر من الملاحة النهرية على إيرادات السكك الحديدية بل هي بالعكس معين نفيس لها ولا نشك مطلقا في أن الحالة في مصر لن تكون مخالفة لما هو جارٍ في تلك البلاد .

أما النظام الموضوع للأنهر وترع الرى فلا يمكن أن يبنى بالغرض المقصود والتجار الذين يتخيرون هذا الطريق لنقل بضائعهم معرضون لاستبداد أرباب السفن وتصفهم .

فلا شك أن مصر لا تزال بعيدة عن أن تنجى كل القوائد من خطوط الملاحة العظيمة أى من الترع والنيل ولذلك لا يسع اللجنة إلا أن تشير بالإسراع في القيام بتنظيمها .

الطريق — كل ما قيل في حالة الملاحة النهرية يصدق أيضا على حالة الطرق فانها غير صالحة للنقل سواء كان ذلك من حيث عدم اتساعها أم من عدم الاهتمام بتجهدها .

أما من جهة الطرق العظيمة في الأقاليم أو السكك الزراعية فحسبنا القول بأنه لم ينتبه إلى علم وجودها إلا حديثا أى في الزمن الذى بلغ فيه استخدام السيارات للرياضة أو لمآرب أخرى منزلة عظيمة .

الملاحة البحرية — ربما كانت مصر من دون سائر الاقطار البحرية في العالم البلد الوحيد الذى يعتمد على غيره اعتمادا كليا من حيث طرق مواصلاته البحرية فهى لا تستطيع أن تسيير مواصلاتها

البحرية على ما يلائم مصلحتها بل هي خاضعة في ذلك الصدد الى اتباع ما يختلجه الأجانب لمصلحتهم على أن وضعها الجغرافى ووجود قتال السويس بها يكفلان لها من الوجهة العملية طرقا سريعة للواصلات على اختلاف أنواعها وهى مع ذلك لا تستطيع أن تحتم على الأساطيل الأجنبية مراعاة مطالبها سواء من جهة تعيين خطوط سيرها أم تحديد أزمان مرورها أو سرعة سيرها أو تقرير الرسوم الواجب تحصيلها ومع أن حل هذه المسألة ليس من الهيئات فائتة نجد أنفسنا مقصرين في أداء واجبنا اذا أهملنا عرضها على الحكومة والأفراد على السواء لأنه ليس في الحالة الراهنة قائمة لتجارها . وقد امتنعنا عمدا عن التعرض لهذه المسألة من الوجهة السياسية لأن الخوض في هذا الأمر يخرج بنا عن دائرة أعمالنا .

الفصل التاسع — التعليم التجارى

لا يزال التعليم التجارى بالمدارس الأميرية في مصر حديث العهد ولذلك لا نستطيع تقديرا ما أحده من التأثير في تجارتنا وهذا التعليم يقتصريا على :
(١) الدروس الليلية التجارية التى عنيت بتنظيمها الحكومة للدراسة مدة الشتاء في مصر .

والاسكندرية تم الدروس التجارية الليلية التى قام بإنشائها بالمنصورة على نطاق ضيق مجلس مديرية الدقهلية ثم مدرستا المحاسبة والتجارة العليا والمتوسطة بمصر .

بلغ عدد الطلبة بمدرسة المحاسبة العليا ٧٨ طالبا و ٢٧٦ بالمدرسة المتوسطة و ٤١٤ بالدروس الليلية وأبندت الدروس الليلية التجارية سنة ١٩١٠ طبقا لبرنامجها الحالى أما مدرستا المحاسبة العليا والمتوسطة فلم يفتحا أبوابهما للطلبة إلا من سنة ١٩١١ .

وكان التعليم التجارى قبل ذلك التاريخ يكاد يكون معدوما إلا اذا استثنينا بعض الدروس التجارية النهارية أو الليلية التى يرجع الفضل فى إنشائها الى بعض أفراد الجالياتين الفرنسية واليونانية أما الحالية الايطالية بمصر والاسكندرية فإن لها من عهد بعيد بالمدارس التى تتبناها الحكومة الايطالية بعض الفصول التجارية .

فليس من المستغرب اذا أن نرى الجهل سائما في طبقة التجار وأرباب الدكاكين من المصريين سواء فيما يختص بالمحاسبة أم مسك الدفاتر وقد دلت المباحث التى قامت بها اللجنة على اهمال فاحش في مسك الدفاتر حتى البسيطة منها بحيث انه ينذر وجود ما يسمى بالمحاسبة أو العثور على ما يستدل به على فهم المبادئ الأولية لهذا العلم .

إلا أن اللجنة واهمة من أن المدارس التجارية نهارية كانت أو ليلية تجتهد في اصلاح هذا الخلل ولا سيما في الفروع الأولية التجارية فانه يوجد ضمن طلبة الدروس التجارية الليلية مسك الدفاتر والمكسب التجارى وعلى الأخص في القسم العربى منها عدد عظيم من أصحاب الدكاكين وصغار التجار ونرى أنه من الضروري ادخال هذه المواد في المدارس المعتادة الأخرى ولهذا لا يسع اللجنة إلا اظهار ارتياحها لمشروع وزارة المعارف القاضى بادخال مسك الدفاتر في المناهج الحديث للمدارس الأولية الراقية .

ومما لا شك فيه ان الحكومة كانت ترى بانشاءها مدرستى التجارة العليا والمتوسطة الى تأهيل الشبان المصريين لمزاولة الأعمال التجارية التى كان ينقصهم الميل الطبيعى للانتظام فى سلكها كما كانت ترى الى تبديد ذلك الوهم السائد على أفكار المصريين من أن الشرف كل الشرف فى الالتحاق بخدمة الحكومة دون غيرها فكان القصد من انشاء مدارس للتجارة سدّ نقص عظيم فى نظام التعليم :

(١) لأن الوظائف الخائلية فى الحكومة أصبحت لا تكفى للعدد المتزايد من الطلبة الصالحين لتلقى تعليم راقى ؛

(٢) لأن ارتفاع القطر من الوجهة الاقتصادية واشتراك المصريين فى التجارة وأعمالها يتطلبان الاستعانة بتعليم خاص مناسب لهذا الغرض ؛

(٣) وأخيرا لأنه قد ترتب على عدم إدخال تعليم خاص بهذا الغرض فى المدارس المصرية حتى الآن عدم التمكن من تعيين مستخدمى التجارة والمصارف إلا من بين غير المصريين .

ولمّا نقول مع الأسف أنه فى صيف سنة ١٩١٤ أى فى الوقت الذى خرجت فيه أول دفعة من طلبة المدارس التجارية وحصلوا من الحكومة على دبلوماتهم أو شهاداتهم شبت نار الحرب الأوروبية فشتّت فى وجوههم الطرق الجديدة التى كانت يرجى أن توصلهم الى مزاولة الأعمال التجارية فان أغلب البيوتات التجارية اضطرت الى الاقتصاد فى عملها بدلا من زيادتهم .

وأنه لمن الصعب أن يقطع الانسان بما لهذه العوامل من التأثير فى التحاق خريجي المدارس التجارية وخصوصا المدرسة العليا بمصالح الحكومة . أو بما اذا كان ذلك ناشئا عن الميزات والمميزات التى تمنحها الحكومة وتريد فى الظاهر كثيرا عما تمنحه المحال التجارية .

واللجنة تعرض الاقتراحات الآتى بيانها فيما بعد حتى يكون التعليم التجارى ذا أثر فعال فى ترقية التجارة المصرية :

(١) ادخال التعليم التجارى الأول فى المدارس الأولية والتشجيع على توسيع دائرة الدروس التجارية البليدة فى المدن العظيمة ،

لأنه من اللازم أن يؤثر التعليم التجارى تأثيره المطلوب فى الطبقات الوسطى والفقيرة من الأهالى على الأخص لأنها دون غيرها هى التى حافظت الى الآن على الروح التجارية وتقاليدها خلافا للطبقة العليا عندنا فقد بقيت مائلة الى السيادة وإلى وظائف الحكومة ؛

(٢) ادخال المحاسبة ومسك الدفاتر فى المدارس الثانوية اذا سحتت الفرصة بتعديل أو توسيع مناهج التعليم فى هذه المدارس ؛

(٣) توسيع برنامج مدرسة التجارة العليا وذلك بالتوسع فى تعليم الاقتصاد السياسى والأخص نظام المصارف والتأمين والبرص وإدخال تعليم الاحصاء والمواد الأخرى التى لها ارتباط بالتجارة ؛

(٤) التفكير فى وضع مشروع يقضى على طلبة مدارس التجارة الذين يتممون دروسهم بتفضية سنة فى محل تجارى مشهور قبل حصولهم على الشهادة ؛

(٥) انشاء مدرسة أميرية متوسطة للتجارة بالإسكندرية ؛

(٦) توسيع نطاق دراسة العلوم العليا الاقتصادية والتجارية وذلك بتخصيص اعتمادات لبعض طلبة ينتخبون من بين أقرانهم من المدرسة التجارية العليا لارسالهم الى البلدان الأجنبية ودرس احوال التجارة فيها ؛

(٧) اتخاذ الطرق الفعالة الكافية لاعداد المعلمين اللازمين لمدارس ودروس التجارة ؛

(٨) ادخال روح النظام والترتيب والدقة بين النابتة المصرية لأشهم على وجه العموم غير متحايين مع الأسف بهذه المزايا وللوصول الى هذا الغرض يجب ادخال نظام وإيف لا يترخص فيه مع شدة الاحتناء بالخط والرسم ومسك الدفاتر شكلا وموضوعا ؛

(٩) تنظيم التعليم التجارى بحيث يكون تحريجه الذين يخصصون للأعمال التجارية ملهمين المأما تاما بلغتين أجنبيتين على الأقل تكون اللغة الانجليزية فى مقدمتهما ؛

هذا شرط ضرورى للاحاق الشبان المصريين بالمحلات التجارية الأوروبية ليمتدّن فيها على أعمال التجارة التى لا يستطيعون تعلمها فى مدارسهم ولتسهيل علاقاتهم بالأجانب فى أعمالهم التجارية ؛

(١٠) انشاء لجان استشارية للمدارس التجارية يكون من ضمن أعضائها مندوبون من أشهر المحلات التجارية على اختلاف أنواعها حتى بذلك تكون المدارس أكثر اتصالا والتصاقا بالمعاهد التجارية والصناعية وحتى يسهل على الطلبة الذين يخرجون على هذه المدارس الحصول على مراكز لهم .

الفصل العاشر — الجمعيات

إن تعميم مبادئ الاشتراك والتعاون تدخل ضمن الأمانى التى ترجوها اللجنة لتحقيقها فى القريب العاجل .

فالجمعيات التجارية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية أصبح لها شأن كبير فى البلدان العظيمة حيث يقوم عليها ركن من أهم أركان الحياة .

فإذا استلينا بعض المعاهد الخاصة التى قام بانشائها الأجانب فى مصر والاسكندرية والى سنأتى على ذكرها لم نجد فى بلدنا أمرا لأى نوع من الجمعيات الاقتصادية بخلاف البلدان الأجنبية حيث يوجد فى كل مركز مهما صغر شأنه جمعية واحدة على الأقل مؤلفة إما من المنتجين أو من المستهلكين أو من التجار أو من الصناع الخ . وهذه الجمعيات هى لسان حال الطائفة الذى يسر عن حاجاتها كما أنها الأداة التى تنظم مجهوداتها وتقوم بما يلزمها من أعمال البحث والنشر .

ويرتب على هذا النقص عندنا أن الحكومة تنقصا فى أغلب الأحيان المصادر اللازمة للحصول على المعلومات للاهتمام بها فى أعمالها .

جمعية تجار الواردات وسماعة البورصة — من الجمعيات القليلة الموجودة فى مصر تأتى أولا على ذكر جمعية تجار الواردات بالاسكندرية التى نحن مدينون لها بمباحث عديدة هامة بشأن التفاليس والمسائل المرتبطة بها والمكايل والموازن وعده مسائل أخرى تهتم التجارة .

وبذكر أيضا جمعية سماعة الأوراق المالية وسماعة البضائع بالاسكندرية ولا حاجة بنا الى ذكر ما لهذه الجمعية من الأثر الصالح فى تنظيم البورصات المصرية .

الغرف التجارية — بمصر غير هاتين الجمعيتين غرف تجارية مختلفة الجنسية كل منها مستقلة بذاتها عن الأخرى وعن الحكومة المحلية حيث لا مشاركة بينهما في العمل وذلك مما يجعل صفة الافراد التي امتاز بها نظامنا الاقتصادي غاية في الظهور والوضوح .

وقد أنشئت هذه الغرف حسب قوانين الجنسية التي تمثلها وهي خاضعة بموجب الامتيازات لحاكمها القنصلية ووظيفتها تتحصر في حماية تجارة بلادها مع مصر بأى طريقة كانت .

على أنه اذا كان بالبلاد غرف تجارية تستغل بالمصالح الخاصة للأثم التي تمثلها فليس ثمة غرف تجارية مصرية محضة مؤلفة من أشخاص يزاولون التجارة بمصر يصرف النظر عن جنسيتهم وتابعيتهم ليصرفوا اهتمامهم الى جميع المسائل التي لها مساس بالتجارة المصرية الداخلية والخارجية معنى بذلك الغرف التجارية التي نتناول في مباحثنا حالة الأسواق والتي تنشر بطريقة منظمة نتيجة مباحثها وبذلك تمهد الطريق لادخال الاصلاحات المنشودة .

الغرف التجارية الدولية — وما يذكر في هذا الصدد الغرف التجارية الدولية التي قام بانشائها منذ بضع سنوات أفراد من ذوى الأيال الحسنة بذلوا في سبيل ذلك أموالهم وبجهوداتهم ولكنها لم تلبث أن زالت من الوجود لأنها لم تل من المساعدة غير اشتراكات الأعضاء . وقد قامت بتحقيق بعض أغراضها التي دوتها في برنامجها والتي لو نفذت كلها لعادت على البلاد بمناخ جمه .

الغرفة التجارية المصرية بالقاهرة — أنشئت أيضا بالقاهرة غرفة تجارية مصرية يرجع الفضل في انشائها الى غيرة بعض المصريين وهي لا تزال قائمة الى اليوم .

ونحن نرى أن الوسيلة الوحيدة المؤدية الى الغرض المقصود تتحصر في تعاون المصريين مع الأعيان الأجانب الذين يزاولون التجارة بمصر والذين لهم بأحوال بلادنا اختبار عظيم .

تداخل الحكومة — لا نستطيع أن نطلب من الحكومة أن تتدخل مباشرة في انشاء وتنظيم الغرف التجارية ولكن للحكومة أن تشجع على انشائها وتوسع دائرتها والأخذ بنصرها في دوائرها الرسمية والنظر بعين الأهمية الى مقترحاتها متى كانت سائرة على نظام قويم .

حيثئذ تكون هذه الغرف للحكومة مصدرا للعلوم النافعة وتكون للتجارة نعم المساعد العظيم وليس هناك ما يمنع من منحها امانات مالية متى أظهرت نشاطا كافيا ومتى كانت وافية بالغرض المنشود من انشائها .

وتكون هذه الغرف التجارية بمثابة لجان تحكيم في المواد التجارية فتصدر في المنازعات القائمة أحكاما عرفية سريعة مبنية على الاتفاق الودى والذي يلاحظ في هذا الصدد بما في غيره من المسائل المتأثرة أن منزلة الغرف التجارية وتفوذها مرتبطان تمام الارتباط بما يكون لمديريها والقائمين بأعمالها من الكفاءة وحسن السلوك .

الفصل الحادى عشر - النشر

نقصد هنا بالنشر اذاعة المعلومات النافعة عن الحالة الاقتصادية الداخلية والخارجية سواء كان بواسطة الحكومة أم المصالح التى تحت مراقبتها أوهايات التعاون الصناعية أو غيرها .

وعبء هذه المهمة يقع معظمه على عاتق الحكومة حيث لها من أقلام الاحصاء وأقلام المعلومات التجارية والزراعية والصناعية وبقاى مصالحها الادارية ما يساعدها على القيام بذلك .

الاحصاء - كان أول من عنى بتنظيم الاحصاء الرسمى بمصر الخديوى اسماعيل فهو الذى عهد الى المسيو دى رين أولا والمسيو اميس بك ورتدون ثانيا بهذه المهمة ققاموا بذلك ولا سيما الأخير منهم خير قيام وجاءت أعمالهم غاية فى النجاح لا سيما اذا اعتبرنا قلة الوسائل التى كانت لديهم إذ ذلك . وقد شرع لأول مرة تحت رعاية الخديوى اسماعيل بعمل احصاء عام عن السكان وموارد القطر الاقتصادية وقام المسيو اميس بك ورتدون تحت رعايته أيضا بتنظيم احصاء تجارة مصر الخارجية ومن ذلك الحين لغاية سنة ١٩٠٥ لبث هذا الاحصاء التجارى وهو الوحيد ذو الصفة الاقتصادية والنظام العلمى .

وفى سنة ١٩٠٥ بينما كان اللورد كرومر مهتما بتوسيع دائرة الأعمال بمصر وراغبا فى تدبير الوسائل التى تكفل نظامها والسير بها فى السبيل القويم عَن له أن السفينة التى تدبر الحكومة دفقا فى حاجة الى الاهتداء بالنمارة الوحيدة التى تستطيع ارشادها الى الطريق الاقتصادى السديد ونفى بهذه المنارة الاحصاء .

فى كثير من البلدان الحديثة لم تقدر المنفعة العامة لأداة العمل هذه ذات الأثر البالغ حتى قدرها ولكن لم يبلغ علم الاهتمام بها فى أى جهة ما بلغه فى مصر مع أنه لا يستطيع رجل الحكومة ولا المالى ولا التاجر ولا المزارع الخ الاستغناء عن الاحصاء . فبدونه لا يمكنهم القيام بأعمالهم عن علم ومعرفة . ولذلك لنا عظيم الأمل فى أن يكون فى استطاعة المصالح الاحصائية لدينا تزويد كل من يهمهم تعديل نظامنا التشريعى والاقتصادى ومدهم بالمعلومات التى تصلح أن تكون أساسا يشيدون عليها الأنظمة الرائجة الدائم الثابتة الأركان بعد أن يدرسوا بواسطة الطرق العلمية ما فى نظامنا الحالى من الحسنات والسيئات . ومن الاحصاءات الواجب التوسع فيها تأتى أولا على ذكر الاحصاءات الجبركية والاحصاءات الزراعية .

أما من جهة احصاء التجارة الخارجية فانها لفرط إيجازها لا تمكن التاجر من الانتفاع بها . فالتاجر يهيم أن يرى بها مصادر كل صنف من الواردات والصادرات وموارده وكيته وأهم أنواعه المختلفة والأصناف الأخرى التى تصدر الى الخارج أو ترد منه بصفة طرود بريدية . وبما يذكر فى هذا الصدد أن هذه الأصناف الأخيرة لا تبين فى الاحصاءات لدينا مع أن قيمتها مقدرة بنحو مليون جنيه فى العام . ان بعض التعاونين فى هذه الاحصاءات كهنوان "مملك أولحوم مماعة أو مدخنة أو محفوظة ، أعمال قش ، عصى وخيزران ، جنود وقشور وأوراق وزهور الخ للصبغة وللدباغة ، أدوية ، مسوجات فنية ومسوجات الصوف والكتان وثياب بيضاء جاهزة الخ" يشتمل على أشياء مختلفة

الاجناس والأنواع كل الاختلاف بحيث لا يستطيع التاجر أن يستفيد منها أدنى فائدة فإن الذي يهجمه في العادة التفاصيل الخاصة بكل صنف من الأصناف .

الاحصاءات الزراعية — كانت مصلحة الاحصاء أول من عني بتنظيم هذه الاحصاءات ثم عهد بها الى وزارة الزراعة فأخذت في توسيع نطاقها بعض التوسيع ومع هذا فهي لا تزال بعيدة عن سداد حاجات التاجر الذي يعتمد عليها في تقرير خطته في المستقبل وتعيين المنهج الذي يتبعه في البيع والشراء . ثم ان هذه الاحصاءات لا تزال قاصرة على خمسة أو ستة أنواع من الحاصلات الرئيسية أضف الى ذلك أن الاحصاءات الرسمية في أغلب الأحيان غير مطابقة لما ينشره تجار الصادرات وهذا الأمر ينشأ عنه ارتباك في الأعمال .

وغير ذلك فإن التجار ليس لديهم معلومات كافية عن قوة الانتاج والمحصول والاستهلاك فيما يخص أغلب الحاصلات الزراعية تقريبا . مع أن هذه المعلومات هي التي تعتمد عليها التجارة للقيام بوظيفتها ألا وهي الموازنة بين العرض والطلب وذلك للوصول الى تعيين الأسعار الثابتة المعتدلة وإلى عدم توافر هذه المعلومات ينسب ثقل الأسعار وسرعة تأثر الأسواق وسوء الوقع الذي يحدثه المضاربون والتجار ذوي النية السيئة في وسائل الانتاج لدينا صغيرها وكبيرها .

إحصاء الأسعار — تنشر مصلحة الاحصاء منذ بضع سنوات معلومات عن أسعار بعض الحاجيات الأولية بالجملة والقطاعي تنتج عن ذلك فوائد جمة وقد سميت المصلحة المذكورة في تشكيل لجنة مؤلفة من التجار في كل من سوقى الغلال بمصر للقيام مرات متعددة في كل أسبوع بتحديد الأسعار ووضعت بالاتفاق مع البنك الزراعى مجموعة لأسعار الغلال في بعض البائدر ولكن لكي تكون هذه الأسعار معادلة حقيقية للقيمة التجارية لها ينبغي أن تكون الأسواق نفسها الخاضع لها هذه الأسعار ذات نظام وقانون فعال لأن الأسواق المذكورة هي كما سيتضح فيما بعد عرضة لن تحديثه مصطلحه بالتلاعب بها .

هذا ومن الواجب أن نعرف الأسعار السارية بين المنتجين والتجار والمستهلكين في أهم المراكز وفي تواريج منتظمة .

ليس في وسع الحكومة أن تقوم بكل شئ بل الواجب يقضى على أفراد الأمة والمصالح في الأقاليم أن يمددوا لها يد المساعدة في جمع الأسعار ونشرها وذلك بواسطة الجمعيات ومصالحها الادارية . ويجب أن يكون في كل بلدية ومجلس مديرية قلم للاحصاء للعمل بالاشتراك مع قلم الحكومة المركزى .

احصاءات النقل — نحن أيضا مدنيون لمصلحة الاحصاء ببعض المعلومات التي لدينا في هذا الصدد ولكن هذه المعلومات ناقصة والسبب في ذلك راجع إما الى أن هذه المصلحة ليس لديها من الوسائل المالية ما يساعدها على التوسع فيها وإما الى أن الملاحظة النيلية ليس لها أدنى نظام .

احصاءات مختلفة — اذا استثنينا الاحصاءات الخاصة بالتغالييس التي قامت بها مصلحة الاحصاء منذ ثلاث سنوات فليس ثمة شئ معروف عن العقود التجارية التي تسجل بأقلام محاسبين ولا يكاد أحد يشك على الاطلاق في الفائقة التي تعود على طبقة التجار من الاستمرار على نشر الاحصاءات (البروتستات)

أو ابداع الميزانيات أو التفاليس أو عقود تشكّل الشركات أو تسجيل العلامات الخاصة بالمصانع أو التصديق على دفاتر التجارة الخ وعمل فهارس لها مرتبة على الحروف الأبجدية تسهّلا للبحث .
فعد ما يعلم التاجر المصرى أن اسمه سينشر فى ألف نسخة من قائمة الاحتجاجات لا يحد مندوحة عن بذل جهده للقيام بما تعهد به لأن المصرى وإن كانت تنقصه فى الواقع بحجة المحافظة على وعده لا يزال واقفا لحظ من طبيعة حب النفس ولأنه يعلم أن المصارف وعملاءه من التجار وأصدقائه يصيحون على حذر منه ويضنون عليه بثقتهم المالية واحترامهم له فعند ما يعلم التاجر أن أهم أعماله تذاع بواسطة النشرين الملأ فانه يبذل جهده للظهور فى أحسن حال .

وما يلاحظ من جهة أخرى أن المرء لا يكاد يصدق أن مصر وهى ذلك البلد الزراعى الآخذ فى النمو والاتساع وحيث الثقة العقارية الشأن الأعظم بعوزها الاحصاءات الخاصة بالزمن .

وفى هذا الصدد يجدر بنا أن نتساءل عن سبب قيام الأفراد بنشر الاعلانات القضائية فانه يتيسر للحكومة مقابل الأجرة التى يتقاضونها من الجمهور أن تقوم هى بتخصيص نشره للاعلانات التجارية التى يتنا فيها تقدم أهم موادها وذلك بأجرة مناسبة .

النشر بواسطة المصالح الادارية — تؤدى الحكومة أيضا جانباً من هذه المهمة الحديثة — مهمة النشر — بواسطة مصالحها المركزية الادارية فى الأقاليم والمدن ولا يرى فى جهة أخرى غير مصر شدة التقير فى الورق عند ما يطلب من مصالحها الادارية معلومات تهم التجارة .

فتموزنا المعلومات مثلا عن مشتريات مصالح الحكومة بالمدن والأقاليم وعن الأجرة التى يتقاضاها منها عمالها وعن الرخص على اختلاف أنواعها التى تعطى لمزاولة بعض المهن أو لتزكيب بعض الآلات لأغراض اقتصادية وعلى العموم عن ادارة بعض المصالح التى لها ارتباط بحياة البلاد الاقتصادية .

أقلام الاستعلامات التجارية والزراعية — لا نجهل أن بوزارة الزراعة قلما للاستعلامات الزراعية إلا أنه حديث العهد لم يمض على انشائه الزمن الكافى للقيام بعمل ما فى وسعه ولكن ألا يجدر بنا أن نتساءل عن سبب عدم اذاعة المعلومات التى لدى هذا القلم فى نشره خاصة لذلك بدلا من أن نرى الأفراد الذين يكادون يجهلون وجوده يتكبدون المشاق فى الأسفار والمصاريف وضباب الوقت للحصول عليها الامر الذى يكون له أسوأ الوقع فى نفوسهم .

النشر الذى يقوم به بعض الأفراد — مهمة النشر لا تقع كلها على عاتق الحكومة بل يجب على الأهالى أن يشاطروها ذلك والجمهور فى الخارج قائم بجزء عظيم من هذا العبء فالنشرات التى تتولى أمرها الشركات الصناعية والمالية والتجارية فى الخارج هى فى الغالب مصادر لمصالح الحكومة الأميرية فستقتنى منها معلومات نفيسة .

والبعض من هذه الشركات يقوم بأجراء مباحث ذات شأن فى دائرة أعماله .

إن بعض وسائل النشر عندنا سواء كان مما تتولى أمره الحكومة أو يقوم به الأفراد يترتب عليه الحاق الضرر بل إن ذلك من المجهودات الاقتصادية وتضليل الجمهور فى أعماله ووقوعه فى الخيبة والارتباك .
فالذى تتطلبه مصر الحديثة هو ازدياد إنارة طريقها وتلك توجه صوتنا الى المشرع وإلى الحكومة وعمالها وإلى أفراد الأمة للسير بها نحو هذا الغرض والذى يتطلبه رجال الأعمال عندها هو التوسع فى النشر والسير فيه على الإخلاص وروح النظام واتساع النطاق .

الفصل الثانى عشر - تنظيم التجارة الداخلية والخارجية

تجارة الصادرات - كانت تجارة الصادرات بمصر مقدرة بمبلغ ٢٧,٠٤٦,٨٧٢ جنبا مصريا ومن هذا المجموع كانت قيمة صادرات القطن وبذرة القطن مقدرة بمبلغ ٢١,٦٤٩,٧٢٨ جنبا مصريا أو بما يقرب من أربعة أخماس القيمة الكلية للصادرات . وإدارة المعاملات الخاصة بالقطن تقوم بها شركة المحاصيل العمومية بالاسكندرية وتستطيع القول بأن أعمال هذه الشركة من جهة التصدير سائرة على ما يرام وهذه الشركة مؤلفة من التجار المنتسبين اليها (أعني عمليا من كافة تجار الصادرات) والفرص الذى ترى اليه هو تنظيم أعمال التصدير ووضع شروط وقواعد فى غاية البساطة للسير عليها فى المعاملات التجارية والسهر على تنفيذها وعدم الاخلال بها ووضع القواعد اللازمة فى أعمال الخبرة وبالجملة تنظيم كل ما له مساس بتصدير القطن وبذرة القطن .

ومقر شركة المحصولات فى ميناء البصل حيث تم العقود المختصة بالقطن كافة (بضاعة حاضرة) وقد يشتري بعض تجار الصادرات مباشرة من داخلية القطر ولكن كمية مشترياتهم لا تتناول إلا جزءا من المحصول .

أما الصفقات المؤجلة التى هى عنوان المضاربة فانها تجرى ببورصة شارع شريف باشا تحت مراقبة جمعية سماسرة البضائع الذين يضمون القواعد الواجب اتباعها فى المعاملات المذكورة وهم المنوط بهم فوق ذلك تنفيذ الأوامر الصادرة لهم من المضاربين بصفتهم وسطاء بين الفريقين .

ومع أن دائرة هاتين الشركتين (شركة المحاصيل وجمعية السامرة) منفصلة إحداهما عن الأخرى فان لشركة المحاصيل العمومية أن تتدخل فى شؤون الصفقات المؤجلة بالطريقة الآتية بيانا :

تتدخل أولا فى تعيين النموذج (type) المتخذ قاعدا للرجوع اليها فى الصفقات المؤجلة وفى تحديد المراتب الأخرى التى فوقه ودونه وتتدخل أيضا فى الصفقات المؤجلة وقت التسليم فهى التى تحكم بمطابقة أو عدم مطابقة البضاعة المسلمة للنموذج وتستأنف قرارات الخبراء فى حالة النزاع أمام لجنة هذه الشركة المؤلفة أغلبها من تجار الصادرات (١) .

وتجربى البيوع فى الصباح لغاية الساعة الواحدة بعد الظهر على عينات يقدمها البائع فبعد أن يفحص الشارى العينة ويعلن رغبته فى الشراء تحفظ العينة ويتعين حينئذ على البائع أن يقوم بتسليم ما باعه من القطن ولكن للشارى أن يرفض التسليم إذا رأى عند فحصه للقطن فى الشونة بعد ظهر ذلك اليوم أن البضاعة غير مطابقة للعينة ولكن البائع فى أغلب الأحيان يفضل أن يتنازل له عن جزء من الخسار بدلا من عرض المسئلة على آل خبرة وضياع الوقت فى ذلك .

ومما يشرف قدر المحلات التجارية الكبرى أنها لا تلجأ الى هذه الطريقة إلا اذا كان الصنف المبيع غير مطابق فى مجموعه للعينة حقيقة .

هذا وأن طريقة وزن القطن فى الاسكندرية المتروكة وشأنها الآن بين البائع والمشتري ليست على ما ينبغى ومن المفيد أن يكون وزن القطن بمعرفة قباىى الحكومة كما هو جارٍ بروص الفرج وأثر النسي .

(١) راجع كتاب "الاسكندرية بالأثمان المصرية" لؤلؤه المسرولون بوليه استاذ علم الاقتصاد السياسى فى تولوز .

أشار المسبوليون بوليه الى ما في أسواق التجارة بالاسكندرية من الضعف الناجم عن عدم توافر رؤس أموال كافية لاستخدامها في المضاربة المصرية وزرى من باب الفائدة نشر النتائج التي وصل اليها في بحثه حيث قال :

«إن سوق الأقطان في الاسكندرية هي سوق ثانوية وضعيفة ولكنها تتمتع بشئ من الاستقلال بالرغم مما تحدته الأسواق الأمريكية العظيمة من التأثير المحسوس الذي يرمى الى توحيد الأسعار والفضل في هذا الاستقلال يرجع الى جودة الأقطان المصرية تلك المزية النفيسة التي انفردت بها من دون سائر أقطان العالم والتي هي السياج الوحيد الذي يحمي السوق المصرية من تأثير الأسواق الأجنبية» .

فاذا حل بسوقنا ما يزعجها عن مكاتها إما بسبب ضعف مميزات القطن المصرى وإما بمزاحمة البلاد التي قد تظهر أجلا في عالم الانتاج — وربما كان ذلك أدعى الى الخوف — وإما بتقدم صناعة الفزل بحيث يكون في استطاعتها الحصول من الأقطان المنتحلة على أعظم فائدة ممكنة أصبحت حينئذ مدينة الاسكندرية ازاء نيويورك ونيو أورليان وليربول بمنزلة التابعة المهمله الشأن المتدفعه بقوة الجلب العظيمة التي لهذه الأسواق المنظمة للأسعار .

رأينا مما تقدم أن تجارة الصادرات من الأقطان موجبة للرضى من جهة النظام الموضوع لها ولكنا لا نقصد من ذلك أن الأمور كلها سائرة على ما يرام من حيث المحافظة على صوالح المنتج المصرى .

بصرف النظر عما أشرا اليه من الضعف في السوق المصرية نرى أنه نذكر أن تجارة القطن خاضعة كل الخضوع لتأثير تجار الصادرات دون غيرهم والواقع أن شركة المحصولات العمومية هي التي تقوم بتقرير التماذج لموسم الأقطان أى تعيين الأنواع الرسمية التي تقدر الأثمان بمقتضاها وهى التي تقرر بواسطة خبرائها اذا كانت أقطان هذا المزارع أو ذاك مطابقة للأنموذج .

«وبما أن أغلب أعضاء هذه الشركة هم من تجار الصادرات وهم بالطبع من المضاربين الذين يشتركون في الصفقات المؤجلة ومدفوعين بمصالحهم التجارية فنتيجة ذلك أنهم عند حلول استحقاق عقودهم يكونون في آن واحد خصوما وحكاما ويكون في استطاعتهم عند تعيين الخبراء ورفع الاستئنافات التي تعرض عليهم أن يرفضوا أو يقبلوا استسلام الأقطان المعروضة من خصومهم وأن يسيروا في دعوهم أو يحفظوها وأن يصيروا المشترين منهم على التسلم انحل كل ذلك طبقا لمشيئتهم وعلى حسب هواهم» (١) .

وجواز حدوث تأثير من هذا القبيل في المنتج يكفى وحده لأن يكون سببا عظيما يجعل على أن يعهد بهذه الأعمال الى موظفين خبيرين يعنى بالتخمين ويكونون تحت مراقبة الحكومة ويمنعون من الاشتراك في المعاملات التجارية في القطن مباشرة أو بالواسطة .

ثم انه ليس هناك من العوامل المحلية ما يقاوم نفوذ تجار الصادرات أضف الى ذلك أنه بسبب عدم توافر رؤوس أموال كافية ونظام وآف لم يكن في طاقة البلاد مقاومة سلطان المشترين من الأجانب أولئك الذين ليس عليهم أدنى رقابة والذين في مصالحهم إحداث أى تأثير في الأسعار .

وهى حالة من الأحوال التي يحسن فيها أيضا الاقتداء بما تقوم به أمريكا وبعض بلدان أوروبا من هذا القبيل حيث توجد الشركات المؤلفة من المزارعين والمنتجين ذوات رؤوس الأموال العظيمة التي تساعدهم على إنشاء تقابلات الغرض منها الدفاع عن المصالح الشرعية التجارية والفنية للجميع .

التجارة المروية (ترانست Transit) — احصاءاتنا الجمركية لا تشمل تحت هذا العنوان إلا صنفين وهما الفحم والمازوت وما ذلك بالأخص إلا لأنه يدفع عنهما رسم قدره واحد في المائة ولكن تجارنا المروية الحقيقية غير متحصرة في هذين الصنفين دون سواهما فهناك محمولات السودان والجهات المجاورة لها التي ترد لمصر نذكر منها الصمغ العربي والسمكة والعاج وريش النعام والحناء الخ . وكانت تدون في احصاءاتنا بمقادير عظيمة قبل أن يتقدم السودان هذا التقدم السريع وقد وجدت منذ بضع سنوات بمصر حركة تجارية عظيمة الشأ للبطائع المروية تسترعى نظر الحكومة بنوع خاص ونعني بذلك تجارة محمولات الجهات الواقعة على شواطئ البحر الأحمر والمحيط الهندي وبحار الصين . وهذه المحمولات هي البن والدقيق والأخص الأرز فقد كان من أعظم مواردها الى تركيا واليونان وجزر الأرخبيل وكان يشتغل بها تجار جلهم من الألمان يستودعونها في شركة الابداع بمخازن بوند ويرهوس لوزنوها على عملاتهم بالبلدان السالف ذكرها . وكانت ارساليات الأرز تبلغ في السنة عشرات الاكوف من الاطنان .

فوظيفة التوزيع هذه التي جئت للقطر المصري يرجع الفضل فيها الى مركز مصر الجغرافي وإلى اتجاها خطوط الملاحة المسافة بها وهذه الوظيفة قابلة للتوسع بما تعود فائدته على البلاد .

وقد أفاد النظام الموضوع للايداع فائدة كبرى في تسهيل مزاولة هذه التجارة ولكنه لا يزال يقضى بإجراءات جمركية ومصاريف وطويلة في الوقت نرى من الواجب تداركها اذا أردنا توسيع دائرة هذه التجارة . وإنما لا نجد صعوبة في تحقيق هذا الغرض وذلك بإنشاء مناطق حرة كبيرة بتسع نطاقها على التدرج بحيث يسهل تفريغ البضائع ونقلها في موانئنا الثلاث أى السويس وبورسعيد واسكندرية أو على الأقل في هاتين المينائين الأخيرتين . وبهذه الوسيلة يكون في استطاعة التجار مقابل رسم اخصائي بسيط تفريغ بضائعهم ونزحها في مستودعاتهم الخاصة بهم أو في المستودعات العامة الأصلية وترتيبها بسهولة . وفي ذلك ما يعود على مصر بالفوائد الجمة الجلية فان اتساع دائرة هذه التجارة المروية يقرب عليه أولاً إحداث حركة عظيمة في بلادنا وثانياً أنه يكون لدينا في كل وقت كميات عظيمة من أصناف الحاجيات الأولية نأخذ منها مطالبنا بدون كبير عناء وبأثمان مناسبة وثالثاً أن هذه التجارة توجد ميداناً للعمل وحركة في الملاحة البحرية مع أهم البلدان التي نصدر اليها محاصيلنا والتي نرجو أن تكون في القريب العاجل أسواقاً لتصريف مصنوعاتنا .

تجارة الواردات — بلغت قيمة تجارة الواردات بمصر في سنة ١٩١٣ ٢٧,٨٦٥,١٩٥ جنهما مصرياً ويمكن أن نقول ان تجارة الواردات على عكس تجارة الصادرات ليس لها نظام تام . وهذه التجارة يمكن تقسيمها الى أربعة أقسام أصلية وهى :

(١) الأصناف التي تستورد بواسطة بعض البيوتات المهمة التي تقوم بالشراء بالجملة وتبيع في مصر بالجملة أو بالقطاعي في بعض الأحيان ويشمل هذا النوع أهم الأصناف من حيث الكميات العظيمة التي ترد سنوياً والأخص الأصناف التي تستلزم شحنة كاملة أو شبه كاملة كالفحم والبتروال والأخشاب ومواد البناء والسخان وهي تقدر بأكثر من سدس مجموع وارداتنا .

ونظام هذه التجارة مرضى لأن الأصناف التى تتألف منها تستهلك بكيات كبيرة والاعلان عن أثمانها بلغ حدّ الاقتان فليس ثمة أضرار جسيمة تنشئ منها لعل على تجارة الواردات ولا على تصريف الأصناف فى دحل القطر .

(ب) تجارة الأصناف التى يتم استيرادها بطريقة الإيداع ويمر ببيعها بما يقرب من البيع بالجملة وبالقطاعى بواسطة العملاء أو التائين عن الفارقات من تستودع البضائع لديهم .
ويدخل فى هذا القسم الأصناف التى يجب أن تجدد دائما لأنها معرضة للتلف مع الزمن كالمطاط مثلا والأصناف ذات القيمة العالية التى لا تستطيع حتى البيوتات ذوات رؤوس الأموال العظيمة الاتجار فيها كالحلى والمصوغات والتحف الفنية والأصناف التى لا يتم شرائها إلا بعد معاينتها والتى يجوز أن تبقى بدون بيع مدة طويلة كالآلات والسيارات الخ وبعض سلع أخرى دونها فى الأهمية يتم بيعها حسب العرف التجارى العام بواسطة الأشخاص المستودعة لديهم هذه البضائع . وهذه التجارة هى أيضا منظمة تنظيمًا حسنًا فالمتجرون والصناع الأجانب يمتاطون فى معاملتهم بالضمان الضرورى كاستئرام كفيل وعمل تحريات الخ للمحافظة على مصالحهم .

(ج) يدخل فى القسم الثالث أصناف الأزياء والأدوية وأغلب أصناف الروائح العطرية والملبوسات الجاهزة وغيرها مما يستورد معظمه بصفة طرود بريدية .

والعادة أن هذه الأصناف تستوردها مباشرة المحال التى تتبع بالجملة والمحال الأخرى التى تتبع بالقطاعى حسب شروط تختلف باختلاف الصنف والبلاد المصدرة منه وحالة مستورد البضاعة وكل تاجر راعى فى اختيار الجهة التى يستورد منها بضائعه ميله وحاجاته ومهارته فهو الذى يبحث وينتخب عملاءه بنفسه .
(د) والقسم الأخير يشمل السلع التى يتم بيعها وشرائها بواسطة الوسطاء (قومسيونجية) أو المندوبين .

وأكثر من نصف الواردات يجب بهذه الطريقة وهذا أمر يسهل تعليله بما يأتى : (١) قلة الثقة المتألية لدى صفار التجار ؛ (٢) الجهل السائد على الجمل الفقير من التجار بحيث يجعلهم فى تردد عن التعاقد مباشرة مع أصحاب المصانع .

وتجارة العمولة (القومسيون) بمصر لا تخلو من عيوب . وقد اطلعنا على كثير من الشكاوى فى هذا الصدد مبينة فى تقرير رفعتة العرفة التجارية المصرية الى لجنة التجارة والصناعة فى المحقق أولا أن وظيفة الوسيط ليست من الوظائف الهينة فهى كثيرة الأعمال والوسيط معرض لماطلة عملائه التى لا نهاية لها وعدم اتباعهم النظام فى مزاوله أعمالهم الخ .

وتقتضى عليه الضرورة فى أغلب الأحيان بالنسبة لبعض السلع أن يقوم هو بما تقتضيه وظيفة التاجر بالجملة مع بقاءه وسيطًا بالعمولة فيترتب على ذلك تراكم البضائع وازدياد العرض على الطلب وسوء استعمال الثقة المالية مما يجر الى أضرار جسيمة تلحق الوسيط والعملاء على حد سواء .

فليس يبعد فى مثل هذه الأحوال صدور الشكاوى من التجار ضد الوسطاء ومن الوسطاء ضد التجار .

يشكو الوسطاء على الأخص من إهمال كثير من التجار فى المحافظة على عهودهم وظهورهم بمظهر الاستخفاف لدى حلول مواعيد الاستحقاق .

فلهذه المناسبة لا يسعنا إلا أن نذكر الحكومة ملفتين نظرها الى التقرير المسهب الذى وضعته جمعية تجارة الواردات حيث أفاضت فى الكلام على التفاليس وعقود الصلح الاحتياطية ووكلاء مدائى الفيلسفة (السنديك) والجزاء وقد اقترحت هذه الشركة بخطابها المؤرخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٥ الى رئيس محكمة الاستئناف المختلطة الملحق بذلك التقرير الوسائل العديدة لاصلاح ما وصلت اليه التجارة من الحالة التى لا تكاد تحتمل .

وقد أشارت بلخشنا فى الفصل الخاص بالتشريع التجارى الى الوسائل التى تراها كفيلة بالوصول الى الغرض المذكور .

أما من جهة التجار والأخص التجار الوطنيين فانهم يشكون مما يرتكبه الوسطاء من ضروب الاستبداد العديدة نحوهم .

ولا شك أن أساس كل هذه الشكاوى ينحصر فى جهل التجار ولكلا لا نستطيع أن نستنتج من ذلك أن سلوك الوسطاء أنفسهم هو فى الغالب بعيد عن كل لوم .

فاذا اشترط التجار الذين يتعاملون مع الوسطاء الشروط الآتية فى عقودهم كان التوفيق رائد أعمالهم :

أولاً — يتعهد الوسيط أن يقوم بعمله بصفتة وسيطاً ؛

ثانياً — أن يصرح باسم المصنع ويقوم بإثبات شخصيته ؛

ثالثاً — يتعهد بأن يقدم الفاتورة الأصلية مشفوعة بقيمة عمولته بعمللة البلد ؛

رابعاً — فى حالة عدم مطابقة البضاعة للعيونة يحال النزاع على محكمين ؛

خامساً — أن يذكر فى الشروط بكل وضوح تاريخ توريد البضاعة وأن يثبت الوسيط أن المصنع قد علم بذلك التاريخ ووافق عليه .

فاتخاذ وسائل من هذا القبيل والقيام بتنفيذها يكون له من الأثر أضعاف ما لكل قانون .

التجارة الداخلية — يضاف الى التجارة الداخلية لأصناف الواردات تجارة الحاصلات المحلية التى يؤلف أغلبها من الحاصلات الزراعية .

وهناك تفصيلها والأسعار المقدرة لها عن سنة ١٩١٤ الداخلة فى سنة ١٩١٥ الزراعية :

المحصول	الكمية	متوسط الأسعار	القيمة المقدرة
قمح	٧٢٠٩٠٠٠	قشر	جنيه مصرى
قصب السكر	٢٤١٠٤٠٠٠	١٣٨	٩٩٤٨٠٠٠
فول	٣٥١٤٠٠٠	٣٢٥	٧٨٣٠٠٠
عدس	٢٢٢٠٠٠	١٢٩	٤٥٣٣٠٠٠
بصل	٢٩٣٤٠٠٠	١٥٨	٣٥١٠٠٠
شمير	٢٣٦٢٠٠٠	٩٥	٢٧٨٦٠٠٠
حلبة	١٧٠٠٠٠	٧٩	١٨٦٨٠٠٠
أذرة شاي وصويفية	١٣٩٠٣٠٠٠	١٣٩	٢٣٦٠٠٠
أرز	٩٦٠٠٠	٩٤	١٣٠٦٩٠٠٠
برسيم وغيره	١٤٨٢٨٧٨	٢٥٨	٢٤٨٠٠٠
	١٤٨٢٨٧٨	٧١٠	١٠٥٢٨٠٠٠
			٤٤٣٥٠٠٠٠

إذا حاولنا أن نذكر بالتفصيل جميع الأطوار التي تمر بها تجارة الحاصلات الزراعية فالتناظر إلى تبسط في الكلام يضيق عنه حجم هذا التقرير ولذلك تقتصر على القول بأن لصغار المزارعين في تصرف حاصلاتهم أسواق القرى والحلقات المخصصة للأعمال التجارية في الأقطان أما الأنواع فلا مراقبة للحكومة عليها سوى فيما يختص بالأمن العام والصحة العمومية بخلاف الحلقات فإنها قد أنشئت حديثاً ومنها يقف المزارعون بالضبط على أسعار البورصة وهناك يمدون تحت تصرفهم قبانياً عمومياً وموازين بغاية الدقة مما يجعلهم في حرج من غش التجار وتلاعهم ونحن نأمل أن يكون للمزارعين في الأسواق نصيب من الضمانات التي لهم في الحلقات .

هذا وقد يلجأ المزارعون أيضاً إلى التجار في القرى ويتعاملون لهم بمبيع حاصلاتهم بعد نضوجها مقابل قروض يعقدونها بفوائد تبلغ في أغلب الأحيان حد الربا ويجب علينا في هذا الصدد أن نذكر أن مسألة الثقة الزراعية هي من المسائل الجديرة بتوجيه كل الاهتمام إليها والآن إذ ستمت الفرصة للجنة بالإشارة إلى استبداد بعض المقرضين الذين لهم علاقة بالمزارعين نقول أنه إذا كان قانون الخمسة الألفنة يرى إلى تخفيف وطأة هذا الاستبداد فإنه لا يسعنا إلا أن نقول ونكرر القول بأن انتشار القنابات يكون له الأثر الفعال في حل مسألة الثقة الزراعية حلاً يطابق مصالح المزارعين على أحسن وجه .

ومتى تم التجار الاستيلاء على الحاصلات يمزنونها في الشون الموجودة في عدة من المراكز والموانئ . وهناك يقوم بالوزن عمال من الحكومة وتحت مراقبتها . وترسل الحاصلات إلى الشون على طرق مختلفة :

- (١) بصفة ودیعة من قبل التاجر أو أصحاب الأقطان من داخلية القطر ؛
- (٢) أو بصفقتها ملكاً للتاجر الذي اشتراها من داخلية القطر ؛
- (٣) أو بصفة رهن عن قروض أقرضت للتاجر أو لتاجر آخر ويقوم بتسليمها إلى الشون في هذه الحالة التاجر أو الأشخاص الحائزون لها بهذه الصفة .

هذا ولا بأس من إبداء بعض الملاحظات والاقتراحات بخصوص سوق الفلال الأساسيين الموجودين بالقاهرة أي ساحل روض الفرج وأثر النبي . فوجود سوقين من هذا القبيل فيه بعض الضرر .

وربما استطعنا التوفيق بين هذه المصالح المختلفة بتخصيص كل ساحل من هذين الساحلين بأعمال خاصة به .

والأعمال الوحيدة التي تمت الآن على يد الحكومة في هذين الساحلين تنحصر في إنشاء قطعة بوليس وإجبار الأهالي على استعمال الموازين واستخدام قبائين عموميين لهذا الغرض .

إلا أنه يوجد من الوسائل الأخرى ما يجدر بالحكومة أن تدرسه وتفحصها وهي الآتي : إننا :

- (١) إنشاء ميناء نهرية بحيث يتيسر للسفن أن تسيروا بكل راحة بها ؛

(ب) إنشاء المعدات التي تباعد على تهريغ وشحن الحبوب بكل مرة وعلى تنظيف الحبوب من المواد الأجنبية وخصوصا الأثرية ؛

(ج) تحديد عدد السامسة ووضع نظام لقبولهم في الأسواق .

على أن أهم الاصلاحات التي ينبغي المبادرة الى إدخالها تنحصر على ما نرى في وضع نظام لادارة السوق وذلك بواسطة إنشاء جمعية تشكل من التجار تحت مراقبة ورياسة موظف من ذوي الخبرة وتكون مهمتها أن تقرّر في كل موسم أعمودجا لكل نوع من أنواع الفلال المختلفة وتحدّد الأسعار اليومية كما تحدّد أسعار القطن ولا يسمح بنشر أسعار أخرى غير التي تقرّر رسميا .

ونضيف الى ذلك علانية المعاملات وذلك بإنشاء بورصة يكون فيها المبيع قائما على النداء وعرض التماذج الرسمية .

فهذه الوسائل يطهر سوق الفلال من عيوبه الراهنة بما يعود بالفائدة على المستهلك وبالأخص على المنتج الصغير الذي لا ينفك ولاه أمورنا عن الاهتمام بشؤونه .

ويمكن استخدام وسائل من هذا القبيل في كل أسواق المواد الغذائية المنتشرة في المدن حيث الاستعداد والطبع والاحتيايل ناشبة أظفارها بالمنتج والمستهلك .

وصفوة القول أن أغلب الاصلاحات التي نطالب بها في هذا التقرير مرتبطة بالتعليم وبتقويم الأخلاق . فلولصول الى احترام القانون واستخدام الثقة المسالية استخداما مفيدا والانتفاع بالمصالح الاقتصادية ولبت روح التضامن ونشر النقايات وبالجملة لمساعدة التجارة على حسن انتشارها وتوسيع نطاقها ينبغي نشر التعليم فهو الغذاء الشهي لأمة تطمح الى السير في طريق التقدم والفلاح ونحن لا نشك في أن الحكومة ترى هذا الرأي وأنها جاعلة نصب عنها الغرض المقدّس الذي توجه اليه مجهوداتها لاعلاء المستوى الأدبي للأمة المصرية .

الباب الثالث - ترقية الصناعة في مصر

الفصل الأول - نظرة عامة في تاريخ الصناعة بمصر

إذا كان القطر المصري لا يزال بفضل اعتدال مناخه وكرم تربته وسهولة رية بلدا زراعيا بطبيعته في الخطأ المناقض للحقائق التاريخية أن يسود الاعتقاد بأن مصر لم تكن مع ذلك بلدا صناعيا طامحا أشرفت فيه الصناعة بأبهى رونق وأبهج ضياء. ولئن كانت هذه الحقيقة لا تجد سنداً يؤيدها من حالة العصر الحاضر والعصور القريبة منا - إذا استثنينا قليلا منها - فانا لنجد الأمر على خلاف ذلك بالنسبة للعصور التي هي أقدم عهدا وبالنسبة للأزمان التي ترجع بنا إلى ما قبل التاريخ .

لقد كانت مصر تتمتع بنعمة المدينة والرخاء منذ أقدم العصور ولقد كانت شمس الحضارة تشرق من النيل إذ كانت البلاد الأخرى لا تزال تخبط في الظلمات فلا جرم أن تكون هذه الحالة قد أدت من عهد عهيد إلى إيجاد كثير من الحرف وظهور عدة من الصناعات . وبينما كانت جالة الشعوب وأخلاق الناس في سائر بقاع الأرض لم تبلغ بعد من التكوين والرقى مبلغا يمكنهم من إنشاء المدن وتنظيم الحرف وفاء بمطالبهم ومسددا لحاجاتهم نرى المصريين من أقدم عهود التاريخ قد شيدوا عدة من الحواضر الكبيرة تدل باتساع مساحتها وعظم ثروتها وكثرة سكانها على أنه كان للصناعة بجانب الزراعة نصيب وافر من المجهودات البشرية .

لما نورجعنا البصر إلى أبعد الأزمان التي يتحدثنا عنها التاريخ لوجدنا أن قدماء المصريين كانوا عاشين في ظل حكومة كاملة النظام يتمتعون بمزايا حضارة لا تدانيها حضارة سواها في تلك الأيام ويتفاهمون بلغة راقية مكتوبة وقد خلصوا إلى أسرار الصناعة وأحاطوا علما بمبادئها الكبيرة وأصولها .

ومن أروع مظاهر تلك المدنية العتيقة هذه المآثر الفنية الفاخرة والمباني الفخمة التي لا تزال قائمة إلى اليوم تحييا الدهور ولا يحسر على انتهاك حرمتها البلى ولقد ترك الأولون فيما تركوه من الصور والتماثيل صميصة وأسعة تطلع في ثناياها على حقيقة ذلك الفن الرائع والصناعة البديعة اللذين هما شعار تلك المدنية الراقية .

إن ضيق المقام لا يسع الاطناف في مثل هذا المبحث المتراخي الأطراف وليس غرضنا إلا سوق الأمثلة من الزمن الغابر اظهارا لما يستطيع عمله في الوقت الحاضر وتبيديا لذلك الوهم الفاسد الذي يصور مصر للمعول في صورة بلد قضي عليه بأن يظل على مدى الزمان ملجأ لشعب لا يحسن غير الفلاحة عملا ولا يعرف غير الزراعة مرتقا .

لذلك رأينا أن نمسك القلم عن الخوض في المباحث الفنية والتفاصيل التاريخية الخاصة بكل فرع من فروع الصناعة المصرية على اختلاف أنواعها منذ انبثاق فجر التاريخ إلى يومنا هذا . ولكنا لا نرى بأسا في إلقاء نظرة شاملة على مجموع الصناعات الشهيرة وما كان لها من الشأن على تعاقب الحقب .

الصناعة المصرية في عهد قدماء القراعنة المصريين - مازالت الصناعة المصرية منذ عهد ظهورها تمتاز بطابع مخصوص لم يفارقها على قلب الزمان فكان من مفاخر الصانع المصري أنه

لم يزل سباقاً في ميدان الصناعة لا يقتنى أثر غيره ولا يحتذى أمثلة سواء بل كانت الأمر بخلاف ذلك . فان الصناعة المصرية وأساليب الصناع المصريين هي التي نشرت نفوذها فيما كان يعرف من أقطار الأرض يومئذ .

كان المصريون يمارسون صناعة التعدين وسبك المعادن بدليل وجود الكثير من الآلات الزراعية المصنوعة من النحاس والتمثيل المصبوبة من البرونز والحديد وكان لهم علم بئس من الكيمياء بدليل تخفيفهم لجنث موتاهم على ما هو معروف من الاثقان وبدليل استخراجهم للألوان المتنوعة الحافظة لروقتها الأصلية حتى الآن وكانوا يارصين في بناء السفن وصناعة النقل بدليل الرسوم التي نراها في معابدهم تمثل السفن الصغيرة والكبيرة والعملات المختلفة الأنواع ولكن يظهر أن أحسن ما تركوه من آثار الصناعة نحت الأحجار وعمل التماثيل وصناعة الفخار والقاشاني والزجاج والصباغة والترصيع والصياغة والنساجة . وكانت الزراعة على الدوام أهم ما يستغرق عناية القدماء فاخترعوا من الآلات الزراعية ما لا يزال مستعملاً على شكله الأصلي حتى اليوم وقد انصرف اهتمامهم الى تنظيم مجارى المياه فأقاموا الجسور وشيدوا القناطر وبنوا الخزانات وكانوا يراولون كل نوع من الصناعات الحقلية وأهمها عصر العنب كما كانوا يتوسعون في صيد السمك وفي تمليحها بنفس الأساليب المستعملة بمصر هذه الأيام .

تبّد أن صناعة البناء هي التي بلغ فيها قدماء المصريين أوج البراعة وناية الإعجاز وإن الفكر ليحار في استجلاء الطريقة التي كانوا يتقنون بفضلها تلك الجنادل الضخمة وبعضها ين نيف ونحسين طنا من المحاجر الى الأماكن المعدّة لها ثم يرفعونها بعد ذلك الى القلق الشاهق .

وكان المصريون على ما يظهر لا يستعملون في ملابسهم غير الكتان ولكنهم نبغوا في غزله ونسجه فقد وجدت قطع من الكتان الرقيق يشمل الستيمتر المربع منها ٦٠ خيطاً في السدى و ٤٨ خيطاً في الحمة وكانوا يحوكون خلاف أقمشة الملابس منسوجات أخرى من الكتان كالأشربة والستور وكانوا أحياناً يزينون هذه المنسوجات بالرسوم والنقوش الجميلة الدالة على حسن الذوق في اختيار الألوان وفي تأليفها وكانوا يصنعون كذلك من الحصر ما لا يقل في الاثقان عما يصنع منها اليوم .

وكان لهم في أشغال التجارة خلق ومهارة وكثيراً ما كانوا يستعملون الخشب في بناء المساكن وكانوا يستوردونه من الأقطار الأجنبية لاستعماله في بناء السفن وفي ما رتب أخرى وإكثهم كانوا يعتنون مع ذلك اعتناء خاصاً بالاشجار والنباتات التي كانت في مصر على عهدهم إذ كانوا يعتنون لادارتها موظفاً كبيراً وكانوا يصنعون أنواعاً كثيرة من الأمتعة الخشبية كالأسرة والصدائق والكراسي وكلها متقنة الصنع بدعية الرسم وكانوا أحياناً يزينونها بالحفر والترصيع والتذهيب مما يشهد لهم بالقدرة النادرة والبراعة الفائقة ولقد تركوا بين أيدينا من الأدوات المصنوعة من العاج ما يشهد لهم كذلك بسلامة الذوق ورقة الطبع .

وكانت صناعة الفخار منتشرة في البلاد انتشاراً واسعاً وكانت تصنع منه الألوان الكثيرة والتماثيل الصغيرة على اختلاف الصور والأشكال وقد اكتشف من هذه المصنوعات ما يرجع عهده الى ما قبل تأسيس الأسرة الأولى وكانوا يخزفون أدوات الفخار برسوم متنوعة يطلونها بألوان زاهية عجيبة مما

قد حَقَّصُوا الى سره واهتدوا الى استنباطه . أما صناعة القاشاني فقد تدرجوا في حِذْقها على مدى الايام حتى بلغوا فيها مبلغا عظيما من دقة الصنع وجمال الشكل .

وقد عرف المصريون صناعة الزجاج من أقدم العصور فتاريخها لديهم يرجع الى حوالى القرن السادس عشر قبل الميلاد وكان لون الزجاج في أول الأمر إما أسود وإما أبيض ولكنهم لم يلبثوا أن تفتنوا على مر الزمن في تلوينه فانعرجوه على أصباغ مختلفة وبلغوا في اتقانه حتى عملوا زجاجا شفافا بالرغم من شحنته .

وكان المصريون بارعين في صناعة المصوغات والمجوهرات ولا غرو فقد كانوا أصحاب مدينة راقية تتحفل بمظاهر الترف والأبهة ولدينا في أنواع الحلى الذهبية المودعة بالمتحف المصرى — وبعضها يرجع تاريخه الى أقدم العصور — برهان ساطع على براعتهم في سبك المعادن الكريمة ولحامها . وحسبنا أن نلقي نظرة الى ما غادره القدماء من التيجان والأعلاق والأساور والأنواط كي ندرك مع الإعجاب مبلغ ارتقاء ذلك الفن الذى كان يجمع بين دقة الصنع وسلامة الذوق .

وغنى عن البيان أن الصناعات والفنون ما كانت لتبلغ هذا المبلغ من الانواع والازهار وما كانت لتخرج ما أخرجت من النتائج والتمار لو لم تكن البلاد المصرية واثمة في مجبوحه الأمن والسلام مستظلة بحكومة كاملة العتة محكمة النظام لذلك نرى أنه لما شرعت الحضارة المصرية في الأقول على أثر ما أصاب القطر من الغزوات والحروب في أواخر عهد الأسرات المصرية واليونانية المصرية تراجعت حالة البلاد تراجعا ظاهرا وبدا نقص مبین في مجهوداتها الاقتصادية والصناعية والفنية . ثم استقرت الحال على هذا المنوال وأبدى الفساد والاهمال حاملة في تبديد ما جمعه القدماء بحكم وصبرهم من كنوز العلم وذخائر العرفان حتى جاء الفتح العربى فأصلح نظام البلاد وأعاد اليها الرغد والرفاهية ولبث القطر زمنا طويلا يرتفع في حالة رخاء ان لم تضارب أحسن عهود الفراعنة فقد رفعت الى مكانة ظلت تنبسط عليها بقية أنحاء المعمور .

الصناعة المصرية في عهد الدول الإسلامية^(١) (٦٣٩ — ١٥١٦ م) — تشهد الأخبار أن مصر في عهد الدول الإسلامية كانت في مقدمة البلاد الصناعية الكبرى ولا غرو فان توافر موارد الثروة التجارية والطبيعية في القطر وتحسن موقعه الجغرافى بسبب كونه حلقة الاتصال بين الشرق والغرب ثم تنافس الملوك والأمراء ومن دونهم من الأشراف والأعيان في مظاهر الترف وفنون البذخ ثم الحاجة الى تجهيز جيش عظيم وأسطول ضخم بما يحتاجان اليه من اللوازم والمعدات كل ذلك كان من الأسباب الداعية الى ترقية الصناعة وترويجها . على أن الصناعة في ذلك العهد لم تكن سائرة على وتيرة مطردة من التقدم والنجاح فكثيرا ما كان يتولاها الكساد والإضمحلال على أثر ما كان يصيب القطر آناء بعد أن من المظالم والفتن والغزوات والحروب والمجاعات والأوبئة فيتعطل دولا الأعمال وتصاب الحياة الاقتصادية بالشلل ولكن الأمر لا يلبث إلا فترة ثم لا يكاد الأمن يستقر في نصابه والرخاء يعود الى مجراه حتى تنهض الصناعة من عثرتها وتستأنف نشاطها مما يدل دلالة قاطعة على استمداد القطر للرقى الصناعى .

(١) كان اعتمادنا في جمع معظم هذا الباب على كتاب القرعزى .

يكفى لبنان ما كان للصناعة المصرية في عهد الدول الإسلامية من المكانة الرفيعة والمنزلة الخطيرة
تعداد أنواع الصناعات التي كانت تباشر إذ ذاك وهي تنقسم الى طائفتين :

الصناعات المدنية : وهي تشمل على صناعة البناء وملحقاتها كالتليط والترخيم والنحت والنقش
والزخرفة ، ثم صناعة التجارة وملحقاتها كالخمرط والحفر والتطعيم ، ثم صناعة الحدادة والأشغال
المعدنية وملحقاتها كخمرط المعادن والتكفيت ، ثم صناعة النساجية وملحقاتها كالغزل والتطريز والخياطة
وعمل الفراء ، ثم الصباغة وصناعة الفخار والفاشاني والفسيفاء ، ثم صناعة الجلود وعمل الأحذية
وتجليد الكتب ، ثم صناعة المصوغات والمجوهرات ، ثم صناعة الأثاث والبسط والمنفروشات ،
ثم صناعة الزجاج والبور ، ثم صناعات الحصر والورق والشمع والصابون والسكر والدقيق والحلوى
والقواكه المسكرة .

الصناعات الحربية : وأهمها صناعة الأسلحة ثم صناعة المروج ثم صناعة التروس والدروع
أو الزرد ثم صناعة الخيام والفساطيط والسيور ثم صناعة السفن .

وكان للصناعة في مصر مركزان رئيسيان : (أولهما) في القاهرة والفسطاط وضواحيهما ، (والثاني)
في المدنت الواقعة في أعلى الدلتا وهي الاسكندرية ودمياط وتيس وكان يوجد فضلا عن هذين
المركزين عدة مراكز فرعية موزعة في أنحاء البلاد . وكان معظم الصناعات المصرية يزاول في القاهرة
وفي الفسطاط على نطاق واسع أما أعلى الدلتا فكانت مشهورة على الأخص بالنساجية وعمل البسط
وصناعة الخيام وبناء السفن وكان الزجاج يعمل في وادي النطرون وكانت مدينتا البهنسة وقوص من أعمال
الوجه القبلي مشهورتين بمسوجاتهما .

يضيق بنا المقام عن استقصاء البحث فيما بلغته الصناعة المصرية على عهد الدول الإسلامية من
الازدهار والانتعاش ومع أن الواجب يقضى علينا بالتحرز والتوق عند إيراد الأمثلة العديدة على ما أدركته
الفنون والصناعات يومئذ من الكمال وما أحرزته من التقدم لما هو مشهور عن مؤرخي ذلك العهد من
النزوع الى المبالغة والاعراق فان الآثار التي لا تزال باقية بين أيدينا من بدائع الفنون ومفانر الصناعة
ثبتت بالدليل القاطع ما كان يمتاز به الصانع المصري من شدة الاقتدار وسلامة الفنون وفور الحظ
وحسن الابتكار. وقد ذكر المؤرخون من العرب بيان لما أخرجته أيدي الصناع المصريين من العجايب
التي هي أقرب الى تصاوير الأحلام منها الى الحقائق الثابتة، وحسبنا أن نورد من هذا البيان طرفا يسيرا
على سبيل الإشارة والتبثيل : كانوا يصنعون من البرود أنواعا تبلغ من دقة الصنع ورقة النسيج بحيث
يمكن امرأها من تجويف الخاتم وكان يعمل للخليفة في تيس ثوب يسمى البدنة لا يدخل فيه غير
أوقيتين من الغزل (أخفى نحو ٣٨ جراما) وسائر منسوج من خيوط الذهب وكانوا يتعملون في صنعه
بحيث يخرج جهازا لا يهوج الى تفصيل وخياطة . ولا يسعنا أن نترهب هذا المبحث دون أن نشير الى
العالم التي كانت تنسج في ديق من قرى دمياط ، ثم الستائر التي كانت تصنع في البهنسة وكانت لها
البشرة الذائقة بفضامة الصنع وبهاء اللون ، ثم الخيام العجيبة الزخارف والكثيرة الألوان التي تفوق
ما يصنع اليوم بعظم أجماعها وجمال أشكالها ، ثم المنسوجات ذات الألوان المتنوعة التي كانت تعرف باسم
القباش "البوقلموني" والتي اشتهرت بفضلها مدينة تيس ، ثم أواني الخزف التي لا تزال آثارها الباقية الى

اليوم تتم عن بهجة ألوانها وفرط اتقانها ، ثم المصاييح الزجاجية العجيبة والثريات الرائعة ثم الصنفائح المعدنية المكشوفة التي تشاهد منها اليوم أمثلة حسنة في أبواب المساجد ، كل ذلك يقيم الدليل الساطع على ما كان يتصف به الصانع المصري من المهارة البساعة وعلى ما كانت تمتاز به الصناعة المصرية من حسن النوق والتأق في الإحكام .

ولم تكن الصناعة المصرية مع هذا الارتقاء محصورة النطاق كما قد يتبادر الى الأذهان بل كانت بالغة من الانتشار مبلغا عظيما بالنسبة لذلك العهد . فكان الصناع المصريون يخرجون من ثمرات أيديهم ما لا يقتصر على الوفاء بمطالب السكان ولوازم الجيش والأسطول حتى يتجاوز حدود البلاد ويتدفق على الأسواق الأجنبية ، ومع أن تمرد الموصلات في ذلك العهد كان يقضى على كل قطر بأن يكفى حاجته بنفسه وبأن لا يعتمد بقدر المستطاع على استيراد لوازمه من غيره فقد كان للصناعة المصرية منزلة رفيعة افتتحت أمامها أسواق الشرق والغرب فكانت الأقمشة تصدر من مصر الى بلاد العرب وفارس ومملكة القسطنطينية وكانت الأشغال الجلدية التي اقتصت بها مدينة القسطنطية تحمل الى بلاد الشام وكانت بلاد النوبة تفعل مع القطر المصري ما تفعله اليوم مع البلاد الأوروبية تستورد منه أدوات الزجاج في نظير ما تبعت اليه من الخامات .

وكان رواج المصنوعات المصرية — حتى ما كان منها غالى القيمة نفيس القدر — شائعا بين جميع الطبقات منتشرا بين الخاص والعام ، وقد ذكر أحد المؤرخين أنه كان يوجد بالقاهرة عدد عظيم من الصناع المشغولين بعمل الفراء ، والفراء — كما هو معلوم — ليست من الأصناف الرخيصة المتبذلة وإنما هي من البضائع النادرة الثمينة وكان الأمر كذلك بالنسبة لكثير من الصناعات الأخرى كصناعة التكنيت والتشاني والفيسفاه والزجاج فكان عدد المزاويل لهذه الصناعات متناسبا لعظم الإقبال على منتجاتها . وذكر أحد الرحالة الأعجام هذه المناسبة أن البقالين وبائعي الخردوات في القاهرة كانوا يسلمون البضائع للشرتين في أوائل من الخريف أو الزجاج تدفع لهم بلا ثمن . وقال أحد المؤرخين انه بينما كان القوم يشتغلون باعداد الجهاز لحفيدة ابن طولون احتاجوا في آخر لحظة الى ألف تكة من النوع الرفيع القيمة فجمعوها من أسواق القسطنطية في أيام وقت وباهون سعى .

وكانت الصناعة المصرية على عهد الدول الإسلامية خاضعة لنظام الطوائف فكان لكل طائفة من الصناع شيخ ينظر في شؤونهم ويفصل في خصوماتهم وينود عن صوالجهم وكان الصناع يتوارثون الصناعة خفا عن سلف ويتلقون أسرار الحرف ابنا عن أب فكان التعليم الصناعي بهذه الطريقة يلازم الصبي في دائرة أسرته وكان في هذا الأمر معوان كبير على حفظ التقاليد والتدرج في مرافق الاتقان بفضل الممارسة على التخصص أزمانا طويلا كما كان فيه مساعد على تربية النوق الفنى وتهذيبه فقد كان الصانع يهتم جد الاهتمام بأن يفرس بنور النوق في ذهن صبيه منذ نعومة أظفاره وبأن يتعهد على مدى الأيام اتقانها وإزكاها ولا غرو فهذا الصبي كان في آن واحد وارت أمواله ومواصل أعماله .

وشد ما كانت أحكام الاسلام يبذلون لصالح الصناعة من الرعاية ويحوطنونها بالعناية فكانوا مع اتخاذهم للتدابير الواجبة لصحة الجمهور أو لراحتهم من بعض الصناعات المضرة بالصحة أو المقلقة للراحة

كمدافع الجلود ومعامل الصابون ومسابك الحديد وأتاتين (قطن) الجير وما شا كل ذلك مما كان يؤمر بإعباده عن الأحياء الأهله بالسكان . تقول ان الحكماء مع اتخاذهم هذه التدابير كانوا لا يألون سعيا في حماية الصناعة والسهر على مراقبتها . فمن ذلك أنهم كانوا يختارون من بين الأكابر والأعيان مديري للصانع الشهيرة في القاهرة وسائر المراكز الصناعية الكبيرة يئاط بهم في الوقت عينه تنفيذ طلبات الحكومة وتواصى السلطان ويكون بمثابة قباء للصناعة يشرفون على صالحها ويدرون شؤونها وكان اهتمام الحكماء بتنشيط الصناعة يظهر في أوضع مجاليه كما دعت الحاجة الى اتخاذ الوسائل الفعالة لانعاش الصناعة مما أصابها على أثر وقوع البلاد في فتنة أو مجاعة أو فيا عدا ذلك من الكوارث والنكبات . وكثيرا ما كان السلاطين والخلفاء يستقدمون الصناع الأجانب الى القطر لإدخال صناعة جديدة أو لأحياء بعض الصناعات الدائرة وكانت البلاد الأوروبية لا تقصر من جهتها عن الاقتباس من الصناعة المصرية كما وجدت الى ذلك سبيلا كما حدث لبعض الجمهوريات الايطالية التي أخذت صناعة التكنيت عن مصر ونقلتها الى أوروبا .

بيد أن العصر الذهبي في تاريخ الصناعة المصرية كان بلا ريب على عهد الفاطميين (٩٦٩—١١٦٩ ميلادية) . في ذلك الزمن بلغت الصناعات والفنون ذروة المجد بفضل عناية الخلفاء بها وحياطتهم لها إذ كانوا يرفعون الموكلين بالإشراف على الصناعة الى أعلى مراتب الخطوة والجاه ويقلدونهم أرفع أوسمة الشرف والسؤدد، ذلك فضلا عن الامانات والجوائز التي كانوا يأمررون بدفعها من خزائهم الخاصة لانشاء المصانع وتنشيط الصناعة وفضلا عن الطلبات الكبيرة التي كانوا يشرفونها لأنفسهم بأثمان رخيصة وأموال طائلة . وكانت هذه الحماية وتلك المساعدة لا تقتصران على الخلفاء بل كان جميع الأمراء والسراة والأعيان يتنافسون في هذه السبيل ويؤيدون الصناعة أيما أياد .

يتضح مما تقدم أن عهد الصناعة المصرية في حكم الدول الاسلامية كان عهد رخاء وازدهاء وإذا كانت الأخبار والأحاديث التي تصف حالة الصناعة في ذلك العصر تنطوي على شيء من المبالغة فلا جدال أن أبلغ ما فيها من الميزات ذلك التطابق التام بين مبلغ رواج الصناعة ومبلغ اعتناء الحكماء بالشؤون الصناعية، ولدينا مثال وبرهان على هذه الحقيقة فيا أصاب الصناعة من الانحطاط والاضمحلال بعد أن قضى عهد الخلفاء والسلاطين في مصر .

الصناعة المصرية في عهد الولاة العثمانيين (١٥١٦—١٨٠٥ ميلادية) — لما استولى السلطان سليم الأول على وادى النيل في سنة ١٥١٦ وجعله ولاية عثمانية بسيطة أخذ معه الى القسطنطينية زهاء ٥٠٠ صانع وطامل من المصريين فكانت ارتحالهم هذا كانت نذرا بارتحال الرقي الصناعي عن البلاد إذ نشأت — فضلا عن هذا العامل — عدة عوامل أخرى تضافرت على اضعاف الصناعة وهالك أهمها :

- (١) تحول مجرى التجارة بين الشرق والغرب على أثر اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح وما ترتب على ذلك من نزوب موارد الثروة التجارية في القطر لانعدام مزيته الجغرافية .
- (٢) انتقال سريرا لخلافة ومقر الملك من القاهرة الى القسطنطينية وما ترتب على ذلك من انصراف الملم عن الولوع بمظاهر الترف والأبهة التي هي من لوازم الملك .

- (٣) تعسف نظام الضرائب الذى وضعه الولاة العثمانيون إذ كان مهمهم الوحيد أن يجمعوا كل ما تناله أيديهم من أموال القطر بلا نظر الى تعزيز موارده وتثمين ثروته .
- (٤) ضعف الولاة العثمانيين عن ضبط أزمة الحكم وتوانيهم في نشر لواء الأمن والسلام وهما الدعامتان اللتان بدونهما لا تقوم للصناعة قائمة .
- (٥) اضمحلال الجيش والأسطول على أثر فقد البلاد لاستقلالها وما ترتب على ذلك من اضمحلال الصناعات الحربية على سبيل التدرج .

هذه أهم الأسباب التى أدت الى انحطاط الصناعة المصرية في عهد الولاة العثمانيين ، بيد أن هذا الانحطاط كان — ولحق أولى أن يقال — قد بدأ فعلا في عهد الأواخر من المماليك (١٣٨٢ — ١٥١٦ ميلادية) إذ كان حكمهم لا يمتاز برعاية المصالح الاقتصادية وتنشيط الحركة الصناعية على نطاق واسع المجال كما كانت الحالة في عهد المماليك الأولين (١٣٥٠ — ١٣٨٢ ميلادية) .

ولكن أسوأ الآثار التى ألتجها النظام الجديد كان ينحصر في انصراف أرباب الفنون الى تقليد الأساليب الواردة من القسطنطينية فكانت النتيجة انحطاط الفنون العربية التى لبثت حتى ذلك العهد محافظة لطابعها الأصلى غير مشوبة بعنصر أجنبي مع ارتقاءها في مدارج الاتقان . فلما وقع ذلك الانقلاب شرع الذوق العربى في التخلل عن مكانه وحلت محله أساليب يرجع أصلها الى فن يزنطى منحط لم تنشب آثاره أن ظهرت في المشيدات والمباني كما ظهرت في كثير من الفنون والصناعات الأخرى .

ومما يسترعى النظر في ذلك التغير الذى ترتب على انقلاب النظام السياسى في مصر أنه لم يقع دفعة واحدة ولم يكن مصحوبا باضطراب وشدة شأن مآثر الخطوب المباغتة والكوارث الداهية . فكان تأثيره لهذا السبب أبلغ وقعا وأبعد غورا إذ ضربت عروق الفساد في الأخلاق وتمكنت جرائم التنكر في الطباع حتى صار كل ما يبذل بعد ذلك من المساعي في سبيل اصلاح نظامنا الاقتصادى لا يكلل بالنجاح ما لم يكن معززا بالدروب والثبات . ولقد تداركت العناية هذا القطر بعد ما أصابه في تلك الفترة من الاضطراب والاضمحلال فأناحت له ذلك المنظم الكبير محمد على باشا الذى أقام الدليل على ما يستطيعه أولو الأمر من اعلاء شأن الأمة متى صحت ارادتهم على التفكير وصدقت عزيمتهم في التنفيذ .

الصناعة المصرية في عهد محمد على باشا (١٨٠٥ — ١٨٤٩ ميلادية) — اذا نظر المتأمل فيما بذله هذا المصلح الكبير من مجهودات المختلفة لانهاض القطر المصرى لوجد أن أشدها جراحة وأعظمها ادعاشا سعيه بكل الوسائل أن ينشئ بهذا القطر على قلة استعداده صناعة تضارع في اتساع نطاقها وعظم شأنها صناعات أرقى البلاد الصناعية في أوروبا . كانت محمد على باشا يطمح الى رؤية مصر في مصاف الأمم الكبيرة وكان همه الأكبر تحريرها من القيود الأجنبية كافة ومنعها في آن واحد الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى فواصل الى هذه الغاية أخذ يحاول أن ينشئ في نفس القطر موارد الانتاج التى لا بد منها لبلوغ الرقى المنشود . ومع أن مساعيه لم تسلم من نقصان بل

كانت تحمل في صدرها بذور بعض الفشل الذي كان مخبأها في المستقبل فإن الذي ينظر الى شرف مطامحه وعظم فكره ويستر الوسائل التي تدرج بها لادراك غيته ويتأمل في سرعة اعتدائه الى تحقيق هذه الآمال مع استهانتها بالمصاعب الشديدة واحتقاره للعقبات الكؤودة الملازمة لأمثال هذه المساعي لا يسمعه غير الاعجاب والاحلال .

افتتح المصلح الكبير عمله باحياء صناعة السفن فشيّد دار الصناعة في بولاق حيث كانت تصنع أجزاء المراكب من خشب الأشجار النامية بالقطر ثم تحمل هذه الأجزاء على ظهور الجمال الى السويس حيث كان يجهز الأسطول المعدّ لرحلة الحجاز . وقد كانت الصناعات الحربية تستغرق بطبيعة الحال الشطر الأكبر من اهتمام محمد علي فبدأ بالتقاط القليل الباقي من أرباب الصناعات منذ العهد القديم وحشد تحت رياستهم الآلاف من العمال فشرعوا يصنعون آلات القتال وسائر ما تحتاجه الجيوش من الذخائر والمعدات وكان ذلك بإشراف جماعة من الخبصيين الأوروبيين .

ولما تأمل محمد علي في حاجته الى تجهيز الجيش بالملابس واللوازم خطر على باله أن ينشئ في مصر المصانع والمعامل ، وما لبث أن حرك هذا الأمر في نفسه أشدّ الاهتمام حتى دعاه الى توسيع مشروعاته الصناعية بحيث أصبح في طائفة المصانع المصرية أن تخرج من المصنوعات ما لا يقتصر على الوفاء بحاجة الجيش ومطالب البلاد بل كانت تنتج أيضا بعض الأصناف برسم التصدير الى الأسواق الأجنبية . وكان أول ما أنشأه من هذا القبيل مصنع النساجة بجهة الخرنفش في القاهرة وكان يقوم بإدارته أخصائيون من الطليان وكانوا يصنعون به القطيفة والحرار فضلا عن الأقمشة القطنية والكتانية . ولما رأى محمد علي نجاح هذا المصنع دعاه الى إنشاء أربعة مصانع أخرى للغزل والنساجة في أنحاء مختلفة من القاهرة وكان القطن المصري أهم الخامات المستعملة بتلك المصانع ثم أمر بإنشاء عشر ورش أخرى للنسيج في قلوب وشبين الكوم والحلّة الكبرى وزقني وميت غمر والمنصورة ودمياط ودمهور ورشيد وشربين من مدائن الوجه البحري وكانت ورشة دمياط متوفرة على صنع قلع المراكب وأمر كذلك بإنشاء ثمان ورش في بنى سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وطهطا وفرشوط وقنا والواحات من جهات الوجه القبلي . وكان نتاج هذه المصانع يفي بمطالب الشعب والجيش وما يفضل عن ذلك يصدر الى الشام وإلى بعض البلاد الأوروبية .

وقد فكر محمد علي في ادخال صناعة الحرير الى مصر فأمر بغرس الكثير من شجر التوت وبذل مساعيه في تشييط هذه الزراعة وتوسيع نطاقها ثم استدعى من القسطنطينية جماعة من أهل الخبرة بهذا الأمر وقد أسفرت التجارب الأولى في صناعة الحرير عن النجاح وأخرجت المصانع المصرية حبرا يباهي حرير الهند . وإلى محمد علي يرجع الفضل في ادخال زراعة القصب الهندي والأمريكي في القطر المصري وكان غرضه من ذلك استخراج العسل وصناعة السكر .

وفي عهد هذا الأمير وبفضل همته ظهرت في مصر عدة صناعات أخرى أهمها صناعة الخوخ والحبال والبسط والطراديش والزيت والأعطار والشمع وهو الذي أمر بتشيد مصنع الزجاج في معمل القناز وبإنشاء معامل أخرى للورق والصابون وصب المدافع وصنع سائر الأسلحة وصناعة الحدادة

وسبك المعادن والسكاكين والمطاوى والسروج وبث هذه المعامل في جهات مختلفة من البلاد ولا سيما في جهة بولاق . وكانت القوة المحركة تختلف باختلاف المعامل فالمصانع الكبيرة كانت تدار بالآلات البخارية والمصانع المتوسطة والصغيرة كانت تدار بالحيوانات أو بمجرد القوة البشرية .

وما كان هذا المجهود الصناعي العظيم ليتج ثماره لو لم يقرن في الوقت عينه بتعليم النابتة المصرية المعدّة للاشتغال بالصناعة تعليما وافيا صححها فوصلنا الى هذا الغرض أنشأ محمد علي مدرسة الفنون والصناعات القائمة الآن ببولاق كما أنه أخذ يكثر من ارسال البعثات الى أوروبا حتى يصير من هؤلاء الطلبة مدبرون للعامل ورؤساء للصناعات .

وكان محمد علي في كل أعماله متشبعا بتلك الفكرة السامية والحكمة البالغة وهي أن ايثار منتجات الوطن شعبة من الوطنية وكان يوصي المصريين بأن يفضلوا حاصلات بلادهم وثمرات فنونهم وصناعاتهم ولو كان في ذلك بعض التضحية المالية — التي هي في الواقع تضحية صورية أكثر منها حقيقية — بل ولو كان في ذلك حرمان المرء بعض راحته أو رفاهته . وكان محمد علي يجعل نفسه القدوة الحسنة في هذا الباب فكان لا يستعمل في حوائجه الشخصية أو في حوائج قصره أوفى لوازم حكومته غير منتجات البلاد وكان يحث الخاصة والعامة على الاقتداء بسيرته فكانت هذه العادة الصالحة أحد الأسباب التي تضافرت على ترويح الصناعة المصرية وبلوغها ذلك المبلغ العظيم في إنشاء حكمه .

هكذا كانت حالة الصناعة المصرية في ذلك العهد المجيد الذي امتاز بالقوز في الميادين الحربية والسياسية كما امتاز بأرجاع النظام والرخاء الى بلد أشرف من القوضى والدمار على شفا حرف هار .

وقد يؤخذ على محمد علي باشا تقصيره في تثبيت مشروعاته الصناعية والتجارية على قواعد راسخة وأركان أبدية تمكنها من اذلال المصاعب الناشئة عن طبيعة أخلاق السكان وعن الموقع الجغرافي لهذا القطر . وزعم بعضهم أنه ارتكب غلطة جسيمة إذ حصر مشروعاته في يد الحكومة دون الأفراد بحيث لم يعد للجهودات الفردية أدنى مجال للظهور ولكنا مع كل ذلك لا نستطيع غير الاعتراف بأن هذا المصلح الكبير هو صاحب الفضل الغامر والمنة البيضاء على مصر الحديثة فهو الذي يقبل قدومه الحسنة ومساعدته الجليلة رفع فيها منار الحضارة ونشر لواء النظام وأقامها على المبادئ السامية القوية التي لولاها لما استطاع هذا القطر أن يسترد مكانته بين طائفة الشعوب الراقية . ولئن كان الفناء قد عجل على هذه المشروعات بعد موت صاحبها فالسبب الأكبر في هذا الفشل لا يعود الى خطأ في أراء ذلك المصلح وإنما يرجع الى نقص في أساليب الحكم التي اتبعت في عهد من جاء بعده إذ كان من شأن هذه الأساليب اهمال الشؤون الصناعية اهمالا أضر أضرارا فاحشا بالمشروعات الجليلة التي قام بها هذا المصلح الكبير في ذلك الزمن السير .

الفصل الثانى — حالة الصناعة المصرية فى الوقت الحاضر

ملاحظات عامة

من أظلم الآفات التى تشكوها الصناعة المصرية ذلك الاستخفاف بل وأحيانا ذلك الاحتقار الذى يستشعره الناس غالباً عند ذكر المسائل الصناعية .

ان السواد الأعظم من عامة المصريين والمتنوّرين منهم قد أصبح يرى من البدانة المقررة ذلك الزعم الواهى الأساس الجائر عن جادة الانصاف القائل بأن مصر لا تستطيع أن تعول تمويلا صادقا على مورد آخر سوى حاصلات أرضها ومشتجات زراعتها .

وقد ترتب على شيوع هذا رأى الخطير صرف الانظار عن التماس حل لمشكلتنا الاقتصادية فى منطقة الصناعة . وبلغ الاحتقاد فى ضعف هذه البلاد وعجزها الدائم عن كل مجهود صناعى مبلغا عظيما حتى سرى تأثيره الى أولى الأمر فلبثوا برهة مديدة وهم — بالرغم من شدة اهتمامهم بكل ما يمس النهضة الاقتصادية لهذا القطر — لا يعيرون الشؤون الصناعية إلا نظرات مختلسة مبتورة .

وما كانت الصناعة — وقد منيت بهذا الاستخفاف العام فضلا عما كانت مصيبة به من العلل المختلفة فى جوارحها الحيوية — لتنجو من عواقب الاهمال والخذلان . وهكذا كان مصيرها منذ دمدت نصيرها الاكبر وحامياها الأجل محمد على .

نحن لا ننكر أنه منذ شروع الواردات الأجنبية فى الانهيار على الأسواق المصرية حوالى منتصف القرن الماضى أصبح من العسير على صناعة البلاد أن تقاوم المنافس الأجنبي الذى جاء بحاربها بسلح أقوى من سلاحها بطشا والذي كانت أساليبه العلمية المنظمة الحديثة أرقى بمراحل شاسعة من أساليبها القبطية البتيفة والذي كانت بضائمه أحسن من بضائمه شكلا وأقل ثمنا .

ولكن ذلك لا يبرر المجمود الذى قوبلت به تلك العوامل الجديدة ولا يسوّغ الأعضاء عن تلك المؤثرات التى جرّت على صناعة البلاد أواخر العواقب وأزلت بها الحش الأضرار . فحديرنا أنت نأسف لتقصير كل من الجمهور ومن تولوا الأمر بعد محمد على عن الاحتفاظ بثروة صناعية طائلة ما كان يتعذر عليهم صيانتها لو وقفوها مع الأحوال الجديدة توفيقا يضمن لها البقاء والنماء .

وقد كان الأمر يومئذ أخف مؤونة وأيسر مشقة إذ كانت الصناعة الغربية فى ذلك العهد لم يستحكم بعد فى البلاد نفوذها وإذ كان يسهل حينئذ الأخذ عنها والخنوع على مثالها بدلا من أن تقضى لها الصناعة المصرية عن مكانة تكلفت فى أحرارها أظل الضحايا وأغلظ المشقات .

وما برج الخطب يتفاقم يوما فيوما . فبينما كانت البلاد الأخرى تتقدم فى سبيل الرقى الاقتصادى تقدما حثيثا كانت كل خطوة تخطوها الصناعة الأوروبية الى الأمام تقابل خطوة من الصناعة المصرية الى الوراء . فلم ينشب الصناع المصريون أن كفوا عن الاشتغال حتى بأحق المصنوعات ولم تلبث البضائع الوطنية التى قضى عليها بالوار أن أضلت مكانتها للسلع الأجنبية حتى فى أوضاع البيوت .

وبينما كان المصريون يتزعون الى اقتباس النوى الأوروبية دون أن يتوصلوا بعد الى استيعاب روح المدنية الغربية اذا بهم قد فقدوا جاداتهم القديمة وتقاليدهم الموروثة وفقدوا معها استهلاك الأدوات التى لم يعد لها محل فى دائرة الحياة الحديثة .

وبلغ من تأثير هذا الانقلاب أن جاء وقت ما عهدنا منا بالبعد قال فيه اللورد كرومر وهو يصف حالة الصناعة المصرية في أحد تقاريره السنوية :

”من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التي كانت منذ خمس عشرة سنة يجد بونا شاسعا وفرقا مدهشا فالشوارع التي كانت مكثفة بدكا كين أرباب الصناعات والحرف من غزاليين ونساجين وجباكين وصباغين وخيامين وصانعي أحذية وصانعين وخرجيية وسمكريه وصانعي قرب وغراييل وسروج وأقفال ومفاتيح الخ قد أصبحت الآن مزدحمة بما قام على أنقاض هذه المحال من القهاوى والحوانيت الغاصة بالضائخ الأوروبية“ .

ولما عدت الصناعة المصرية نصرة المعين ورعاية القريب لم تلبث أن فقدت المنزلة التي كانت تحتلها قديما بفضل براعة الحنق وسلامة الذوق اللتين اشتهر بهما الصانع المصري .

وكذلك تغيرت الحال فزالت المحاسن التي كانت تمتاز بها المصنوعات المصرية وحلت محلها نقائص خطيرة وعيوب جمة وما ذلك إلا لأن الصانع المصري الذى يجمع فى نفسه من صفات المهارة والاعتدال وسرعة الاقتباس ما يجعله جديرا بأن يكون عنصرا نافعا كل النفع فى سبيل الرقى الصناعى قد اكتسب على مر الزمان من العيوب ما لا يستطيع اليوم تقويمه إلا باتهاج مسلك جديد فى تربيته وتهذيبه .

وهالك صورة من حالة الصانع المصرى فى هذا الوقت :

إن أول ما نلاحظه عليه ركونه الى الدعة فهو يفر بطبعه من كل مجهود ويقتصر فى عمله على مجرد ما يبلغه مسكة الرمق . ثم نرى مع الأسف أن ذلك الذوق الذى طالما أنجز المعجزات من مفانح الصناعة وغرر الفنون فى غابر الأزمان قد فسد وانحط لطول العهد بالجمود فلا غرو أن نرى الصانع المصرى عديم الاهتمام بكل هو ما أنيق جميل قليل الاحتفال بكل ما هو مهذب متقن فصانع اليوم لا يستطيع أن يدرك سر ذلك الفن الذى بالغ أسلافه فى ترفيته وإحكامه فهو لا يستطيع من أجل ذلك أن يولع بحأسنه ويفتن بجماله . وإذا تأملت فى عمله تبين أن لا يفقه للاقتان معنى بل كل ما قارب الغاية يقنعه ورضيه إذ هو لا يستطيع أن يرى فى أى عيب أو أى قصص أو أى إخلال بالذوق ما يثير استنكاره أو يهيج اشمئزازه .

وما أصدق هذه الكلمة الرائعة التي قالها المسيو بورجوا (أحد أعضاء اللجنة) فى وصف الصانع المصرى وإن تكن عليها مسحة من ”المبالغة“ :

”إذا كنت فى حاجة الى اصلاح دراجة أو سيارة فلتوجه الى صانع مضرى . لا ريب فى أنه سيقوم بتصليحها بل ولا شك فى أنه سيظهر كثيرا من المهارة ولكن لا شك أيضا فى أنه سيضع مسامرا فى مكان أحد الخواوير أو قطعة من الخشب فى موضع أحد المسامير “وايه يعنى“ .

يتبين مما ذكر أن استخفاف الجمهور والحكومة بالشؤون الصناعية من جهة والمحطاط أخلاق الصانع المصرى ونقص تربيته من جهة أخرى هما العلتان اللتان تستوجبان المبادرة الى علاجهما قبل كل شئ آخر إذا أريد انهاض الصناعة المصرية من كبوتها .

يبدو أن الحكومة المصرية لم تقصر عن الانتباه الى الحقائق السالفة ومهما جاء هذا الانتباه متأخرا فهو يدل على أن الحكومة تنوى الكف عن تركها الماضى وتريد البحث فى المشكلة الاقتصادية بصفة جدية قاطعة .

وأنا لشاهد فى هذا الالتفات الذى أظهرته الحكومة نحو التعليم الصناعى منذ عشر سنين وفى هذا الاهتمام الشديد الذى شرعت تبذله للشؤون الصناعية — لاسيما منذ أثبتت هذه الحرب أن قوة الأمة ونفوذها فى الوجود يتناسبان مع ثروتها ومقدرتها على الانتاج — دلائل حسنة وبشائر سعيدة بمستقبل صناعى يمتشى مع رُقَى البلاد .

ويظهر كذلك أن الجمهور المصرى الذى نأخذ عليه عدم اكترائه للأُمُور الصناعية قد أخذ يقلع عن كثير من أوهامه ومزاعمه ضد الصناعة فالنجاح الذى لقيه حديثا عدد عظيم من المشروعات الصناعية والمخاوف التى يشيرها اسمرار الآفات على الفتك بالمحاصيل الزراعية ثم المواقظ التى تلقيناها أخيرا من الحرب : كل هذه الأسباب قد تآزرت على أحداث تغيير بخافى بعيد الغور فى آراء الجمهور .

ويجد القارئ فى الصفحات التالية شرحا لموقف الصناعة فى الوقت الحاضر وبيانا لما ينتظر أن تصبح إليه الحالة وتدعو اليه الضرورة فى المستقبل ثم وصفا للعلاج الذى نراه ملائما لحالة الراهن حتى نستطيع الانتفاع بموارد القطر وجهوداته على وجه أتم وأرق .

بلغ عدد المشتغلين بالصناعة من سكان القطر على حسب الاحصاء العام الذى جرى فى سنة ١٩٠٧ ٣٨٠٠٠٠ (الذكور منهم ٣٦٠٠٠٠ والإناث ٢٠٠٠٠) ويرجح جدًا أن تكون هذه الأرقام فى الوقت الراهن دون الحقيقة بكثير نظرا الى الزيادة العامة فى عدد السكان من الجهة الواحدة الى ما أحدثته الحرب من النشاط والانتعاش فى دائرة الصناعة من الجهة الأخرى . وإذا قورن عدد الصناع بمجملة السكان كانت النسبة ٤,٣٪ / . وليلاحظ أن هذه النسبة ضئيلة جدًا اذا قوربت بما يناظرها فى البلاد الأخرى فإن نسبة المحترفين بالصناعة فى بلاد الانجليز مثلا تبلغ ٢٤,٥٪ / وفى سويسرا ٨,٥٪ / وفى الجمهورية الفرنسية ٤,١٢٪ / مع أنها قطر زراعى كالقطر المصرى .

حالة الصناعة
فى الوقت الحاضر

وأذا أنعمنا البحث فى هذه النسبة ازدادت فى نظرنا ضئولة فإن توسيع نطاق التعاون والاختار من استخدام الآلات فى البلاد الأخرى قد زاد زيادة عظيمة فى نتيجة المجهود البشرى أما فى مصر فالأمر على خلاف ذلك لأن نزوع الصناع المصرى الى الانفراد فى عمله وتشتته باتباع الأساليب الناقصة فى صناعته نقصان من نتيجة المجهود البشرى نقصانا كبيرا .

ينقسم المشتغلون بالصناعة فى مصر الى طائفتين : طائفة تحترف بالصناعات الصغيرة وهى تضم الشطر الأكبر من أرباب الحرف وطائفة تستغل بالصناعات الكبيرة ويقوم بها الشطر الأصغر من الصناع .

وهالك بيان المشتغلين بالصناعة حسب توزيعهم على الحرف المختلفة طبقا لما ورد في احصاء سنة ١٩٠٧ :

عدد المشتغلين بها	اسم الصناعة
٤١١٢	استخراج المعادن
٨٣٢٣٨	النساجة
١٢١٨	أشغال الجلود والمواد الصلبة المستخرجة من الحيوانات
٧٥٠٦	أشغال الخشب
٣٠١١١	» المعادن
٩٦٥٣	الفخار
٦٩٠	المصنوعات الكيماوية وما شاكلها
٤٠٦٦٩	صناعات الأطعمة
٧٦٤٠٩	» الملابس وأدوات الزينة
٥٤٢٠	» الأثاث
٩٤٩٢٥	صناعة البناء
٣٨٦٦	» معدات النقل
٨٦٠١	انتاج ونقل القوى الطبيعية
١٤٠٣٥	صناعات أخرى
٣٧٦٣٤١	الجملة

ولما كان كل من البيانات المذكورة آنفا يشمل مجموعة كبيرة جدًا من الحرف فهي لا تعرض على الذهن إلا صورة ناقصة لمقدار الأهمية التي لكل صناعة من الصناعات المختلفة في مصر ولنا نرجو أن تكون البيانات التي سيُفرع عنها إحصاء هذا العام أكثر دقة وضبطًا من جميع البيانات التي سبقتها كما نرجو أن تأتي على بيان أعظم عدد ممكن من الحرف حتى يستطيع بفضلها تقدير الحالة الراهنة تقديراً أقرب إلى الدقة وأدنى إلى الصواب .

الصناعات الصغيرة — قد سبق لنا تعريف هذه الطائفة من الصناعات في موضع آخر من تقرير اللجنة حيث قلنا أن الصناعات الصغيرة هي التي تقتصر على ورش صغيرة يشتغل بها عدد يسير من العمال أو هي التي يرأسها أصحابها في حواشيت ضيقة يشتغلون بها عادة على ذمتهم بمعونة بعض الصبيان والواقع أن هذه الطائفة من الصناعات هي بالرغم من اسمها صاحبة المقام الأول لأنها تضم الشطر الأعظم من الصناع ولأنها منتشرة في جميع أنحاء القطر ومدائه .

قد تناولت مباحث هذه اللجنة بطبيعة الحال كل طائفة من أنواع الصناعات التي تمارس في مصر ولكنا رأينا من الأوفق في هذا المقام أن نسوق الكلام على سبيل التعميم دون التخصيص حصراً لانفقات القارئ وتوجيها للذهن نحو النتائج والتساير ذات الصلة العامة التي تُستقى منها في العادة

التأثير والتدابير ذات الصلة الخاصة . بيد أن قد ذيلنا هذا التقرير بمذكرات عما هو جدير بالنظر من طوائف الصناعات وفيها بيان واف عن حالتها الراهنة وعن مصيرها في المستقبل وعن التدابير التي اقترحها اللجنة فيما يخص بكل منها .

يتبين من هذه المذكرات أن أهم الصناعات الراهنة هي صناعة البناء ثم صناعة النسيج وملحقاتها ثم الصباغة ثم الحدادة وأشغال المعادن ثم النجارة وملحقاتها ثم الدباغة ثم صناعة الأحذية ثم صناعة البقيق ثم الصناعات الكيماوية (وتشمل صناعات الصابون والزيوت والشمع الخ) ثم صناعات الخزاف (وتحتوى على الصباغة والنجارة الدقيقة وحفر المعادن الخ) .

وكل هذه الصناعات منتشرة في أرجاء القطر كافة ولكن بعض الصناعات قد تأسل في بعض الجهات على وجه أخص . فمدينة القاهرة التي لم تزل على رأس الحركة الصناعية والفنية هي بلا شك أجمع بلاد القطر لأنواع الحرف وضروب الصناعات كما أنها لأجل المناطق الصناعية شأن وأرفعها مقاماً، والمحلة الكبرى قد تخصصت في نساجة الأقمشة القطنية والحريية، ودمايط قد توفرت على نسج الحرير وعلى الأحذية وصناعة النجارة الدقيقة، ومدينا قلوب وأنجم قد تفرغتاً لنساجة الأقمشة القطنية، وأسيوط للنساجة على العموم والتطعيم وعمل الشيلان، وقتنا لصناعة الفخار، وقناة لنساجة الأقمشة القطنية والحريية مما يصدر الى السودان . ولكن هناك صناعات أخرى ليست مغمضة بمناطق معينة فن ذلك نساجة الأقمشة الصوفية الموجودة في كل ناحية من القطر لسهولة الحصول على الصوف حتى في أصغر القرى . ومن ذلك أيضاً الدباغة وتحضير الخلود وهي صناعة تقوم أينما وجدت مسالخ كبيرة . وكذلك شأن صناعات الصباغة والحدادة والنجارة المنتشرة في كل مكان نظراً الى استمرار الحاجة إليها . أما صناعة الصباغة وصناعات الخزاف فلا تباشر إلا في العاصمة وكبار المدن .

ليس من القريب في بلد يتسك صناعة بمبدأ الاقتراد كل التسك ولا يكادون يعرفون شيئاً من مزاياء التعاون أن لا نرى أثراً لمبدأ الاشتراك في أية واحدة من الصناعات التي نحن بصدد الكلام عليها . فكل فرد من أرباب هذه الصناعات ينفرد بتأمين ورشته ثم يستقل بإدارتها ويستغل فيها غالباً إما بمفرده وإما بمونة صبي واحد وإن كان كثير من هذه الورش يشتمل أحياناً على أزيد من هذا العدد . فان بعض ورش النساجة التي في القاهرة وقلوب والمحلة ودمايط تحتوى كل منها على ما يناهز المائة من العمال وقد ساعد النشاط الاستثنائي الذي أحدثته الحرب في معظم الصناعات على زيادة عدد المشتغلين بالحرف الصغيرة في كثير من الأحوال .

ان أول ما يسترعى نظر المتأمل في حالة الصناعات الصغيرة وداءة الأماكن القائمة فيها . فان كان الصانع من أهل القرى وجدته يستغل في كوخه بين الأقدار والأوساخ الملازمة لمساكن القرويين وإذا كان الصانع من أهل المدن رأته يمارس مهته غالباً في ورشة متروية في بعض الأتواء القذرة من المدينة، ذلك فضلاً عن أن الصناع أنفسهم لا يهتمون البتة بالنظام أو بحسن الهيئة أو بالشروط الصحية وإنما همهم الوحيد الذي يتلشى بجانبه كل هم سواه تدير مكان رخيص الأجرة كأنهم لا يدركون أن النفقات الزائدة التي يتكفونها في سبيل الإقامة بحل مناسب يُلْقَت أنظار

الجمهور بما عليه من دلائل النظافة والنظام جدية أن تنلهم أحسن عوض وأوفى جزاء بفضل ما تفيدهم من ثقة الناس بهم وإقبال الجمهور عليهم . ولقد تبلى رداءه الأماكن في كثير من الأحيان مبلغا خطرا على صحة العمال الذين يقضون بين جدرانها الشطر الأعظم من حياتهم . وأن الزائر لهذه الأماكن ليجد ألما شديدا إذ يقيّن علامات الضعف والضعف بادية على وجوه بعض العمال المستغلين هناك . وقد شاهدنا أعظم ورشة للنسيج في القاهرة فإذا بها واقعة في جهة متخربة وإذا بها قائمة في مجموعة من المباني المتداعية المتشعبة حيث لا كفاية من الضوء ولا من الهواء . ومع أن صاحب هذه الورشة يستفيد منها مكاسب طائلة وأرباحا جزيلة لا سيما منذ نشوب الحرب فقد ظهر لنا أنه لا يشعر بأقل رغبة في إدخال أدنى إصلاح على هذه الحالة . وشاهدنا كذلك ورشة للباك من أكثر الورش نجاحا وأعظمها رواجاً تدار آلاتها بالتيار فإذا بها كائنة في مكان يبلغ من الضيق بحيث يجد الرجال والبهائم يعملون جنباً إلى جنب في أحرج مازق وأوخم بيئة .

هذا من حيث أماكن الورش فإذا انتقل المتأمل بعد ذلك إلى اعتبار أساليب العمل ساء ما يشاهد من فوط التشبث بالأساليب القديمة ، ذلك التشبث الذي كأنه أساس خلق الصانع المصري ففى كل صنف من أصناف الحرف يجد هذا الصانع متافرا بل متابذا لكل ضرب من ضرب الإصلاح والاحداث . فهو يستنكف من استعمال الآلات الحديثة ولو كان في ذلك زيادة لراحته أو اتقان لعمله وهو لا ينفك مثابراً على تكرار النماذج والرسوم التي توارثها من قديم الزمن عن أسلافه وما يزيد الشر وبالا ويجعل الداء عضالاً استماته إلى الاعتزاز بنفسه ومبالغته في الاعتقاد بأنه على الرأي الصائب والطريقة السليمة وليس ذلك في معظم الأحوال إلا نتيجة الجهل فان الذي يكون قد خبر مذاق العلم واقتبس من نور العرفان يطمع دائماً إلى الترقى في استعمال ملكاته أما الذي لا يزال في ظلمات الجهل فيقتنع أبداً بجموده القديم ولا يتحدث نفسه على الإطلاق بالخروج عن المألوف . وهذا الملام الذي نغنى به على الصانع المصري هو عين ما نسمع صدها كلما أريد إدخال شيء من الإصلاح في الشؤون الزراعية . والواقع أنه لا سبيل إلى ترقية الزراعة كما لا سبيل إلى ترقية الصناعة إلا بتوسيع نطاق التعليم وبث أنوار العرفان .

إن التشبث بالأساليب المتبعة هو في كثير من الأحيان السبب في ارتفاع تكلفة البضائع الوطنية عن تكلفة ما يناظرها من المصنوعات الأوروبية . فان اتباع الطوائف البطيئة والاسراف من الانحماط — وهو ما يشاهد على الأخص في صناعة النسيج — يدعو إلى رفع أثمان المصنوعات رفعا فاحشا فيصير تضرعها من أشق المصاعب ولا سيما بالنسبة للنسوجات الحريرية . ولقد أشار إلى هذه الحقيقة تجار الواردات بالإسكندرية عند زيارتهم للعرض الصناعي الذي أقيم أخيراً في تلك المدينة حيث قالوا انهم أسفون لعدم تمكنهم من الاشتراك في تصريف المصنوعات الوطنية نظراً إلى ارتفاع أثمانها وإن كانوا يقدرون اتقانها حق تقديره .

في هذا البلد الذي يفتقر نظامه التجاري — وصل الأخص ما يتعلق منه بالتجارة الوطنية — إلى كثير من وجوه التقويم والإصلاح لا جرم أن تظهر مبالغة التصريف في معرض يستدعى أشد العناية وأدق الالتفات . فالصانع المصري في معظم الأحوال صانع وتاجر في وقت معا إذ هو يصنع البضاعة

ثم يبيعها إما بحسبة وإما أشتاتا ولما كان هذا الصانع لا يستعمل شيئا من الدفاتر في ضبط معاملاته ولا يسلم غير الترد الطفيف من مبادئ المحاسبة فالواقع أبدا أنه يكون جاهلا بتكاليف الشيء الذى يصنعه فيعرض من أجل ذلك لجميع المخاطر التى يجوز أن تنشأ عن هذا الجهل . ولما كان همه الأكبر احرص مسكّة الرق لنفسه ولأسرته فهو يحصر مطامحه في قضاء هذه الحاجة وبقض نظره عن كل ما هو لازم لترويج صناعته وترقية شؤونه . فبدلا من مراقبة أحوال السوق واتخاذ أحسن الفرص التى تمكنه من شراء خاماته وتحصيل ميرته بأوفق الشروط تجده لا يشتري إلا عند ما يمكنه الشراء وبذلك يستهدف لتحكم الوسطاء ثم تراه لعدم اعتياده الاقتصاد يجعل نفسه عرضة لتعسف المشتري كما يجعل نفسه عرضة لاشتطاط البائع فلا غرو أن ترى الصناعة وهى في هذه الأحوال التعسة غير قاصرة على الجمود في موقفها بل عاجزة كذلك عن ادراك الفوائد على أربابها .

ان الصورة التى صورناها في هذا المقام تعجبم أمام الذهن عند زيارة أحد المراكز الصناعية كأخميم أو قنا . فالأولى من هاتين المدينتين كانت تجد كل عام في موسم السياح سوقا رائجة لجانب عظيم من مسجواتها . فلما شبت الحزب وانقطع قدوم السياح وانفلق هذا المنفذ في وجه تلك الصناعة لم يبذل الصناع أى مجهود صادق للبحث عن أسواق جديدة ولذلك أصبحت مدينة أخميم صاحبة الشهرة النالدة والسمعة الصحيحة وهى تتجاز أزمة من أشدّ الأزمات .

فاذا انتقل الزائر الى قنا وهى المركز الأكبر لصناعة الفخار هاله ما يعاين من سوء حال القائمين بهذه الصناعة إذ يرى قوما يزاولون حرفة رائجة ويخرجون بضاعة نافعة ولكهم لجهلهم بمزايا التعاون يضيعون وقتهم ومالهم في العمل بأساليب فادحة الكلفة وفى النقل بوسائل باهظة المئنة مع أنهم لو تآزروا على الاشتراك في العمل وتضافروا على النقل بوسائل حديثة سريعة لحنوا من مجهوداتهم فائدة أجل وربحا أوفى . ومن العجب أن يكون احتكار هذه الحرفة محصورا بالفعل في أبدا أولئك القوم وهم مع ذلك صدمو النفوذ في سوقها بل تراهم لا يألون مسعا في املاق بعضهم بعضا بمزاحمة كل قوائدها عائنة على الوسطاء دون سواهم .

والواقع أن الصناعة المصرية بل الأمة بأسرها مصابة من هذه المنافسة الصماء التى تشاهد بين أصحاب الصناعات المتائلة وذوى الحالات المتشابهة بملء من أخطر الملل وآفة من أخيث الآفات . فان هذه المنافسة بدلا من أن تحث القوم على تسابق شريف الى غاية عليا ومطمح أسمى تدعوهم الى مزاحمة بعضهم بعضا من جهة نهايتها افساد مصالحهم جميعها والحاق أشدّ الأذى بالحرفة أو الصناعة التى يزاولونها . وقد علمنا أن هذا هو شأن بعض المناطق الصناعية حيث كانت هذه المزاحمة الباعث الأكبر على ما أصابها من الكساد .

ان عجز الصانع المصرى عن اجتناء أعظم فائدة من ثمرات كده يظهر بأجلى مظاهره فيما يبذنه من الاستخفاف بأهمية الاعلان والنشر فففس الباعث الذى يدعو الى ايجاد ورشته بل الى اخفائها عن أمين الجمهور في بعض الانحاء القصية يدفعه كذلك الى النفور من كل ما يؤدى الى الاعلان من مصنوعات والتثويه بقيمة بضاعه والظاهر أنه لا يعلق أهمية كبيرة على منزلة اكتساب بيّمين (زبائن) جدد أو أنه يشعر بنوع من القلق ازاء كل دعوة الى التقلّم يكون من شأنها اقلاعه عن عادته القديمة.

كم من مرة سمعنا الأصوات ترفع بالشكوى من تعذر الاهتداء الى مشجات الصناعة الوطنية وما هذه الشكوى إلا الصوت الصاعد من قواد كل راغب مختص في تأييد هذه الصناعة يودّ من صميم قلبه أن يعمل على ترقيتها ولكن صعوبة الوصول إليها كثيرا ما تعترض رغبته وتشل ارادته .

ان الذين يقومون بالصناعات الصغيرة في مصر هم عادة من أبناء البلاد ولكن بعض الصناعات — ولا سيما في القاهرة والاسكندرية — تستعمل على طائفة من الأجانب وهؤلاء متى اشتغلوا بحرفة أدخلوا فيها النظام وتوصلوا بذلك الى ترقيتها ترقية مطردة سواء من حيث نوع البضائع التي يخرجونها أو كمية المصنوعات التي ينتجونها ولدينا برهان على ذلك في صناعات الصابون والدباغة والأحذية والقمصان والملابس التي تقدمت تقدما عظيما منذ نشوب الحرب بفضل مهارة المشرفين عليها من الأجانب .

إن الورشة الصغيرة قد بقيت — وستبقى زمنا طويلا — أساس الصناعة في مصر ولا غرو فان افتقار القطر الى رؤوس الأموال مما يساعد على استمرار هذه الحال لذلك سيظل المجهود البشري أكبر عوامل الانتاج وإذا أتبع لهذه الحال تغيير فذلك لن يتم حتما إلا بمنتهى البطء وقد كان هذا شأن الصناعة في أوروبا فليس ثمة من هذه الوجهة ما يدعو الى اضعاف الآمال المعلقة على مستقبل الصناعة المصرية .

قد يتبادر الى الأذهان أن الصورة التي أثبتناها في هذا المقام عما في الصناعات الصغيرة من القائص وعما في طابع الصناع والعامل المصريين من العيوب غير جديرة باذكارهم وافساح الآمال وغير خليقة بتسويج تلك الأمانى التي نحن عاكدها على احياء الصناعة في مصر . ولكن الواقع بخلاف ذلك فقد رأينا الصناع المصري يظهر في كثير من الأحوال روحا نزاعة الى التقدم بصيرة بالنظام ومع اعترافنا بأن الداء مستحكم دخيل فالظاهر أنه ليس مستعصيا عقاما بل هو قابل للعلاج والاصلاح إذ لا يخفى على المتأمل أن الصناعة المصرية مع اشتغالها على تلك العيوب الخطيرة ليست خالية من عناصر التقدم والرقى ولئن كانت هذه العناصر لا تزال خفية كئنة فانه ليكفيها أن نستثير فضائلها حتى نجتني منها على مرة الأيام أكرم الثمرات وأطيب الجنى .

ليس يخفى علينا أن أماننا عملا شاقا طويل المدى : عملا يقتضى مصادمة أمة بأسرها في أخلاقها وطباعها فهو لذلك غير جذير بأن يؤتى ثمرته إلا بفضل تطور بطيء الحركة بعيد الأمد ولكن شرف الغاية يبرر المتابعة على بذل المجهود ومهما بعد الغرض المنشود عن مطارح أنظارنا تخليق بنا أن لا ندخر دون مثاله جهدا وأن لا نجعل في سبيله بنفيس .

هنا وقد شرعت بارقة من الأمل تشرق ليل مخاوفنا وتبهر طريق مستقبلنا ذلك الطريق الذي لا يزال ملوئا بالعقبات والعثرات . ألم نر كم أيقظت هذه الحرب في طول البلاد وعرضها من المجهودات والهمم التي ما كانت تتخطر لأحد منا على بال ؟ إن الذي يلقي نظرة واحدة على ما أدركناه من النتائج منذ نشوب الحرب لاسعه غير الاقتناع بأن الصناعة المصرية لا ينقصها غير توافر الشروط والظروف التي ما زالت الى اليوم تحرم منها حرمانا مطردا حتى تبلغ المبالغ من الرق والانتشار .

الصناعات الكبيرة — يطلق هذا الاسم في مصر على الصناعات التي تتناول كميات وفيرة من الخامات وتباشر في مصانع كبيرة تدار بالقوة الآلية مع استخدام عدد عظيم من العمال .

وقد ألفتنا هذا التقرير مذكرات عن الصناعات الكبيرة كما ذيلناه بمذكرات عن الصناعات الصغيرة. ويجد القارئ في هذه المذكرات بيانا ملخصا عن حالة كل من الصناعات التي جمعنا عنها شيئا من المعلومات .

يستخلص من هذه المذكرات أن في مصر — خلافا لما هو شائع بين الجمهور — طائفة من أكبر المصانع شانا وأصحها نطقا وأن استغلال هذه المصانع يترك على البلاد أخلافا حافلة من الثروة . وفي الأرقام الآتية مصداق لهذه الحقيقة :

يستخدم المنزل الأهلي بالاسكندرية ٥٠٠٠٠ قطار من القطن المصري في كل عام ويصنع من الخيوط ما قدره ٣٥٠٠٠٠ رطل انجليزي ومن المنسوجات ما يتراوح بين ٨ و ٩ ملايين من البردات . ويبلغ إنتاج شركة السكر في كل سنة ١٠٠٠٠ طن وهي تستخدم من الأيدي ١٧٠٠٠ عامل . ويقدر إنتاج صناعة الكحول بما يبلغ في الوقت الحاضر ١١٠٠٠٠٠ كيلو . ثم هناك معاصر الزيتون وهي تستفيد ربع محصول زرة القطن وتخرج ما ينيف على ١٠٠٠٠٠ طن من الكسب وهذا يقابل عصر ١٤٠٠٠٠ برميل من الزيت .

وفضلا عن هذه الصناعات التي تضارع أكبر الصناعات الأوروبية في اتساع المدى وعظم الشأن يوجد في مصر عدة صناعات أخرى تفي بمحاجات متنوعة من مطالب البلاد وتؤدي من هذا الوجه أنفع الخدم وأجل المرافق وهي صناعات التعدين والسجائر والأسممت والملح والصودا والطرايش والطوب ومواسير النصار والبرية والمطاط والأطعمة المحفوظة الخ ويدخل في هذا الباب أيضا صناعات حلج القطن وضرب الأرز وطحن البقيق التي هي ملحقات لازمة لأشغال الزراعة .

وكل هذه الصناعات — التي يقوم بمعظمها شركات — قد اقتضت لتأسيسها وتسجيلها استثمار مبالغ طائلة من النقود وتقدر أصول الأموال المستثمرة في هذه الشركات مع ما أصدرته من السندات بما يناهز ٩٠٠٠٠٠٠ جنيه .

ومعظم الصناعات الكبيرة في مصر حديث العهد بالإنشاء وقد تم لكثير منها اقتحام العقبات الأولى التي تعترض أمثال هذه المشروعات إبان التكوين والتحضير والتي هي في مصر أعظم بكثير منها في سائر البلدان والتي يكون صاحب المشروع على الدوام هو المعرض دون سواه لعواقبها وأخطارها .

ولما كانت الصناعة في مصر محرومة كل المساعدات المالية من جانب الحكومة غير مؤيدة بأي نوع من ضروب الامتيازات أو المنشطات فصاحب المشروع الصناعي الذي لا يجد مندوحة عن بذل جانب عظيم من وقته وماله في افتتاح أبواب لم تقارق وتجهيد سبل لم تسلك قلما يصيب من الجزاء ما يكافئ هذا العناء والنصب .

إن المعاهد الصناعية الراهنة — التي انتفع بعضها استفادة مؤقتا من الظروف الاقتصادية الناشئة عن الحرب — تقوم للبلاد بخدم جليلة سواء في وقت الشدة أو في زمن الرخاء .

وقد أثبتت هذه المعاهد مقدرتها على البقاء واستعدادها للنهوض والانتشار فهي خليفة أن تسال ما تقتضيه من الرعاية الأميرية وأن تحظى من جانب الحكومة بتلك المعونة المباشرة أو غير المباشرة التي تجود بها كافة الحكومات الحريصة على التقدم الصناعى فتبينها بقيد مختلفة — ولكنها على كل حال معقولة — لهذه العوامل المساعدة على ترقية الأمم وإسعاد الشعوب .

وقد كان بهذا القطر طائفة أخرى من المعاهد الصناعية ظهرت في البلاد على أثر استنفاضة رؤوس الأموال وإحتدام سورة المعاملات في العشرة الأعوام الأولى من هذا القرن فلم يراع في أنشائها وتكوينها شيء من التأنى والتنبير بل كان بعض هذه المشروعات أشبه بالمضاربة منه بالاستثمار ، ذلك فضلا عن أن مؤسسيها — الذين كانوا في أ كثر الأحيان لا يحفلون بشيء سوى الحصول على ربح عاجل من بيع أسهم الشركات — كانوا لا يهتمون على الإطلاق بمستقبل مشروعاتهم فلا غرو أن جاءت هذه الشركات الناقصة التكوين المختلة التدبير وهى تحصل في ذات نفسها بذور فشل محتم وقضاء مبهم .

تلك هى العلة التى من أجلها رأينا بعض الصناعات تضمحل وتذوى ثم تتلاشى وتغنى أو تستمررت بشق الأنفس على قيد البقاء في ظروف مهتدة وأحوال مضطربة .

على أن الأمور لم تلبث أن تحسنت إما لأن طائفة من هذه الصناعات تغلبت أخيرا على مصاعب المراحل الأولى وخرجت فائزة من طور التكوين وإما لأن نتائج الإغلاط البدئية ومفاسد الإدارة الخرقاء التى ارتكبت في طائفة أخرى أزججت أصحابها ففزعوا الى اتخاذ تدابير شديدة لإصلاح ما فسد وإما أخيرا لأن شركات جديدة ذات رؤوس أموال معتدلة وإدارة حازمة حلت محل الشركات القديمة التى وقفت في الإفلاس أو في التصفية فكانت نتيجة هذه الأمور تطهير الصناعات الكبيرة من عناصر السوء بقدر الامكان فاستقامت نشاطا جديدا يحى الرجاء ويتعش الآمال .

بيد أن تلك الأزمة التى كابدت فيها الصناعة ما كابدت من الفشل بل البوار لم تكن تزدون أن تلحق بسمعة البلاد أبلغ الضرر فقد شرع أصحاب الأموال بعد ما فقدوا الثقة بنجاح الصناعة يستردون أموالهم وأصبح الزعم القائل بأن رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات الصناعية تستهدف للضياع من الآراء السائدة والأقوال المغبولة وما كان بين هذا الزعم وبين القول بأن الصناعة لا تستطيع النجاح في مصر إلا خطوة واحدة فلم يتعد على الجمهور أن يبادر الى قطعها بلا روية ولا تبصر .

وما غرضنا في الصعائف التالية أن نتصر على عو التأثير الذى لا يزال طالقا بالأذهان من انتشار أمثال هذه المزاعم بل نحن سنحاول قبل ذلك إقامة الدليل على أن هذا القطر في أشد الانقراض الى التعجيل بتوسيع صناعته .

على أنه قبل الدخول في هذا المبحث يخلق بنا أن نقدم للقائمين بتدبير الصناعة المصرية في الوقت الحاضر أبزل الشكر وأطيب الثناء فقد تمكنوا بفضل مساعيهم الموفقة من تسيير مشروعاتهم بين ما لا يحصى من العراقيل والعقبات حتى وصلوا بها الى مرفأ الأمن والسلام .

ومما هو جدير بالذكر في هذا المقام أن الصناعة في هذه البلاد لم تصادف حتى اليوم شيئا من المساعدة والتنشيط بل كثيرا ما اعترضتها عوامل سيئة تارة تحول دون رقيها وتارة تعرقل من مساعدتها .

ليس من الأمور المشاهدة والحقائق الثابتة إيثار الجمهور للبضائع الأجنبية وتفضيله إياها. عن
المصنوعات الوطنية بصفة مطردة وبلا أدنى روية ؟ أليس من يواعث الأسف أن نرى الصناع
المصريين يضطرون في كثير من الأحيان إلى وسم بضائعهم بسمة أجنبية حتى يسلم تصرفها ويقبل
الجمهور على اقتنائها .

يطلع القارئ في المذكرات الملحققة بهذا التقرير على أنواع الشكاوى الصادرة من أرباب الصناعات
ومع اعترافنا بأن بعض هذه الشكاوى قد لا يسلم من المغالاة فمن المؤكد أن الصناعة المصرية لم تزل
ولا تزال في حاجة إلى تلك العناصر الضرورية لنجاحها وهي رعاية الحكومة وحمايتها ورقابتها للمصالح
الصناعية .

لم يحاول أولو الأمر في هذا القطر على الإطلاق أن يقرروا شيئاً من التدابير المشروعة لحماية الصناعة
في البلاد الأخرى ولا سيما حيث لا تزال الصناعة في دور التكوين .

فبعض الصناعات المصرية مثقل أو مهتد بأنواع من العوائد الداخلية ولم يمنح لأية واحدة من
هذه الصناعات امتياز في استيراد الخامات أو في نقلها وليس لأرباب المصانع المصرية أدنى حق في
الأفضلية عند التوريد للمصالح الأميرية ولم يتخذ شيء من التدابير المانعة أو الخففة لعواقب المزاومة
التي تقاسمها المصنوعات المصرية من نظائرها الأجنبية وليت الأمر كان قاصراً على حرمان الصناعة
في مصر هذه المساعدات الفعالة بل مما يزيد الشر وبالاً أن أرباب الصناعات لا يحدون في كثير من
الأحيان ذلك الترحيب المشجع الذي قد يوقع عند انقطاع الوسائل مقام هذه المساعدات،
زد على ذلك أنه لما لم يكن بين دوائر الحكومة مصلحة متوفرة على النظر في شؤون التجارة والصناعة فمن
المتعذر على هؤلاء النعم أن يمتدوا إلى سلطة تغير مطالبهم أدنا وإعياًة تمتد بهم بالنصائح وتنظر في شكاوهم .

ولكننا نرى في المواعظ التي تقبيناها عن الحرب الحاضرة خير معين على تدارك هذه الحال فإن الصناعة
المصرية — التي لا نتركز أنها قد جنت فائدة عظيمة من الظروف الاستثنائية الناشئة عن الحرب (تلك
الظروف التي شرحناها في تقرير سالف) — قد كانت للبلاد مورداً قياضاً من الخيرات والنعيم فقد تمكن
أرباب الصناعات صغيرها وكبيرها بفضل مجهوداتهم من الوفاء بحاجة القطر إلى كثير من الأصناف التي
ثمت أو انقطعت بل كان من فضل هذه المجهودات أنها أتقنت البلاد من ذلك الغلاء الفاحش
الذي يقرب في البلاد الأخرى الحياة الاقتصادية رأساً على عقب .

فبأي أسعار مذهشة كنا نضطر إلى ابتاع ما نحتاج إليه من السكر والزيت والأسمنت والكحول
والطرايش والصابون وأنواع الأثاث الخ إذا كانت الصناعات المنتجة لهذه الأصناف غير موجودة
في مصر ! ثم أي مقدار من الخسائر والمضايقات كنا نوقع في اجتتابه لو كانت لدينا مصانع لخزف
والزجاج والورق والمواد الكيماوية والأسمدة الخ !

وصفوة القول أننا — مع الاحتفاظ بما نحن مودوه فيما بعد من البيانات والمقترحات الخاصة
بمستقبل الصناعات الكبيرة — نرى أن حالة هذه الصناعات في الوقت الحاضر تبعث على ترشيح
أحسن الإمال وقسوع شمولها بخير المساعدات .

وتقول في ختام هذا الفصل ان من الأمور التي تدعونا الى مزيد الأسف إجماع المصريين — إلا في النادرة — عن الاشتراك في المشروعات الصناعية الكبيرة واعراضهم عن استثمار جانب من أموالهم في هذه المشروعات ولكن لنا الأمل الويد في تلافى هذا الأمر بفضل التوسع في بث التعليم الفني والعمل وبفضل انتشار الثقة بين الجمهور على أثر الترقى في تنظيم الشؤون الصناعية حتى يجرى وقت تزول فيه آثار الحالة الراهنة ولا يبقى منها غير ذكرى الماضي .

الفصل الثالث — ضرورة البحث عن موارد جديدة للقطن المصري وفائدة البحث عن هذه الموارد في المشروعات الصناعية

ان الحكومة بإنشائها لجنة مهمتها البحث عن الوسائل الكفيلة بترقية الصناعة في مصر قد دلت بذلك ضمنا على شعورها بفائدة الرق الصناعي .

لهذا قد كان في وسع اللجنة أن تصرف النظر عن الخوض في مسألة احتياج البلاد الى موارد جديدة وامكان الوصول الى هذه الموارد من طريق الصناعة لو لم تكن هذه الحقيقة قد صادفت ولا تزال تصادف الى اليوم بعض المعارضين .

فيناء على ذلك : رأينا — زيادة في تسليق أعمالنا وتبيديدا للشكوك التي لاتفتك الجامعة في الأذهان بالنسبة لوسائل الصناعة — أن نبدأ بشرح العلة في احتياج القطن الى ترقية صناعته ثم نبحت فيما اذا كانت حالة البلاد ملائمة لهذا الترقى ثم ننظر أخيرا في الوسائل التي تمكن القطن من ادراك هذه الغاية . ان مصر التي تجتني جبل ثروتها من ريع أرضها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة هي — كسائر البلاد التي لاتزال في الطور الزراعى — خليقة بأن تحصر انتفاعاتها في المسائل الآتية : هل موارد البلاد تفي بمطالبها ؟ اذا كانت هذه الموارد غير كافية فهلا يحسن الالتجاء الى الصناعة لتكبير ذلك النقص ؟ هل يشفى أن يكون في انهاض الصناعة اضرار بمصالح الزراعة ؟

عدم كفاية الثروة
في مصر

في سنة ١٩١٣ كان دخل الأمة المصرية يقدر بنحو ١٢٠ مليوناً من الجنيهات فاذا قسم هذا المبلغ على عدد السكان وكان يقدر يومئذ بنحو ١١,٦ مليوناً كان متوسط حصة الفرد من هذا الدخل ١٠,٣ جنيهات . وفي نفس ذلك العام كان دخل الفرد في بلاد الانجليز ٥٠ جنيا وفي كل من فرنسا وبلجيكا وألمانيا كان متوسط دخل الفرد ٣٠ جنيا . يتضح من ذلك أن القطن المصري بالرغم من ثروته الطائفة الصلبة وخصوبته التي هي مضرب الأمثال ليس في متسع من الفنى اذا قورن بتلك البلاد التي لاتجهد فيها الزراعة ما تجده في مصر من الظروف الملائمة والشروط الموافقة . والحقيقة أن مصر ليست غنية إلا في الظاهر فان السواد الأعظم من أهلها المشتغلين بالزراعة محرومون جميع وسائل الراحة في حياتهم وما كان الكفاف الطفيف الذي يعتمدونه من عرق الجبين ليقضى حوائجهم مهما دقت وحقرت لولم يملوا من فرط قناعتهم وسذاجة أخلاقهم — التي لاتزال على الحالة القبطية — باعاً على الرضى بما يصيبون . واذا كانت أحوال المعيشة في الأرياف تيسر لأهل القرى حياة قليلة

الكلفة رخيصة الأسباب فليس الامر كذلك في الحواضر والمدن حيث قد أصبح الشقاء مع البطالة نصيب جانب عظيم من السكان .

ان تقصير ايراد القطر عن الوفاء بمطالبه — ذلك التقصير الواضح الجلى وإن كانت الحالة الاجتماعية الراهنة لا تظهره بكل خطورته — لن يلبث أن يسترعى الأنظار متى سرى نفوذ المدنية بين جميع الطبقات وتغلغل في أعماق الأمة ومحاني البلاد بفضل انتشار التعليم وزيادة الاختلاط بالشعوب الراقية . سيجيء يوم بلا شك تنزع فيه رغبة الفلاح الى الاقامة بمسكن صالح نظيف والى اقتناء بعض أدوات الأثاث والى اصلاح نظام غذائه الخ . ومن المنتظر كذلك أن مقتضيات المحافظة على الصحة ستدفعه الى الاعتناء بالنظافة واتخاذ بعض الوسائل في هذا السبيل مما يستوجب اتفاق شئ من المال وستجرى الأمور على هذا المنوال في المدن حيث تسير المدنية بخطوات أوسع ومعدل أسرع . اذاً فأين الموارد الاضائية التي سنستعين بها على سد هذه المطالب الجديدة ؟ أترانا سنتجى مرة أخرى الى الزراعة ؟ ان الزراعة كما يتضح مما نحن ذاكره فيما بعد ستمتنع في لحظة معينة من المستقبل عن الوفاء بمطالب قطر لا يزال سكانه في ازدياد مطرد حتى ولو فرض أن هؤلاء السكان يستمرون في معيشتهم على الحالة الراهنة دون أن تتعدد مطالبهم وتفتقر رغباتهم .

الجدول الآتي يبين عدد السكان في سنوات ١٨٨٢ و ١٩١٥ و ١٩٤٥ (الرقان الخاصان بالعالمين الآخرين ليسا بطبيعة الحال سوى تقديرين مبنيين على اعتبار أن معدل الزيادة في عدد السكان هو ١٤٩٠٠٠ في كل عام) كما يبين مساحة الأراضي المزروعة ومساحة الزراعات :

السنة	عدد السكان	مساحة الأراضي المزروعة	مساحة الزراعات	نصيب الفرد من مساحة الزراعات
		فدان	فدان	فدان
١٨٨٢	٦٨٨٠٠٠٠	٤٠٥٠٠٠٠	٦١٠٠٠٠٠	٠٠٩٠
١٩١٥	١٢٧٢٠٠٠٠	٥٨٠٠٠٠٠	٩٩٠٠٠٠٠	٠٠٧٨
١٩٤٥	٢٠٠٠٠٠٠٠	٧٧٠٠٠٠٠٠	١٥٤٠٠٠٠٠٠	٠٠٧٧

هذا مع العلم بأن الأرقام المبينة في خانة سنة ١٩٤٥ تمثل الحد الأقصى للمساحة التي يمكن زرعها في القطر المصري طبقاً للبيانات الصادرة من وزارة الأشغال العمومية . فيتضح جلياً من هذا الجدول أنه اذا زادت مساحة الزراعات التي هي في الوقت الحاضر ٩٩٠٠٠٠٠ فدان بحيث تبلغ بعد مضي ثلاثين عاماً ١٥٤٠٠٠٠٠٠ فدان فهذا القدر لن يكون كافياً لبقاء حالة المعيشة في مستواها الراهن بعد أن يكون عدد السكان قد أربى ذلك الارباء مالم يقع في أثناء تلك الفترة تحسن ظاهر في أداليب الزراعة وزيادة محسوسة في كميات المحاصيل وهذا أمر لا تسوغ لنا المعلومات الحاضرة أن نعلق عليه أمالاً جدية .

لقد عمدنا هذا التقدير مع الفرض بأن السكان سيظلون في حالتهم الراهنة من التقدم ولكن غنى عن الذكر أن الحالة الاجتماعية مستهدفة أشاء فترة الثلاثين عاماً تغيرات جذية وأطواراً عديدة بحيث

لا بد لنا من الوصول الى الحد الاقصى للوارد المتيسرة في هذا القطر قبل انقضاء تلك الفترة بزمان طويل فيستنتج حينئذ مما تقدم : (أولاً) أن الموارد الحالية في البلاد ما كانت تكفى مطالب السكان لو أن الحالة الاجتماعية كانت أرقى مما هي عليه الآن ؛ (ثانياً) ان ازدياد موارد الزراعة لن يستطيع الوفاء بالمطالب الجديدة التي ستنشأ عن ازدياد السكان أثناء ثلاثين عاماً فقط ؛ (ثالثاً) انه اذا تقدم القطر بأن هذه الفترة في سبيل الرق الاجتماعى بحيث تصبح الحياة متنوعة المطالب مرفعة التكاليف فان تقصير موارد القطر عن سد حاجاته يظهر للعيان حتى قبل انقضاء تلك الفترة .

ان هذه الاعتبارات كافية وحدها لاطهار ضرورة التعجيل بالبحث عن الوسائل المؤدية الى تفجير موارد القطر وتوسيع ثروته ولكن استقصاء النظر في هذه المسألة لا يقتصر على اظهار تلك الضرورة بل يرينا كذلك الخطر الذى يحقق بالبلاد اذا استمرت الأمور على حاله لن تلبث خطورتها أن تتكشف للأبصار .

فقد لا يبعد أن يرتفع معدل الزيادة في عدد السكان عن النسبة التي قدرتها مصلحة الاحصاء ولا غرو فان التدابير التي تتخذها الحكومة وقاية للصحة ومحافظة على النظافة ثم تقدم الناس في سبيل الرقى الاجتماعى واتباعهم في المعيشة اسلوباً يجعل هذه التدابير أبلغ نفعا وأصح تأثيراً ، كل ذلك من شأنه أن يساعد على صيانة حياة الأطفال وتخفيض نسبة الوفيات وهذا يؤدي بالطبع الى رفع معدل الزيادة في عدد السكان .

ونظرا الى ماخطر عليه المصرى من حب الإقامة وكره الترحل سيفضى الأمر الى ازدحام السكان في المدن وفي الأقاليم الخصيبة حيث يكون امراع الأرض داعياً الى احتباسها للناس ولربما يعضى يومئذ إلا قليل حتى يظهر لخطر الاجتماعى والاقتصادى الذى يهدد البلاد من جزاء هذه الحالة .

ألا نشاهد فعلاً كم في مدينة القاهرة من العاطلين الذين يزدادون ازدياداً مطرداً وكما فيها من أناس لا يشتغلون بعمل معين أو معروف ؟ ان المرء لا يكاد يخطو في أحد الشوارع الكبيرة خطوة إلا ويرى جماعات غفيرة من أهل البطالة والكسل فهذا على الدوام شأن من تراهم يتسكعون بالقرب من محطات الترامواى وحول القهاوى من باعة الأشياء الخفيفة ومن المتبطلين الذين يعرضون عليك حمل متاعك الى بيتك ومن البنات والفللمان الذين يجعون أعقاب السجاري ومن الشحاذين الخ .

فانما تأمل الناظر في حالة الأرياف وجد كثرة السكان في بعض أنحاء القطر قد بلغت حداً لا نظير له في أى بقعة أخرى من المعمور ففي مديرية المنوفية بلغت نسبة السكان في الكيلومتر المربع ٦٧٠ فرداً أى أعظم بكثير من نظيرتها في البلجيك التي هي أخفض أصقاع الأرض بالهارة وأحشدتها بالسكان .

ولما كان الأمر يقضى بأن يستمد كل أولئك الخلق معاشهم من ريع الأرض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فقد ترتب على وفرة الأيدي العاملة وازدياد العرض عن الطلب بنسبة هائلة انخفاض معدل الأجور الزراعية الى حد خسيس جداً في الجهات التي هي أغزر أنحاء القطر سكاناً .

واذا كانت الجماعات الغفيرة المشتغلة بالزراعة في بعض الأقاليم لا تزال تجد أبواب الرزق مفتوحة وأسباب الكسب ميسورة فما عسى أن يكون مصير الأحوال عند ما تترق أساليب الزراعة ويصبح

المزارعون بفضل استعمال الآلات في غنى عن استخدام الأيدي العاملة كما هو الحاصل مثلاً في الولايات المتحدة حيث يقوم الزارع الواحد بحراة خمسين فدانا مع أن الزارع الواحد في مصر لا يقوم في الوقت الحاضر بأكثر من فدانين ونصف ؟

قد لا تكون هذه المقارنة من دقة التطبيق بحيث تعتبر دليلاً قاطعاً في الموضوع ولكنها توضح بأجلى بيان الخطر العاجل الذي يهدد القطر من وراء زيادة السكان بهذه الكثافة المفرطة دون أن يكون ذلك مصحوباً بزيادة مكافئة له في المهن والأشغال وبالتالي في ثروة البلاد .

ولقد أسفر احصاء سنة ١٩٠٧ عن نتائج تبعت على أشد القلق من هذا الوجه فقد ظهر أن بين سكان القطر وكان عددهم إذ ذاك ١١١٩٠٠٠٠ مالا يقل عن ٥٣٣٨٠٠٠ — أى نحو النصف — من التوابع أو بمن لا تعرف لهم مهنة . لا ننكر أن الأطفال والنساء يكونون بالطبع شطراً كبيراً من هذه الطائفة ولكن ألا يحق للإنسان أن يراعى كلما تأمل هذا العدد الضخم الذي يشعر بأن في البلاد جانباً عظيماً من الكميات المهمة العديمة المنفعة ؟

إن قيام هذه الحالة ولا سيما في الحواضر والمدن جدير أن يشغل بال المشرفين على المصلحة العامة والقائمين بنشر الأمن بين الجمهور إذ لا يصح التفاوض عن مخاطر الفاقة والعطلة وإذا كان بث التعليم بين جميع الطبقات يجعل في مقدمة الإصلاحات التي تتولى الحكومة أمرها فالواجب بقضى في الوقت عينه بالتفكير في تدبير الموارد والأشغال لأولئك المتعلمين حتى لا يكون كل حفظهم من التعليم الثقلة على الدنيا والتبرم بالحياة .

وإذا نظرنا من جهة أخرى الى حالة القطر من الوجهة المالية لم يسعنا غير الاقتناع بأن الزراعة وحدها لا تستطيع أن تستمر طويلاً على الوفاء بمطالب أمة يزيد عددها على ثلاثة عشر مليون نسمة مع القيام بععب دين أهلى قدره نحو مائة مليون من الجنيهات يضاف اليه ما على الأفراد من الديون العقارية ويبلغ قدرها نيفا وستين مليوناً بصرف النظر عما عليهم من الديون السائرة .

لا شك أن هذه الأعباء الثقيلة جداً على بلد ثروته الزراعية تقدر بنحو ٣٦٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية وإيراده المخصص لتسليد التزاماته مع البلاد الأجنبية ينحصر على الأكثر في محصول واحد معرض لمخاطر المضاربة ومستهدف للطوارئ الزراعية .

إن مساوى هذه الحالة لا يمكن أن تتكشف للأبصار ما دامت أثمان حاصلاتنا تقدر بهذا المعدل الاستثنائى الذى كانت الحرب أحد أسبابه وما دام الاقبال على استخدام الأيدي العاملة بالغاً بهذا المبلغ العظيم بفضل الظروف الحاضرة . ولكن من الخلق والسخافة أن نقول في تقدير مستقبلنا الاقتصادى على حالة لا يضمن ثباتها بل هى عرضة للاضطراب الناشئ عن تقلب الأحوال في الأسواق الأجنبية فضلاً عن كونها غير جديرة بأحياء الثقة نظراً الى المخاطر التي تهدد حاصلات البلاد على الدوام .

يستخلص مما ذكرنا أن التدابير الكثيفة باصلاح هذه الحالة تنحصر في تحسين الزراعة وترقية التجارة والصناعة والغرض من هذا التقرير أن نشرح السبب الذى يسوغ اعتبار الصناعة بين هذه التدابير وأن نبين مبلغ ما تستطيعه من الإصلاح .

فائدة البحث عن موارد جديدة في الصناعة — لا نزاع في أن الصناعة هي من دون جميع الموارد التي يستطيع القطر أن يفرج إليها جدية بالتفاتها الخاص واهتمامنا الأكبر فانها تجمع الى المنافع الاقتصادية التي نحن نشدها مزية أجل شأننا وأنفس قدرا وهي مساعدتها على ترقية الأمة من الوجهة الاجتماعية .

والواقع أن التجاءنا الى الصناعة لا يحسن وحسب لأنها تفتح لأبناء البلاد أبوابا ينصرف منها فضل قوتهم بل لأنها مع ذلك من العوامل المربية للأخلاق المثقفة للفرائر فهي تستثير من ذقين المواهب وتفتق من كين الملكات ما كان يظل بدونها ضعيف الأثر ناقص النماء .

ان قيام الصناعة في القطر يستد من الوجهة التعليمية ثلثة واقعة وفي بحاجة ماسة فقد أظهرت المدارس الصناعية التي أنشأتها الحكومة أو مجالس المديرية شيئا كثيرا من المواهب كما يبرهن الصناع الذين تجردوا لبعض الصناعات على استعداد في ينمش الآمال وتكوين ذهنى يعث الرضاء .

ومن المحقق فضلا عن ذلك أن مزاولة الصناعة تستدعى الابتكار من استعمال ملكات الذهن وبذلك تعين على تكوينه وتنشيطه فالصانع دائما أشد من الزارع تيقظا وأكثر حذرا وأبلغ تبصرا في العواقب وأدرى بوجوده الاقتصاد وأحرص على الادخار وأعرف بقيمة المجهود لأنه أكثر تمسكا بالأمور واصطداما بالحقائق فلا غرو أن يكون بعد نظره واتساع تجاربه أقل تعرضا لشرار الخفايا وأشد انتباها لمواقع الخدع من الفلاح الذى يكون في العادة ساذج الطباع سريع التصديق .

لهذا كانت الصناعة من العوامل التي تريد محصول الأمة من الذخيرة العقلية .

وما يذكر في هذا المقام أن الأجور الصناعية أرفع في العادة من الأجور الزراعية فتوسط النسبة بينهما في أوروبا — طبقا لاحصاء سنة ١٩١٢ — كالنسبة بين $\frac{1}{7}$ و $\frac{3}{4}$ وفي مصر تبلغ الأجور الصناعية نحو ضعف الأجور الزراعية ولما كان الصانع يتناول أجرا أوفر مما يتقاضاه الزارع فلا حرج أن يكون أسلوبه في الحياة أصح للرق الاجتماعي إذ لا ريب في أن الحضارة والتقدم لا يتحققان في بلد من البلدان إلا اذا تيسرت فيه أسباب الرضاء وصفت لأهله مناهل العيش .

واذا اعتبرنا الأمر من حيث شرف الأمة ومجدها هل يليق بأولئك الذين يطمحون الى اعلاء شأن بلادهم أن لا يحركوا ساكنا وهم يشاهدون مع زوال الصناعة الوطنية زوال تلك الروح الفنية وذلك الذوق البديع الذى طالما بالغ أسلافهم في تهذيبه وارهافه ؟ قد كان للصناعة المصرية طابع مخصوص تتأخر به طرائفها وتقدربه في جميع الافاق ما أثرها وقد كانت أخلاق المصريين مؤلفة مع أساليب الصناع وأذواقهم موافقة لمنازع أرباب الفنون فلما تدفقت على البلاد واردات البضائع الأجنبية فقد القطر مميزاتة الذاتية وعدم استقلاله من الوجهتين الفنية والاجتماعية . ففى أى مظهر من مظاهر الحياة نظرنا سواء في الأثاث أو في الملابس أو في المباني وجدنا الذوق الأجنبي سائدا متسيطرا ، وأتقيناه متمتلا في أوضاع مختلفة كل الاختلاف ومتنافرة أشد التنافر. كل ذلك والذوق المصرى مطروح في زاوية الإهمال مقضى عليه بالانكار . وأن في قيام هذه الحال لاعتداء صريحا على قومية الأمة وتحيفا مينا من استقلالها الأدبي وما أخلاق الأمة وثروتها الفنية إلا جزء من المصالح العامة التي نحن حراس لها وأمناء عليها .

لن تستطيع مصر وهي مقتصرة على مواردها الزراعية أن تحقق استقلالها المالى وأن تضمن لنفسها جانباً معقولاً من الاستقلال الاقتصادى بل ستبقى بسبب انتقارها الى صناعة وطنية عالة على الصناعة الأجنبية فى كل ما يقتضيه بقاؤها بل وفى كل ما تحتاج اليه زراعتها وهذه حال قد أظهرت الحرب الحاضرة مخاطرها العديدة وسلوها الجمة فقد ثبت أن أقل البلاد تأثراً بمضار الحرب تلك التى قد تضافرت فيها الزراعة والصناعة والثروة المعدنية على الوفاء بمطالب السكان دون الانجلاء الى الأسواق الأجنبية ولنا فى بلاد الانجليز نفسها عبرة فقد علمتها الحرب كيف لا تفتنى معونة الصناعة إذا لم تكن يجانبها زراعة وكان الأمر عندنا بالعكس فقد أصيبت مصر فى ثروتها ونكبت فى راحتها لأنها قصرت عن انشاء صناعة جدية يجانب ثروتها الزراعية . وإذا تأمل الانسان قليلاً فى المكاسب الضخمة التى نحن خالقون باجتثاثها لو كانا نصنع — ولو بجانب من خامات بلادنا — بعض ما يفي بمجاعات أو بمجاعات غيرنا بدلاً من أن نبيع تلك الخامات للأسواق الأجنبية ثم نعود فنشتريها بأثمان مضاعفة بعد تحويلها الى مصنوعات، نقول لو تأمل الانسان قليلاً فيما كنا نستفيد من الأرباح بهذه الوسيلة لاتضح له كم يكون فى ذلك من تخفيف أعبائنا المالية .

وإذا تدبرنا الأمر من حيث مستقبل الزراعة فى البلاد وجدنا الصناعة خير معاون على الرقى الزراعى فان أهم الخامات التى ستحتاج اليها الصناعة ستكون بالطبع من الحاصلات الزراعية ومتى عظم الاقبال على هذه الحاصلات زادت قيمتها وعادت الفائدة على المزارعين ومما يترتب على ارتفاع الصناعة ارتفاع أثمان الأرض وازدياد مساحة الزراعات لزيادة الاقبال على الحاصلات ومن نتائج ارتفاعها أيضاً تجنب المخاطر الناشئة عن توحيد الزراعة باستحداث ما تقتضيه الصناعة من أقاليم الزراعات الجديدة وكذلك تصبح الصناعة الوطنية بمثابة سوق مفتوحة على النجوم لتصرف الحاصلات الزراعية لاثمول دونها الموانع الجمركية ولا تعترض فى سبيلها مصاعب النقل الى مسافات قصىة . ومن فوائد الصناعة للزراعة أنها تقدم للزارعين ما يوزعهم من الآلات اللازمة لاستغلال الأرض والحاصلات الضرورية لازكاء ريعها كالمهاد بأسعار رخيصة وبدون تكلفة النقل ومن فضائلها كذلك أنها تمكن العمال الزراعيين من الطموح الى أجور أرفع بكثير من الأجور الطفيفة التى يتقاضونها فى الوقت الحاضر وذلك بفضل ما تنتشره بين الناس من السمة واليسار وبفضل ما تتبعه بين جميع الطبقات من جميل التنافس وشريف المباراة . فاذا زعم بعض المعترضين أن الزراعة فى حاجة الى العمال وأن استصلاح ما فى البلاد من البقاع البور المتراصة الأطراف يستغرق جميع الجهود المتبصرة ويشغل جميع الأيدى العاملة كان جوابنا على هذا القول ان لدينا فى افراط كثرة السكان ما يقوم بحاجة الزراعة والصناعة فى وقت مما كما يتضح ذلك مما ذكرناه آنفاً وإذا فرضنا جدلاً وقوع نقص فى الأيدى العاملة فلا أسهل من تلافى هذا النقص باستعمال الآلات التى لم نستخدمها بعد إلا قليلاً .

وهنا يعرض للتأمل سؤال : هل فى ارتفاع الصناعة المصرية اضرار بمصالح البلاد الصناعية الكبرى؟ كلامهم كلام !

ان قيام الصناعة فى بلد ما جدير أن يزيد ثروته وبالتالى مطالبه إذ من طبيعة الناس أنهم متى اغتنوا لم يكفوا بالضرورى حتى يطلبوا الكمال . أنظر مثلاً الى الولايات المتحدة أترأها كفت عن استيراد

البحر الكثير من البضائع الأجنبية لأنها أصبحت في مقدمة البلاد الصناعية ؟ الواقع أنه من المستحيل على أى بلد أن يقتنع بمنتجات صناعته وحدها فإن هناك ما لا يحصى من الأصناف التى ستظل صناعتها على مدى الدهر أوفى وأصلح فى البلاد الأخرى وتلك بينها هى الأصناف التى ترد عليها حركة المبادلة الناشئة عن تباين الصناعات فى مختلف البلدان وما يبنى ذكره أيضا فى هذا المقام أنه إذا كان إنشاء بعض الصناعات الجديدة سيجعل القطر فى غنى كلى أو جزئى عن طائفة من المصنوعات فإنه من جهة أخرى سيزيد حاجته الى طائفة سواها من الواردات ولا سيما أنواع الوقود والزيوت والشحوم والخامات والآلات وملحقات والآلات والعدد الخ .

وإذا نظرنا أخيرا فيما إذا كان الوقت الحاضر مناسباً لترقية موارد الصناعة فى البلاد وجدنا بلا نزاع أن أفضل ما يعمل فى هذا الأوان استقصاء البحث وإزالة الفكر وانعام التامل وأعداد خطة العمل للمستقبل فليس من الحكمة أن يهجم القطر منذ الآن على القيام بمشروعات صناعية كبيرة وهو أن فعل ذلك أعوزة كثير من الوسائل المادية . ولكن من الواجب مع هذا أن نكون على قدم الاستعداد لمباشرة العمل بلا تترتب متى وضعت الحرب أوزارها فإن أعظم الفوائد وأجل المزايا خلية بأن تكون يومئذ من نصيب البلد الذى لا تأخذ الظروف الجديدة على غرة .

والحقق - على ما يظهر - أنه متى نحدث جذوة الحرب فالنشاط التجارى سيبلغ فى المدة التى ستعقبها مبلغا لم يسبق له نظير فى البلاد المحاربة وفى كثير من البلاد المحايدة سيفرغ الناس قصارى جهدهم لاجراء المخزون من البضائع الى مستواه الأصيل بعد أن نقص حصصا عظيما على أثر استخدام كثير من المصانع فى عمل المهمات الحربية خاصة . ومن المرجح أن يشتد الاقبال أثناء هذه المدة على المواد الأولية من زراعية وفير زراعية فيكون لنا وراء ذلك منفعة جليلة إذ يصبح من الميسور تصريف القطن بأثمان مرتفعة وشروط حسنة . ولكن الأمر لن يقتصر على ذلك بل سيكون فى هذه الفترة نهضة صناعية مقترنة بظروف ملائمة وأحوال منشطة فلا يصعب على القطر أن يضرب فيها بسهم ويأخذ منها بنصيب .

ومن المنتظر كذلك أن الضرائب الفادحة التى ستقر بلا مرأى فى البلاد المحاربة وفى بعض البلاد المحايدة لتسديد ماقتضيه الديون المعقودة إبان الحرب من الفوائد ومن أقساط الاستهلاك ، سيكون من شأنها حمل المؤلفين على نقل مبالغ طائلة من النقود الى البلاد التى تكثر فيها فرص المكاسب وتخف أعباء الضرائب . ومن المرجح أيضا أن يكون اضطراب البلاد الأوروبية الى رفع أجور العمال مما ينشط هذه الحركة ويقوى ذلك الدافع . لهذين السببين ينتظر أن تنال رؤوس الأموال الأجنبية على القطر المصرى متى استقر السلم فى نصابه وبذلك تحل إحدى كبار المعضلات المتعلقة بالمشكلة الصناعية .

وجدير بنا مع ذلك أن نسأل هل مصر فى حاجة الى طلب الأموال من أوروبا ؟ لقد تحسنت حالتها الاقتصادية بسبب الحرب تحسنا عظيما ويستبقى مدة من الزمن وهى غنية بالنسبة الى حالتها السابقة فلا جرم أن تكون رؤوس الأموال المصرية كافية للوفاء بم حاجات الزراعة ومطالب الصناعة متى تعلم الناس حسن التصرف برؤوس الأموال .

تلك اذاً بوجه الاجمال الاعتبارات التي تسوغ العمل على تنشيط الصناعة المصرية ويتضح مما تقدم أن هذه الاعتبارات قد جمعت بين البواعث الأدبية والبواعث المادية كما جمعت بين الأسباب العمرانية والأسباب الاقتصادية . ويتبين كذلك أنه ليس بين الاعتراضات التي توجه الى هذه الاعتبارات ما يستطع الثبات على حكم التخصيص الدقيق والنظر الصادق الى حقائق الأمور بيد أن ايراد الدليل على فائدة الرق الصناعي لهذا القطر غير كاف وحده للاقناع بل لا بد كذلك من إقامة البرهان على أن القطر مستعد لهذا الرق وأن طبيعة البلاد تمكنها من نهضة مثمرة رشيدة في سبيل الصناعة .

الفصل الرابع - هل تنجح الصناعة في مصر ؟

ان السؤال الوارد في صدر هذا الفصل يرتبط أشد الارتباط برقينا الاجتماعى فبفضل الصناعة قد تسيطر الإنسان شيئاً فشيئاً على عناصر الطبيعة بعد أن خرج اليها أعزل طارياً وبفضل الصناعة مع الثابرة على الجهاد في سبيل الارتقاء قد توصل الانسان الى احراز أعظم قدر ممكن من الراحة واللذة مع تحمل أصغر قدر ممكن من التعب والألم فلا عجب أن يصدق القول بأن التقدم الاجتماعى معلق دائماً على التقدم الصناعى .

ان البلد الذى يقصر عن حل المشكلة الصناعية حلاً فاصلاً إنما يكتفى بالبقاء في درجة منحطة من سلم الرقى الاجتماعى والواقع أنه لا يصح القول بأن هذا القطر أو ذاك بلد صناعى أو غير صناعى وإنما الواجب أن يقال بأنه قد توصل أولم يصل الى الحالة الصناعية المناظرة لمبلغ تقدمه في مراقى الكمال العمرانى . وما الزراعة والصناعة إلا مراحل في سبيل التطور الاجتماعى أولها حالة الرعى ثم يتلوها طور انزراعة ثم يكمل هذا وذلك طور الصناعة وقد رأينا من تأويغ مصر أنها قد اجتازت في تطورها هذه المراحل المتتابعة من أبعد الأزمان نهل يراد اذاً ارجاعها الى الوراء وإبقاؤها في الحالة الزراعية التي هي دليل على حضارة ناقصة وإشارة الى التخلف في سبيل الارتقاء ؟

يتضح لمن يجيل البصر في حالة الشعوب الأخرى أن هذه الشعوب لم تكن في جميع العصور كما هي الآن في بلاد الانجليز مثلاً تلك التي قد بلغت صناعتها في وقتنا هذا مبلغاً من الرقى لم تدركه صناعة سواها في الوجود قد كانت حتى نهاية القرن السابع عشر بلداً جُلّ معولة على الزراعة فما زال حكامها يقودونها بحكمة ونشاط في سبيل التقدم الصناعى حتى وصلوا بها الى هذا المبلغ . فلا ينبغي اذاً أن يكون وصف القطر المصرى بأنه بلد زراعى دليلاً قاطعاً على مصيره النهائى بل مجرد إشارة الى حالة حاضرة تسبق في نظام الظواهر الاقتصادية حالة الصناعة التي هي أرفع منزلة وأقرب الى الكمال .

ولكن قد يقول البعض ان وصول القطر الى المرحلة الصناعية أمر متعذر ما لم يكن له من استمداده الفطرى ومزاجه الطبيعى معين على انجاح الصناعة ومثل هذا الاعتراض يكرن في محله لو كان المراد بترقية الصناعة في مصر قلب نظامها الاقتصادى ولكن الأمر ليس كذلك بحال من الأحوال .

فليجئة التجارة والصناعة ترى من الواجب على مصر أن تستمر في تخصيص المقام الأول من اهتمامها لمصالح الزراعة وهي عماد ثروتها وقوام حياتها بل ترى كذلك أنها خليفة بالسعى وراء ترقيتها وتوزيعها وتوفير نتاجها حتى تقوم باطعام أهل البلاد الذين هم على مر الأيام في زيادة مطردة وإنما تنظر اللجنة الى الصناعة باعتبارها مينا للزراعة لا باعتبارها بدلا يقوم مقامها ويفتصب مكانها .

ليس المراد أن تصبح مصر بلدا صناعيا بالمعنى الذي يفهم عادة من هذه الكلمة أى بلدا ذا أتاينين موقدة ومسالك هائلة تقوم بتحويل معادن الأرض وتسييرها لمرافق الانسانية .

وإنما المقصود أن يتمكن القطر من انتاج كل ما يستطيع انتاجه وفاء بحاجاته الذاتية وأحيانا بحاجات بعض البلاد الأجنبية وأن يتمكن بذلك من تلافى الأزمة التي تهدده واجتتاب الخطر الذي يتوعد به . نعم ليس المقصود سوى تقريب القطر بقدر الامكان من الاستقلال الاقتصادي الذي بدونه لا يكون للاستقلال السياسي إلا قيمة جد زهيدة .

فهل في طاقة مصر أن تدرك هذا الأمل المتواضع ؟ ذلك ما نبغى في هذا المقام اثباته .

تتوف الصناعة بأنها "استعمال الانسان لقواه الجثمانية وملكاته الذهنية مع الاستعانة بجميع الأنظمة الاجتماعية التي تضاعف قوته ومع استخدام العوامل الطبيعية التي تم تم تذليلها سهلت على الانسان عمله ويسرت له مهمته" .

يتبين من ذلك أن هناك عاملين : عاملا طبيعيا يتألف من المواد الخام ومن القوى المادية التي تستخدم في تحويل هذه الخامات ثم عاملا معنويا تمثله الملكات الروحية التي اخصت بها الانسان . فليبحث اذا في كل من هذين العاملين ولنتنظر في حالة القطر المصرى من هذين الوجهين .

للاتنتاج من الوجهة الطبيعية ركان جوهرىان : المادة والقوة .

عوامل الانتاج
من الوجهة الطبيعية

فأما المادة فتخرج على حالتها الخام من الهواء أو من الماء أو من الأرض وأما القوة فتستمد إما من عمل الانسان أو الحيوان وإما من مصادر القوة الطبيعية .

فهل هذان الركان متوافران لدينا ؟ أما فيما يخص بالخامات التي تتربع من الهواء فمن المفيد في هذا المقام التنبيه الى امكان استخراج السماد الآزوتى من نيتروجين الهواء بفضل القوة المائية المدخرة في نحران أسوان .

وأما الخامات التي تستنبط من الماء فليس لها شأن كبير في مصر بيد أنه تجدر الإشارة الى امكان تربية السمك والأسفنج بمياه القطر المصرى على أسلوب علمى .

وأما الخامات غير العضوية التي تشتق من الأرض فتستخرج من المحاجر والمناجم وقد دل البحث على أن كلا من الحديد والمنجنيز والنحاس والرصاص والزنك والكبريت موجود في القطر المصرى بكميات تختلف بين القلة والكثرة ولكن أهمية هذه المعادن في الوقت الحاضر زهيدة نظرا الى تعدد الوقود اللازم لصهرها وأهم ما في القطر من الخامات المعدنية مناجم الفوسفات ومناطقه الفسحة وهي تستغل الآن استغلالا جزئيا (أنظر ملحق نمرة ٢٨ صفحة ٢٤٩) . ولكن اذا تيسر الحصول على

المقادير اللازمة من حامض الكبريتيك بئى رخص أمكن تحويل الفوسفات الى سوربوسفات فتزداد قيمته ازديادا عظيما ولا ننسى فى هذا المقام ذكر آبار البترول المصرية فقد تعود على البلاد فى يوم ما بأجل الفوائد .

ولكن الشأن كل الشأن فى الخامات العضوية أعنى الحاصلات النباتية فان مصر من هذا الوجه من أغنى بقاع الأرض وأخصب أقطار الدنيا وهذه الحاصلات النباتية التى هى فى حد ذاتها أكثر جليل القدر ومورد جيم الغبض خليقة أن تمتد الصناعة بأنفس الخامات قيمة وأغزرها مادة . أما التوفيق بين مطالب الصناعة المحلية ومطالب التجارة الزراعية فذلك من مهمة علماء الزراعة والاقتصاد والواقع أن هذا مبحث دقيق فقد لا يكون فى مصلحة القطر أن ينصرف عن زراعة رابحة الى زراعة تقتضيها مطالب الصناعة ولكنها أقل ربحا وأزرفائدة . فلا سبيل الى التوفيق بين مطالب الزراعة والتجارة من ناحية وبين مطالب الصناعة من ناحية أخرى على وجه نافع سديد إلا باضام النظر وتدقيق البحث فى طبيعة الأرض والمقارنة بين محاصيل البقاع المختلفة وتوزيع المناطق الزراعية على وجه صحيح وادخال زراعات جديدة إما ذات صفة فرعية أى بين زراعة وأخرى بحيث لا تعطل الزراعات الأصلية وإما من النوع الذى تجود زراعته فى الأرض الضعيفة على شرط أن يكون الرائد فى هذا المبحث الرغبة الصادقة فى المحافظة على مجموع مصالح البلاد من الوجهة الاقتصادية .

ذلك فيما يختص بالخامات . بئى علينا أن ننظر الى حالة القطر من حيث موارد القوة وأن نتصفح مزايا البلاد ونقااصها من هذا الوجه .

يقوم الإنسان بتأدية الشغل إما باستخدام عضلات نفسه أو عضلات الحيوانات وإما باستعمال القوة الطبيعية بفضل الآلات . وقد يفيد بمجهود الإنسان أو الحيوان فى كثير من الأحوال ولكنه عظيم الكلفة ونحن نعلم أن نجاح الصناعة الحديثة القائمة على رخص الانتاج بنوع خاص يتوقف على وجود مورد من القوة غزير الغبض زهيد المؤنة وأن السبب الأكبر فى رواج الصناعة بأعظم البلاد الصناعية فى الدنيا وهى إنجلترا والولايات المتحدة وألمانيا يرجع الى ما بتلك البلاد من مناجم الفحم المتيسرة الاستغلال وكذلك نجد الرق الصناعى فى سائر الأقطار متناسبا على وجه التقريب لكمية ما تنتجه أو ما تحصل عليه من الفحم أو ما سواه من مواد القوة باعتبار كل فرد من السكان .

بيد أن هناك أمورا جديرة بالاعتبار فى صالح ارتقاء الصناعة بمصر وهى : (أولا) ان الغلاء النسبى للفحم ليس من الموانع الحقيقية إلا بالنسبة للصناعات التى يعد الفحم فيها من الخامات الأساسية لا بالنسبة للصناعات التى قد توفر فيها ما يكفى من عناصر البقاء بالرغم من غلاء الفحم ؛ (ثانيا) ان التقدم فى اثنان مولدات الحرارة — وهو ما تقضى به الضرورات الاقتصادية — من شأنه تخفيض كلف الوقود بدرجة محسوسة متزايدة ؛ (ثالثا) ان المحركات الحديثة الطراز التى تدار بالبترول أو الجازولين أو بالبنزين الخ يمكن أن تحمل فى كثير من الأحوال محل الآلات البخارية مع اقتصاد عظيم من نفقات العمل ؛ (رابعا) ان وجود آبار البترول فى مصر قد يحل فى يوم من الأيام مشكلة الوقود ؛ (خامسا) انه فضلا عما بالقطر من مواد الوقود النباتى الوفير المقادير فقير مستبعد أن يصل العلم الى

تدبير موارد مسورة من القوة كالقدرة المائية المدخرة في خزان أسوان بحيث يصبح من المستطاع نقل القوة المحركة من هذا المسقط بواسطة الكهرباء الى مسافات بعيدة من غير نفقة كبيرة .

وقد ضمنا ذيل هذا التقرير مذكرة خاصة عن مسئلة الوقود هذه وأخرى عن مسئلة نقل القوة المحركة الى مسافات بعيدة وذلك نظرا الى ما لها من الشأن الجليل والأهمية العظمى (أنظر ملحق نمرة ٢٦ صفحة ٢٣١) .

وقد فلتا أن نذكر شيئا عن مورد آخر من القوة هو في مصر أغزر منه في سائر البلدان : نفي بذلك الحرارة الشمسية . والواقع أن المقدار المتيسر من هذه الحرارة في مصر يبلغ مبلغا هائلا فان الحرارة التي تسقط على الصحراء المتدنة على جانبي النيل بين وادي حلفا والقاهرة في منطقة عرضها مائة كيلومتر في كل من الجانبين تبلغ ٥٢٠٠٠٠٠ كيلووات أى نحو سبعين مليوناً من الخيول البخارية وذلك في أشد فصول السنة برداً أما في الصيف فقدر الحرارة يتضاعف ، على أن مسألة الارتفاع بالحرارة الشمسية لم تعادى حتى الآن إلا حلاً ناقصاً جداً ولكنه متى اهتدى العلماء الى اختراع آلة حرارة كهربائية تمكن الانسان من استهلاك هذا المورد يسير من النفقات فلا جرم أن تصبح مصر أكبر مركز صناعي عرف في هذا الوجود .

ذلك فيما يخص بالعامل الطبيعي . ويتضح مما تقدم أن عناصر الانتاج والقوة متيسرة في مصر بدرجة تمكنها من القيام بنهضة صادقة موفقة في سبيل الصناعة .

نحن لا نتردد في الاعتراف بأن افتقار القطر الى مناجم الحديد أو بالحري صعوبة استخراج الحديد من المناجم المصرية مع ضمان الفائدة هو موطن ضعف خطير في الصناعة المصرية ومع أننا نستطيع ضرب الأمثال بحالة كثير من البلاد الأخرى كإيطاليا أو سويسرا — حيث لم تمتنع صناعة المعادن عن الظهور والارتفاع بالرغم من افتقار تلك البلاد الى الحديد وذلك بفضل توافر بعض الشرائط الاقتصادية الملائمة — فنحن نسلم بأن الواجب على مصر أن تقتنع في صناعة المعادن بوظيفة المساعد للصانع الأوروبية الكبرى فبدلاً من أن تقوم الورش المصرية بصنع الآلات ينبغي أن يكون في قدرتها اصلاحها على وجه متقن مع القيام بجميع الأشغال المعدنية التي يكون فيها ارتفاع ثمن الخامات معادلاً لمصاعب النقل وغلاء أجور الشحن .

ونحن نتفرد كذلك أن مشقة الحصول على الوقود وبالتالي غلاء سعر القوة المحركة لا يسوغ لنا ترشيح الأمل بأن يصبح القطر المصري بلداً صناعياً كبيراً بالمعنى المشار اليه آخفاً ما دامت الظروف الراهنة باقية على حالها ولكنا نقدد لأسباب مفصلة في غير هذا الموضوع أن مشكلة الوقود ليست عقبة كؤوداً وسداً منيعاً في سبيل نجاح الصناعات القائمة في الوقت الحاضر والتي ينتظر قيامها في المستقبل ما دامت هذه الصناعات قد استوفت شروطاً أخرى تضمن لها البقاء والنماء .

يستتج مما تقدم أنه بصرف النظر عن موطن الضعف اللذين أشرنا اليهما واعترفنا بخطورتهما وإن كنا لا نبالي في تقدير هذه الخطورة كما يفعل الناس في العادة فالصناعة المصرية قد تهيأت لها من الوجهة الطبيعية كل العناصر الصالحة والأركان اللازمة لبقائها ونجاحها .

العوامل المعنوية

يقع علينا أن نبحث في العامل المعنوى الذى بدونه لا يكون للعامل الطبيعى إلا فائدة جدّ خسيصة . هذا العامل المعنوى هو قوة الفكر وهو أيضا قوة الخلق فالإنسان لم يتسيطر على ما حوله من الكائنات إلا بقوته الذهنية التى عليها مدار الامر ولها جل الشأن سواء فى الصناعة أو فى الزراعة أو فى التجارة . وهذه حقيقة مقترزة لا يتنازع اليوم فيها اثنان . وعندنا ما يستعمل الفكر فى تدبير القوة الآلية فانه يسمى فى العادة مهارة ويقال حينئذ صانع ماهر وضده صانع غير ماهر أو "فاصل" .

يتبد أن المهارة إن هى إلا مظهر تافه من مظاهر القوة الذهنية أما أرفع وظائف الذهن وأجل أعماله فالتنظيم والتدبير وهذه الملكة المنظمة هى الشرط الأول لنجاح الصناعة .

مهارة الصانع وتدبير المنظم هذان هما العنصران المعنويان اللذان يبنى توفرهما فى مصر حتى يتيسر لها أن تحتل منزلة مشرفة بين الأمم الصناعية .

سنتكلم فى جزء خاص من هذا التقرير عن التعليم الصناعى والفنى باعتباره ركنا أساسيا للنهضة الصناعية والرقى الاقتصادى ولكن لیسمع لنا القارئ أن نورد هنا كلمة وجيزة عما يبنى أن يكون لتثقيف الأنحسان بالتعليم وتكوين الأخلاق بالتربية من الوقع والتأثير فى انهاض الأمة من الوجهة الاقتصادية .

ان فى الصورة التى ائتمناها فى غير هذا المكان عن الصناعات الصغيرة المصرية لدليلا ناطقا ورمزا جليا الى الداء الدخيل الذى يخامر البلاد فعدم النظام والترتيب وقلة الاهتمام بالافتقان والتجويد كل هذه علامات ساطعة على نقص التعليم وضعف التربية .

لقد ذكرنا أن مهارة الصانع ملكة ذهنية فهى كسائر الملكات التى من هذا النوع لا تستوفى حفظها من النماء ولا تؤدى وظيفتها على الوجه الأكمل ما لم تهذب كل قوة أخرى من قوى الفكر وما لم تتف كل ناحية سواها فى الذهن وهذا الامر لا يتم إلا بفضل التعليم فهو الكفيل بتدوير الأذهان وتخصيب العقول وهو القدر على استثارة المواهب الخفية وإبراز القوى الدفينة لهذا نجد الأمم على اختلافها تعنى بنشر التعليم وبث العرفان أشد العناية وتعلق على هذا الأمر أعظم الأهمية .

غير أن التعليم ليس إلا وسيلة أو اذا شئت قل آلة لتحريك بقوة الخلق ودافع الإرادة فكلما كانت الإرادة أذكى بصيرة وأشدّ مضاء وأصلب عودا كان تأثير التعليم أنفع وفروده أجمع .

أجل ، ان الأخلاق هى مصدر الصفات الجبليلة — صفات النظام والترتيب والمثابرة والتدبير — التى هى سر نجاح الصناعة والتجارة فى سائر البلدان . والأخلاق هى التى توحى الى النفس أدق معانى الشرف والأمانة وهما الركبان الجوهريان لذلك النجاح .

وإذا كان نشر التعليم من الأمور التى يسهل القيام بها على الحكومات المهمة بمستقبل شعوبها فليس كذلك شأن التربية لأن تكوين الطباع يحتاج الى مجهود يبلغ المشقة بطنء الحركة يقتضى الموازنة والمعاوضة من جميع الطبقات وكافة البيئات ولا نزاع فى أن البيئة المنزلية هى أهم العوامل التى تشترك فى تكوين الأخلاق فصح سماء البيت وبين أكتاف الأميرة يشاهد الطفل أول ما يشاهد من مظاهر التنسيق والنظام والدقة والاحكام فلا تلبث هذه الخصال الحميدة أن تنفوس فى طليته اللينة وتتطبع فى فطرته المرنة حتى اذا خرج الى معترك الحياة كانت هذه الفضائل دطامة سلوكه ورائد سيرته .

فما هي أذاً حالة القطر المصرى من حيث التعليم العام ومن حيث التربية ؟

حسب المرء أن يلقي لمحة وجيزة على حالة التعليم والتربية في مصر حتى يقتنع بأن النظام الراهن غير كاف لتأدية الوظيفة الكبيرة التي يجب أن تعهد إليه وغير كفيل بأن يمد النهضة المنشودة بروح الحياة التي ينبغي أن تنبث منه . فمن الحقائق التي ليس فيها مراء أن التعليم في مصر لا يزال محصور النطاق وأن التربية المنزلية ليست نافعة فقط بل مختلة الأركان فاسدة الوضع تنتج الضرب والتفريط والهشوى بدلا من التدبير والترتيب وتفرس الكسل والاهمال حيث كان الواجب أن تفرس النشاط والاجتهاد وتنشئ النفوس على اعتياد القذارة والارتباك والتقصير الى غير ذلك من العيوب التي تحول دون ارتفاع العامل المعنوى وتعرقل بالتالى سير التقدم المادى .

ولما كانت مهمة هذه اللجنة اقتراح جميع الوسائل الكفيلة بإيصال البلاد الى غاية الكمال الاقتصادى . فهي ترى من الواجب عليها أن تلتفت نظر الحكومة الى ضرورة الاهتمام بنشر التعليم الأوفى بأقصى ما يمكن من السرعة وبأشد ما يستطاع من العناية . وكذلك ترى اللجنة من واجباتها أن تشير الى ضرورة الإعتناء بأمر التربية والى وجوب الاهتمام بتكوين الأخلاق لا سيما في البيئة المنزلية ولا جدال في أن تربية المرأة هي من هذا الوجه عامل كبير من عوامل الرقى .

هل في طاقة
الصناعات الصغيرة
أن تفي بجانب
الصناعات الكبيرة
في مصر

وهنا يجدر بالإنسان أن يسأله عما اذا كانت الصناعات الصغيرة — وهي التي تجدد من الظروف الاجتماعية في هذا القطر معينا كبيرا على نشوئها وانتشارها — غير خليقة بأن تلاقى في الصناعات الكبيرة سواء أكانت أجنبية أو مصرية خصما شديدا المراس يحول دون ارتفاعها ونشاطها . ان هذا الخطر لولكان حقا جذريا بإقناع الوهن — ان لم يكن بإقناع الفشل — في المساعي التي عسى أن تبذل في سبيل انماض الصناعة .

ولكن الواقع ينفي احتمال ذلك الخطر فقد ظهرت الصناعات الكبيرة في أوروبا فلم يترتب على ظهورها اختفاء الصناعات الصغيرة بل ولا نقصان شئ من أهميتها . وقد أثبت الإحصاء بمقارنة الأرقام أن مجال العمل لا يزال متسعا رحيا لأرباب الصنائع والحرف الصغيرة وما تعليل هذه الحقيقة بالأمر العسير ففي كثير من الأحوال يكون عمل الصانع الصغير مقترنا بظروف مخصوصة أو بمزايا جلية بحيث لا تكون هنالك فائدة في استبدال الصناعة الكبيرة بالصناعة الصغيرة وهذا هو السر في تمكن الصناعات الصغيرة من الاحتفاظ برواجها في الأشغال التي تقتضى حظا وافرا من المهارة اليدوية وقد أوضح المؤلفون الذين تناولوا بالبحث هذه المسئلة أن الصناعة الصغيرة لا تزال رفيعة المقام حيثما دعت الحاجة الى الأشياء التي تصنع طبقا لأذواق الأفراد أو رغباتهم الذاتية أو الى الأشياء السريعة العطب أو الى الأشياء التي تعمل سدا لحاجة محلية محصورة النطاق وكثيرا ما يكون التكرار والاتساق والانتظام داعية الى اثاره الملل في نفوس المشتريين الذين يلتمسون رؤية مظاهر الاستقلال في كل وحدة من المصنوعات لهذا كانت صناعة الطرف والتحف والزخارف مما ينفرد عادة في سلك الصناعات الصغيرة ، زد على ذلك أن جل أشغال التصليح والصيانة لا تدخل في دائرة الصناعات الكبيرة .

فإذا كان كل ذلك يصدق على أوروبا حيث تقوم المصانع المختلفة الأنواع وحيث تجعد المشروعات الكبيرة معينا قويا في روح الاشتراك السائد هناك فأولى وأحرى أن يكون الأمر كذلك في مصر حيث تجعد الصناعة الكبيرة بطبيعة الحال حداً لا انتشارها وقودا لارتقائها .

ومتى اطلع القارئ على التفاصيل التي أوردناها في ذيل هذا التقرير عن كل من الصناعات الصغيرة اتضح له جليا مقدرة هذه الصناعات على البقاء ومطابقتها لمطالب القطر التي هي من بعض الوجوه ذات نوع خاص ولا غرو فذلك هو السر في احتفاظ هذه الصناعات بوجودها وفي احرازها ما تحوزه من الرخاء والرواج .

والواقع أنه مادام الشيء الذي يخرجها الصانع المصري ليس تقليدا للصنف الذي يصنع بكيات عظيمة في المصانع الأوروبية أو المصرية وما دام هذا الشيء يفي ببعض الحاجات أو يوافق بعض العادات أو يطابق بعض الأذواق التي هي من خصائص المصريين فلا بد أن تنبأ بصناعته كل فرصة من فرص النجاح الدائم والاقبال المستمر .

بيد أنه لا بقاء لهذا النجاح ما دامت أخلاق المصريين لا تزال تتحول عن ميولها الموروثة ومنازعها الأصلية إشارا لبعض المصنوعات التي يزينا في الميول ما يسمونه بالذوق الحديث فن الواضح مثلا أنه اذا انصرف العامة عن صنع ملابسهم من القماش المصري المشهور الذي يعرف باسم "الغزلية" لكان في ذلك تعطيل الشطر الأعظم من صناعة النساجة .

بغدير بنا أن لانوجس خيفة على مستقبل الصناعات الصغيرة في مصر وليس ذلك فقط لاسباب التي تضافرت على حفظها وابقائها في البلاد الصناعية الأخرى بل كذلك لأن إمداد هذه الصناعات بالمساعدات والمنشطات التي تضمن لها الارتفاع إنما هو أمر معاق على مشيقتنا ومحصور في أيدينا كما يتضح ذلك مما نحن ذا كروه في غير هذا المقام .

يتراءى لنا أننا قد أقننا الدليل بما تقدم على أن العناصر الكفيلة بانجاح الصناعة في مصر الى حد معلوم موجودة في هذا القطر أو تستطيع أن تلاقى فيه مجالا ملائما لوجودها . فما علينا اذا إلا أن نستنبط من هذه الحالة كل ما يهتم من الفائدة . ولنتنظر الآن — توضيحا لذلك — بأى الشروط نستطيع الانتفاع بهذه العناصر لتوسيع نطاق مجهوداتنا الاقتصادية بفضل انشاء صناعات جديدة في مصر .

الفصل الخامس — هل في مصر متسع لانشاء صناعات جديدة ؟

اذا نظر المتأمل في بيان ما نستورده من البضائع راعته كثرة الأصناف التي نتاعها من الخارج مع أن بين هذه الأصناف ما يوجد في مصر نظيره أو ما يمكن أن يستخرج فيها مثيله ، ومن دواعي العجب أن حركة الاستيراد ليست قاصرة على المصنوعات بل هي تشمل كذلك بعض الحاصلات الطبيعية التي يمكن استغلالها من تربة مصر أو من جوف تربتها . مثال ذلك : أن قيمة الوارد من الحاصلات

الزراعية في سنة ١٩١٣ — وهي السنة السابقة لعهد الحرب — قد بلغت ٤٣٤١٩٧٨ جنيناً مع أن مجموع قيمة الواردات كان في ذلك العام ٣٧٨٦٥١٩٥ جنيناً .

وقد بلغت واردات القطن في ازدياد مستمر فبعد أن كانت قيمتها في سنة ١٨٨٤ لا تتجاوز ٨٠٠٠٠٠ جنيناً أصبحت وهي في سنة ١٩١٦ تربي على ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيناً فهذا الازدياد المطرد — الذي هو عادة في مائر البلدان نتيجة حركة صاعدة ناشئة عن التوسع في المعاملات التجارية وفي تبادل الحاصلات الطبيعية والصناعية — هو في مصر دليل على أن هذا القطن قد أصبح معتمداً في تدبير لوازمه على الأقطار الأجنبية وأن اعتماده على منتجات هذه الأقطار يشتد يوماً فيوماً .

والواقع أن تجارة القطن مع الأسواق الأجنبية إبان السلم تنحصر من جهة الصادرات في القطن وبزرتة مع استثناء قليل من الأصناف التي لا يمتد بها وتشتمل من حيث الواردات على عدد لا يحصى من البضائع الأجنبية تشتريها بمحصول القطن فمثل القطن المصري من هذا الوجه مثل مزارع كبير يحبس همه على استغلال أرضه ثم يدير حوائجه كافةً — وكلها خارجة عن نطاق مجهوداته — على حسب الثمن الذي يبيع به نتاج زرعه .

يتبد أن في هذا القطن مجالاً لمجهودات أخرى خلاف ما تقتضيه الزراعة وقد رأينا مما حاولنا إثباته في فصول سابقة أن لنا مصلحة أدبية كما أن لنا مصلحة مادية في امضاء العزم باجتياز الخطوة التي تقربنا إلى المرحلة الصناعية .

ليس ينبغي علينا أن نزعج الواردات الأجنبية مهمة من أشق الأعمال فإن القيام بها يقتضي التغلب على ما فينا من مواطن الضعف كما يقتضي التغلب على ما في نظام الصناعة الأوروبية من مصادر القوة . ليس ينبغي علينا أن الذي يتصدى لهذا الأمر أنما يكافح آلة مرهوبة البطش أو يدها رؤوس الأموال بنفوذها وصولتها وتعززها الحكومات الأجنبية بعونها ومسلطتها بيد أن قوة هذا السلاح — وإن كانت تبعثنا على استهلال التوق والحذر — غير جديرة بأن تنفث في روعنا الرهبة وتدعونا إلى تسليم مزارعنا للشرف مهين للكرامة .

فنحن نستطيع أن نعارض قوة الصناعة الأجنبية بشروط مخصوصة تضمن لصناعتنا الزواج والنجاح متى أحسن تدبيرها وأحكم تنظيمها .

وقد انصرفت أنظار اللجنة بصفة خاصة إلى درس الشروط التي ينبغي توافرها على العموم في كل صناعة مصرية جديدة حتى تستطيع مزاومة الصناعة الأوروبية وهذا بيان الشروط المذكورة :

- (١) ينبغي أن تكون الخامات اللازمة للصناعة متيسرة في نفس القطن ؛
- (٢) ينبغي أن نستطيع تصريف المصنوعات في نفس القطن ؛
- (٣) ينبغي أن تصنع الأصناف التي عند ما نستورد نظائرها من الخارج فأجور نقلها تكون عظيمة المقدار بالنسبة إلى نفقات صنعها ؛
- (٤) ينبغي أن تكون الأيدي اللازمة للقيام بالصناعة المنشودة متوفرة في مصر ؛

(هـ) نظرا الى تعذر الحصول على وقود رخيص التكلفة غير المورد ينبغي أن تكون النسبة بين نفقات الوقود ومجموع تكاليف الصناعة نسبة معقولة .

تلك اذاً هي الشروط التي اذا اجتمعت في مشروع صناعي هيات له نجاحا مرجحا وأعدت له مستقبلا مشرقا بقدر ما يحابى الأشفال وأرباب الأموال أن يجعلوا هذه الشروط نصب عيونهم كلما فكروا في إنشاء صناعة جديدة بهذا القطر .

على أن ذلك لا يعنى أنه لا بد من استيفاء كل هذه الشروط حتى توفى الصناعة الى سبيل النجاح وانما نريد القول بأن أجدر الصناعات بالرواج وأصلحها للبقاء تلك التي قد توافرت فيها كل هذه الشروط أو الجانب الأعمم منها .

ومع هذا فقد يتفق لبعض البلاد أن تكتسب في بعض الصناعات الرائجة خبرة وتخصيصا بحيث لا يصبح لهذه الشروط الضرورية في المادة إلا منزلة ثانوية وذلك شأن صناعة السجائر في مصر .

الشرط الأول : ينبغي أن تكون الخانات اللازمة للصناعة متيسرة في نفس القطر .

لا نزاع في أن أثبت القواعد التي تبني عليها الصناعة وجود الخانات اللازمة لها في نفس القطر وليلاحظ بهذه المناسبة أن الصناعات الزراعية التي نتاول محاصيل الزراعة المصرية تدخل في هذا الباب وليلاحظ كذلك أن إنشاء الصناعة المعدنية على منوال عظيم يكاد يكون متعذرا في مصر بسبب افتقارها الى مناجم الحديد والفضة المتيسرة الاستغلال . بيد أن هذه القاعدة لا تخلو من الشواذ فإما أن يكون الغرض من استيراد الخانات الأجنبية اضافتها الى خامات أخرى موجودة بكثرة في البلاد المصرية حتى ييسر من اجتماع النوعين مباشرة بعض الصناعات كما هو الحال مثلا في صناعة السورفوسفات وإما أن تكون صعوبة استيراد الخانات الأجنبية لا تبلغ من الشدة مبلغا يعطى الصناعة الأجنبية منزلة كبيرة على الصناعة المصرية التي تستطيع الانتفاع بوجوه أخرى من الفوائد والمزايا وإما أن يكون الأمر متعلقا بصناعات خاصة بالقطر المصري وقاصرة على الوفاء بمحاجات خصيصه به كما هي الحال في كثير من الحرف الصغيرة المحلية .

الشرط الثاني : ينبغي أن نستطيع تصريف المصنوعات في نفس القطر .

من الجلى أنه اذا كان القطر يعاني كثيرا من المشاق وهو يكالغ الصناعة الأجنبية في دياره فأولى وأحرى أن يكون — على العموم — عاجزا عن تصريف مصنوعاته في الأسواق الخارجية بعد أن تضاف الى تكاليف صنعها أجرة النقل . تقول على العموم إذ لا يبعد أن يكون لهذه القاعدة بعض الشواذ ألم نشاهد كيف أصبح لشركة السكر ولصنع الكحول الذي في طره أسواق رائجة في البلاد الأجنبية إبان الحرب . بينما كانت معاصر الزيوت وشركة الغزل تصدّر جل نتاجها الى الأسواق التركية قبل الحرب ؟ والواقع أن الصناعة اذا اجتمع لها في آن واحد الوفاء ببعض المطالب المحلية والرواج في بعض الأسواق الأجنبية كان ذلك أضمن لنجاحها وأعون على ارتقائها .

الشرط الثالث : ينبغي أن نصنع الأصناف التي عند ما نستورد فظايرها من الخارج فأجور نقلها تكون عظيمة المقدار بالنسبة الى نفقات صنعها .

هذا الشرط هو النظير المقابل للشرط السابق فيما يشك فيه مثلاً أن تستطيع تساجة الاقطان احراز مبلغ عظيم من التقدم في هذا القطر قبل انقضاء برهة مديدة من الزمن وإن تكن هذه الصناعة قد توافر فيها الشرطان الأول والثاني ولا بدع فإن النقل بواسطة البواخر التي تحضر البضائع الانجليزية الى القطر المصري ثم تؤرب موسوقة بالقطن المكبوس في الأكياس ثم تعود الى مصر مشحونة بالمصنوعات لا يكلف هذه المصنوعات من النفقات ما يكفي لاجباط المزايا التي استفادتها صناعة غزيرة الانتاج قد أسست منذ أعوام عديدة برؤوس أموال طائلة وتدرعت بأحكام الوسائل وأحدث الأساليب وقامت في مركز صناعي جامع لأسباب النشاط والرواج كمنطقة منشستر مثلاً .

بيد أن ذلك لا يعني قطع الرجاء من ارقاء أمثال هذه الصناعات في مصر بل مرادنا القول بأن هذا أمر لا يتم إلا على مدى الزمن بعد أن يكون القطر قد وسع نطاق خبرته الصناعية وبعد أن تكون الصناعة قد نالت ما تقتضيه من المعونة والحماية، أما والأمر لا يزال قاصراً على إنشاء صناعات جديدة من العدم فالواجب أن تنوق الطفرة وأن تتدرج في مجهوداتنا تدرجاً مقترناً بالنظام والحكمة ولا نزاع في أن أول سعى خليق بهذه المجهودات إنشاء وترقية الصناعات التي اذا استوردنا منتجاتها من الخارج كانت نفقات تخزينها ونقلها وتأمينها عظيمة المقدار بالنسبة الى تكاليف صنعها .

الشرط الرابع : ينبغي أن تكون الأيدي اللازمة للقيام بالصناعة المنشودة متوفرة في مصر . من البحت أن نتقدم في شرح الشروط التي ينبغي توافرها في الأمة حتى نصير أمة صناعية اذا لم تكن تربتها قد أعدتها لبولوج هذا الغرض . فقديماً أدركت الشعوب الصناعية أنه لا سبيل الى الصناعة إلا بالكفاح المستمر والجهاد المتواصل وما السر في حياة الانجليز السكسونيين وأهل أمريكا الشمالية على الخصوص إلا ذلك النضال الدائم مع العناصر التي يسخرونها في مآربهم والجهاد المستمر مع القوى الطبيعية التي يحولونها الى مرافقهم وقد يعترض على التمثيل بحال الأمريكيين في هذا المقام فيقال ان هؤلاء كانوا معشراً من المهجرين نزلوا أرضاً عذراء وحلوا في جناب مريع وكانت أمامهم قارة بمخاضها ينفثون بمواردها ويتمتعون بخيراتها ، بيد أن هناك أمة يرجع تاريخها القديم الى أبعد العهود التي نعرفها عن مصر القديمة ولم تزل محافظة على تقاليد العتيقة خلال آلاف من السنين ومع هذا فقد تمكنت في إنشاء بضعة أعوام من اقتباس محاسن المدينة الغربية وإدماجها في حضارتها الراقية التي توارثتها عن الأسلاف وكل ذلك من غير أن تحدث تغييراً في أسلوب فكرها ومن غير أن تتنازل عن شيء من تقاليدها وعاداتها : تلك الأمة هي أمة اليابان .

منذ نصف قرن مضى كان كثير من الناس يعدّون هذا الشعب في حالة شبهة بالهمجية فالיום قد أصبح وهو في كثير من الأمور مبرز على أساتذته الغربيين . ولا عجب فإن المبادئ الخلقية والتربية الأدبية التي نشأ عليها ذلك الشعب قد أعدته للنضال وهباته للاحتفاظ بالمجد والذود عن الشرف سواء في الأمور المتعلقة بالمجموع أو في المسائل المختصة بالفرد ، نعم لقد تعلم ذلك الشعب من نشأته كيف يستعمل إرادته في قهر المصاعب واذلال العقبات مع الاستعانة بقوة الزمان التي ليس لها حد ولا نهاية ، فامة اليابان تلك هي القدوة الصالحة التي ينبغي على مصر أن تقتفي آثارها اذا أرادت أن تصير - لا مجرد أمة صناعية - بل أمة بمعنى الكلمة .

العمال المصريون

قد ذكرنا فيما ذكرنا أننا ينبغي على الأمة المصرية ان توفر كل اهتمامها على ترقية العامل المعنوى الذى هو أحد الأركان الجوهرية للتقدم الصناعى فى مصر والذى هو بالغ أقصى غاية التكوين الشوب التى ضربنا بها المثل فى هذا المقام وقد أكدنا القول بنوع خاص عن الكلام على صفات النظام والتدبير والأحكام التى ينبغى أن تشرف على ادارة الصناعات والتى تنقص هذا القطر فى كثير من الأحوال ولكننا أضفنا الى ذلك أن الصناع المصرى مع انصافه بهذه العيوب يتميز بمخبال حميدة كالاعتدال والخضوع والخلق وحسن الاقتباس وهذه الخصال جدية أن تكون منا عنصرا نافعا كل النفع لانجاح الصناعة وترقيتها وقد أعربنا عن رجائنا فى أن نوفق بفضل التربية الى تقويم أخلاق العامل المصرى حتى يصير فى المستقبل مثالا كاملا للصانع البارِع .

لهذا لا تردد على الاطلاق فى القول بأنه اذا كانت الصناعة المصرية لا تزال كما يظهر فى حاجة الى الصفات اللازمة لتدبيرها وتنظيمها فهى من جهة أخرى آمنة أن نمى بالقشلة من ناحية الصناع المصريين متى أحصلت ادارتهم وأنصفت معاملتهم .

وقد أجمعت الرسائل التى تلقيناها من كبار أصحاب المصانع المصرية على اطراء العمال الوطنيين والتنبؤ بهما فهم من الفضائل وبما يؤدونه الى الصناعة من المعونة النفيسة والخدمة الصادقة والواقع أن هؤلاء العمال اذا تركوا وشأنهم — كما هى الحال فى الصناعات الصغيرة — ظهرت معايهم وتأثرت بها أعمالهم أما اذا ساروا بإرشاد جماعة من أهل الدراية والمهارة فانهم لا يقلون عن أى طائفة أخرى من الصناع الأجانب فى الصبر على العمل والتقدم فى البراعة .

ان فى هذا القطر موردا كافيا من الأيدى العاملة الرخيصة الأجرة وهؤلاء العمال هم فى العادة على جانب من الذكاء والفهم يمكنهم من اكتساب المهارة اليدوية اللازمة لمباشرة الأعمال الآلية التى يقتضيها الشغل المنظم فى المصانع الحديثة الطراز .

هذا فضلا عما يوجد فى القطر من الصناع البدوين الماهرين وهم يكونون طائفة صالحة يتكاثر عددها عاما فعاما زد على ذلك أن المدارس الفنية والصناعية لا تالو عن تخريج طائفة من الشبان الصالحين للقيام بالوظائف الفنية المعتادة فلنا بالنظر الى هذه الاعتبارات أمل وطيد فى أن نحل حاجتنا على مدى الأيام الى أهل الخبرة والدراية من الصناع الأجانب المدربين على التفاصيل الفنية التخصصية بكل صناعة .

أما فيما يخص بالشروط الخماس وهو المتعلق بنفقات الوقود فقد سبق لنا الاشارة بهذا المبحث على أننا سنوفيه حقه من الفحص والاستقراء فى موضع آخر (أنظر ملحق نمرة ٢٧ صفحة ٢٤٣) .

رأس المال

يتبد أن هناك شرطا أعم نطاقا من الشروط السابقة ولا بد من توفره فى مصر — كما لا بد من توفره فى سائر البلدان — حتى يتهد السبيل لانشاء صناعات جديدة : نغنى بذلك وجود رأس المال . ان رؤوس الأموال غير معبومة فى هذا القطر ولكن قوتها بيننا تكاد تكون ضائعة متلاشية بينا هى فى أوروبا تصول بقوة لا تقاوم وطش لا يرد وما ذلك إلا بفضل احتشادها وتجمعها . والواقع أن عدم التنظيم فى شؤوننا المالية هو الآفة الشائعة والعللة المشتركة التى تسكوها الصناعة كما تسكوها

التجارة وقد ذكر بعضهم أن السبب في هذه العلة يرجع الى كون الثروة المصرية تكاد تكون مستغرقة برمتها في الأملاك العقارية التي يسهل استغلالها على المصريين لأنه بطبيعته عمل فردى يطابق مشاربهم ويوافق عقولهم التي لم تدرك بعد مزاي الاشتراك ذى الأيادى البيضاء والماتر الجميدة في سبيل الرق الصناعى .

لهذه الأسباب كان من المتعذر حتى الآن التعويل على مساعدة مصرية بمحة في سبيل انشاء صناعات جديدة بل كان المصدر الأكبر لهذه المساعدة يتحصر على العموم في أصحاب الأموال من الأجانب . وأنه لمن بواعث الأسف أن نرى اليوم أصحاب الأموال سواء من الأجانب أو من المصريين يحجمون عن استثمار أموالهم في المشروعات الصناعية نظرا الى ما أجاب الصناعة من الكوارث العديدة التي نذعت من أفئدتهم كل نقة بنجاحها وأنهم لمعنورون في ذلك .

لا نزاع في أن قيام الصناعة برؤوس أموال مصرية محضه أمر مفضل من جميع الوجوه فراقبة المشروعات الصناعية تكون أتم وأضبط لو كان أصحاب الشأن فيها يقيمون حيث تراول هذه المشروعات . والأرباح المستفادة من الصناعة تبقى في البلاد وتساعد بذلك على توفير ثروتها وتعميم رخائها بدلا من أن تصرف الى الأفطار الأجنبية . ثم لا ريب في أن عطف الجمهور ورعاية الحكومة يكونان أعظم وأوفى بالنسبة للصناعات القائمة برؤوس أموال مصرية إذ كانت رؤوس الأموال الأجنبية تعتبر في بعض الأحوال — وهذا خطأ ولا شك — بمثابة عناصر دخيلة تبتز خير البلاد من غير أن تعود عليها بفائدة .

على أنه اذا كانت مشكلة رؤوس الأموال من المسائل المستعصية في هذا الوقت لما هى بالمعضلة المتعذرة الحل . بل لنا أمل كبير في أن نرى الأجيال المقبلة وقد ترقى استعدادها بفضل التعليم القفى الذى هو حديث العهد بالظهور واتسع ادراكها لمعانى التعاون والاشتراك التي أخذت تنتشر اليوم بين الجمهور بفضل الشعور بفائدة النقابات الزراعية فيتضح يومئذ لتلك الأجيال أن الواجب يقضى بأن يكون بجانب الزراعة مكان للعوامل الكبيرة الأخرى كالتجارة والصناعة حتى يستوفى كل منها نصيبه من النشاط والارتقاء ويتكوّن من تضافر هذه العوامل ذلك المجموع الكامل الذى هو دون سواء الكفيل باسعاد القطر والضامن لرخاء البلاد .

وإنا نرجو أيضا أنه متى سارت الصناعة المصرية في طرق مضمونة النجاح ومتى أخلص الجمهور في تنشيطها وتقدمت الحكومة في رعايتها فلن يلبث أصحاب الأموال حتى يزعموا من صلورهم ذلك الارتياح الذى ما زال يخامرهم لقاء المشروعات الصناعية فيقدمون للصناعة نفيس معوتهم وحزبل رفدهم .

ومما تجدر الإشارة اليه في هذا المقام — وإن كنا سنعود اليه في موضع آخر — ان انشاء مصرف صناعى أو فرع صناعى في أحد المصارف الكبرى يساعد كل المساعدة على تنظيم الجهود التي تبذل في هذا السبيل ويؤدى أنفع خدمة في تمهيد الطريق لاعانة الصناعات الناشئة .

فلنبحث أذاً مع الاهتمام بنور المبادئ العامة التي شرحتها آنفا عن المساعى التي يمكن تحقيقها لانهاض الصناعة في الظروف الخاصة بهذا القطر .

الفصل السادس — الصناعات الجديدة الخليقة بالإنجاح في مصر

لقد حاولنا في الفصلين السابقين إقامة البرهان على أن العناصر المكونة لإنجاح المشروعات الصناعية قائمة أركانها في مصر وبيننا كذلك أن الواجب يقضى بمحصن المجهودات الصناعية حتى نستطيع مقاومة التيارات الأجنبية والصبر على مزاحمتها مزاحمة مقرونة بالفوز والفلاح .

ولقد كان في وسع اللجنة أن تقتصر على إبداء مقترحاتها وآرائها في معرض الإجمال والتعميم تاركة للحكومة ولجمهور مهمة استنباط النتائج الكفيلة بتنوير طريق العمل من المعلومات المبسطة في هذا التقرير . ولو فعلت اللجنة ذلك لرفضت عن مآخذها المسؤولية الأدبية التي عسى أن تلقى عليها فيما لوجاء المستقبل غير محقق لكل ما تشير به وترشد إليه بيد أن الإنسان إذا أتم النظر لم يجد لهذا الاعتبار أدنى قيمة فإن هذه اللجنة لا تسعى وراء غرض آخر سوى القيام بعمل نافع في سبيل المصلحة العامة . لذلك رأت أن لا تقتصر على أقوال مجملة تحتمل من التأويل والاستنتاج ما قد يخبر عن الحقيقة بل أثرت — بتأديا من الخطأ في إدراك آرائها — أن تورد من الشواهد المشروحة والمقترحات المفصلة ما يكفي لايضاح النتائج التي يبنى استنباطها من المعلومات المقدمة .

وليس غرض اللجنة أن تعرض مقترحات صريحة محاطة بسياج من اليقين ينفي كل خطأ محتمل بل كل مطمحها يقتصر في البحث عما يمكن تحقيقه من الوسائل وتبيين ما يستطيع تنفيذه من المساعي . ترى اللجنة أن الصناعات الآتية جذيرة قبل كل صناعة سواها باستثناء نظر الحكومة وذوى الشأن من أرباب الصناعات وإذ كان لبعض هذه الصناعات من المتزلة ما يستوجب التوسع في بحثه واستقصائه فقد أوردنا عنه في ذيل التقرير مذكرات خاصة واكتفينا هنا بإشارة موجزة فيما يختص بها مع إيراد بيان مختصر لايضاح موقف الصناعات الأخرى .

الصناعات الجديدة

صناعة الفخار (راجع المذكرة الخاصة بصناعة ١٩٧٧) — هذه الصناعة هي أم الصناعات استيفاء لشرائط النجاح التي حللناها في الفصل السابق ومع أن بعض المصنوعات التي تخفط في سلك هذه الصناعة تعمل الآن في مصر كالأواني المنزلية والطوب والمواشير المصنوعة من الفخار فبإمكان التوسع لا يزال رحيبا بالنسبة لهذه الأصناف والنسبة لغيرها من الأنواع الفاخرة كالخزف والصيني . وليلاحظ بهذه المناسبة أن القطر المصري قد استورد في سني ١٩١٢ و ١٩١٣ الأصناف الآتية على حسب الإحصاء الجرمي :

سنة ١٩١٣	سنة ١٩١٢	
جنيه ١٤٩٧١	جنيه ٣٤٨٩٥	الطوب المتعاد والطوب الأسواني
١١٤٢٤	١٠٥٩٥	مواشير الفخار
٥٥٤٤	٤١٣٣	القرميد
٦٨٩٣٩	٧٨٠٥٩	الخزف والصيني

وليس في احصاءات الجمارك أدنى بيان لواردات الفخار التي تشتريها من جزر اليونان على الأخص .
وللاحظ كذلك أن ما يخص ألمانيا من واردات الخزف والصيني — ومتوسط قيمتها في العام
٧٥٠٠٠ جنيه — يبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وما يخص النمسا يبلغ ١٥٠٠٠ جنيه .

صناعة الزجاج (راجع المذكرة الخاصة بحقيقة ٢٠٥) — هذه الصناعة هي التالية لصناعة الفخار
في استيفاء الشروط التي تمكن الصناعة المصرية من مزاحمة الصناعة الأوروبية . وقد حان حول نجاح
هذه الصناعة بعض الشكوك نظرا الى ما تقتضيه من الحرارة الشديدة ولكن الظاهر أن هذا الأمر ليس
مانعا كافيا اذا اعتبرنا المزايا العديدة المقترنة بانشاء هذه الصناعة في مصر وقد أعترض كذلك بأن مهنة
صانع الزجاج من أشق الأعمال وبأن استيفاد الصناع الأوروبيين الذين يزاولون هذه المهنة
ويتقاضون أجورا عالية ليس من الأمور المتيسرة على أنسا قد أشبعنا الكلام عن كل هذه المسائل
في المذكرة الخاصة بهذا الموضوع .

ان قيمة الوارد الى القطر من أصناف الزجاج تبلغ مبلغا عظيما واليك بيانها قبل الحرب :

سنة ١٩١٣	سنة ١٩١٢	
جنيه ٣٩٧٠٩	جنيه ٣١١٥٥	زجاج النوافذ
٣٠٤٥٢	٣٢٨٠٩	مرأى باطارات وبدون اطارات
١١٤١٢٣	١٠٨٥٧٣	مصنوعات أخرى من الزجاج والبلور

ومع أن هذه الأرقام لا تدين مقادير الزجاج المتاد والزجاج الفاخر وزجاج الاضاءة بالنسبة الى مجموع
الوارد من هذه الأصناف فهي كافية لايضاح المجال الواسع الذي ينفسح لصناعة الزجاج في مصر .

صناعة الورق (راجع المذكرة الخاصة بحقيقة ١٩١) — ترى اللجنة أن صناعة الورق (وعلى الأخص
ورق اللف) أرب الورق صناعة جديرة بالنظر فلها تجمع أهم الشروط المذكورة في هذا التقرير .
ففي القطر المصري موارد غزيرة من الخامات الرخيصة الصالحة لعمل الورق وذلك مثل قش الأرز
وبنات البردى وخلاف ذلك من الألياف النباتية وقد بحثت اللجنة بحثا وافيا في كثير من المشروعات
الخاصة بعمل الورق أوربه من هذه الخامات تقرر لديها أن في الامكان تحقيق هذه المشروعات تحقيقا
مضمون الربح والفائدة وقد قامت ادارة التعليم الفني والصناعي والتجاري بفحص دقيق مستقصى
في أحد هذه المشروعات وهو انخلاص بعمل ورق اللف من قش الأرز ويحد القارئ بيانا لهذا المشروع
مع غيره من المشروعات في مذكرة خاصة ملحقة بهذا التقرير .

وقد كانت قيمة الوارد من ورق اللف والورق المقوى في ستي ١٩١٢ و ١٩١٣ تتراوح بين
١٣٩٠٠٠ جنيه و ١٥١٠٠٠ جنيه وكان أكثر من نصف هذه الواردات يحمل اليف من النمسا

وألمانيا ، ولا يوجد الآن في القطر المصرى إلا مصنع واحد لعمل الورق في الاسكندرية وهو يستعمل الخرق البالية والورق القديم في مكان الخامات ولا يخرج إلا جزءا صغيرا جدا من المقطوعة المحلية . زد على ذلك أن الحاجة ماسة في جميع البلدان الأوروبية الى مادة أولية لصنع الورق فإذا عمل الرب في مصر افتتح باب عظيم في تجارة الصادرات لهذه البضاعة الرائجة .

صناعة الملابس المجهزة — ان هذه الصناعة تستوفى أكثر الشروط المذكورة آنفا وإن كانت معظم الخامات اللازمة لها غير متوفرة في مصر بل ينبغي استيراده من الخارج ومن رأى اللجنة أن فرص النجاح تتعاظم وتزداد لهذه الصناعة اذا نظمت على الطراز الحديث في ورش مجهزة بمعدات متقنة وآلات كاملة . ومن مزايا هذه الصناعة أنها لا تحتاج الى قوة محرك كبيرة وبالتالي لا تفقر الى كثير من الوقود وأنه يمكن مزاولةها في ورش صغيرة تتأجر كهربائي محتمل التكلفة بل ويمكن تنظيمها بحيث تصبح حرفة منزلية رائجة وذلك بأن يُمهد جانب من أشغال الخياطة الى النساء في بيوتن وهذه الوسيلة تنشأ صناعة منزلية جديدة والواقع أن امكان احداث هذه الصناعة في مصر أمر جلي واضح يدل على ذلك أن القطر إبّان الحرب قد تمكن — مع الاستعانة بشئ قليل من الواردات الأجنبية — من كفاية نفسه بنفسه سواء فيما يختص بالملابس المجهزة أو بالقمصان الأفريقية الرخيصة التي لا تختلف حالها عن حال الملابس المجهزة في شئ على الاطلاق .

ويسهل الوقوف على ما تجارة الملابس المجهزة من الأهمية والشأن اذا نظرنا الى قيمة الوارد من هذا الصنف فقد بلغت كل من سنى ١٩١٢ و ١٩١٣ نحو ٣٠.٥٠٠ جنيه يخص النساء وحدهما من هذا المبلغ ١٧.٥٠٠ جنيه .

صناعة الأحذية — هذه الصناعة تصبح صناعة جديدة اذا نظمت على طراز المصانع الكبيرة وذلك ما تشير به اللجنة . ويتضح للقارئ من مذكرة ملحقه بهذا التقرير عن أشغال الجلود أن صناعة الأحذية بالطريقة اليدوية منتشرة على نطاق واسع في كبار المدن ولا سيما في دمياط وجبل أشغال هذه الصناعة يقتصر في عمل الأحذية الرخيصة والمراكيب والبُغ . على أن هذه المصنوعات لا تمتاز بشئ من الأثمان نظرا الى رداءة الخامات والى نقص الأساليب المتبعة في صنعها وقد أصابت هذه الصناعة إبّان الحرب روبا عظيما على أثر انقطاع التعامل مع الأسواق الألمانية والنمساوية التي كانت تمتد القطر بالأنواع المتوسطة من الأحذية ولكن لا نزاع في أنه متى استأنفت المعاملات التجارية مع الإقطار الأجنبية مجراها المعتاد أصبح من المتعذر على صناعة الأحذية بالطريقة اليدوية أن تحتفظ بهذا الانتشار بل لا بد لها من الانزواء والتقليص وكيف يكون لها قبل مجزأة الصناعة الأجنبية وهي تمتاز عليها : (أولا) برخص الأثمان ذلك الرخص الناشئ عن استخدام الآلات وصنع كميات كبيرة من صنف واحد بـ (ثانيا) بإحكام الصنع ذلك الاحكام الناشئ عن استعمال آلات حديثة الطراز . لذلك تقترح اللجنة ادخال الآلات في صناعة الأحذية لاسيما وكل الشروط الصالحة المتوافرة في صناعة الملابس المجهزة متوافرة كذلك في صناعة الأحذية وانما على وجه أتم وأوفى فقد أظهر الصنّاع المصريون في هذه الحرفة مهارة صادقة واقتدارا عظيما زد على ذلك أن هذه الصناعة قد استوفت من

شروط النجاح شرطا غير متوفر في صناعة الملابس المجهزة نعى بذلك وجود الخانات اللازمة لها في مصر وهى الخلود المدبوغة التى تعالج في المدايع المصرية . والواقع أن نجاح صناعة الأحذية يتوقف الى حد محدود على ارتفاع صناعة الدباغة . وهذه الصناعة الأخيرة تبشر بمستقبل حسن كما يتضح ذلك من المذكرة الخاصة بهذا الموضوع .

وقد لاحظت اللجنة بمزيد السرور أن الاعتبارات المسوغة لعقد الآمال على نجاح صناعة الأحذية بواسطة آلات لم تغيب عن أهل التبصر من كبار الصناع فقد قام أخيرا المسيو ديولوز والمسيو كالانا بإنشاء مصنع للأحذية في بولاق بدار بالقوة المحركة للمأخوذة من معمل شركة المطاط (الكائوشوك) ونحن لا نشك في أن هذه الصناعة ستل ما تستحقه من النجاح متى أحسنت إدارتها ومتى جازت دور التكوين وتغلبت على مصاعب المراحل الأولى .

وحسبنا للدلالة على مقدار التوسع الذى يجرى بصناعة الأحذية أن تبلغه متى نظمت المساعى في سبيل ترقيتها أن نشير في هذا المقام الى متوسط قيمة الوارد من الأحذية في سنتي ١٩١٢ و ١٩١٣ فقد بلغ ١٨٠٠٠ جنيه يخص البلاد المعادية من هذا المبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه .

استعمال ما في القطر من الجرانيت وأنواع الحجارة والرخام — ان اللجنة تَلَفَّتُ الأنظار بنوع خاص الى هذه الصناعة التى يتيسر إيجادها في القطر وحقا أنه لمن غرائب الأمور أن يكون في مصر تلك الحاجر الفنية والموارد الطبيعية الغزيرة ثم تشاهد الأحجار الأجنبية شائعة الاستعمال بينا الأحجار المصرية التى توشك أن تكون في مثال اليد لا يتفحص بها إلا في النادرة . ففي سنتي ١٩١٢ و ١٩١٣ كان متوسط قيمة الوارد من الرخام وحجارة البناء ٥٨٠٠٠ — ٦٢٠٠٠ يخص إيطاليا وحدها أكثر من نصف هذا المبلغ . وأنه ليصعب علينا أن نجد تمليلا يسوغ استعمال الجرانيت وغيره من مواد التبليط الإيطالية في مدن القطر المصرى مع أن في نفس القطر كيات وفيرة من هذه الأصناف . ومن العجيب أن يكون الجرانيت الأسوانى هو — على وجه التقريب — الحجر الوحيد الذى استعمل في بناء نزان أسوان ثم نرى مع ذلك أن استعمال هذا الحجر قد انقطع اليوم أو كاد . وليس هناك ظلل للشك في أن بالقطر أنواعا من الرخام وغيره من الأحجار الحبيطة النوع الصالحة للبناء وكل هذه يمكن الانتفاع بها في نفس القطر . على أن اللجنة ما برحت تعتبر مشكلة النقل من أكاد العقبات التى تقترض في سبيل ارتفاع هذه الصناعة إذ كانت الأصناف المتخيرة من هذه المواد لا توجد إلا في الوجه القبلى لذلك تود اللجنة لو أن أولى الأمر يهتمون متى وضعت الحرب أوزارها في مشكلة النقل وتوفيقها مع الظروف الخاصة بهذه الصناعة والواقع أن الجانب الأعظم من مهمة النقل هذه إنما هو من شؤون مصلحة السكك الحديدية الأميرية التى يمكنها أن تحصل بعد الحرب على الأدوات اللازمة لتنظيم نقل هذه المواد بواسطة قطارات بطيئة قليلة المؤونة .

صناعة الشمع — قد جربت هذه الصناعة في مدينة الاسكندرية منذ ثلاثين عاما ولكن التجربة لم تسفر عن النجاح لعدم الحصول يومئذ على حامض الاستياريك في القطر المصرى على أن هذا المساعى سيتولى الآن بفضل المشروع الذى قامت به حديثا شركة الملح والصودا المصرية بقصده

تجيد زيت البزرة في معمل مخصوص هم الآن في سبيل انشائه فن المرافق التي يصلح لها الزيت المحول بهذه الكيفية عمل الشمع أو بالحرى استخراج حامض الاستياريك الذى متى تم استحضاره فالأمر لا يحتاج الى شئ سوى أفرغه في قوالب ذات فتائل حتى يتعقد شمعا .

هذا وقد بلغ متوسط قيمة الوارد من الشمع في سبتي ١٩١٢ و ١٩١٣ ٤٣٠٠٠ جنيه ونظرا الى ما حلّ بالبضائع الأوروبية من الغلاء الفاحش منذ نشوب الحرب قد أخذ القطر يستنفد كميات عظيمة من شمع البرافين الردى النوع وهو يرد اليها من البلاد المشهورة بآبار البترول في الشرق الأقصى .

صناعة النشاء — قد أحدثت هذه الصناعة منذ نشوب الحرب على منوال صغير وما يسهل إحداثها في مصر تيسر الخامات اللازمة لها وهي تؤخذ من الحاصلات الزراعية خاصة كالقمح والذرة والأرز وكل هذه موجودة بوفرة في القطر المصرى ومن مزايا صناعة النشاء فضلا عما ذكر أنها لا تقتضى انشاء معامل عظيمة الكلفة ولا استحضار آلات ضخمة ومعدات مركبة . فهي مستوفية اذا لمعظم الشروط التي تضمن نجاح الصناعات الجديدة . هذا وقد بلغت قيمة الوارد من النشاء في سنة ١٩١٣ ٢٥٠٠٠ جنيه .

صناعة حامض الكبريتيك وغيره من الحوامض (راجع المذكرة الخاصة بصحيفة ٢١٢) — من أهم الشروط الكفيلة بانجاح الصناعات الجديدة أن تكون هذه الصناعات واردة على الأصناف التي تكون أجور قتلها عظيمة المقدار بالنسبة الى نفقات صنعها فبعض المواد الكيميائية ولا سيما الحوامض القوية تكون في قتلها عظيمة المشاق شديدة المخاطر بحيث يبلغ ثمنها بعد ورودها الى مصر ضعف تكاليفها في أوروبا زد على ذلك أن بعض هذه المواد — حامض الكبريتيك مثلا — هو الدعامة التي يقوم عليها معظم الصناعات الكيميائية . حتى لقد قال بعضهم : ان صناعة حامض الكبريتيك انما هي المقياس الذى يدل المرء على مبلغ تقدم الأمة في سبيل الرقى الصناعى . يستخرج مما تهتم نتيجتان مباشرتان : (أولا) أن السبب في قلة الصناعات الكيميائية أو في عدمها البتة بالقطر المصرى يرجع الى عدم وجود حامض الكبريتيك ؛ (ثانيا) اذا أمكن الحصول على حامض الكبريتيك بمن رخيص تمهد السبيل لارتقاء كثير من الصناعات الكيميائية في مصر لهذا رأيت اللجنة أن الواجب يقضى بالنظر في الشروط التي تستطيع بها استخراج حامض الكبريتيك وغيره من الحوامض والمواد التي يكون في قتلها مشقة وخطر وتكون بالتالى عظيمة الكلفة . ولكن هذا الموضوع يستلزم الاقفاصة بالبحث والتدقيق في النظر لما له من الشأن والأهمية لذلك رأينا أن نغرد له مذكرة في ذيل التقرير .

صناعة الأسمدة الكيميائية (راجع المذكرة الخاصة بصحيفة ٢١٩) — يستورد القطر من الأسمدة الكيميائية ما ترى قيمته على ٦٥٠٠٠٠ جنيه ولا ريب في أن ارتفاع أثمان هذه الأسمدة يحول دون التوسع في استعمالها حسبما يقتضيه انفساح نطاق الزراعة ومن الجلى أن الاقبال على شراء الأسمدة جدير أن يتناظم ويستند لو كان ثمنها أخفض منه الآن . ولما كان القطر المصرى بلدا زراعيا قبل كل شئ فالواجب يقضى علينا بالتفكير في الوسائل التي تفتينا عن هذا الاعتماد الكلى على البلاد الأجنبية في صنف هو لنا من أهم الضروريات . نغلق بنا أن نبذل في هذا السبيل مجهودات صادقة وأن نتخذ

لتدارك هذه الحالة علاجاً فعالاً . ولما كان معظم الأهمية التي نفتقر إليها من الأنواع الآزوتية والفوسفورية فالظاهر أنه يمكن الانتفاع بمساقط المياه في خزان أسوان لعمل النوع الأول بشكل سياناميد الجير كما يمكن الانتفاع بمناجم الفوسفات المصرية حيث يسهل تحويل الفوسفات الى فوق الفوسفات لعمل النوع الثاني من الأسمدة في نفس القطر . وقد ألحقنا بهذا التقرير مذكرة خاصة بهذا الموضوع نظراً الى ما له من الأهمية التي تستلزم الإفاضة في بعض مباحثه .

صناعة الحبال من السيسل — قد ألحقنا بهذا التقرير مذكرة عن زراعة وصناعة السيسل في مصر صحيفة ٢٢٣ ونظراً الى أهمية هذه الصناعة التي ربما أدت على البلاد ثروة جديدة من أرض لا يمكن الانتفاع بها في زراعة القطن فقد تقدمت اللجنة في بحثها بحثاً وافياً مستفيضاً ومما هو خفي بالذكري في هذا المقام أن الخبراء الذين فحصوا السيسل المصري قد أجمعوا كلهم على القول بأنه من أعلى أصناف السيسل جودة نوع وطوللياف . لهذا يسوغ لنا الاعتقاد بأن الاهتمام الذي يبديه كثير من القوم بمسئلة السيسل والنشاط الذي يظهرونه في مباحثهم سيؤديان الى انشاء المزارع وتشييد المعامل لصناعة الحبال وما شاكلها من المنتجات في هذا القطر .

صناعة سجاجيد الصوف — في سنة ١٩٠٣ استورد القطر من السجاجيد والبسط ما تناهز قيمته ١١٣٠٠٠ جنيه يخص السجاجيد الشرقية من هذا المبلغ ٥٠١٤٣ جنيناً وجلها يرد الينا من فارس وتركيا ومع أننا لا نذهب الى الادعاء بأن أحداث صناعة السجاجيد في مصر سيكون من شأنه قطع الواردات الأجنبية من السجاجيد الشرقية فتحن نرى — ولا نخالنا في هذا الرأي مبعدين عن الحقيقة — أن توفر الخامات في القطر وملأمة هذه الصناعة لأخلاق المصريين وأدواقهم جديران بأن يضمنا لهذه الصناعة نجاحاً يكاد يكون محققاً . وأن اللجنة لتنظر الى هذا الأمل بين الاهتمام كما تنظر اليه بعين الثقة إذ من المستطاع أن تصبح صناعة السجاجيد في مصر صناعة منزلية بمحة شأنها في الهند وفي بلاد الصين بيد أنه لا سبيل الى انتشارها ونجاحها ما لم تتل من جانب الحكومة مساعدة فعالة وتأبداً مثراً سواء من حيث التعليم وتقديم الناذج والموسم الخ أو من حيث تصريف المنتجات وسنظم بهذا الموضوع عند الكلام على صناعة النساجة في المذكرة الخاضعة للملحة بهذا التقرير .

صناعة الأطعمة المحفوظة من فواكه وخضروات وأسماك — انا صرفنا النظر عما ينتجه بعض أفراد قلائل في القاهرة والاسكندرية فالمسى الصادق الوحيد الذي بذل في مبييل صناعة المربيات والفواكه المحفوظة هو ما قام به الماسوف عليه الكونت ميشيل زغيب . ان الخانات اللازمة لهذه الصناعة متوفرة في القطر الذي يمتاز فضلاً عن ذلك بأنواع خصيصه به كمربيات البلح والورد والتاريخ فهذه الأصناف لا يمكن عملها في أوروبا وإذا عملت في مصر سهل تصديرها الى الأسواق الأجنبية . ومن مزايا هذه الصناعة أنها لا تحتاج الى رأس مال كبير فاذا أصابت شيئاً من المساعدة كانت خلية بالنجاح لا سيما وهي تستطيع أن تجد في الأسواق المصرية وحدها ما يضمن لمنتجاتها أعظم الرواج . ولكن لا سبيل الى تحقيق هذا الأمل ما لم تنظر وزارة الزراعة بعين الرأية

الخاصة الى زراعة أشجار الفواكه والظاهر أن الوزارة قد أدرجت هذا الأمر في خطة أعمالها منذ مدة من الزمن .

وترى اللجنة كذلك أن وفرة موارد الخضروات المختلفة الأنواع في هذا القطر تساعد كثيرا على ترقية صناعة الأطعمة المحفوظة بحيث تصبح هذه الصناعة غير قاصرة على الوفاء بمطالب الأسواق المحلية بل يكون في قدرتها كذلك أن تصدر الى الأسواق الأجنبية كميات عظيمة من بعض الأصناف كالطماطم مثلا .

ومن مزايا صناعة الأطعمة المحفوظة سواء من الفواكه أو الخضروات أن أعمالها بسيطة وأنها مستوفية لمعظم شروط النجاح المذكورة آنفا فتفتقر القود الذي تحتاج اليه زهيدة بالنسبة الى مجموع تكاليفها والعامل اللازمون لها يسهل تدبيرهم بأوفق الشروط . لا سيما وهذه صناعة يصلح استخدام النساء فيها .

ومن رأى اللجنة أيضا أن صناعة صيد السمك وتليحها وتجفيفها وحفظها مستحكمة لأركان النجاح فأنما بذلت المساعي في سبيل ترقيتها كانت جذرية بأن تبلغ مكانة رفيعة وأن تمود على البلاد بفوائد جمة والواقع أننا لم ندرك بعد حق الإدراك أهمية مصائد السمك في مياه الشواطئ المصرية وفي بحيرات القطر وبحار مياهها . وإننا نرجو أن توفق هذه الصناعة الى سبيل الرقي وأن تبرز مبلغا عظيما من التقدّم بفضل المباحث التي شرع في أبحاثها وبفضل المساعي التي بذلت حديثا وهي تبشر باتخاذ التدابير في سبيل تربية السمك على أسلوب علمي منظم ومما يذكر في هذا المقام أن قيمة الوارد من السمك المملحة والمذخنة والمحفوظة قد بلغت في سنة ١٩١٣ نحو ١٢٠٠٠٠ جنيه وبلغت قيمة الوارد من الخضروات المحفوظة ٤٢٠٠٠ جنيه ومن المربيات نحو ١٠٠٠٠٠ جنيه .

تحويل المواد المتخلفة من الحيوانات (راجع المذكرة الخاصة صحيفة ٢٠٩) — منذ شرع الناس يكثرون من التمدن بالهوم وينشئون الكثير من المدايح على أنراستفاضة الرخاء وانتشار الخلفض قد فطن القوم الى أهمية معالجة المواد المتخلفة من الذبائح بالطرق الصناعية وأدركوا ما لهذا الأمر من الفوائد العديدة ، فعلاوة عما تحصل بهذه الوسيلة من موارد الجلود والأصواف ذات الشأن العظيم — وذلك ما أشرنا اليه آنفا — فهناك الدماء والشحوم والقرون والمغظام والحوافر وقضلات المدايح الخ وكل هذه موارد جمة المنافع متى حوّلها الانسان الى سبيل مرافقه . هذا وقد نفضل علينا جناب المسيو بيوبك مدير القسم البيطري في بلدية الاسكندرية فوفانا بمذكرة جلية الشأن عن هذا الموضوع انظروا وهي منشورة في ذيل هذا التقرير .

والآن قد أن أن نختم هذا البيان المفصل عن الصناعات التي يمكن احداثها في مصر مما قد تبنا له مقدار كبير أو صغير من أسباب النجاح الناشئة عما لهذه الصناعات من المزايا الخاصة بيد أن ذلك لا يعني أن الأمر قاصر على ما سردنا من الصناعات وأنه ليس هنالك صناعة أخرى قد توافر فيها مثل ما توافر في هذه من أركان النجاح فأنما لم نذكر ما ذكرنا إلا من باب التمثيل والايضاح وبقصد الإشارة الى السبيل التي يحد أن تجه شطرها المهم وتبذل فيها المساعي .

هذا على ان الوقت الذى كان بين يدي اللجنة لم يسمح لها بالخوض فى مباحث أبعد مدى وأعرق غورا ولو أن اللجنة فعلت ذلك لنخرج بها الأمر عن حدود مهمتها بالرغم مما لهذه المباحث من عظيم الأهمية وكبير الشأن . ولقد كان من بين المباحث التى همت بها اللجنة صناعة الزكائب والأيكاس وهى صناعة جليلة القدر إذ تبلغ قيمة الوارد من مصبوعاتها الى القطر ما يربى على ٢٥٠,٠٠٠ جنيه فى العام وقد زادت هذه القيمة زيادة عظيمة منذ نشوب الحرب ولكن لما كان احداث هذه الصناعة يتوقف على زراعة جديدة وهى زراعة الجوت فاللجنة لم يسعها غير الاحتفاظ بأربابها ريثما يقرر قرار المشرفين على مصالح الزراعة فيما ينتظر لهذا المحصول الجديد من النجاح أو عدمه .

ونذكر كذلك صناعة العطور التى لبثت حتى اليوم وهى محصورة فى أنواع العطور الشرقية المحضبة فهذه الصناعة جديدة أن تستجد نشاطا عظيما وتحوز رواجا كبيرا اذا نظمت على أسلوب علمى باعتبارها صناعة كيمياوية واذا أصابت زراعة الأزهار فى مصر حظا أوفر من العناية ونصبيا أوفى من التشجيع .

اذا كان هذا الفصل موقوفا على الصناعات الجديدة فانه مع ذلك يسع الكلام على بعض الصناعات التى لا تزال فى باكرة نشأتها فهى قابلة من أجل ذلك للترقى العظيم كما أنه يسع البحث فى طائفة من الصناعات القديمة العهد التى يتوقف بقاؤها ونجاحها على بعض المساعدة . والواقع أن هاتين الطائفتين من الصناعات يمكن ادراجهما مع الصناعات الجديدة تحت عنوان "الصناعات الجديدة بالرعاية الخاصة" .

فاما الطائفة الأولى فتشتمل على :

- (أ) صناعة الاسمنت ؛
- (ب) صناعة الدباغة وتحضير الجلود على الطراز الحديث ؛
- (ج) صناعة الصابون .
- (د) استخراج الزيوت لاستعمالها فى الأغراض الصناعية والمنزلية .

ان هذه الصناعات التى تعتمد خاماتها كلها أو جلها من هذا القطر نجدية بارتقاء عظيم نظرا الى ما اجتمع فيها من الشروط الصالحة لذلك فتترح اللجنة أن ينظر اليها بعين الرعاية والاهتمام .

وقد ضمنا ذيل هذا التقرير مذكرات خاصة عن التفاصيل والمقترحات المتعلقة بهذه الطائفة من الصناعات وذلك فضلا عما أوردنا من البيانات فى التقرير السابق عن الحالة التى صارت اليها والإرتقاء الذى أحرزته إبّان الحرب .

أما فيما يخص بالطائفة الأخرى وهى التى يتوقف نجاحها فى المستقبل على نيل بعض المساعدة فهى تشمل نوعين أولا الصناعات الوطنية ومن رأى اللجنة أن لهذه الصناعات حقا مقدسا فى أن تتال من الحكومة كل رعاية ومساعدة .

ان هذه الصناعات — التى يرجع تاريخ معظمها الى عهد قديم والى قد برهنت بنجاحها الماضى على حسن ملائمتها لأحوال البلاد — تشغل الشطر الأعظم من صناعات القطر ويمكن اعتبارها فى حالتها الراهنة بمثابة نواة صناعية لا يتقصها إلا المساعدة والتنشيط حتى تسرع الى النماء والرخاء .

لقد وفينا هذه الصناعات حقها من البحث في غير هذا الموضوع كما ضمنا ذيل التقرير مذكرات خاصة بكل منها ، واليك بيان الصناعات المذكورة :

- (١) النساجة والصباغة وعمل الحصر والسجاجيد والسلال ومائر الصناعات التي تدخل في هذا الباب ؛
- (٢) الدباغة وأشغال الجلود ؛
- (٣) صناعة المعادن ؛
- (٤) صناعة الأخشاب ؛
- (٥) الصناعات الزخرفية .
- (٦) صناعة البناء .

أما النوع الثاني الذي تشمل عليه هذه الطائفة فهو الصناعات التي أنشئت انشاء أو أصابت تقدما كبيرا إبان الحرب الحاضرة بفضل الظروف الخاصة القائمة في هذا الوقت ولكن نجاحها في المستقبل يتوقف الى حد عظيم على معاملة الحكومة لها وعلى الخطة التي ستتبعها في مساعدة الصناعة .

يدخل في هذا الباب صناعة الطرايش (وهي من بعض الوجوه صناعة وطنية بحتة) ثم صناعة الاسرة الحديدية ثم صناعة المطاط (الكاوتشوك) ثم صناعة الملابس المجهزة ثم صناعة الاسمنت ثم صناعة مواد البناء ثم صناعة الدقيق (انظر المذكرة الخاصة بحيفة ١٤٨) .

فهذه الصناعات قد تمكنت بفضل الحرب أو بفضل مثابة أهميتها من البقاء أو الارتقاء فلا يبعد أن نحتاج فيما بعد الى درس حالتها درسا وافيا بقصد اعطائها ما تستحقه من المساعدة أو التنشيط في المستقبل .

الفصل السابع — تأييد الصناعة

ان المسألة التي نحن بصدد حلها أدق المسائل التي تسترعى أنظار المشرفين على المصالح العامة في هذا القطر . إذ بينما نجد القوم في معظم المسائل الاقتصادية متفقين على مبادئ مقترزة تفضي الى نتائج منطقية على الحالة الخاصة بكل قطر نرى مشكلة التأييد هذه — أو كما يسمونها عادة مشكلة الحماية الصناعية — لا تزال موضع اختلاف المحتلم ومثار الجدال المستمر سواء بين أهل السياسة أو بين علماء الاقتصاد .

نعم نحن لا ننكر أن تشديد المزاومة الأجنبية باقامة موانع جمركية ليس من المسائل التي تصطبغ في مصر بصبغة الأهمية المعجلة شأنها في البلاد التي ارتقت صناعتها وأصبحت تجاراتها وهي قائمة في الأكثر على تبادل المنتجات المحولة . ولكن لا نزاع في أن الضرورة قاضية علينا بالخوض في هذه المسألة إما عاجلا وإما آجلا وليس ذلك فقط من أجل بعض الصناعات الراهنة التي هي في حاجة الى ما يحميها من تدفق ربايل المصنوعات الأجنبية المناظرة لمنتجاتها . بل كذلك من أجل تقرير خطة العمل في المستقبل بالنسبة للنظام الجمركي .

وإذا جاز أن تظل مسألة الحماية من الأمور التي يمكن إرجاء البت فيها الى المستقبل ما دام القطر معتمدا على البلاد الأجنبية في معظم حوائجها فإن مسألة التقدم الى الصناعة بالمعونة المباشرة الفعالة وبالوسائل المساعدة على ترقية شأنها وتوسيع نطاقها تتطلب منا أسرع الاهتمام وأبلغ العناية .

لقد وقتنا — فيما نظن — الى إقامة البرهان بما تقدم على أمرين : (أولا) أن الصناعة لازمة لهذا القطر ؛ (ثانيا) أن حالتها الراهنة — وهي مملوءة بالنقص والعيوب ومحاطة بالمصاعب والمشقات — تستدعي أشد الاعتناء وأصدق التأييد .

بقى علينا إذاً أن نبحث في ماهية المعونة التي ينبغي بذلها للصناعة وفي الكيفية التي يجب اتباعها عند تقديم هذه المعونة .

ويبقى علينا كذلك أن ننظر أى الصناعات أحق من غيرها بالمساعدة وأولى بالتأييد .

فأما فيما يخص بالسؤال الأخير فن المبادئ الأساسية التي لا نزاع في صوابها ولا مراء في حكمة ان الصناعات القادرة على البقاء بذات نفسها مع احتمال صدمات المزاحمة المشروعة ومع إيصال الفائدة الى مجموع السكان هي دون مواها الجديدة بذيل المساعدة من جانب الحكومة .

أو بعبارة أخرى ينبغي الاحتراس من المساعدة بالوسائل المصطنعة على إنشاء أو إبقاء صناعات يرتكز نجاحها على أسس واهية أو تستمد وجودها من ظروف عرضية أو زائلة . وترى اللجنة من العيب بل ربما كان من الخطر الإخلال بهذه القاعدة لغير حاجة سوى أنه ينبغي ترقية الصناعة مهما تكلف الأمر وكيفما كانت العاقبة .

ولكن حذار في هذا الصدد من التعميم الخاطئ من التمييز إذ لا يصح اعتبار الصناعة غير جذرية بالتأييد من جانب الحكومة لعللة سوى أنها تعاني في أول نشأتها بعض مصاعب التكوين والتنظيم والواقع أن بعض المشروعات الصناعية الجديدة خليفة أن لا تترك وشأنها في أول الأمر ما دامت قائمة على أركان متينة وما دامت المصاعب التي تمرضها قاصرة على ما يتعلق بمدة التنظيم الصناعي والتجاري .

كذلك اذا نشأت إحدى الصناعات بفضل حادثة عرضية كالحرب فغير جائز لهذا السبب اعتبارها مقضيا عليها بفشل حتم بمجرد زوال تلك الحادثة العرضية . فم نحن لا ننكر أن بعض الصناعات المستجدة بفضل ذلك الأمر مسئول الى هذا المصير لأنها انما نشأت كما تؤدي اليها بعض الأضغاث التي أخش غلاؤها أو امتنع متاعها لأجل مسمى ولكن هنالك أيضا صناعات متبقية في قيد الحياة إما لأنها نشأت عن حاجة صادفت في موارد القطر ما يفي بها وفاء لم يكن يخطر على بالنا قبل الحرب وإما لأن ارتفاع الأمان في فترة الحرب قد مكّن أصحاب هذه الصناعات من سدّ نفقات التكوين والتحصين التي كثيراً ما تثبط الهمم عن القيام بشروط تكون في نشأتها بقيلة السبب ولكنها ذات مستقبل خلاق بالنجاح .

لهذه الأسباب المختلفة رأينا أن ننبه الى ضرورة الاحتراس من الأغلاط التي يحتمل وقوعها عند التقدم الى مساعدة الصناعات والتمييز بين ما هو منها جذري وما هو غير جذري بأن ينال من تأييد السلطة الأميرية ما يساعد على ارتخائه .

وقبل البحث في أنواع المساعدة وضروب التأييد التي يجوز منحها بوجه عام للصناعات المصرية يحسن بنا أن نبين السبب الذي من أجله توجب الضرورة على ما يظهر تداخل الحكومة في الشؤون الصناعية بهذا القطر .

لا ننسك في أنه لا يخطر على بال امرئ أن يؤيد في هذا القطر نظرية الفالين بترك الأمور وشأنها : تلك النظرية التي تقادم عليها الدهر والتي لا تكفى بإرشاد ولاية الأمور الى الامتناع عن التعرض للشؤون الاقتصادية حتى تحضهم على ذلك وتغريهم .

ولكن هناك من يقولون بأنه اذا كان الامتناع قد يؤدي الى اضطراب الأحوال وانتشار الفوضى فغير مستحسن مع ذلك أن يصطليح تعرض الحكومة بصيغة التداخل الفعال بل الواجب أن تقتصر مهمتها على اسداء النصائح وبذل المساعي الصالحة . فوظيفة الحكومة في نظر أولئك القوم إنما تقتصر على الاقناع والتعليم والارشاد دون أن تتعرض للشؤون الاقتصادية بما يعتبر في نظرهم ضربا من التقييد والاكراه .

فانصار هذا المذهب يسلمون طوعا بمشروعية تداخل الحكومة في تقرير المبادئ الكفيلة بصيانة الاستقامة في الشؤون التجارية والصناعية وبناء على ذلك يسبقون تعرض الحكومة لدرء الجرائم التي من شأنها الاخلال بالقواعد المشروعة لهذا الغرض كاستعمال الموازين المطففة والمكاييل المغشوشة والقود المزيفة وكشف الأطعمة والسلع والجرائم التي ترتكب اضرارا بحقوق المختصين وكتروير شارات المصانع الخ . ولكنهم يقفون عند هذا الحد ولا يميزون للحكومة أن تتعدى هذه الغاية .

أما رأى اللجنة في هذا الصدد فهي وإن كانت لا ترى من الصواب أن يميل تداخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية الى جانب الانطراط ترى من الواجب أن يكون هذا التداخل من القوة والتأثير بحيث يستطيع أن يزيل عنا وجودا قد تمكن في النفوس حتى صار طبعا راسخا وخلقا غالبا .

والواقع الذي ليس فيه ارتياب أنه لا سبيل في هذا القطر الى استعراء الانظار واستيقاظ الالتفات نحو الشؤون المتعلقة بالمصلحة العامة إلا بفضل مساعي الحكومة ، والسبب في ذلك يرجع الى تسلط فكرة موروثية من أقدم العهود مؤداها أن الحكومة هي في كل خير وشر صاحبة المرجع الأعلى وهذا ما دأب بعض أهل النظر من أولى الأمر الى أن يسلكوا في أعمالهم مسلك المستبد الخير ويتذرعوا بوسائل الاكراه المبرور للقيام بما تقتضيه المصلحة العامة من وجوه الاصلاح وإن كان هذا المسلك مخالفا لاعتقادهم الباقى في حدود الولاية العامة .

وليلاحظ كذلك أن تهتم الصناعة في الأقطار الأخرى بهذه الخطوات الحثيثة الواسعة قد خفف القطر المصري في مؤنرة البلاد الصناعية فالذى يحول جولة في أوروبا أو أمريكا ويشاهد ما هنالك من المصانع الحديثة التي ما هي إلا هياكل يتجلى فيها المجهود البشرى ومجائب تُمثل فيها آيات النظام والإحكام ثم يرجع البصر الى مصانعنا الحفيرة وأساليبنا العتيقة لايستعده أن يتردد لحظة في وجوب التذرع بالبحج والوسائل وأشد التدابير إذ كان الداء الذي نروم علاجه داء مستحكما دخيلا .

هذا وقد روى لنا التاريخ الاقتصادي ان المصلحين كانوا لا يجمعون البتة عن التوصل الى اغراضهم بأشد الوسائل جرأة وأبلغها إقداما . مثال ذلك : أن كولير (وزير مالية فرنسا في عهد لويس الرابع عشر) لما عزم على احياء الصناعات الكبيرة في فرنسا أنشأ على نفقة الحكومة وتحت ادارتها تلك المصانع الكبيرة التي كانت رواد المصانع الحديثة وألف كذلك الشركات الاستعمارية التي كان الغرض منها تصريف المصنوعات الفرنسية في الأسواق النائية وكان يكثر أيضا من توزيع الجوائز السنية على تصدير المصنوعات تشجيلا لتصريفها في الأسواق الدولية .

وقد غالب عن خواطر الذين يقدحون في أعمال المصلح الكبير محمد علي أنه كان متشعبا بنفس هذه الفكرة إذ أنشأ ما أنشأ من المصانع وإذا أحيا بمساعيه ما أحيا من الصناعات ولكن غرضه — بدلا من أن يصادف (كما حدث في فرنسا) من تمهوده بلطيف برهم وحيل رعايتهم حتى أنبت نباتا حسنا — لم يبعد في هذا القطر غير الاهمال والاعراض فلا غرو أن لا يذكروا ريعه ولا عجب أن تنقطع ثمراته .

هذا على أن المسلك الذي تشير باتباعه ليس بدعة مستحدثة فكثير من البلاد التي لم تبلغ صناعتها المبلغ اللازم من صلابة العود وشدة الأسر قد اتخذت منذ عهد بعيد أوقريبا ما ينبغي من وسائل المساعدة المباشرة لتنشيط صناعاتها الوطنية بل والأخذ بناصرتها .

وغني عن الذكر أن هذا أيضا شأن البلاد الصناعية الكبرى حيث ترى تدخل الحكومة — الذي يصطبغ أحيانا بصبغة الحماية المتغالية — لا يقصر عن التوسل بكل ما عساه يؤدي الى ترقية الصناعة الوطنية على حساب الصناعة الأجنبية .

وقد أوردنا في ذيل التقرير أمثلة مقتبسة من البلاد التي هي أقل من غيرها تقدما في مضمار الرقي الصناعي والغرض منها أن توضح بتقريب أوجه الشبه ما يستطاع عمله في مصر على مثال ما فعلته الحكومات الأخرى في البلاد المذكورة .

وفضلا عن كل هذا قد ظهر اليوم عامل جديد حرك الأهم في سبيل المساعدة الصناعية وفتح عيون الغلاة المتطرفين من أنصار حرية التبادل، نغني بذلك الحرب . فمن الحق — على ما يظهر — أن الحكومات تستخدم إما بجمعة وإما منفردة التدابير الكفيلة بتحريرها من ربة الاعتماد على الأسواق الأجنبية كلما وجدت الى ذلك سبيلا، ولا ريب في أن هذا العزم الصريح الذي قرره بصفة رسمية سيوجد ظروفا جديدة ملائمة لانتشار المجهودات الوطنية في طريق الصناعة والتجارة بفضل ما سيتبدله الحكومات المختلفة من المساعي المنشطة .

وقد أسفر المؤتمر الاقتصادي الذي عقده الحلفاء في باريس في سنة ١٩١٦ عن تقرير طائفة من التدابير غايتها التعاون والتضامن على توسيع نطاق الانتاج في مجموع بلادهم توثيقا لعرى الارتباط فيما بينهم وتحقيقا لاستقلالهم عن بلاد الأعناء من الوجهة الاقتصادية .

وقد ألقى الشرط الأعظم من هذه التدابير على عاتق الحكومات أنفسها ونحن لا نشك في أن اتباع هذه المبادئ سيهيئ للقطر المصري ووسائل التخلص من تلك الأساليب المحققة التي كانت تصيب التجارة والصناعة بأسوأ الآثار من مزاحمة غير مشروعة وإعناء وخيم العواقب .

هذا وقد رأينا - تأييدا لما ذكرناه آنفا - أن نورد هنا صورة أحد القرارات التي امضتها حديثا اللجنة البرلمانية التي عهد إليها في بلاد الانجليز بتنظيم التجارة والصناعة بعد الحرب :

"لقد رأينا بفضل التجارب التي اكتسبناها إبان الحرب أن الواجب يقضى بالتخاذ تدابير خاصة لتنشيطا لانتاج الأطعمة والكمادات والمصنوعات في داخل الامبراطورية البريطانية أينما كان التوسع في هذا الانتاج أمرا ممكنا ومستحسننا من الوجهة الاقتصادية لسلامة الامبراطورية وصلاح شؤونها".

أما فيما يخص الحماية - أي وقاية الصناعة الوطنية من مزاحمة الصناعة الأجنبية بواسطة الموانع الجمركية - فليسمح لنا القارئ أن نقول بأن هذا ليس موضع البحث أو الفصل في ماهية المذهبين المتعارضين بهذا الصدد : نعى الحماية وحرية التبادل كما أنه ليس من شؤوننا أن ننصب من أنفسنا حكما للبت في أي المذهبين أصح لهذه البلاد وأضخم خيرها وفلاحها . هذا على أنه ليس في استطاعة القطر أن يحدث تغييرا أساسيا بعيد الفور في نظامه الجمركي إذ كان مثل هذا التغيير جديرا بأن يلاق أشد المصاعب وأمنع العقبات سواء من الوجهة السياسية أو من الوجهة الاقتصادية .

بيد أنه إذا لم يكن بد من الإصلاح فالواجب أن لا يكون ذلك باتباع خطة جمركية ضيقة تقيد التجارة بتقييد مضرا وتقتصر نطاق الانتاج وترفع تكاليف المعيشة الى حد يهبط بل يبنى أن يكون الإصلاح بتفقيح الرسوم الجمركية الراهنة تنقيحا مبنيا على قاعدة أكثر ملاءمة لحاجة القطر .

والى هذا الأمر قد أشارت اللجنة البرلمانية البريطانية التي استشهدنا آنفا بأرائها العالية حيث قالت : "إن حرية التبادل إذا قوتت من جانب واحد فهي غير جديرة بأن تكون في نهاية الأمر حلا مرضيا . وهب فعلا أننا لم نجد بدا من إحاطة التجارة ببعض القيود فتلك ضحية هينة يسيرة في جانب الفوائد الجمة التي تعود علينا من حماية موارد البلاد ومصالحها من اعتداء تجارة أجنبية تتمتها حكومتها بأنواع الإعانات أو المساعدات بيد خفية ولا يردعها عن الحاق الأذى بنا رادع" .

ان الذين يصرحون بهذه الآراء هم طائفة مختارة من أنصار كلا المذهبين : الحماية وحرية التبادل ورئيس هذه اللجنة (اللورد بلقور أوف برليه) من كبار المشيعين لحرية التبادل وقد رفض منذ بضع سنوات أن يشترك في حركة قام بها حزبه في سبيل اصلاح الرسوم الجمركية .

وقد قوتت هذه اللجنة البرلمانية فضلا عما ذكر اعطاء الأفضلية للمحاصلات والمصنوعات الواردة من المستعمرات البريطانية فيما وراء البحار عند ما "تفرض الرسوم فيما بعد على واردات المملكة البريطانية" وقد رأت كذلك أن الواجب يقضى بالنظر عن كثب فيما ينجم من المواقب عن فرض رسوم جمركية على الأصناف اللازمة لصناعة البلاد وهذا مبحث رائده رعاية مصالح المستفيدين مع انصاف العمال في مطالبهم العادلة .

أما في مصر فالأمر - كما يتضح مما نحن ذا كروه فيما بعد - لا يحتاج الى شئ سوى تطبيق نظامنا الجمركي على مصالح البلاد فيما بعد الحرب تطبيقا يؤدي الى إقامة مانع معقول في وجه تجارة البلاد التي تأتي على القطر أن ينشع بنفس المزايا التي هي منتفعة بها بحيث يكون من شأن هذا التطبيق أن يساعد

بعض المساعدة على إنشاء أو إبقاء صناعات قد توفرت فيها جملة صالحة من أركان النجاح ودعت إليها مطالب القطر أو مصالحه إما من الوجهة الاقتصادية وإما من الوجهة الاجتماعية .

يتضح لنا من هذه النظرة العامة التي ألقيناها على مشكلة المساعدة الصناعية أن مهمة الحكومة في مصر قد انحصرت حتى اليوم في تأييد الصناعة بالوسائل غير المباشرة وهي نشر التعليم الصناعى والفنى ووضع القوانين الكفيلة بصيانة الآداب في الشؤون الصناعية .

أما فيما يخص المساعدة المباشرة — وهى تكون فى العادة على أحد أسلوبيين إما بتقديم المعونة المباشرة للصناعة الوطنية وإما بتقييد التجارة الأجنبية — فالظاهر أنها لم تصادف حتى الآن اهتماما جديا ولا شك فى أن خير هذين الأسلوبين وأقربهما الى الصواب من الوجهة الاقتصادية إنما هو تأييد الصناعات المتزعزعة حتى يشتد أزرها ويقوى ساعدها وتصبح قادرة على البقاء من غير حاجة الى تقييد التجارة المشروعة غير أن الأفراد فى هذا الأمر جذريان ينقلب نقصا شأنه فى سائر الأمور . ويرى القارئ فى الصفح التالية بأى صورة وبأى قدر يمكن تأييد الصناعة المصرية من غير أن يكون فى ذلك تقييد للتجارة فى الأصناف الضرورية للبلاد ولا تضيق حرية انتشار الثروة الاقتصادية فى القطر .

أما فيما يتعلق بوسائل المساعدة غير المباشرة فقد اقتصرنا على البحث فى مشكلة التعليم الصناعى إذ كان هذا الضرب من المساعدة أساس التقدم الاقتصادى .

وجدير بنا أن نساءل فى هذا المقام عما إذا كانت المعونة التى ينبغى تقديمها للصناعة إنما تقتصر على الحكومة وحدها أم هل هناك أيضا واجبات تقع على الجمهور أن يقوم بها لإدراك الغاية المنشودة . لقد أظهرنا فى الصفح السابقة بأجلى بيان أن النهضة الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تضافرت فى سبيلها مساعى الأمة بأجمعها فلا محل أذاً لأن تلقى على عاتق الحكومة وحدها عبء الجهود التى يقتضيها القيام بتلك النهضة .

وأنه لمن الخطأ المبين أن نتصور إمكان ارتقاء الصناعة بمجرد ما تبذله الحكومة من ضروب المساعدة والتأييد ما لم تظهر الأمة فى سبيل الوصول الى هذه الغاية السامية من قوة الإرادة وسائر الصفات ما لا بد منه ولا مندوحة عنه إذ ليس المقصود من مساعدة الحكومة أن تفتى عن مساعى الأمة بل أن ترشدها الى طريق الهدى وتسددها الى مرمى النجاح .

الفصل الثامن — الوسائل الكفيلة بتنشيط الرق الصناعى

لقد بينا فى الفصل السابق أن معظم بلاد العالم قد اتخذت من التدابير إما حديثا وإما قديما ما يكفل لصناعاتها الرقى والنشاط . ويتضح للقارئ من مقارنة التدابير المقترحة فى هذا المقام بما هو متبع فى البلاد الأخرى مما بيناه فى مذكرة ملحقه بذيل التقرير (صفحة ٢٥١) أننا لم نأت فى هذا البحث بشئ جديد وأن رائد اللجنة فيما اقترحه بهذه المناسبة كان روح الاعتدال .

وغنى عن البيان أنه لا يمكن أن نطبق جميع الوسائل المقترحة على الصناعات المختلفة بوجه سوى إذ بينا نجد محل الفائدة لبعض الصناعات ينحصر مثلا فى إلغاء رسوم التصدير وتخفيض أجور النقل

بالسكة الحديدية الى موانئ التصدير المصرية يكون موضع الفائدة لطائفة أخرى من الصناعات في الانتفاع بأعمال معمل في تطبيق العلوم وهلم جرا . وكذلك ترى في بعض الأحوال أن الوسائل المقترحة لا يصح تطبيقها إلا على الصناعات الناشئة بينما تجد الوسائل الأخرى ذات صفة دائمة تستفيد منها الصناعة المتفتحة بها على مدى الدهر .

فاذا أنشئت لهذا الغرض سلطة معينة وأعطيت من الاختصاص ما يمكنها من الوقوف على مطالب الصناعة كان في استطاعتها أن تطبق على كل حالة ما يصلح لها من ضروب المساعدة وأن تتخذ في هذا السبيل من التدابير ما يكون جديراً بالتوفيق بين مصالح الحكومة ومصالح الصناعة . وإليك بيان التدابير التي اقترحتها اللجنة ما عدا اصلاح نظام الجمارك والتعليم الصناعي فقد أوردنا لكل منهما فصلاً قائماً بذاته .

(١) إعفاء الصناعات المصرية من كل ضريبة داخلية إعفاء مكافئاً لمقدار الرسوم الجمركية المقررة في الوقت الراهن أعني أنه اذا أوجبت الضرورة فرض ضريبة داخلية على بعض المصنوعات المصرية وجب أن يضاف مقدار هذه الضريبة الى الرسوم الجمركية المقررة على الواردات الأجنبية المناظرة لهذه المصنوعات . وليلاحظ بهذه المناسبة أن المصنوعات المصرية في كثير من الأحوال مثقلة فعلاً برسوم جمركية دُعيت عن جانب من السلطات وعن الآلات وأنواع الوقود التي ترد من الخارج مما يحتاج اليه في عمل تلك المصنوعات، وجدير بالمراعاة أيضاً أن الرسم الجمركي المقر على الصنف الأجنبي هو العبء الوحيد الذي يقابل ما يتنج به ذلك الصنف في بلاده الأصلية من المزايا السديدة والفوائد الجمة إما لرخص تكاليفه الأولية ولما يسبب ما يناله من الاعانات المتنوعة التي تمنح له على هيئة جوائز أو ما عدا ذلك . فاذا استمر تقرير الضريبة الداخلية على الصنف المصري من غير أن يزداد بمقدارها الرسم الجمركي المفروض على الصنف الأجنبي لم يكن ذلك إلا تشجيعاً حقيقياً للصناعة الأجنبية على حساب الصناعة المصرية .

(٢) التوسع في تخفيض أجور السكك الحديدية وفي منح التسهيلات المخصوصة لنقل المصنوعات التي يرسم التصدير بل والتي يرسم الاستنفاد المحلي في بعض الأحوال . ليس يخفى على اللجنة أن هذا التخفيض حاصل في الوقت الحاضر بالنسبة لبعض الأصناف ولتأ نود أن ننظر الى هذه المسألة بعين تكون أميل الى مراعاة المصالح الصناعية من غير اضرار بمصالح الخزانة الأميرية . فليس من رأينا أن نهزج الحكومة بالمطالب الفادحة ولكن يظهر أن تخفيض الأجور الى حد معتدل جدير أن يؤدي الى تشييط حركة النقل فتكون في ذلك عوض من التخفيض .

ومن الرغائب التي نرجو تحقيقها بهذه المناسبة أن يوجه الاعتناء الى تحسين مجرى النيل بحيث يصبح أكثر ملائمة لأغراض الملاحة ولا سيما في مبدأ التصاديق مع تنظيم مجارى المياه وتعميقها في المواضع التي يبطؤ فيها سير الملاحة أو تعصب حركتها .

ان قل البضائع الثقيلة بالسفن النهرية يمتاز بسهولة وقلة كلفته وليس فيه أدنى مزاحمة للسكك الحديدية فضلاً عن أنه يساعد على تشييط كثير من الصناعات . ويدخل في هذا الباب أيضاً اصلاح نظام الترع والأهوسة .

ويعمد بالحكومة كذلك أن تعين على إنشاء معامل كهربائية مركزية لتوزيع التيار الكهربائي بشروط اقتصادية موافقة كلما وجدت الى ذلك سبيلا . وهذا بحث قد وفيته حقه في مذكرة خاصة ملحقه بهذا التقرير صحيفة ٢٣١ .

(٣) أن تعطى الأفضلية في المناقصات الأميرية للمصنوعات المصرية دون الحاصلات الأجنبية ما دامت الأثمان المعروضة عن كل منهما متناسبة ومما يراعى في هذا الصدد أن بعض الحكومات تمنع الحاصلات الوطنية بفرق يزيد مقدارا معينا في المائة على أثمان الحاصلات الأجنبية ولكن هذه الطريقة ان هي إلا ضرب من الاطانات المستترة التي لا مسوغ لها في مصر . وغنى عن الذكر أنه لا يجوز أن يكون اعفاء البضائع الأجنبية الموردة الى الحكومة من الرسوم الجمركية سببا لاعطائها مزية على البضائع المصرية بل الواجب عند مقارنة الأثمان أن تخضع الرسوم الجمركية التي يكون الصانع المصري قد دفعها عن الخامات الأجنبية الداخلة في صناعته كي يكون في ذلك مزية للصنف الوطني تعادل رفع الرسوم الجمركية عن الصنف الأجنبي .

ويمسح بالحكومة في بعض الأحوال أن تعدل عن العمل بقاعدة المناقصات وأن تصدر توافيقها مباشرة الى أصحاب المصانع المصرية وذلك نظرا الى ما يكون للصناعات المصرية من الصفات الخاصة ونظرا الى المزايا التي تتم عن وجود الأصناف المطلوبة في مثال السيد . وأن في اتباع الحكومة لهذه الطريقة لمساعدة عظيمة جدا للصناعة .

(٤) منح ائانات مؤقتة أو امتيازات بشروط هينة مساعدة لبعض المشروعات الصناعية أو الخاصة باستخراج المعادن مما يكون ذا منفعة طامة أو مما يؤدي الى تنمية موارد القطر .

هذا نوع من المساعدة الاستثنائية المحضة فلا مسوغ لمنحه اليه إلا داعي المصلحة العامة كأن يكون الأمر متعلقا بإنشاء صناعة جديدة خليفة بأن تزيد ثروة القطر في يوم من الأيام وينبغي في هذه الحالة أن يشترط في منح هذه الاطانات المباشرة وضع حسابات المشروع تحت مراقبة دقيقة يقوم بها مندوب من قبل الحكومة وأن تقطع الاطانات عند أجل معين بل قبل حلول هذا الأجل متى شرع أصحاب المشروع في تناول أرباح منه إلا لا يجوز في حال من الأحوال أن تدفع الأرباح من أموال البلاد .

وهناك نوع آخر من المساعدة وهو أن تضمن الحكومة أداء فائدة ضغفري فكثيرا ما يكون اعطاء هذا الضمان كافيا وحده لاجتناب الضرورة التي تقضى بدفع تكلفة للفائدة المذكورة فان الحكومة بضمانها للمشروع تعبire من نفوذ سمعتها وفضل جاهها ما يكون في بعض الأحيان كفيلا بتدليل كثير من الصعاب .

(٥) أن تقدم الحكومة قروضا مكفولة برهائن أو بغيرها من أنواع الضمان وذلك لتمكين الأفراد من إحراز المال الكافي لإنشاء بعض الصناعات أو ترقيتها أو تحسينها .

هذه الوسيلة مستعملة في كثير من البلاد لمساعدة الصناعات الصغيرة وهي تحسن في مصر بنوع خاص كما دعت الحاجة الى اعانة تحريمي المدارس الصناعية وكذلك للاصلاح من شؤون بعض الصناعات التي هي في حاجة الى تلافى حالتها الزمة بتغيير أدواتها ومعداتنا .

(٦) أن تتوسع الحكومة في منح المساعدات المالية للشروعات ذات المنفعة العامة متى كانت مفيدة للصناعة المصرية .

وللاحظ بهذه المناسبة أن كثيرا من الحكومات يشترط عند منح المساعدة لأمثال هذه المشروعات أن توجه طلبات المواد وماتر الأصناف الى متاجر البلاد وأن تكون المواد المستعملة من حاصلات البلاد بقدر الامكان .

(٧) أن تنشئ الحكومة : (أولا) معهدا للباحث الصناعية يتكفل بالنفقات والأعمال التمهيدية اللازمة لايضاح الأساليب الجديدة أو أساليب الاختقان مما لا تستطيع المساعي الفردية أن تقوم بتأديته وتحقيقه ويتكفل أيضا بتقديم المعلومات الفنية أو الصناعية واسداء النصائح الوثيقة في هذا الصدد ؛ (ثانيا) معملانا لتحليل المواد واجراء التجارب التمهيدية والمباحث العلمية .

ان الحاجة ماسة في هذه البلاد الى تنشيط حركة البحث والاستكشاف لاسيما إذا كان القطر المصري شديد النزوع الى الاتكال على البلاد الأخرى في امداده بالعلماء والفنيين فالواجب أن لا تكفى مصر باستقاء معارفها من المصادر الأجنبية بل ينبغي عليها أن تؤدى نصيبها من البحث والاستقصاء في سبيل رفقا الاقتصادى .

وقد جرت العادة في البلاد الصناعية الكبرى أن يكون لبعض المصانع العظيمة طائفة من العلماء الباحثين تتلقى به وتتوفر عليه ولكن الحكومة أقدر بوجه عام على تأدية هذه المهمة وتقديم هذه المساعدة .

(٨) اقامة المعارض والمتاحف التجارية والصناعية وغيرها من المساعدات الكفيلة بتنشيط الرقى الصناعى بفضل مايمنح فيها من الجوائز .

ان المتاحف المهمة في هذا القطر لا تستعمل الا على نماذج من فنون قدماء المصريين وصناعاتهم وفي بعض المدارس الثانوية والخصوصية متاحف أقيمت بها لأغراض التعليم خاصة ، ولكن المقصود في هذا المقام انشاء متاحف غايتها توير أذهان الجمهور بما تعرض على أنظاره من مآثر العلوم والفنون الحديثة .

أما فيما يخص بالمعارض النورية فلا حاجة بنا الى التنويه بفائدتها والاشارة الى منافعها إذ لا يخفى أن الفرض الأولئ منها اطلاع الجمهور على منتجات الصناعة المحلية ولكنها تساعد في الوقت عينه مساعدة كبيرة على ترقية الصناعة بفضل ما تحدث بين الصناع من المباراة وبفضل ما تدفع بين الناس من المعلومات .

والواقع أن هذه المعارض خلية أن تصبح بفضل ما تكسوها الحكومة من مظاهر الأبهة والاحتفال مواسم للصناعة تتبراهتمام الجمهور وتحيط الشؤون الصناعية بجو من التطلع الحفى والرعاية البارة .

ومن الجلى أن منح الجوائز والأوسمة وألقاب الشرف أمر جدير بتحرك الهمم وانهاض المساعى كما هو خليق بأن يعطى أصحاب المشروعات وأرباب الصناع من رفيع المنزلة وعظيم الشأن ما لم يزل مضمونا به عليهم .

(٩) نشر المعلومات العامة المتعلقة بالمسائل الصناعية والتجارية .

إن الحكومة تستطيع بواسطة موظفيها أن تجمع ما تشاء من المعلومات الواسعة والبيانات المتنوعة عن الأسواق المختلفة والحركة التجارية والأساليب الجديدة والتشريع في الشؤون الصناعية والتجارية وأنظمة الجمارك وعن الخانات والمال ورؤوس الأموال والتداول والنسيئة الخ . فتي اجتمعت لدى الحكومة هذه المعلومات أمكنها أن تديرها بين الجمهور إما في شكلها الأصلي وإما بعد تفسيرها وصوغها في مقالات توضع لهذا الغرض . وبما هو جدير بالذكر في هذا المقام أن معظم الحكومات قد اهتمت بهذا النوع من التعليم وقررت له أنظمة تختلف من حيث مبلغها من الكال والأتان ولكن هذا الأمر مهم في مصر كل الأهمال .

(١٠) المساعدة على إنشاء النقابات الصناعية والاعانة على حسن ادارتها .

لقد رأينا الحكومة المصرية تهتم أشد الاهتمام بأمر النقابات الزراعية فلا أقل من أن تجود بمعاونتها النفيسة لتأييد كل مسعى يبذل في سبيل إنشاء النقابات الصناعية . إذ من المحقق أن هذه النقابات خلية بأن تعود على الصناعات الصغيرة بأعظم الفوائد . وإذا تذكر الانسان ما قلناه آنفا عن حالة الصناعات الوطنية الصغيرة وما هي مصابة به من العيوب والآفات كعدم التبصر وفقد النظام والترتيب والجهل وبوسائل تدبير الخانات وتصريف المصنوعات بأوفق الشروط قول إذا تذكر الانسان هذه الأمور اتضح له من أول وهلة مقدار الفائدة التي ترتب على تأليف شركة بين قوم يزاولون صناعة واحدة وقيمون في حمة واحد أو في قرية واحدة أو في مدينة صغيرة واحدة بحيث يكون الغرض من هذه الشركة التعاون على شراء الخانات لا يتباع ما يستحدث من الآلات المتقدمة في الاتقان .

فيود اللجنة لو تفضلت الحكومة عند وضع مشروع القانون الخاص بالنقابات بأن تورد فيه مع النصوص المتعلقة بالنقابات الزراعية نصوصا تجيز إنشاء نقابات صناعية على القواعد المذكورة آنفا وجدير بالذكر في هذا المقام أن تأليف النقابات الصناعية كان سابقا في أوروبا لتأليف النقابات الزراعية .

(١١) تعيين طائفة من الأخصائيين الماهرين بصفة معلمين ومفتشين متجولين تكون مهمتهم أن يساعدوا على ترقية الصناعات الوطنية الصغيرة وأن يعاونوا على تحسين حالها بما يذلوله من النصائح وما يعطونه من الايضاحات .

هذا النوع من المساعدة هو التكلفة اللازمة للتعليم الصناعي الذي يعطى في المدارس والسبب في وجوب هذه المساعدة تعذر التوسع في بث التعليم الصناعي وصعوبة إيصاله الى أعماق الطوائف الصناعية بالسرعة اللازمة .

ذلك فضلا عن أن مهمة المفتش جديرة بأن يكون لها من الصبغة العملية ما لا يتأتى للتعليم المدرسي فإن المفتش يستطيع بفضل احتكاكه المتواصل بأرباب الحرف أن يساعد بالصناعات والارشادات على اصلاح العيوب العديدة التي تشكوها الصناعات الصغيرة كما يمكنه أن يقدم الى الصناع ما ينبغى من الرسوم الجديدة والنماذج الجديدة بالرواج وأن يرشدهم الى أحسن الأسواق وأن يبلغ ظلاماتهم الى جهات الاختصاص الخ .

ان هؤلاء الموظفين المتجولين سيكونون هم ونظار المدارس الصناعية ومدبريها أنفسهم العوامل المساعدة على ترقية الصناعة كما أنهم سيكونون العضد الأقوى والعنصر الجوهرى الذى بفضلها تستطيع المصلحة الأميرية المشرفة على شؤون الصناعة فى مصر نشر تعاليمها وبث فوائدها .

(١٢) انشاء مصرف أوفرع فى أحد المصارف الراضنة تكون غايته مساعدة الصناعة والتجارة الصناعية .
لا نذكر أن كل صناعة تسير فى أعمالها سيرا حسنا وتلوح عليها دلائل النجاح تستطيع فى الظروف الحاضرة أن تتال مع المساعدة الكافية من المصارف التى فى مصر ولكن القطر يقتصر الى معاهد مالية تأخذ بناصر الصناعات الجديدة فى أول نشأتها .

ليس الداعى الى انشاء مصرف من هذا النوع رغبتنا فى الاندفاع بكل قوانا فى مشروعات غير مأمونة العاقبة وفى المجازفة بأموالنا فى أعمال غير مضمونة الفائدة بل حاجتنا الى تاليف مجهوداتنا المالية وارشادها فى سبيل المشروعات الصحيحة مع اجتناب المضار التى تنجم عادة عن الالتجاء الى رؤوس الأموال المستقاة من المصادر الأجنبية .

فاذا أنشئ فى هذا القطر مصرف صناعى على رأسه مدير قد اطلع على دخائل البلاد بحيث يستطيع أن يميز بمعرفة أهل الخبرة والتخصص أى الصناعات خليك بالرواج والازدهار لأصبح مجال العمل لمثل هذا المصرف واضحا جليا ولكان نجاحه مضمونا بقدر الامكان . هذا ويعين أن يكون الابتداء على منوال صغير ويكتفى جدا أن يشرع بادئ ذى بدنه بإنشاء فرع صناعى فى أحد المصارف الحالية الكبرى . كالمصرف الأهلى . — يعين له مدير من ذوى الخبرة الواسعة والمهارة التامة .

وهنا يعرض للتأمل سؤال : هل من شأن هذه التدابير اذا نفذت أن تؤثر تأثيرا سهيا فى ايراد الحكومة ؟ ليس ذلك مما نراه ولا مما نريده .

والواقع أنه فى بلد كصر لا يزال مفتقرا الى كثير من الاصلاحات والأعمال ذات المشعة العامة مع أن موارد ميزانيته لا تحتل إلا قليلا من التوسع والزيادة بسبب القيود المضروبة على سلطته فى فرض الأموال والضرائب ؛ نقول فى بلد هذا شأنه لا يجوز على الإطلاق أن تتولى الحكومة أمورا تحدث فى نفقاتها من الزيادة العظيمة أو فى ايراداتها من النقص الكبير ما يؤدى الى اللقاء الاضطراب أو العجز فى حالة راضنة لا لغاية سوى إيجاد حالة جديدة ذات فائدة بعيدة أو غير مضمونة .

ان هذا الخطر لم يغيب عن نظر اللجنة بيد أنها لا ترى داعيا للتخوف منه .

فعلاوة عما يبنى من تقديم الحذر والتدبير واستعمال الحزم والتقدير عند تطبيق وسائل المساعدة التى اقترحتها آنفا ترى اللجنة أنه كلب تعرضت موارد الحكومة للاختلال كان من حق المشرفين على المسالية الأميرية أن يوجهوا عنايتهم واجتهادهم الى البحث عما يسد ذلك الخلل ويعوض من ذلك النقص .

لهذا قد توخيت عند الكلام على اصلاح النظام الجمركى اقتراح طريقة مرنة تمكن الحكومة من ردّ التوازن الى مواردها كلما أصيبت هذه الموارد بالاختلال من جزاء تخفيض الرسوم المقررة على بعض الأصناف .

وكذلك لما اقترحنا وسائل الاعانات والقروض وتخفيض أجور النقل انخ اشتراطنا أن لا تعطى أمثال هذه المنح إلا للشروعات التي يتوافر فيها ضمان قوى يكفل لها البقاء والنجاح . فالنفقات التي تتكفلها الحكومة في أمثال هذه الأحوال ليست إلا ضحايا صورية وما هي في الحقيقة إلا أموال تستثمرها الحكومة فتعود عليها فوائد في صور شتى ومن كل وجه لم يكن بالمتنظر .
والواقع أن الخطر الذي تستهدف له الحكومة ينحصر في بعض المغارم والنفقات التي لا يعتد بها إذ المقصود من تداعل الحكومة في أغلب الأحيان هو بالأكثر الامتعاة بسلطتها الأدبية ومساعدتها الصالحة دون الحصول على ما تستطيع بذله من المعونة المادية .

الفصل التاسع

نظام الجمارك المصرية وتطبيقه على المصالح الاقتصادية في هذا القطر

لننظر الآن بأى صورة وبأى قدر يمكن اصلاح نظام الجمارك المصرية اصلاجا يعود بالمنفعة على الصناعة في هذا القطر .

ان النظام الجمرى النافذ في الوقت الحاضر يتكون من وفاقات وراسيم عالية ومعاهدات تجارية تعطى الحق على حد سواء لكل البلاد المتعاقنة في أن تتعامل معاملة أولى الدول بالمرعاة وهذا النظام يتضمن رسوما على الواردات وأخرى على الصادرات وعوائد داخلية .

الرسوم الجمرية المقررة على الوازدات — قد تعهدت الحكومة المصرية أن لا تهتور على البضائع الواردة الى القطر رسما يتجاوز ٨ ٪ من قيمتها يستثنى من ذلك السكر المكر وخشب البناء وأنواع الكحول المحل أو المعطر التي لا تشتمل على أكثر من ٥٠ درجة من الكحول الصرف حيث يجوز للحكومة أن تزيد الرسوم المقررة عليها بمقدار ٢ ٪ من قيمتها ويستثنى كذلك الحيوانات والبتول وأنواع الكحول التي تشتمل على ٧ ٪ من قيمتها .

على أن الحكومة لم تستعمل، اها من الحق في زيادة الرسوم المفروضة على هذه الأصناف إلا استعمالا جزئيا . بل هى بالعكس قد رأت مراعاة للصحة العامة أن ترفع الرسوم الجمرية عن واردات الإسمدة وأن تخفض الرسوم المفروضة على الفحم الحجري وخشب الوقود والبتول والميازوت والثيران والقر والضان والماعز حية كانت هذه الحيوانات أو مذبوحة الى ٤ ٪ . بيد أن هذه الأفضال التي صادفت أحسن موقع ليست عبارة عن إلغاء دائم للرسوم الجمرية وإنما هى تنازل كريم لأجل مسمى .
هذا وقد خرج الدخان بأنواعه والتبأك وملح الطعام وملح البارود والتطرون والحشيش من التعريف العامة ووضعت لهذه الأصناف أنظمة خاصة .

فالرسوم الجمرية المقررة بمقتضى القانون الصادر في ٣ يناير سنة ١٩١٤ على السجائر والدخان الذى يرد من البلاد التي لم يعقد معها اتفاقات خاصة إما ورقا مجردا من ساقه أو ضلعه أو عرقه الأوسط وإما مفرويا أو مكبوسا أو مسحوقا هى ٣٢ قرشا عن كل كيلو جرام من الأصناف المذكورة آنفا و٢٧ قرشا صافا عن كل كيلو جرام من الدخان الذى يرد ورقا .

أما أنواع الدخان الواردة من تركيا أو من البلاد التي عقدت معها لهذا الغرض وفاقا خاصة
بالرسوم الجمركية المقررة عليها تنقص قرشاً صاعاً في كل كيلو جرام عن الرسوم المذكورة آنفاً .
وأما السبجار فيدفع عنها رسم واحد لا يتغير مهما كان مصدرها وهو ٣٠ قرشاً عن كل كيلو جرام .
وهذه الرسوم المتحصلة من واردات الدخان بأنواعه هي من أحفل الموارد التي تعول عليها الخزينة
الأميرية لأن مجموعها يعادل مجموع الرسوم المتحصلة من كافة واردات الأخرى بل يربى عليها في كثير
من الأحيان .

ويحصل رسوم التوريد على جميع الأصناف ماعدا المستثنيات المذكورة آنفاً باعتبار ثمانية في المائة
من ثمن الواردات في محل انتاجها مع إضافة أجور النقل والتأمين لغاية ميناء التفريغ في مصر .
ويحصل الجمرك فضلاً عما ذكر عوائد رصيف قدرها $\frac{1}{2}$ ٤ في الألف من قيمة الواردات وذلك
لحساب مصلحة الموانئ والمنارات ويحصل الجمرك أيضاً عوائد تبليط قدرها $\frac{1}{4}$ في الألف من قيمة
الواردات لحساب بلدية الاسكندرية .

الرسوم الجمركية المقررة على الصادرات - رسم التصدير المقرر على جميع الأصناف بوجه
عام هو ١ ٪ من قيمتها ويحصل الجمرك فضلاً عن ذلك عوائد رصيف قدرها ٢ في الألف لحساب
مصلحة الموانئ والمنارات وعوائد تبليط قدرها $\frac{1}{4}$ في الألف لحساب بلدية الاسكندرية وبذلك
يكون مجموع الرسوم والعوائد المفروضة على أنواع الصادرات $\frac{1}{4}$ ١ ٪ من قيمتها .

على أن عوائد الرصيف قد زيدت ستة أضعاف منذ ديسمبر سنة ١٩١٥ فارتفعت بذلك من
٢ في الألف الى ١٢ في الألف فأصبح مجموع الرسوم والعوائد المفروضة على الصادرات $\frac{1}{2}$ ٢ ٪ من
قيمتها وقد جاءت هذه الزيادة التي حصلت على غير انتظار في الضرائب غير المقررة مخالفة في روحها
وتطبيقها لمقتضى العرف ان لم تكن مناقضة لنصوص الاتفاقات والأرجح أن الباعث عليها ما أحدثته
الحرب من الشدة المالية .

العوائد الداخلية - قد تمهدت الحكومة المصرية أن لا تفرض أى نوع من العوائد الداخلية
أو عوائد الاستفاد على أصناف الواردات ما عدا الأصناف الآتية : المشروبات (ماخلا النبيذ)
والمسكرات وأنواع الوقود وأنواع العلف ومواد البناء حيث يجوز للحكومة أن تقرر على هذه الأصناف
ضريبة داخلية لا يتجاوز مجموعها ٢ ٪ من قيمتها .

على أن هذه النصوص قد ألغيت فأصبحت الواردات معفاة من كل ضريبة أخرى سوى
الرسوم الجمركية .

أما فيما يختص بحاصلات القطر فالظاهر أنه ليس في البلاد أى قانون أو أى لائحة خاصة بشأن
العوائد الداخلية عن هذه الحاصلات ولا ريب في أن هذا نقص يضر بمصلحة الصناعة والزراعة .
وأغرب من ذلك أن مبدأ المساواة في المعاملة من حيث الضرائب لم يقرر في أى قانون من القوانين
المصرية . ولكن مبدأ حرية التجارة والصناعة مقرّر على ما يظهر في المادة الأولى من قانون الباطنات

الصادر في سنة ١٨٩١ . فالمادة المذكورة تعترف بهذه الحرية على شرط مراعاة أحكام القوانين العامة بيد أن أحكام هذه القوانين غير واضحة النصوص ولا يثبت الحدود فيما يختص بالشؤون الاقتصادية الداخلية .

. وان العوائد التي فرضت على مصانع القطن ورفعت عنها مؤقتا والعوائد التي لا تزال مفروضة على صناعة السكر لتدل على معاملة مخالفة لمبدأ المساواة وسياسة معاكسة لمصالح الصناعات القائمة . والواقع أن هذه العوائد تبطل الى حد معلوم آثار الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض الصناعات المحلية وتحديث من القلق وعدم الاطمئنان ما يبطئ العمل بلا جدوى عن القيام بمشروعات جديدة .

ومما يجعل الدفاع عن هذه العوائد أشد صعوبة أنها لا تؤدي الى الخزينة الأميرية سوى إيراد زهيد فلا يمكن أدّا تبريرها بالضرورة المالية خلافا لآثار الضرائب .

إيرادات الجمارك — تبلغ إيرادات الجمارك المحصلة باعتبار الرسوم المذكورة آنفا ما يتراوح بين ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه و ٣٨٥٠٠٠٠ جنيه في العام المعتاد .

وهناك بيان مفردات هذه الجملة :	جنيه مصرى
رسوم التوريد على البضائع	١٧٥٠٠٠٠
» » الصافية على الدخان	١٧٠٠٠٠٠
رسوم التصدير	٣٠٠٠٠٠
رسوم وإيرادات أخرى	٣٧٠٠٠٠
الجملة تبلغ نحو	٣٨٠٠٠٠٠

أخى أكثر من ٢٢ ٪ من إيرادات الميزانية الأميرية .

وإيرادات الجمارك هي التالية مباشرة لإيرادات الضرائب العقارية في ترتيب موارد المالية الأميرية . ومؤدى ذلك أنه يتحتم على المشرع الاقتصادي الذى سيعهد اليه بعد الحرب في التوفيق بين النظام الجمركى ومصالح الزراعة والصناعة والتجارة في هذا القطر على وجه أصح وأوفى أن يجعل المحافظة على موارد الخزينة الأميرية في مقدمة الاعتبارات التي يضعها نصب عينيه .

وأنه لمن الخطأ الفاحش أن نوقع الاضطراب في الميزانية حتى ولو كان ذلك مراعاة لبعض المصالح الجديرة بالرعاية والاحترام ولكنا موفنون بأنه من المتيسر التوفيق بين ثبات الإيرادات الأميرية بل زيادتها وبين ترقية الصناعات أو المشروعات الزاهرة أو المستقبلية مما يكون في ترقية خدمة لمصالح القطر المادية والاجتماعية .

قد يتأآ آنفا ما جاء من النصوص الأساسية في المعاهدات المبرمة بين مصر وبين معظم البلاد الأجنبية فيما يختص بالنظام الجمركى .

على أن هذه المعاهدات لم تكن مطابقة كل المطابقة لأغراض الحكومة المصرية وآراء مستشاريها فهي لاتصلح للاتباع عن النظريات الاقتصادية التي كانت تسود لو كان القطر المصرى متحما باستقلال

مطلق في هذا الصدد فقد عقدت هذه المعاهدات وفقا لنظام الجمارك العثمانية وأمضتها الحكومة المصرية وهي مقيدة السلطة بمقتضى القرارات السلطانية والامتيازات الأجنبية .
بغديرنا أن نتساءل الى أى حد قد تأثرت هذه المعاهدات بالحالة الدولية الناشئة عن الحرب .
فأما بالنسبة للبلاد المعادية فنحن المحقق على ما يظهر أن هذه المعاهدات قد أصبحت باطلة من الآن فصاعدا .

وأما بالنسبة للبلاد المتحالفة والمحيدة فنحن لن نتوقف للبحث فيما عسى أن يدلى به القطر من الحجج لفسخ معاهداته مع هذه البلاد نظرا الى ما طرأ على موقفه السياسى من التغيير .
فالواقع أن مصر حتى في مثل هذه الظروف الاستثنائية المحضة لن تتذرع بوسائل مريبة للتملص — ولو جزئيا — من المعاهدات المبرمة مع الأمم التى لم تنقض عهدا ولم تخفر ذمتها . لذلك نسلم بأن المعاهدات المعقودة مع البلاد المتحالفة والمحيدة ينبغي شرعا أن تظل نافذة المفعول حتى ينقضى أجلها .
فالانفاق المعقود بين مصر وإيطاليا لا يحل أجله إلا في سنة ١٩٣٠ ومدة هذا الاتفاق تسرى من طريق غير مباشرة على سائر المعاهدات .

يتبد أنه لما كان الأمر سيفضى بجميع البلاد المتحالفة والمحيدة على حد سواء الى الاعتراف بالغاء الامتيازات الأجنبية فليس من المتعذر أن نطلب حينئذ من هذه البلاد الاتفاق على التعجيل بفسخ المعاهدات القديمة التى ستصبح يومئذ غير ملائمة للحالة الجديدة .
وسيفضى الأمر كذلك بالحكومات المتحالفة الى احدث تغيير بعيد الغور في خططها التجارية سواء في معاملاتها الداخلية أو في علاقاتها مع الأقطار الأجنبية بحيث لا يصبح في حكم المستحيلات تعديل صلات هذه البلاد بالقطر المصرى على وجه يضمن لنا الفائدة ويعود علينا بالمصلحة .
بل ربما كان هذا التعديل جزءا جوهريا وركنا أساسيا من الخطة الاقتصادية المقبلة .

ومع أنه لا استطاع في الوقت الحاضر التنبؤ بالتدابير التى ستضفيها مؤتمرات الحلفاء الاقتصادية بعد الحرب فمن المعقول التسليم بأن هذه التدابير ستترجم الى تحرير البلاد المضادة للحلفاء من رقة النفوذ التجارى الذى ما كتبت بلاد الأعداء تبذل مهارتها في تمكين وطلاته وإحكام حلقاته مفرغة قصارى جهدها في تحويله الى نفوذ سياسى وفتح سلمى .

وبذلك ستوصل الى جعل سياستنا التجارية مطابقة لمصالحنا الوطنية وإلى التحول بتلك السياسة في الطريق المنشط لحركة الانتاج الزراعى والصناعى في هذا القطر .

نحن لانظن أن المفاضلة بين مبدأ الحماية وحرية التبادل تحمل كثيرا من التردد بل نرى أنه سيحدث انقلاب عظيم في مبدأ حرية التبادل واطلاق حركة التوريد والتصدير من كل قيد حتى في البلاد التى نشأ فيها ذلك المبدأ .

وليس في تحرير هذا المبدأ بالقطر المصرى ما يوافق مصالحه على الاطلاق سواء من الوجهة المالية أو من الوجهة السياسية .

يبدأ أنا لا نسوغ الانقراط في تطبيق مبدأ الحماية ولا نرى من الصواب أن نوجد أو تؤيد نهضة كاذبة في سبيل الصناعة أو التجارة بل كل ما نبغيه أن نمنع العوامل الأجنبية من التدرج بالوسائل المصطنعة والأساليب غير المشروعة للتوغل في بلادنا وحقوقنا وأفساد ما هو قائم بها من المشروعات الصحيحة الناجحة التي تقتضيها مطالب القطر ويكون فيها استقلال وتميز لموارد البلاد واستعمال وتهذيب لمواهب الأمة وأيديها العاملة .

إن النظام الراهن الذي يفرض رسماً واحداً قدره ٨ % على جميع الواردات بلا تمييز ولا تفرق سواء أكانت هذه الواردات من المعدات الزراعية التي يحتاج إليها الفلاح أم من الأدوات الكيماوية التي يترقبها أصحاب النعمة العريضة والثروة الواسعة نقول لا نزاع في أن هذا النظام لا يطابق العدل ولا يوافق المصلحة المالية لهذا القطر .

بناء على هذه الاعتبارات نقتح وضع تعريفية متنوعة بتنوع الواردات تراعى فيها العوامل الاقتصادية والسياسية التي سيكون لها شأن كبير بعد الحرب وإن كنا لا نستطيع اليوم تحديددها . بحيث تكون القاعدة التي تبنى عليها هذه التعريفية تخفيف الرسوم أو رفعها بناتما عن الأصناف والبضائع الضرورية للإنتاج الزراعي وبعض المطالب الصناعية مع زيادة الرسوم المفروضة على أنواع النفائس وأدوات الترف والأصناف الكيماوية أو التي تعود إلى أمثالها بأرباح جزئية وربما كان من الصواب أيضاً زيادة الرسوم المقررة على الأصناف التي يكون استغلالها منتشراً في نطاق واسع الأطراف بحيث إذا فرض عليها رسم نسبي زهيد فاض منها على الخزينة مورد غزير .

ونشير كذلك بالغاء رسوم التصدير فإن إقامة مانع جمركي في وجه الصادرات الوطنية أمر غير معقول كما نشير بأنه كلما أوجبت الضريبة إلقاء العوائد الداخلية المفروضة على بعض المنتجات المصرية أو تقرير شيء جديد من هذه العوائد وجب حتماً أن يضاف مقدار العوائد الداخلية على الرسوم الجمركية المفروضة على ما يناظر تلك المنتجات من الواردات الأجنبية .

لقد ذكرنا في موضع آخر من هذا الفصل أنه لا يجوز بحال من الأحوال أنه يترتب على تقرير النظام الاقتصادي الجديد الاخلال بتوازن المالية المصرية .

من الجلي أن وضع التعريفية المتنوعة يستلزم القيام بأبحاث مستفيضة في المسائل الاقتصادية ولا بد أن تكون المقدمات اللازمة لهذه الأبحاث متوفرة لدى وزارة المالية ومصلحة الجمارك .

فإذا اتضح خلافاً لما قدرناه أن مجموع المبالغ التي تتنازل عنها الحكومة مراعاة لمصالح الزراعة والصناعة والتجارة في هذا القطر لا يعوض تعويضاً وافياً بزيادة الرسوم على الأصناف التي تحتمل هذه الزيادة جاز للحكومة أن تفرض أنواعاً أخرى من الضرائب المقررة في معظم البلاد الأوروبية إذ لا شك في أن الضرائب المفروضة على الموارث والإيرادات وما شاكل ذلك من أنواع الضرائب جديرة بأن تفيض على الخزينة المصرية موارد حافلة .

الفصل العاشر — التعليم الصناعى والفنى

ملاحظات عامة

قد رأينا عند الخوض فى مسألة التعليم الصناعى والفنى أن تقتصر فى مباحثنا وملاحظاتنا على ما يمكن أن يوجد من الصلات بين هذا التعليم وبين مطالب الصناعة وعلى ما يبنى أن يحدث من التأثير فى حياة الأمة من الوجهة الاقتصادية بفضل التعليم العملى والعلمى . وجرى بالذكر فى هذا المقام أن الخواطر فى كثير من البلدان مشغولة فى الوقت الحاضر بأمثال هذا البحث وأن مسألة التعليم العلمى تال أوفر حظ من العناية بالرغم من شواغل الحرب وهمومها وقد ظهر حديثا باللغة الانجليزية كتاب كان له نصيب كبير من الرواج عنوانه "السقوط أو السيادة" (Eclipse or Empire) وهو يشرح النظرية الآتية التى تارحوها أشد الاهتمام وهى "أن بلاد الانجليز فى أمس حاجة الى تطبيق العلوم على الشؤون الصناعية والتجارية بأعظم ما يمكن من التوسع وأبلغ ما يستطيع من الدقة ولذلك يبنى أن يكون هناك على الدوام أوثق الارتباط بين التعليم وبين التجارة والصناعة".

نحن لا ندعى أن الأحوال متماثلة من هذا الوجه بين القطر المصرى وبلاد الانجليز ولكنا نرى مع ذلك أن النظرية المذكورة أعفا تصلىق من بعض الوجوه على كل بلد فى هذا الوجود . فإذا أريد للصناعة فى هذا القطر نجاح وارتفاع لم يكن ذلك متأتيا إلا بما يبذله أهله فى هذا السبيل من المساعي الموقفة بعد أن يكونوا قد تلقوا من التعليم والتربية ما يؤهلهم لمجاراة الأمم الصناعية الأخرى .

وبما يجعل التعليم الصناعى فى هذا القطر أحق بالعناية وأولى بالاهتمام أن الحاجة اليه مندرجة والغاية منه مضاعفة فإن مهمته لا تقتصر على أعداد نظام للتخرج (apprentissage) وهو ما لا وجود له على الإطلاق أو على التقريب فى مصر بل تتناول كذلك تهذيب أخلاق الصانعين الصغار وتنقيف مداركهم حتى يستطيع أن يقاوم تأثير العوامل الرجعية التى لن تلبث أن تهاجمه متى غادر المدرسة . يتضح من ذلك أنه لا سبيل إلا تأدية هذه المهمة على الوجه الصحيح إلا اذا عهد فى القيام بأمر التعليم الى أوسع الناس خبرة وأعظمهم مقدرة .

لسنا بحاجة فى هذا المقام الى تكرار ذكر العيوب المصابة بها الصناعة المصرية فطالما يتناها فى غير موضع من هذا التقرير ولكنا نضود الى تذكير القارئ بها مرة أخرى تسويها لشدة اهتمامنا بترقية الذوق وتكوين الأخلاق .

فلننظر الآن فيما بذل من المساعي فى ميبل التعليم الصناعى والفنى بهذا القطر .
ان الأعمال التى قامت بها إدارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى والتهتم الذى أحرزته من لدن اشائها الى اليوم من الأمور المعروفة لدى القراء فلا حاجة بنا الى الامتهاب فى بيانها ولكن من المستحسن مع ذلك أن تلق نظرة وجيزة على هذا الأمر .

لما أنشئت هذه الادارة فى سنة ١٩٠٧ كان التعليم الفنى (لايدخل فى ذلك التعليم الزراعى فانه خارج عن حدود هذا البحث) قاصرا على مدرسة الهندسة ومدرسة الفنون والصنائع ببولاق والورشتين الصناعيتين ببولاق وأسيوط ومدرسة الصناعة بالمنصورة ومدرسة صناعية صغيرة أنشئت بواسطة الأهالى فى أبى تيج . وكان عدد التلاميذ فى هذه الملهد الخمسة لا يتجاوز ٨٠٤ .

فلما كان آخر ديسمبر سنة ١٩١٥ بلغ عدد المدارس التي تديرها الادارة أو تقوم بالتفتيش فيها ٣٢ تضم بين جدرانها ٤٣٨١ تلميذا تعنى أنه في فترة وجيزة لا تتجاوز تسع سنين قد أنشئ ما لا يقل عن ٢٧ مدرسة جديدة وفي أثناء هذه الفترة أيضا قد أعيد النظر في مناهج التعليم بمدرسة الهندسة ومدرسة الفنون والصنائع فوسع نطاقها وأعيد تنظيمها كما أنه قد أنشئ التعليم التجارى وهو يباشر الآن في مدرستين نهاريتين وثلاث مدارس ليلية زد على ذلك أن ثلاث عشرة مدرسة صناعية قد بنيت وسارت في عملها سيرا تاما .

فهل هذا التقدم السريع يتخفى مع مطالب البلاد ؟ ان اللجنة لا يسمها أن تتردد في الاعتراف بهذه الحقيقة ولكنها ترى مع ذلك أن المجهودات التي بذلت في سبيل التعليم لا تزال دون ما تقتضيه مطالب الحياة الاقتصادية .

نحن لا ننكر أنه على أثر نشوب الحرب في سنة ١٩١٤ قد انخفضت هذه المطالب عن مستواها المعتاد في إبان السلم ولكن ليس من المدهش أن يكون الشطر الأكبر من خريجي المدارس الفنية قد وجدوا حتى في هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة أشغالا صالحة تناسب تعليمهم الفني بمجرد إتمامهم مدة الدراسة ؟

لحتى اذا صرفنا النظر عما ستحدثه عودة السلم من النشاط والانتعاش في دوائر التجارة والصناعة كان من الجلي مع ذلك أن اطراد البلاد في سبيل التقدم سيجعل الحاجة الى متورى الصناع ومديرى المحال الكبيرة تزداد يوما فيوما .

ان اللجنة لا ترى سبيلا الى مساعدة الصناعة بفضل التعليم على أن يجمع وجه مالم توثق عرى الارتباط بين المدارس من جهة والصناعة من جهة أخرى . فقد لبثت المدارس حتى اليوم وليس بينها وبين الدوائر الصناعية إلا ارتباط واهى العرى ضعيف الأسباب ولا نزاع في أن مرجع ذلك النقص هو اعتقاد الجمهور بتلك الفكرة القديمة التي مؤداها أن المدارس الأميرية ما أنشئت إلا لتخرج النابذة البصرية بقصد التوظيف في مصالح الحكومة وما دام هذا الزعم متسلطا على الأذهان فقد جعل الناس يعتقدون أنه لا ينبغي لخريجي مدرسة الهندسة مثلا أن يشتغلوا بعمل آخر سوى الخدمة في وزارة الأشغال فلا عجب أن يكون منهج التعليم بهذه المدرسة قد أعد لا لغرض سوى تأهيل الطلبة للاتحاق بخدمة الوزارة المذكورة بيد أن تغيير نظام التعليم الفني والتجارى قد أدى لحسن الحظ الى صدع أغلال هذه الفكرة فالذين يطمحون اليوم الى التوظيف بوزارة الأشغال من صلبة مدرسة الهندسة لا يزدنون على ثلث المقيدين بها وكذلك الحال بالنسبة لمدارس التجارة فان الغاية من إنشاء هذه للمدارس أعداد الطلبة للانخراط في ملك الأعمال التجارية الحرة . وإذا نظرنا الى مدرسة الفنون والصنائع لوجدنا الشطر الأعظم من المتخرجين فيها يضطرون هم أيضا على مر الأيام الى التماس أشغال لهم في الأعمال الخارجة عن دوائر الحكومة ومما يدعو الى الارتياح في هذا الصدد أن التعليم بهذه المدرسة يناسب على قدر الامكان مطالب الصناعة .

لقد آن أن تحكم الصلة بين مصالح الصناعة والمدارس الخاصة بها فان الواجب يقضى بأن تكون هذه المدارس في اعتبار أصحاب المصانع بمثابة مستودع يستمدون منه أحسن الصناع وأذكاهم كما انه يقضى بأن تكون نتائج التعليم مطابقة لمطالب الصناعات بقدر ما يتفق ذلك مع نظام المدارس .

ان التعاون بين المدارس من جهة وبين الدوائر الصناعية والتجارية وأصحاب الأعمال من جهة أخرى يتم في البلاد الأوروبية على العموم وفي فرنسا وإنجلترا على الخصوص بفضل بلان استشارية تلحق بمدارس معينة أو بطوائف من المدارس لكل طائفة لجنة .

وتؤلف اللجان الخاصة بمدارس الهندسة من مشهورى المهندسين والمقاولين وأصحاب الأعمال أما اللجان الخاصة بالمدارس الصناعية فتشكل من مشهورى الصناع الذين يمثلون الصناعات على اختلاف أنواعها . فيفضل ما تقوم به هذه اللجان من الزيارات للدرسة وبفضل علاقاتها بالناظر والموظفين وبفضل اشتراكها في الامتحانات وفي التفتيش على الأشغال العملية التى يتولاها التلاميذ تتوصل هذه اللجان الى إثارة النشاط والغيرة بين كل من المعلمين والتلاميذ وإلى إيجاد اهتمام صادق بشؤون المدارس تكون نتيجته أقدام أصحاب الأعمال على مساعدة المدارس بنصائحهم ومعونتهم ولا سيما بتوظيف خريجيها في أعمالهم . فمن رأى اللجنة أن انشاء مجالس أو بلان على هذا النمط جدير أن يعود على المدارس الصناعية والفنية في مصر بخير عظيم .

ان في البلاد الصناعية بأروبا وراية تسهل اعداد الناشئين للاعتراف بالصناعات المختلفة فالطفل هناك يسرع منذ نعومة أظفاره في الاهتمام بحرفة أبيه ثم لا تزال هذه الحرفة ماثلة نسب عينه شائلة مكانا رحيما من خواطره طول مدة التعليم حتى اذا أتم هذه المدة وجد نفسه منساقا نحوها بجاذب طبيعي فيأيرسها وقد أعد لها ذوقا جديدا مهذبا بفضل ما تلقاه من المعارف العامة والتعليم الفني الذى يكون أحدث عهدا مما تلقاه أبوه .

أما في مصر فهذه الروح الفنية قد انعدم أثرها إلا قليلا بعد أن كان لها في الأزمان الغابرة شأن كبير لهذا ترى اللجنة من المستحسن اتخاذ التدابير الكفيلة برغيب الصناع المصريين في إلحاق أبنائهم بالمدارس الفنية والصناعية حتى يتأهلوا للاعتراف بأعمال آبائهم في المستقبل وتوسلا الى هذا الغرض ينبغي اعطاء نوع من الأفضلية في القبول بهذه المدارس لأبناء الصناع وغيرهم من الطلبة الذين يظهرون شغفا شديدا أو استعدادا طبيعيا للاشتغال بالأعمال الفنية أو الصناعية وقد لاحظت اللجنة مع مزيد الارتياح المشل الصالح التى شرعته وزارة الزراعة في قبول التلاميذ بمدرسة الزراعة العليا بالبحيرة ومدرسة الزراعة المتوسطة بمشتهر حيث منحت الأفضلية لأبناء المزارعين وترى اللجنة أن مثل هذه النخلة اذا اتبعت في المدارس الفنية والصناعية كانت عظمة النفع إذ لا نزاع في أنه ما دامت صناعة القطن غير موكولة الى قوم ينهضون في عملهم بنوع غريزى سليم وشغف طبيعي شديد فلا رجاء في أن تحوز الصناعة شيئا من الرقي الثابت والتقدم الباقي .

ان اللجنة تهتد بمزيد السرور قيمة ما بذل في السنوات العشر الماضية من المجهودات النفيسة والساعى الصالحة التى قامت بها الحكومة أو مجالس المديرية أو الجمعيات الخيرية في سبيل

ترقية التعليم الفني بيد أن اعتقادنا فيما لهذا التعليم من المزية الثمينة والقائمة الجلية لا سيما في الدرجة الراهنة التي وصل إليها رقي البلاد تحملنا على رجاء الحكومة في أن تضاعف مساعيها وترد عنايتها بأمر التعليم الفني على اختلاف مظاهره وأنواعه .

وإذا لم تبادر الحكومة الى تسيء أزمة القيادة في هذا الأمر فليس من المنتظر أن تخف مجالس المديرات أو الجمعيات الخصوصية الى المضاء فيه والقيام به ومع أن اللجنة لا تريد أن تنصب من نفسها حكما للبت في أى فرعى التعليم الأدبى أو العلمى أحق بأن ينال الحظ الأوفر من اهتمام الحكومة فهى ترى أن التعليم الفني بكل أنواعه يفتقر الى أشد العناية وأعظم الاهتمام سواء من حيث تسييد المباني أو توسيع نطاق التعليم أو من حيث الموظفين والمتقنين .

يوجد بالقطر في الوقت الحاضر سبع عشرة ورشة ومدرسة صناعية ثلاث بالقاهرة واثنان بكل من مديريات أسبوط وقنا والغربية وواحدة بالاسكندرية والسبع الباقية موزعة على سبع مديريات في كل مديرية واحدة ، يستلج من ذلك أن هناك أربع مديريات ليس بها حتى الآن أية مدرسة صناعية وهى المنيا والجيزة والمنوفية والشرقية والواقع أن هذه المديريات لم تخصص شيئا من ميزانيتها للتعليم الصناعى مع أن هذا النوع من التعليم يفرض في سلك التعليم الأولى الذى عهد الى مجالس المديرات في القيام بأمره وقد لاحظت اللجنة بهذه المناسبة أن المبلغ الذى تتفقه المجالس المذكورة على المدارس الصناعية يقل عن ٥ ٪ من مجموع المبالغ المخصصة للتعليم الابتدائى .

لقد أحرَب اللورد كرومر في تقرير سنة ١٩٠٦ عن أمه في أن يصبح بكل مدينة كبيرة في مصر مدرسة صناعية منظمة على أسلوب فنى بالمرام ونحن لا نرى في هذا الرجاء شيئا يخرج عن حد الاعتدال فإن السبع عشرة مدرسة الموجودة في الوقت الحاضر لا تستطيع أن تخرج في كل عام من الصناع ما يزيد على ١/١٠ من عدد الصناع الذين يتوفون في كل سنة وذلك أن عدد الصناع بالقطر المصرى على حسب إحصاء سنة ١٩٠٧ هو ٣٦٠,٠٠٠ وليس في طاقة المدارس الصناعية أن تخرج في العام أكثر من ٤٠٠ صانع متعلم زد على ذلك أن بعض الصناعات اليدوية ذات الشأن والمنزلة لا تزال مهمة الى اليوم اهمالا تاما فهناك صناعة البناء التى يمارسها نحو مائة ألف عامل ومع ذلك لا يوجد بالقطر ولا مدرسة واحدة للمساعدة على تعليمهم وهناك أيضا صناعة النساجة وصناعة الصباغة ويبلغ عدد المشتغلين بهما نحو ٧٥٥٠٠ صانع ومع هذا لا يوجد لها إلا مدرسة واحدة بالمحلة وبعض أقسام للنساجة في مدارس أخرى بينما تجد القاهرة وقلوب ودمياط خالية من كل مدرسة لتعليم هاتين الصناعتين بالرغم من وجود آلاف من العمال المحترفين بهما . فضلا عما ذكر لا يوجد بأى ناحية من القطر مدرسة لتعليم صناعات الحصر والسلال والصباغة مع أن هذه من الصناعات التى لها قدر جليل .

إن الانسان كلما تأمل في حاجة القطر الى نظام عام للتخريج وكلما نظر في قلة الورش المنظمة التى يمكن للصناعات فيها تعلما عمليا مناسباً لا يسهه غير الاعتراف بأن المدارس الصناعية الراهنة تؤدي خدمة صادقة وتسد حاجة ضرورية بتفريجها غلبانا أكمل استعدادا وأحسن تدربا وأقدر على

أن يصبحوا صنعا اذكياء ماهرين من أولئك الذين يتعلمون في معظم الورش الخاصة . فالمدارس الصناعية قد برزت انشاعها من هذا الوجه كل التبرير وينبغي أن تكون قادرة في الوقت الحاضر على توسيع نفوذها النافع ونشر آثارها الحيدة فمن رأى اللجنة أن المدرسة الصناعية يجب أن تكون عاملا فعلا لتحسين حال الحرف والصناعات في المنطقة التي هي قائمة بها والواجب أيضا أن يكون في استطاعتها ادخال صناعات جديدة كما هو شأن صناعة السجاجيد في أسبوط ونيج حمادى وينبى كذلك أن تكون هذه المدرسة بمثابة مكتب للاستعلام عن المسائل الفنية المتعلقة بالحرف التي تعلم بها كما يجب أن تكون بمثابة مركز لتقديم الرسوم والنماذج ولإيضاح كيفية استخدام الآلات والمعدات وبيان أساليب العمل مع اظهار فوائد كل ذلك وتبين قيمته وينبى أن ينتخب موظفو المدرسة من بين أمهر الصناع وأقدر المعلمين الذين يتيسر وجودهم كما يجب أن يكون نظام المدرسة وعملها من الدقة والافتان بحيث تصلح أن تكون قنوة حسنة للورش الخاصة وينبى فضلا عما ذكر أن يكون ناظر المدرسة وموظفوها متصلين اتصالا قريبا بمن في منطقته من الصناع وما فيها من الورش كما يجب أن يكون للناظر والمعلمين اعتبار وميزة في أعين الصناع وأرباب المصانع المقيمين في منطقة المدرسة بحيث ينبى أن يكون أولئك الموظفون في نظر هؤلاء الآخرين من ذوى الباع الطولى في حرفهم وأهل الخبرة الواسعة في صناعتهم . ويحسن أخيرا أن ينشط الصناع ببعض الوسائل الى ادخال أبنائهم في هذه المدارس الصناعية كما ينبى أن يتنافس أرباب المصانع في استخدام التلاميذ الذين يقادرون تلك المدارس بعد اتمام مدة الدراسة .

نحن لا ننكر أن الخطوة التي اتبعتها إدارة التعليم الفني والصناعى والتجارى تطابق هذه المبادئ ولكن من الجلى أن غرضنا كالذى نشده لا يمكن أدراكه لأول وهلة . فان الأمر يقضى فضلا عن وضع الخطط واعداد المناهج التمهيدية الاستعانة بمعلمين ومدرسين أطول باعا ممن قد تأتى حتى اليوم استخدامهم كما أنه يستلزم دفع مرتبات مرتفعة للنظار والمدرسين ترغيبا لأهل المقدرة والكفاءة في الالتحاق بخدمة المدارس واستبقاء لهم في وظائفهم متى دخلوا فيها . زد على ذلك أن هذا الأمر يقتضى الاستعانة بعدد كبير من المفتشين ولا نزاع في أنه لا سبيل الى تحقيقه ما لم توثق عرى الارتباط بين المدارس الصناعية من جهة وبين أرباب المصانع والصناعات المنتشرة في منطقة المدرسة من جهة أخرى وما يذكر في هذا المقام أن الباحث التي باشرتها اللجنة قد أوجدت في نفسها بعض الارتياح فيما اذا كان الأسلوب المتبع الآن في إدارة المدارس الصناعية جديرا بتحقيق الغرض المنشود فمن المحتمل جدا أن يحصل اختلاف في رأى بين إدارة التعليم الفني ومجالس المديرات وليس هناك ما يجعل على الاعتقاد بأن أعضاء مجالس المديرات أو لجان المدارس وافقون على أحوال الصناعات التي تعلم في المدرسة مما هو منتشر في الأقاليم المحيطة بها . واذا لم تكن المدرسة في بندر المدرية كان من المحتمل أن لا تتال حظها من حسن الادارة ودقة المراقبة ثم قد يتفق فضلا عن ذلك أن يكون المدرسون الذين يتعاقبون على المديرية يختلفون في آرائهم بالنسبة لمنهج التعليم ونظام العمل بالمدارس الصناعية اختلافا شاسعا يؤدى الى احداث تغييرات في موظفى المدارس وفي مناهجها وقد يترتب على هذه التغييرات من الارتباك ما يجعل بالتأخير المنتظرة فنحن مع اعترافنا بما في هذه المسئلة من حرج

الموقف وخطورة المقام من حيث ارتباطها بالاختصاصات المخولة لمجالس المديرية ووزارة الداخلية ووزارة المعارف لا يستعنا غير التصريح بأن الوقت قد حان لوضع الخطط وتنفيذ التدابير الكفيلة بتنظيم التعليم الصناعي ومراقبته بحيث لا يكون في ذلك اعتداء على حقوق مجالس المديرية ولكن مع جعل حق التداخل المخول للسلطة المسؤولة عن التعليم في مصر حقا نافذ المفعول وفي رأى اللجنة أنه اذا لم يبادر الى امضاء هذا الأمر كان في ذلك اخلال بفائدة التعليم الصناعي ونلخص الآن فيما يأتى مقترحات اللجنة فيما يختص بهذا النوع من التعليم :

(١) التوفيق بين مناهج التعليم في المدارس الصناعية الراحنة وبين الصناعات المنتشرة في المناطق التي بها تلك المدارس ثم توثيق عرى الارتباط بين هذه الصناعات وأصحاب المصانع المشتغلة بها وبين المدارس الصناعية ويمكن تحقيق هذا الغرض بالوسائل الآتية :

(أ) تأليف مجالس استشارية من أصحاب المصانع الذين يمثلون أنواع الحرف والصناعات المنتشرة في مناطق المدارس ؛

(ب) استعمال المدرسة الصناعية بمثابة مركز لإيضاح أحدث العدد والآلات طرازا وأكثر الأساليب اتقاناً وأيضاً بمثابة مكتب لبث المعلومات الفنية والصناعية ولتقديم الرسوم لأهل الحرف وللصناعات المقيمين بأقليم المدرسة ؛

(ج) إعطاء مكافآت صغيرة للتلاميذ ترغيباً للصانع المقيمين بحضور المديرية وقراها في إرسال أبنائهم الى المدرسة الصناعية بقصد التخرج فيها حتى يتيسر لهم الالتحاق بورش آبائهم أو بغيرها من المصانع الحرة ؛

(د) احكام الصلة بين المدرسة وبين مظان العمل التي في منطقتها حتى يسهل على التلاميذ التوظف في الأعمال المناسبة لهم متى أمحوا مدة التعليم بالمدرسة الصناعية ؛

(هـ) إنشاء صندوق للتسليف يكون الغرض منه امداد خريجي المدرسة بشئ من المال يستعينون به على الاشتغال على ذمتهم كساجين أو نجارين أو صانعي حصر الخ .

(٢) إنشاء مدارس صناعية في كل من الزقازيق والمنيا والمنوفية ودفناط وبورسعيد والقاهرة فتم تنظيم هذه المدارس كي تكون عاملاً قوياً على ترقية الصناعات المنتشرة بالجهات المذكورة (يكون إنشاء هذه المدارس في وسط الأسواق ولا سيما فيما يختص بصناعات النساجة والصياغة وأشغال المعادن) .

(٣) ادخال تعليم الحرف اليدوية المتعلقة بصناعة البناء في واحدة أو أكثر من المدارس الصناعية .

(٤) تنظيم مشروع واف يكون الغرض منه اعداد المعلمين ورؤساء الورش اللازمين للدارس الصناعية على وجه أرقى وأتم حتى يكون في طاقهم تربية التلاميذ على سلامة النطق وحب الاقتناع .

(٥) تقرير درجات أرقى من الدرجات الحالية لمباهيات كبار المعلمين ومديري المدارس الصناعية وفتح باب النقل من المدارس الصغيرة الى المدارس الكبيرة ووضع نظام كاف للترقية وذلك ترغيباً لأهل الطبقة الراقية المتنورة من المصريين في الانضمام بمجملته هذه المدارس ؛

(٦) إحكام المراقبة والتفتيش على نظام المدارس الصناعية ومناهج التعليم فيها بواسطة الإدارة المركزية المهوود إليها في ترقية الصناعة والتعليم الصناعى في هذا القطر .

التعليم الفني

قد أثرت اللجنة -توخيا لحصر آرائها ونتائجها - أن تجميع تحت هذا العنوان التعليم الذى يعطى في مدرسة الهندسة بالجيزة والتعليم الذى يعطى في مدرسة الفنون والصنائع ببولاق والتعليم الذى يعطى في مدرسة الفنون الجميلة . وإذا كان الغرض من التعليم الصناعى - وهو ما تكلمنا عليه في الفصل السابق - تخريج الأكفاء من الصناع والعمال فالغرض من التعليم الذى يعطى في المعاهد الثلاثة المذكورة آنفا تخريج رؤساء العمل في الفنون والصناعات . أو إذا شئت فقل مجاراة للظروف الحاضرة في التشبيه أنه إذا كان نخرجو المدارس الصناعية هم الأثوار الذين تتألف منهم صفوف جيش الصناعة فخرجو المدارس الفنية هم ضباط ذلك الجيش وضباط صفوفه . فاهمية المدارس الفنية بالنسبة للرقى الصناعى لا تقل عن أهمية المدارس الصناعية أن لم ترد عليها إذ ليس من المعقول ادراك ذلك الرقى ما لم يعهد في إدارة الصناعة الى رؤساء متورين من أهل المقدرة والدراية .

لقد لبثت مدرسة الهندسة حتى الآن وليس لها أدنى أثر محسوس في صناعة البلاد بيد أنا لا نريد من هذا القول بخس قيمة العمل الذى قامت به تلك المدرسة فقد كان غرضها قاصرا على تخريج المهندسين اللازمين لوزارة الأشغال وقد كانت حاجة هذه الوزارة تستغرق الى عهد قريب كل المتخرجين في مدرسة الهندسة الذين كانوا لا يتجاوزون فضلا عن ذلك عددا محدودا .

على أن الغرض من التوسيع الذى حصل أخيرا في نطاق هذه المدرسة سواء من حيث زيادة عدد التلاميذ الذين يمكن قبولهم فيها أو من حيث اصلاح نظامها وتوسيع منهج التعليم بها هو تخريج عدد معلوم من الطلبة في فنون الهندسة الآلية أو الكهربائية أو المعيارية يكون في طاعتهم أن يشتغلوا بأعمال خارجة عن دوائر الحكومة وذات اتصال قريب أو بعيد بالمشروعات الصناعية .

ولم يغيب عن اللجنة أن تسال بهذا الصدد عما إذا كان تخريج المهندسين للاشتغال بالأعمال الحرة قد يزيد على حاجة بلد لم تدرج صناعته بعد من المهنة ولا تزال المشروعات الكبيرة فيه محصورة النطاق بحيث لا يمكن أن تفتح أبوابا كافية لتشغيل عدد وافر من المهندسين بيد أن اللجنة قد علمت مع مزيد الارتياح أن المباحث التى أجريت قبل أن يعاد تنظيم مدرسة الهندسة قد أسفرت في هذا الصدد عن نتائج تبثت على أشد الاعتباط فقد ثبت أن المشروعات القائمة في هذا القطر تكفى وهي في حالتها الراهنة لتشغيل عدد معلوم من الشبان المصريين في أعمال صالحة على شرط أن يكون لديهم ما ينبغى من الخبرة والعرفان وأن يربهنوا بنوع خاص على فضيلة المثابرة وقوة الأخلاق زد على ذلك أن كل تقدم في سبيل الصناعة وكل رقى تحزره البلاد من الوجهة الاقتصادية يؤدي حتما الى زيادة استعمال القوى الآلية والكهربائية ويحدث بذلك اقبالا متزايدا على أصحاب المعارف الفنية .

فمن هذه الوجهة قد نظرت اللجنة بأشد الاهتمام في الاصلاح الذى أدخل حديثا على نظام مدرسة الهندسة وإذا كان بعض الارتياح قد خامر نفس اللجنة من حيث فائدة هذا الاصلاح ونجاحه فليس ذلك راجعا الى شكها في الطريقة التى سينفذ بها ذلك الاصلاح وانما الى تلك العاطفة - عاطفة

الخوف التي تختلج في نفس كل منا — كلما أريد من الشاب المصرى أن يتولى عملاً يوجب عليه أن يظهر بمظهر القاذر على إدارة الحال وأن يبدي مهارة ولباقة في مباشرة الأشغال وأن يذلل بقوة أخلاقه ما يعترضه من المصاعب والعقبات التي لا بد أن يعانيها كل مناول للأشغال العملية والمشروعات الصناعية . أما فيما يختص بنفس الإصلاح الذى أجرى في نظام مدرسة الهندسة وعلاقته بترقية الصناعة في هذا القطر فليس عند اللجنة أى اقتراح جوهرى في هذا الصدد وحسبنا القول بأن توسيع منهج التعليم بهذه المدرسة قد أدى منذ سنة ١٩٠٦ الى إيجاد قسم للعارة بجانب قسم الرى والهندسة المدنية الذى كان قائماً إذ ذاك ثم أحدث في سنة ١٩١٦ ثلاثة أقسام جدد واحد للهندسة الآلية وآخر للهندسة البلدية وثالث للهندسة الكهربائية .

فلا نزاع في أن هذا التعليم جدير أن يفي بمطالب الحكومة كما هو خليق أن يستجيب حاجة الصناعة وذلك الى أن يأتى اليوم الذى تقتضى فيه نهضة القطر من الوجهة الاقتصادية الاستعانة بتعليم فى أرقى من النوع المتيسر الآن وعند ذلك يتحتم أن يوضع لهذا الغرض منح خاص أما في الوقت الحاضر فيكفينا لسد هذه الحاجة أن ترسل البعث الى أوروبا من صفوف الطلاب بقصد التوسع في دراسة العلوم والتضلع من الصناعة بممارسة فنونها العليا .

وتود اللجنة أن تشير في هذا المقام الى القائمة الجليلة التي ترتب على إتمام المنهج الجديد اذا أضيفت اليه دروس الكيمياء العملية . ان هذا الفرع من التعليم بهم مدرسة الهندسة كما بهم مدرسة الفنون والصناعات نظرا الى ما للكيمياء العملية من النصب الكبير في ترقية الصناعة ذلك النصب الذى يزداد شأنا يوما فيوما .

من الأمور المقررة أن أخلق الصناعات بالنجاح في البلاد الزراعية تلك التي يكون قوامها الأعظم تحويل حاصلات الأرض ولما كانت هذه الحاصلات مكونة في معظمها من مواد عضوية مركبة جاز لنا القول بأنه مع استثناء الصناعات المتعلقة بالقطن (وهي الحلاجة والكبس والغزل والنساجة) التي هي من النوع الآلى فسائر الصناعات المصرية (وهي صناعات السكر والعسل والنيرة والصابون والزيت وحامض السيليا والكحول وزب الورق والأسمدة والأسمت الخ) هي من النوع الكيميائى المحض .

زد على ذلك أن تعليم الكيمياء نافع أيضا لمهندسى المصالح الأميرية والبلديات فإن كانوا ملحقين بخدمة الرى والصرف تفهم ذلك العلم في الوقوف على تركيب الأرض وتحت الأرض وفي تحليل ماء النيل والمياه المستبطنة في جوف الثرى وإن كانت لهم علاقة بالمباني أفادهم علم الكيمياء في الوقوف على طبيعة المواد التي يستعملونها وإن كانوا من المشرقيين على صحة الجمهور والأمن العام تفهم ذلك العلم في مراقبة المصانع والمعامل القائمة في دائرة أعمالهم وأيضا في تحليل ماء الشرب واختبار الفضلات العضوية وما شاكل ذلك .

وقول أخيرا انه ينبغي — لتوثيق عرى الارتباط بين مدرسة الهندسة والنواثر الصناعية على وجه مفيد — أن يشارك في عمل المدرسة كبار المهندسين وكبار المشتغلين بالصناعات الراقية وذلك بأمر تؤلف لجنة استشارية يكون هؤلاء من ضمن أعضائها .

ننتقل الآن الى الكلام على مدرسة الفنون والصنائع بيولاق فنقول ان الغرض الجوهرى من هذه المدرسة تخرج من سميناهم ضباط صفوف الجيش الصناعى والفنى وقد أعيد تنظيم هذه المدرسة فى سنة ١٩١٦ فأحدثت فيها فصول جديدة وقاعات للرسم ومعامل للعلوم الطبيعية والآلية وجدد منهج التعليم بمخافه حتى أصبح مطابقا للنظام الحديث وقد جعل عدد الأقسام إذ ذاك ثلاثا : (أ) قسم للعلوم الآلية والكهربائية ؛ (ب) قسم لصناعة البناء وأعمال التنظيم ؛ (ج) قسم للفنون الصناعية والزخرفة . ولا مشاحة فى أن هذه المدرسة كان لها حظ من التأثير فى صناعات القطر وفنونه ولما نرجو أن يزيد نصيبها من ذلك التأثير فى المستقبل بفضل انتحان أساليبها وقد وفق نرجيو هذه المدرسة حتى الآن الى الحصول على وظائف صناعية وفنية فى كل مكان بدون مشقة كبيرة مما يشهد للتعليم الذى يعطى فى هذه المدرسة بعظم الفائدة وحسن الأثر بغائب من الطلبة قد التحق بوزارة الأشغال وفروعها العديدة وجانب آخر قد انتظم فى خدمة المجالس البلدية أو اشتغل عند المقاولين أو المهندسين المعارين أو فى الورش الكبيرة كمنابر السكة الحديد والمصانع الخاصة . وآخرون منهم — وهم عدد عظيم — قد توظفوا فى المدارس الابتدائية بصفة مدرسين للرياضة والرسم ولكن الأمر الجدير بالملاحظة فى هذا المقام أن عدد الذين يشتغلون بالأعمال الفنية المحضة قد أخذ يزداد منذ بضع سنوات وأن المدارس الصناعية قد فصحت لخريجى مدرسة الفنون والصنائع بابا واسعا لعمل يصلح لهم كل الصلاحية . ومما يذكر مع الارتياح أن طائفة من هؤلاء المتخرجين يمارسون الآن أعمالا ذات ارتباط بصناعات النساجة والصباغة والنجارة والزخرفة وأشغال المعادن وقد أرسل فى خلال الأعوام الماضية جانب من نجباء الطلبة الى بلاد الانجليز بقصد التحضير لوظائف مدرسين فنيين وقد اتبعت هذه الخطوة أيضا فى مدرسة الهندسة .

على أنه لا حاجة بنا الى القول بأن نرجيو مدرسة الفنون والصنائع لا يزالون يحدون مشقة شديدة فى سبيل الحصول على وظائف تناسبهم فى الأعمال الحرة ومما يزيد الصعوبة فى هذا الصدد أن هؤلاء الطلبة يبالغون فى تقدير كفاة أنفسهم ولا يستطيعون الاقتناع بأن استحقاقهم فى اعتبار أصحاب الأعمال الحرة لا يؤهلهم فى أول الأمر لتقاضى مرتب الثمانية جنيهاً الذى عينته لهم حكومتنا السخية فى هذه السنوات الأخيرة .

ولكن اعتقادنا أن هذه الأوهام والمزاعم لن تلبث أن تزول بفضل انتشار التعليم وأن مدرسة الفنون والصنائع ستستمر على القيام بنصيب يزداد شأنًا على مرّ الأيام فى سبيل انهاء الصناعة .

ومما يذكر بهذه المناسبة أن وظيفة التعليم فى المدارس الصناعية تهتء لخريجى مدرسة الفنون والصنائع فرصة فيسة يخدمون فيها الصناعة أنفع خدمة ومن رأينا كذلك أن ارتقاء مجالس البلديات والحاجة الى أبنة أكثر اتقانًا ومثانة والى بيوت أجمع لأسباب الراحة والى التوسع فى توريد المياه الصحية بكميات غزيرة ثم التقدم فى مشروعات السكك الحديدية والطرق والتراموايات والإضاءة ثم النهضة التى تنتظر لبعض الصناعات المصرية القديمة كالنساجة ثم انهاء الصناعات الكبيرة كل ذلك سيؤدي الى زيادة الإقبال على استخدام أصحاب المهارة والمعارف الفنية .

ومما يزيدنا تعلقا بهذا الرجاء تلك الحقيقة المدهشة وهى أن طلبات الالتحاق بمدرسة الفنون والصنائع قد بلغت في الأعوام الستة الماضية ١٩٠٤ فأربت بذلك على العدد الذى يمكن قبوله بمقدار ١٥٦٣ وهذا برهان ساطع على ضرورة التعليم الفني الثانوى كما أنه باعث قوى على إنشاء مدرسة جديدة للفنون والصنائع وترى اللجنة في هذا الصدد أن الوقت قد حان لإنشاء مدرسة من هذا النوع بالاسكندرية التى هى مركز عظيم الشأن للتجارة والصناعة حتى اذا اجتمعت المدرستان كان فيهما ما يفي مؤقنا بالمطالب التى لا بد أن تنشأ في هذا القطر كما تقدم في سبيل الرقي الصناعى والاقتصادى .

وإذا كان إنشاء هذه المدرسة الجديدة أمرا ضروريا فليس أقل من ذلك وجوبا وضرورة تجديد بناء مدرسة الفنون والصنائع التى بالقاهرة فان بنائها الحاضرة قد أصبحت في متبى الرثاءة ولا يمكن أن تفي بحاجة مدرسة لها مثل ذلك الشأن الخطير .

ولا نزاع في أن حكومتنا التى قد خصصت في السنين الأخيرة ما ينيف على ٢٥٠٠٠٠ جنيه لتشييد المباني اللازمة للدارس الثانوى لا يمكن أن تترك في مطارح النسيان مهذا ضروريا كهذه المدرسة ولما كانت اللجنة تعلق أهمية عظيمة على مدرسة الفنون والصنائع من حيث ارتباطها بمستقبل الرقي الصناعى في هذا القطر فلا يسعها إلا أن تقترح على الحكومة بذل همتها العالية ومعونتها البالغة في سبيل ترقيتها وإصلاح شأنها وتقترح أيضا بهذه المناسبة أن تقرب أسباب الاتصال بين دوائر الأعمال والصناعة من جهة وبين مدرسة الفنون والصنائع من جهة أخرى وذلك بأن يلحق بهذه الأخيرة لجنة استشارية على النط الذى ذكر آنفا .

يمثل تعليم الفنون الزخرفية بهذا القطر في مدرسة الفنون الجميلة وفي قسم الزخرفة بمدرسة الفنون والصنائع ببولاق .

فاما مدرسة الفنون الجميلة فقد تفضل بإنشائها والاتفاق عليها صاحب السمو الأمير يوسف كمال وقد أراد بها ذلك المحسن الكبير أن تستند تقصا في نظام التعليم العملى في هذا القطر ولما كانت تربية الذوق وإيقاظ ملكة الفن تعتبر في نظرنا من أهم الأمور التى ينبغى أن تشغل بال الذين يعهد إليهم في انهاء الفنون والصناعات بهذا القطر فنحن لا يسعنا إلا أن نغتنب بهذه النهضة المباركة التى لا غرض منها سوى ادراكك تلك الطلبة وتحقيق ذلك الأمل .

تستعمل مدرسة الفنون الجميلة على أربعة أقسام قسمان منها خاصان بالفنون الزخرفية المحضة وهما النقش والنحت وقسمان متعلقان بالفنون الزخرفية كما يتصلقان بالفنون الصناعية وهما قسم الحمازة وقسم الزخرفة .

ليس من شأن هذه اللجنة أن تتعرض لتقدير فائدة القسمين الأولين ولكنها ترى فيما يختص بالقسمين الآخرين أنها يستطيعان القيام بأنفس الخدم وأنفع المرافق والواقع أن المدرسة تستطيع تخريج طائفة من مهرة الرسامين والنقاشين ممن يكون لهم في صناعة البناء وسائر الصناعات الزخرفية نفع ظاهر وأثر جميل .

وإذا كان تعليم الفنون الزخرفية قاصرا على هذين القسمين وعلى قسم آخر من مدرسة الفنون والصنائع ببولاق فنحن لا نظن أنه يكفي لسبب حاجة البلاد بل نرى أن الواجب يقضى بالتوسع في تعليم الرسم

(٣) إنشاء رابطة متينة بين أصحاب الأعمال (رؤساء المشروعات الفنية أو الصناعية) وبين المدارس اكتسابا لمفاهيم وأهتافهم وتحقيقا لجعل التعليم الذى يعطى فى هذه المدارس مطابقا لحاجة البلاد بقدر الامكان .

(٤) ترقية تعليم الفنون الزخرفية بتطبيقه على المطالب والأذواق الخصبية بهذا القطر وبتمميمه على جميع الصناعات المتصلة بالفنون الزخرفية .

الفصل الحادى عشر — إنشاء مصلحة أميرية تنظر فى شؤون التجارة والصناعة

قد أعربت اللجنة فى سلف عن آرائها بشأن التدابير التى تعتبرها ضرورية لترقية الصناعة فى هذا القطر وقد شرحتنا فى تقرير آخر نتيجة مباحثتنا فيما يختص بوسائل اصلاح الحالة التجارية والأخذ بناصر التجارة . فىق علينا أن ننظر بأى طريقة يمكن تنفيذ تلك التدابير وهذه الوسائل على أكمل وجه وأقرب أسلوب .

وقد رأت اللجنة عند البحث فى هذا الأمر العظيم الشأن أن لاهتمل النظر فى الأنظمة المتبعة فى البلاد الأخرى لهذه الغاية فبحثت بحثا دقيقا بنوع خاص فى أمثلة مأخوذة من بلاد الانجليز وفرنسا وإيطاليا وبعض الولايات الهندية .

وأن اللجنة لتعلم حق العلم أن الأحوال فى مصر تختلف اختلافا شاسعا عنها فى البلاد المذكورة آنفا بحيث يتعذر التقرير مع السلامة من الخطأ بأن أحد الأنظمة الصالحة فى أوروبا أو فى الهند جدير بمجرد هذا السبب أن يكون صالحا فى مصر ولكنا نرى من المستحسن مع ذلك أن تعتبر هذه الأنظمة ولو من باب الاستئناس بها والاسترشاد بأمثلتها .

تريد اللجنة قبل كل شئ أن تفصح عن اعتقادها الراضى فى شدة احتياج هذا القطر الى نظام مخالف للنظام الراهن يؤكل برعاية الشؤون الصناعية والتجارية ويكون مسؤولا عن ارتقاء الصناعة والتجارة ويعهد اليه فى الاشراف على المصالح المختصة بهذه الأمور . نحن لانتكر أن طائفة من أهم العوامل المساعدة على ادراك هذا الغرض — كتعديل الرسوم الجمركية والعوائد الداخلية وكتنظيم الأجور التفضيلية ومنح التسهيلات فى مسيل النقل وكاعطاء الأفضلية للصنوعات المصرية — ترتبط ارتباطا محكما بالإرادات الأميرية فلا سبيل الى حلها بواسطة وزارة واحدة أو مصلحة واحدة بل لابد أن يكون الفصل فى هذه المسائل من شؤون الحكومة ذاتها . ونحن نعترف كذلك بأن كثيرا من الوظائف والمهام التى ستكون بطبيعة الحال من شؤون المصلحة المقترح انشاؤها تدخل الآن الى حيز معلوم فى اختصاص صدة مصالح أميرية مختلفة ولكنا نرى مع ذلك أن هذه المصالح والمعاهد — على ما تقوم به من الخدمة النافعة — لا تستطيع وهى متفرقة المساعى غير مؤلفة الشمل تحت اشراف سلطة واحدة ، أن تعطى الشؤون التجارية والصناعية من الاهتمام والتنشيط ما يكفى مطالبا المترايدة . لهذا كانت تلك المصالح فى يد يدرة أن تحى رغبة الأمة فى أن تمنح البلاد نظاما أقرب الى الكمال وأقدر على ترقية الصناعة

والتجارة في هذا القطر ، تلك الرغبة التي أصبحت تشمل كل الطبقات والتي كان ادراك الحكومة لها داعيا الى انشاء هذه اللجنة .

وقد رأينا بعد انعام النظر في نوع النظام الذي ينبغي انشاؤه وفي الاختصاصات التي ينبغي منحها لها إياه أن لا تتعرض لشي من التفاصيل في هذا الباب فقد رأيت اللجنة أن الوصول الى الغرض المنشود يتأتى على عدة أساليب مختلفة ومن جهات متباعدة كما رأيت أن البحث فيما اذا كان الواجب يقضي بإنشاء نظام جديد برئته أو بالاختصار على اضافة بعض المصالح الى ما هو قائم بالفعل بمس اختصاص كثير من النوازل الأميرية ويؤدى الى النظر في أمور لا تدرى لأنفسنا حقا تاما في التعرض لها والمناقشة فيها لذلك نكتفي بذكر أنواع مختلفة من الأنظمة التي يمكن انشاؤها مع الإشارة الى ما هو متبع في البلاد الأخرى بهذا الصدد تاركين للحكومة مهمة التمييز بين هذه الأنظمة المتنوعة وتقرير النظام الذي تراه أفضل من غيره وأصلح لهذا القطر من سواء . وللاسباب المذكورة أيضا قد رأيت اللجنة أن تمتنع عن ايراد بيان مفصل لاختصاص المصلحة المقترحة انشاؤها إذ هي لا تستطيع الخوض في هذا البحث من غير أن تعرض لأمر لا ترى من الصواب أن تطرق إليها كما ذكرنا آنفا .

فقول ذلك ثم نعيد الكرة فنلفت الأنظار الى ما لهذه المسألة من الشأن الخطير والأهمية العظمى إذ هي في الحقيقة ونفس الواقع الغرض الأجل من أعمال اللجنة والغاية الكبرى من هذا التقرير وهالك مقترحات اللجنة في هذا الصدد :

(١) ان انشاء نظام دائم مخالف للنظام الراهن تكون مهمته أن ينشط ويساعد ويرشد ويرقي الصناعة والتجارة في مصر كما بينا آنفا هو أمر من أوجب الضرورات يقتضى من الحكومة أن تبذل في سبيله اهتمامها الجدى وعنايتها العاجلة .

(٢) ان هذا النظام الذي ينبغي أن يشتمل في جميع الأحوال على لجنة عليا للتجارة والصناعة يمكن تأسيسه على واحدة من القواعد الآتية :

(أ) انشاء وزارة للتجارة والصناعة يكون لها من النظام والسلطة مالم ياتر الوزارات ؛
(ب) انشاء مصلحة للتجارة والصناعة تلحق بأحدى الوزارات الراهنة ولكنها تكون ذات ميزانية متميزة واستقلال واسع النطاق حتى تمكن من تأدية وظيفتها الخاصة على أحسن وجه وأوفق أسلوب ؛

(ج) توحيد وتربية المصالح الراهنة التي يتعلق اختصاصها بالشؤون التجارية .
(د) توحيد وتربية المصالح الراهنة التي يتعلق اختصاصها بالصناعات والشؤون الصناعية بما في ذلك ادارة التعليم الفني والصناعي والتجاري .

وقد أوردنا في ذيل التقرير — من باب التمثيل على أنواع الأنظمة المذكورة آنفا — بيانا ملخصا لنظام واختصاص ما يأتى :

مجلس التجارة في بلاد الانجليز ؛
وزارة التجارة والصناعة في فرنسا ؛

وزارة التجارة والزراعة والصناعة في إيطاليا ؛

مصلحة الصناعة في ولاية ميزور بالهند ؛

مصلحة الصناعة في ولاية مدراس بالهند .

وقول في ختام هذا الفصل وبعد شرح المبادئ المتقدمة ان اللجنة لا ترى من اختصاصها أن تشير صراحة الى ما تؤثره من بين هذه الأنظمة فان دون ذلك من الاعتبارات الخاصة بالمقامات الأميرية العالية ما يخرج عن حدود مهمتها بيد أنها ترى من واجباتها المقدسة أن تسترعى أنظار الحكومة الى ضرورة التعجيل بإنشاء أو ترقية المصلحة التي توكل بالنظر في شؤون التجارة والصناعة وإلى وجوب المبادرة باتخاذ كل التدابير الكفيلة بتوطيد هذين الركيزتين اللذين هما من أعظم أركان الحياة الاقتصادية شأنًا وأرفعها مقامًا .

الفصل الثاني عشر — واجب الأمة نحو النهضة الصناعية

من العيب أن نحاول إقامة النهضة التي نرومها لصناعة البلاد على أساس متين ما لم تؤيد من جانب الأمة كما تؤيد من جانب الحكومة والواقع أن مساعي الطرفين في هذا السبيل متضامنة وأن أى خلل يصدر من أحد الفريقين جدير أن يوقع الفشل في مجهودات الفريق الآخر . لذلك أحببنا قبل ختام الكلام أن نذكر الأمة بما ينبغي عليها إزاء النهضة المنشودة ، ولنا في هذا المقام ثلاث كلمات : واحدة للجمهور وأخرى لأرباب الأموال وأخرى للصناع .

قد أشرنا الى الحكمة البالغة التي كان يعمل بها محمد طي من إيثارة للصناعات المصرية وحثه القوم على الاقتداء بسيرته والضرب على ويثرته ولا غرو فهذا الإيثار هو من أنجع الوسائل التي تكفل الزواج لصناعتنا بما يتضمنه من التنشيط لها والتشجيع لأصحابها . ومن الجلي أن انتشار فكرة الإيثار هذه بين الجمهور بمنع البضاعة الأجنبية من الأفراد بالسيادة المطلقة في أسواق البلاد وبذلك يهدم الطريق لما يبذل من المساعي في سبيل الرقعة الصناعي ومن يواغت الأسف أن الفكرة التي سادت حتى اليوم تنزع الى عكس هذه الغاية فهي تدفعنا في أكثر الأحيان الى مقاطعة الصناعة المصرية إعتقاداً منا بأن البضاعة الأجنبية في جميع الأحوال خير وأفضل فهذا الانكار الذي منتهى به الصناعة المصرية هو من أخبث أدوائها وشر آفاتنا ولا سبيل الى إقالتها من هذه العثرة ما لم يصعد الجمهور أغلال هذا الوهم الذي لا مسوغ له في أكثر الأحيان وما لم يقدم للصناعة من حسن مؤازرته وجميل إقباله ورفع تقديره لفوائدها ما ينفث فيها روح النشاط ويبيع في مكانها ميعة الشباب .

لقد اعتاد أصحاب الأموال المصريون من قديم الزمان أن يستثمروا أموالهم بأساليب قد ألفوها وأطمأنوا اليها فاقتمنوا بأرباحها الخسيسة وفوائدها التزدة وشق عليهم أن يستثمروا أموالهم في المشروعات الصناعية التي ما زالوا يرون فيها نوعاً من المجازفة الخطيرة ومهما تكن تربيتهم أو آراؤهم فهم لا يرحون عاجزين عن خلخلة ربة العرف والخروج عن سلطان الاعتقاد فاستمرار هذه الحال لا يتفق مع مقتضيات

الرقى الذى نبغيه لصناعة القطن نخلق بأصحاب الأموال أن ينعموا النظر فى هذه المسألة وأن يوقنوا بأن ليسهم فى المشروعات الصناعية أرضا خصيبة عذراء وحقيق بهم أيضا أن يتنبهوا لمزايا الاشتراك ذلك المعين الأكبر على ارتفاع الشعوب وأن يدركوا أنه لا سبيل الى إيجاد صناعة وطنية موفورة الفائدة وافية أخيرات ما لم يتم بروس أموال مصرية ، ولئن كان من المحقق أن الصناعات التى تنشأ فى القطن بالأموال الأجنبية جديرة أن يستفيد منها المستفيدون المصريون ويرتق بفضلها الصناع الوطنيون وتزداد بواسطتها ثروة القطن الى حد معلوم فانه لمن المحقق أيضا أن أصحاب الأموال الأجنبية معذورون فيما يظهرون من التحكم والتعسف فانما هم يشتطون فى مطالبهم بقدر ما يتعرضون له من المخاطر . وليس يخفى ما يترتب على قيام هذه الحالة من المضار والأسوء التى تصيب صناعة لا تزال فى مهدها .

بقى علينا أن نذكر الصناع أنفسهم بما ينبغى عليهم تحقيقه حتى يتم للصناعة ما نبغى من التقدم على أيديهم .

لقد رأينا الصناع المصرى سواء كان رئيسا أو مرسوما لا ينظر الى عمله إلا كوسيلة لاصطياد رزقه بخديريه أن يقطع عن هذه الفكرة المنافية للرقى بل يخلق به أن يكون ذا شغف بعمله وولوع بحرفته وأن يشعر بلذة صادقة كلما رأى ثمرات يديه تتقدم على الدوام فى سبيل الاتقان وحقيق بالصانع أيضا أن تكون روحه نزاعة الى الترقى المتواصل ، طامحة الى التقدم الذى لا غاية له . وخلاصة القول أن الواجب يقضى على الصناع بأن يملأ قلبه اعتقادا ويشبع ضميره إيقانا بأن الانسان متى قصر أماله وقعد المطمح السامى فقد انقطعت عنه ومائل النجاح ، ذلك الذى لا يفوز به إلا من كان ينفر بطبعه من الركود والجمود ولكن من العيب أن نقول فى إدراك هذه الغاية على مجهودات الصناع وحده إذ لا بد من تشجيعه برعاية مستمرة ومعونة دائمة على مواصلة السعى فى هذه السبيل . وقد رأينا ما ينبغى على الحكومة عمله فى هذا الصدد فبقى علينا أن نذكر الجمهور بأن مهمته لا تقتصر على تقديم المساعدة المباشرة للرقى الصناعى بل يجب عليه أيضا أن يفكر فى تربية الأجيال المقبلة على مبادئ حب النظام وإيثار الواجب وسلامة النوق التى متى انتشرت بين جميع الطبقات لم تلبث أن تحدث فى نفوس القوم نزوعا لا يقاوم وطموحا لا يتقطع نحو الترقى والاتقان .

هذا وما نحن بحاجة فى هذا المقام الى تذكير الصناع بأن تهتم الصناعة يرتبط أشد الارتباط بتقديرهم لواجبات الأمانة والاستقامة والنظام والوفاء بالمعهد والابتهاد والابتهاد للوعد .

فحينذا لو فطن الصناع والجمهور من المصريين الى هذه الحقائق وحشدوا مجهوداتهم لادراك هذه الأغراض حتى يحددوا للصناعة مجدها الغابر ويعيدوا لها الهيبة الخالية فيصبح أهلها وقد ارتفعت منزلتهم فى نظر المجتمع ونالوا من أكرام الناس وأجلالهم ما لم يزالوا محرومين منه ومدفوعين عنه .

هذه كلمتنا الى الأمة المصرية تقدمها اليها بصفة خاصة فضلا عما أوردناه من عرض التقرير من النصائح العامة . وإنا نرجو أن يقوم كل بنصيبه من العيب المشترك حتى اذا تضافرت المساعي وتساندت المجهودات خفت على عاتقنا المهمة وأضحى الفوز مكفولا .

الباب الرابع - ذيل التقرير

القسم الأول - الصناعات الصغيرة

الملحق الأول

مذكرة عن صناعة النساجة وما يلحق بها أويجرى مجراها

صناعة النساجة وما يلتف حولها من صناعة الغزل والصباغة تعد من أقدم الصناعات المصرية عهدا وأعظمها انتشارا ، إذ هي تشغل من الأيدي العاملة أكثر مما تشغله أى صناعة وطنية سواها . وقد أظهر الخبيرون بهذا الفن أنواعا من المنسوجات يرجع تاريخها الى عام ٥٥٠٠ قبل الميلاد وبلغ عدد الخيوط في البوصة المربعة منها مقلدا ما تحويه البوصة المربعة من رقيق المنسوجات الحديثة . وكان لمصر في عهد الفتح العربي (حوالى سنة ٦٤١ بعد الميلاد) تجارة واسعة في المنسوجات ومن ضمنها الأقمشة البديعة من الحرير والكتان . وقد ذكر ستانلى بول في كتابه المسمى "تاريخ الفن العربى" أن مصر كانت مشهورة بمنسوجاتها وكانوا يصنعون في القاهرة أعلاما وبرودا من الحرير وبياضون في دقنها وإحكامها حتى كان يتمررا مرارها خلال تجويف الخاتم وكانت مدينة بنى سويف مشهورة بالمنسوجات الكتانية ومدينتا تنيس ودمياط بالمزركشات والأقمشة المدبجة بخيوط الذهب ومما يدل على أن هذا الحجد القديم لم تتدرج معاملته كل الاندثار جودة الأقمشة الحريرية التى لا تزال تصنع الى اليوم بمدينة القاهرة والمحلة فانها تضارع أحسن المنسوجات الأوروبية سواء من حيث بهجة الشكل أو من حيث متانة الصنع .

لا تزال النساجة في مصر تمتد من بعض الوجوه "صناعة ريفية" كما كانت في عهدها الماضى وهذا بالرغم من قيام طائفة من المصانع الكبيرة (كشركة الغزل الأهلية بالاسكندرية) تلك التى يشتمل مصنعها الحديث الطراز على ٢٠٠٠ مغزل و ٦٠٠ نول و ٩٠٠ عامل . والواقع أن كل قرية لاسيما في الوجه القبلى تحتوى جماعة من النساجين يشتغلون عادة بنسج الخيوط التى يغزلها الفلاح ويقدمها إليهم لنسج ملابس منها . وهم يستعملون أنوالا عتيقة بسيطة ويقتنعون باكتساب درهيمات يسيرة في اليوم . وإنك تجد الحال على هذا المنوال حتى في كبار المدن حيث لم يتمكن بعد نظام المصانع الكبيرة من القضاء على الورش الصغيرة وإن كان قد انتشر انتشارا عظيما وذلك لرسوخ عادة الاشتغال في البيت بين أكتاف الأسرة وصعوبة التحول عن هذه العادة . ويوجد هناك بعض مصانع تابعة لواحد أو لاكثر من أرباب الصناعات يشتمل المصنع منها على ما يناهز خمسين عاملا ولكن السواد الأعظم من الورش لا يحتوى على أكثر من أربعة الى عشرة من العمال في كل ورشة .

وهالك بيان أهم المراكز الصناعية للنسيج وعدد العمال المذكور المحترفين بهذه الصناعة طبقا لاحصاء سنة ١٩٠٧ :

المحلة الكبرى ٣١٨٣ ، القاهرة ٢٨٦٩ ، قليوب ٢٤٠٥ ، منوف ٢٣٩٤ ، شبين الكوم ١٦٢٨ ، سنورس ١٥٣٠ ، دمياط ١٤٣١ ، انجم ١٢٦٦ ، بليس ١٢٣٠ ، أبو تيج ١١٥٧ ، قوص ١١٠٨ ، ميت غمر ١٠٨٤ ، امبابه ١٠٥٧ ، طحطا ١٠٣٥ .

وإليك بيان المديرية التي تشغل فيها هذه الصناعة أكبر عدد من الإيدي العاملة :

المنوفية ٤٨٩١ ، جرجا ٤٠٧٠ ، أسيوط ٤٥٢٢ ، الدقهلية ٣٨٣٩ ، القليوبية ٣٠٣٠ .
أما عدد المراكب التي يزيد فيها عدد العمال على مائة فيبلغ ستة وستين مراكب .

وبتين من المعلومات التي جمعتهما اللجنة من مصادر يتعذر ضبطها أنه يوجد الآن في المحلة ٢٤٥٥ نولا وفي أخميم ٤٥٠ نولا وفي دمياط ٣٩٠ نولا (موقوفة جميعها على نسج الحرير) ، وفي قليوب (حيث ارتقت النساجة في الأيام الأخيرة ارتفاعا عظيما) أكثر من ٢٠٠٠ نول وفي نقادة بمديرية قنا (وهي مختصة بصنع المنسوجات التي تصدر إلى السودان) أكثر من ١٠٠٠ نول . أما القاهرة فلا يمكن أن يقل عدد الموجود بها من الأنوال عما يوجد في المحلة الكبرى .

وتعتبر المحلة الكبرى في نساجة الحرير أعظم المراكز الصناعية شأنًا وأرفعها مقامًا ويدانها في هذه المثلة أن لم يتناظرها فيها مدينتا القاهرة ودمياط . ولنساجة الحرير أيضا شأن كبير في أسيوط وأبي تيج وقد اختلفت أخميم وقليوب وكوم النور بنساجة القطن وتوفرت مدينة الفيوم على نساجة الصوف والكتان . واشتهرت مدن قنا وأسيوط والفيوم بنساجة الصوف وعرفت مدينة المثلة بأنها مركز مهم لغزل الخيوط الحريرية . واشتهرت بلدتا بني عدى وبوش بالأقشعة الصوفية كما اشتهرت مديرية الشرقية بالمنسوجات الصوفية المعروفة باسم الزمياط . وما زال القوم يصنعون من قديم الزمان في كل من بني عدى وبني سويف أكمله من الصوف يصنع الآن مثلها أيضا في الفيوم وقنا والاسكندرية ويقوم البلدي بهذه الصناعة في هذه المدن .

يخرج النساجون المصريون أنواعا عديدة وفنونا جمّة من المنسوجات ولكن أهمها يخصص فيما يأتي :

(أ) الحرير المعروف باسم "الشامي" ومنه تصنع الملابس الشرقية التي يرتديها الموسرون والأغنياء من الوطنيين ومراكزها المهم في القاهرة وفي المحلة ؛

(ب) الخيطان والأشرطة التي تتخذ منها حواشي ملابس الوطنيين الشرقية ومعظمها يصنع في القاهرة ؛

(ج) التماس الحرير المعروف باسم "الكرشة" وينسج منه نوعان نوع فاخر رقيق للملأات السيدات الوطنيات المقيعات في المدن ونوع أقل رقة تصنع منه ملأات الفلاحات الموسرات وهذه الصناعة قاصرة على دمياط ؛

(د) التماس القطن المعروف باسم "الغزلية" وهو منتشر كل الانتشار في جميع القطر وتتخذ منه قفطاطين العامة وهذه الصناعة شائعة في كافة مراكز النسيج ؛

(هـ) الأقشعة الصوفية المعروفة باسم "الزعبوط والدقشة" الخ وهي تغزل وتنسج في كل مكان حتى في أحقر القرى وهذه المنسوجات تظهر في أشكال متعددة وأصناف متنوعة من الدقشة الفليطة الخشنة التي يرتديها الرضى إلى العباءة الرفيعة المساء التي يلبسها الحضري . وفي معظم الأحوال يستعمل الصوف البلدي لهذا الغرض ولكنهم قد يستعملون الصوف الأجنبي أحيانا .

وفيما عدا هذه الأصناف قد وفق القوم منذ نشوب الحرب إلى صنع التماس المعروف "بالقطنية" وهو خليط من الحرير والقطن تصنع منه ملابس الرجال كما وقفوا إلى نسج التماس المعروف "بالمس"

وهو قماش من الحرير الأسود يستعمله أهل الرف وله في الأسواق المصرية رواج عظيم وكانت صناعته قبل الحرب قاصرة على بلاد الشام . وقد أخذت المحال التجارية الكبرى في القاهرة والاسكندرية توصي بعمل كثير من القوط والمخامخ التي تستعمل في المرافق المتذلية بهي تصنع اليوم بمقادير عظيمة لاسيما في مدينة قلوب .

ويوجد عادة بجانب مراكز النساجة مراكز الصباغة فهذه الصناعة تقوم إنش في القاهرة والاسكندرية والمحلة وديمياط وأنهم وأسيوط ولكن يوجد كذلك في كل قرية تقريبا صانع واحد على الأقل يشتغل بالنيلة ويصبغ باللون الأزرق الملابس القطنية التي يرتديها الفلاحون مما يسج في المصانع المصرية أو في البلاد الأجنبية .

ليس لدينا عن عدد الصناع المشتغلين بالحرف والصناعات المختلفة بيان أحدث عهدا من احصاء سنة ١٩٠٧ . فعدد العمال المحترفين بالنساجة بما في ذلك صانعو الحبال المتخذة من القنب والكتان والليف والعمال المشتغلون بالصباغة يبلغ على حسب الاحصاء المذكور آنفا ٨٣٣٧٨ منهم ٧٥٥٠٠ من الذكور . أما المشتغلون بالنساجة وحدها فعندهم ٤٥٥٤٦ منهم ٤٢٣٥٥ من الذكور . بناء على ذلك تكون الصناعات المدرجة تحت عنوان "صناعات النسيج" شاملة لما يبلغ ٢٩٪ من مجموع عدد الصناع المحترفين بالصناعات والحرف اليدوية في القطر المصري . وإذا قورن احصاء سنة ١٨٩٧ باحصاء سنة ١٩٠٧ تبين أن صناعات النسيج قد زادت في خلال هذه العشر السنوات بمقدار ٤٠٪ . ولما كان بيان الحرف التي تراوها النساء غير كامل في احصاء سنة ١٩٠٧ فالأفضل والأدق أن تقتصر في هذا البحث على الأعداد الخاصة بالعمال الذكور . فالزيادة الحاصلة في هذه الأعداد عما يناظرها في احصاء سنة ١٨٩٧ تبلغ نحو ١٦٠٠٠ أو ٣٧,٣٪ . ولما كانت الزيادة الحاصلة في عدد الذكور من السكان أثناء تلك العشرة الأعوام لا تتجاوز ١٤,٥٪ . والزيادة الحاصلة في عدد العمال المشتغلين بالزراعة لا تتعدى ١٠,١٦٪ . فن الجلى أن النسبة المئوية للزيادة الحاصلة في عدد المحترفين بهذه الصناعة القديمة العهد الخطيرة الشأن لا تم قط على أدنى دلالة من دلائل الانحطاط . نحن لانكر أن بعض المناطق الصناعية للنسيج آخذة في الاضمحلال شأن أنعم مثلا ولكن يلاحظ مع ذلك أن مناطق أخرى آخذة في أسباب التثتم والارتقاء مثل القاهرة وقلوب .

ولدينا في احصاءات الجمارك برهان آخر على ما للصناعة المنسوجات من عظيم الشأن واتساع النطاق . فان قيمة الوارد من خيوط الغزل (سواء أكانت من القطن أو الصوف أو الحرير أو الكتان أو القنب أو اليوث) التي كانت تبلغ ٤٥٥٠١٧ جنبا في سنة ١٩٠٤ قد ارتفعت في خلال عشر سنوات الى ٤٥٥٣٠ جنبا في سنة ١٩١٤ وقد تأثرت قيمة الوارد من هذه الخيوط في السنوات الأخيرة بسبب الحرب فلا يمكن الاعتماد عليها في عمل مقارنة مفيدة صحيحة . ولكن حسنا للدلالة على مبلغ الرقي الذي حازته هذه الصناعة أثناء الحرب الإشارة الى مقدار الوارد من خيوط الغزل فانها بعد أن كانت لا تتجاوز ٢٦٩٣٨٨٥ كيلو في سنة ١٩١٣ ارتفعت الى ٤٧٩٠٧٦٣ كيلو في سنة ١٩١٦ وذلك خلاف المقادير التي تخرجها شركة الغزل الأهلية بالاسكندرية وهي في صعود مستمر .

ويتضح فضلا عن ذلك من الاحصاءات الجمركية أن معظم الوارد من الخيوط ينسج ويباع في نفس القطر وان كان الصادر من هذه الأصناف آخذ في الزيادة فان مقدارا معلوما من واردات الحرير

الخام ينزل ثم يصدر الى مصروع على الأخص ويصدر كذلك منسوجات قطنية لاسما الى تركيا ولكن قيمة الصادرات من هذين الصنفين لم تتجاوز ٦١٨٥ جنيها في سنة ١٩٠٣ على أنها ارتفعت الى ٢٨٩١٣ جنيها في سنة ١٩١٣ .

ولا يوجد بين الصادرات منسوجات أخرى غير ما ورد تحت عنوان "منسوجات ومصنوعات أخرى" وكانت قيمتها ٩٦٣٢ جنيها في سنة ١٩٠٣ و ١٥٤١٢ جنيها في سنة ١٩١٣ وليلاحظ أن مقدارا عظيما من الخيوط القطنية والصوفية ينزل في نفس القطر فلا يرد له ذكر في الاحصاءات البحرية فشركة الغزل بالاسكندرية تغزل في كل عام ثلاثة ملايين ونصف مليون رطل من خيوط القطن . وغزل الخيوط من الصوف الطبيعي حرفة منتشرة كل الانتشار بين الذكور والاناث في الأقاليم فان الأقمشة الوطنية المنسوجة من الصوف تصنع جميعها من الصوف المصري المغزول على اليد .

والعادة في الحصول على خيوط الغزل إما أن تشتري من المستوردين المقيمين في القاهرة وسوهاج من كبار المدن وإما أن تستورد من الخارج مباشرة ويطلب معظم الخيوط الصوفية الرقيقة والخيوط القطنية والكتانية من إنجلترا وإيطاليا أما خيوط الحرير فتجلب على الأخص من الصين وإيطاليا . ويرد الى القطر من ألمانيا والنمسا وبلجيكا وفرنسا والجزائر مقدار معين من كافة هذه الخيوط . وقد أخذ القوم يكتفون الآن من استيراد الخيوط المصبوغة ولكن كثيرا من النساكين يصبغون خيوطهم في مصابنهم الخاصة وهذا يطبق بالأكثر على الحرردون سائر المنسوجات . والغالب أن يصبغ القماش بعد نسجه .

معظم الأدوات التي تستعمل في هذه الصناعة من أنوال ومغازل هو من النوع العتيق المصنوع في نفس القطر لا سيما ما يوجد منها في القرى والمدن الصغيرة . أما في كبار المدن كالقاهرة والمحلة ودمياط فالقوم يستعملون أنوالا أكثر إحكاما وإتقانا تستغل بطريقة القمشة ويوجد بالقاهرة بعض آلات مصنوعة في الخارج وقد أخذ استعمال مكائن الجليكارت ينتشر شيئا فشيئا بفضل التأثير الحسن والمساعدة النفيسة التي يبذلها قسم الفنون والزخارف بمدرسة الصنائع ببولاق وتدار الآلات في جميع الأحوال بفعل قسم النسيج ولا يستثنى من ذلك إلا شركة الغزل الأهلية مع واحد أو اثنين من أقسام النسيج بالمدارس الصناعية . وهذه الطريقة مقبولة وموافقة تمام الموافقة فيما يخص بنساجة الحرير فان الحرير المنسوج على اليد لا يزال محتفظا بشهرة لم تتلها بعد منسوجات الحرير المصنوعة على الأنوال المحركة بأى قوة أخرى وهذه طرائف النسيج الرقيق والأشرطة المصنوعة من الحرير لا تزال الى يومنا هذا تنسج على الأنوال اليدوية في إنجلترا وفرنسا .

تراوح أجرة النسيج في اليوم الواحد بين ٤ قروش و ١٠ قروش ويتقاضى نساجو الحرير أرفع الأجور فان أجرة الواحد منهم اذا كان يشتغل بالمنسوجات الرقيقة الفاخرة قد ترتفع الى ٣٠ قرشا في اليوم وتختلف أجرة صبيان النساكين بين قرش وقرشين . ويبلغ ما يتأوله النساجون رجالا وصبياناً من الأجور في كل عام نحو ٦١٤٠٠٠ جنيه بحسب احصاء سنة ١٩٠٧ فاذا اعتبرنا الزيادة الحاصلة . في الوارد من خيوط الغزل (القطن والصوف والحرير الخ) التي تجاوزت قيمتها في هذا العام ٥٨٧٠٠٠ جنيه اتضح لنا ضرورة تأييد وتنشيط هذه الصناعة العظيمة الشأن الواسعة النطاق وتبين لنا وجوب العمل لحفظ مكانها ورفع منزلتها .

وقد قطع القطر مرحلة جديدة في سبيل تقدم هذه الصناعة بإنشاء مدرسة السجاجة بالمحلة وأقسام النسيج التي ألحقت بالمدارس الصناعية في أسوان ونجح حمادى وسوهاج وأبى تيج والفيوم وبخى سويف والمنصورة ودمههور . فقد وفقت هذه المدارس منذ إنشائها حتى اليوم إلى استعمال أصناف متقنة من الأتوال واستخدام مكات الجيكار واستعمال طريقة القمشة وصنع أنواع جديدة من المنسوجات مثل قماش الفوط والشبيكة كما أنها قد وفقت إلى استعمال طرق حديثة في الصباغة وإدخال ألوان جديدة ورسومات مستحدثة . والفرض من هذه المدارس تخريج صناع أكفاء قادرين على تنفيذ ما يضعون بأنفسهم من الرسومات والتصميمات وبصيرين بكل فرع من فروع صناعتهم . وقد أفاد قسم الفنون الزخرفية بمدرسة الصنائع بيولاى فائدة كبيرة في تعليم التلاميذ أصناف الألوان والأشكال والرسومات وتاريخ السجاجة وتركيب الأتوال الحديثة واستخدامها واستعمال مكنة الجيكار وأساليب الصبغ الحديثة . ونظرا إلى قصر الوقت الذى مضى منذ إنشاء هذا القسم لم تسفر نتيجته بعد عن أثر واضح جلى ولكن النماذج التي عرضت من أشغال المدرسة في المعارض التي أقيمت أخيرا تظهر من الطلاوة والبهجة ودقة الرسم وحسن الاتقان ما يبشر بنجح كثير في المستقبل .

معظم الأصباغ المستعملة في صناعة المنسوجات من النوع المعروف بالأنيلين وهى تتجلب على الأخص من ألمانيا . وتفضل التيلة الصناعية على التيلة الطبيعية لأنها أقل كلفة وأسهل استعمالا ومثلها نباتا . ولا يزال القوم في بعض المراكز الصناعية يستعملون الأصباغ الطبيعية كالقزمز والقوة وقشر الرمان وعصص البلوط والزعفران والقرظ (العجمى) وقرون البخ وقد بالغ بعضهم في الاعتراض على استعمال الأصباغ الصناعية مدفوعين إلى ذلك بمامل التعصب الفنى والمبادئ الرومية غير ما ذا كرين أن العلم الكيماوى قد توصل اليوم بخلصة جذر القوة إلى استنباط ألوان أبدع رقة وأروع بهجة مما يمكن استحداثه من أى مجموعة مؤلفة من الأصباغ النباتية وكان أولئك المتقدين لم يبلغوا من التجربة والاختبار المبلغ الذى يقتنعهم بأن الأصباغ الكيماوية أشد ثباتا وأسهل استعمالا وأقل كلفة وأوفى نتيجة من الأصباغ النباتية .

وفى هذا المقام تجدر الإشارة إلى صناعة جديدة أحدثت في مصر أثناء الحرب وهى صناعة الملبوسات التختانية وقد أنشئ لها مصنع بالقاهرة في سنة ١٩١٦ وهو مجهز بالآلات ومعدات حديثة الطراز .

وهذه الصناعة تنتج أو ينتظر أن تنتج أصنافا جملة من المنسوجات هذا بيان أهمها :
أقمشة : قمصان صوف قصيرة ، سراويل قصيرة ، فاناتل وصديريات صوف ، أطقم تختانية (الباس متصل بالقميص) ، جوارب رجال ومسيدات ، عنقريات ، كوفيات وطرح ، شيلان صديريات للسيدات ، فلات صوف مخبزة لزوم الألعاب الرياضية ، بدل للأطفال ، بعض قبعات للنساء ، جوانتيات ، كراقات ، أحزمة ، أغطية السيقات ، بنطلونات قصيرة ، ملبوسات للأطفال الرضع .

وقد أدخلت حديثا صناعة السجاجيد في المدارس الصناعية بأسبوط ونجح حمادى وبخى سويف وتقتسمو على الأخص في عمل السجاجيد من الصوف ذى اللون الطبيعى فأصبحت هذه الحركة من

التجاح ما يكفل لها تمام الارتقاء ، ومع أن القائمين بها يشتكون في الوقت الحاضر من الغلاء الفاحش في أثمان الصوف وتعذر الحصول عليه فالمنتظر أن يكون لها شأن كبير ورواج متزايد متى عاد السلم الى نصابه ومتى اهتم أربابها بحسن اختيار الرسوم والأشكال وتنظيم وسائل التصريف والبيع . وأن اللجنة تنتظر الى هذا الأمر بعين الثقة والاهتمام والواقع أن مجال التقدم لهذه الصناعة متسع رحيب وأنه من المتيسر أن تصبح صناعة منزلية حقيقية شأنها في الهند وبلاد العجم متى اعنى بها أهل الصعيد وأخذوا أنفسهم بمزاولتها ولهذا تراح اللجنة الى ما اقترحت ادارة التعليم الفني والصناعي والتجاري من انشاء ورشة للسجاجيد تلحق بمدرسة نجع حمادى الصناعية لتعليم الفلاحين صنع السجاجيد وذلك بفضل المعونة النفيسة التي يبذلها صاحب السمو الأمير يوسف كمال باشا .

وتم صناعة أخرى جديرة بالمساعدة والتنشيط وقد أصابت حظا وافرا من الراجح وهي عمل الحصر من القش المعروف باسم السمار ، ومقرها في المنوفية والغربية وكفر الحصر ودمياط وهي منتشرة فضلا عن ذلك في كثير من القرى والمدن بشكل صناعة ريفية . ومن الممكن جدا — على ما يظهر — عمل أنواع من الحصر تكون أصغر مساحة وأدق صنعا لتصديرها الى أوروبا حيث تكون لها سوق رائجة وحيث يجدر بها أن تزاخم نظائرها من مصنوعات الصين واليابان . وبما يساعد كثيرا على ارتفاع هذه الصناعة وانتشارها ورفع شأنها استعمال رسومات تكون أقرب الى الذوق الفني وألئق بالوضع الزخرفي مع اتقان طرق الصبغة وتحسين أساليب الصناعة وإلجأ الى الخطط الحديثة في كافة الوسائل المتعلقة بهذه الصناعة .

ومع أن صناعة السلال التي تعمل في اسنا وأسوان من ألياف النخل وغير ذلك مما يوجد في القطر من أنواع القش وصنوف العيدان لا تدخل عادة في باب صناعات النسيج فقد رأينا في مشابهة أحوالها وظروفها لأحوال هذه الصناعات ما يسوغ ذكرها في هذا المقام .

لا ريب في أن هذه الصناعة خليقة برق عظيم وانتشار واسع فالسلال التي تستعمل في الأسواق والسلال التي تستعمل في المنازل ولا سيما السلال المزخرفة كل هذا له سوق رائجة لا يبين السياح فقط بل كذلك بين أهل البلاد الذين ما فتئوا منذ نشوب الحرب يقبلون اقبالا متزايدا على استعمال السلال المصرية الصنع . ولهذا البضاعة أيضا سوق رائجة في بلاد الانجليز وفي غيرها من البلاد الأوروبية وما صادف ثمن من المعروضات التي كانت في معرض الاسكندرية ما صادفه هذا الصنف من شدة الاقبال وسرعة التصريف . فلا ينقص هذه الصناعة شيء سوى استعمال رسومات جديدة وأشكال مستحدثة مع استخدام ألوان أجود نوعا وتحسين الأساليب المتبعة في تحضير القش والعيدان والتقدم في اتقان المصنوعات وتهذيبها فحالة هذه الصناعة تشبه من وجوه عديدة حالة صناعة المنسوجات .

وقد رأينا أن تدخل في هذا المبحث أيضا صناعة الشيلان الأسيوطية إذ كانت المصاعب الواقعة في سبيلها تماثل ما ذكرناه آنفا فقد جاء في تقرير "شركة الطرح المصرية بالقاهرة" أن هذه الصناعة أنشئت في مديرية أسيوط منذ خمس عشرة سنة تقريبا وتصنع هذه الشيلان على اليد وهي نافعة جدا في معظم بلاد أوروبا وأمريكا حيث الاقبال عليها عظيم للغاية وحيث القوم يقدرونها حتى التقدير بما يرجح القطر يصدر الى تلك البلاد كميات وافرة من هذه الشيلان .

لم يذكر هذا الصنف تحت عنوان خاص في احصاءات الصادرات بل أدرج في العنوان العام "منسوجات ومصنوعات أخرى" ولكن مصلحة الجمارك تقدر أن متوسط قيمة الشيلان المزركشة التي تصنع في مصر مما كان يصل إلى البلاد الأجنبية قبل الحرب يتراوح بين ٥٠٠٠ جنيه و٦٠٠٠ جنيه فيستنتج من ذلك أن قيمة ما يباع منها في نفس القطر تبلغ مقدارا أرفع من المبلغ المذكور بكثير فان شركة الطرح المصرية لا تتردد في تقدير قيمة المصنوع من الشيلان المصرية في كل شهر بما يختلف بين ١٢٠٠٠ جنيه و١٠٠٠٠ جنيه وليس لدينا من الوسائل ما نستطيع به ضبط هذا التقدير ولكنا نرى فيه مبالغة شديدة .

وقد لوحظ أن مقدار المبيع من هذه الشيلان قد تناقص تناقصا تدريجيا خلال الخمسة أو الستة الأعوام الماضية والسبب في ذلك على ما نرى بقاء المصنوعات على وتيرة واحدة سواء في الشكل أو في النوع وإننا نعتقد أن هذه الصناعة خليفة بحفظ رواجها وصون مكانها متى تقدم أهلها في اقتان النماذج والأشكال الراهنة بابتكار أنواع جديدة من الرسومات ومتى أدخلوا بعض التمديلات في المواد المستعملة .

ومن رأى اللجنة أن التدابير الآتية كفيلة بالمساعدة على رقى صناعات النسيج والصباغة :

- (١) زيادة الاتقان والسرعة في طرق الغزل لترقية نساجة الصوف وجعل مراثر الجدل أقل صلابة وأكثر رخاوة في الخيوط التي تنسج منها الملابس . فقد لوحظ أن خيوط الصوف المصرى غالبية جدًا بسبب البطء الشديد في غزلها فينبغي اتباع أساليب متقنة محكمة في تنظيف الصوف وتحضيره قبل الغزل كما ينبغي إجراء عملية الصبغ على نفس الحزلة لا سيما في الخيوط التي تعمل منها السجاجيد حتى تنتشع الألياف من الصباغ وتشرى جيدًا .
- (٢) زيادة السرعة في طرق تحضير السدى وتنظيم وضع الخيوط وإحكام شدّها ، استعمال المطوى بقدر الطاقة ؛
- (٣) استعمال آلات متقنة لللف السدى واللحمة بحيث يمكن لف عدّة بكرات في آن واحد بدلا من استعمال الدولاب اليدوى الذى لا يلف غير بكرة واحدة في كل مرة ؛
- (٤) اتباع أسلوب متقن لاهمرار خيوط السدى من عيوب الزرد لا سيما عند عمل المنسوجات المخططة والأقمشة المزركشة التي تنسج على نول السحب ؛
- (٥) استعمال أمشاط من نوع أحسن وأرق مما يستعمل الآن حفظا لانتظام القماش والأفضل استعمال الأمشاط الأوروبية المصنوعة من الصلب والبرنز فانها تصنع بواسطة الآلات وتكون في غاية الانتظام ؛
- (٦) استعمال آلات ميكانيكية لللف والنشر في نسج الأقمشة المعتادة ؛
- (٧) استعمال طريقة القمشة لزيادة إنتاج المنسوجات المعتادة ؛
- (٨) استعمال أنوال ذات صناديق الوايك لكى يتمررر جعل اللحمة من ألوان مختلفة ؛
- (٩) استعمال ماكينة "الدوي" لزوم الدرق حسب أى نظام بطول لعمل تصميمات صينية من غير استعانة بما كينة الحيكار أو بنول السحب ؛

- (١٠) استعمال الآلات لادارة الأنوال ومحسن أن تكون من الآلات الكهربائية وذلك لصنع المنسوجات ذات الأشكال البسيطة الشائعة وأيضا لادارة المكثات المساعدة كالتي تستعمل في طي السدى ولف البكرات الخ ؛
- (١١) استعمال آلة الجيكار وتعليم الأشغال اللازمة للرسم على ورق المربعات وقطع الكرتون وتركيب هذا النوع من الأنوال وكل هذا بقصد اجتناب النظام الحالي والفوضى من استعمال نول السحب وما يلزمه من بطء العمل ومشقة ؛
- (١٢) استعمال رسومات جديدة وألوان مستحدثة ؛
- (١٣) تلقين مبادئ التقصير (تبيض المنسوجات) وأصول الصبغ بالمواد الكيماوية والبناتية توخيا لزيادة الألقان في بهجة الألوان وثباتها ؛
- (١٤) تحسين طرق التجهيز واستعمال آلة بخارية لتجهيز وصقل الأقمشة مع استخدام الحرارة .
- (١٥) ضرورة التعاون والتنظيم فيما يأتي : (أولاً) شراء الخامات ، (ثانياً) حشد المصنوعات وتصريفها ؛
- (١٦) الرجوع — اذا أمكن — الى نظام الصناعات أو قباء الحرف لتنظيم شؤون العمال والصناع .
- هذا وقد أجمع رأى اللجنة على أنه ليس بين كافة صناعات القطر صناعة هي أجل قدرا وأوسع انتشارا وأحق بمساعدة الخبراء وأخلق بالتقدم والارتقاء من صناعات النسيج والصبغة وما يلتحق بها ونرى أن أفضل الوسائل الكفيلة بهذا التشجيع تحصر فيما يلي :
- (١) انشاء مدرستين جديدتين للنساج والصبغة في القاهرة وفي دمياط مع انشاء قسم جديد لهذا الغرض في طوخ (من أجل قليوب) ورتبة الأقسام أو المدارس الخاصة بعمل السجاجيد في نجع حمادى وسوهاج (الأخميم) وأبى تيج وأسيوط وبني سويف والفيوم والحلة والمنصورة ودمهور والزقازيق (لعمل الحصر) بحيث لا يقتصر الغرض من هذه المدارس على تخرج الصناع الصبيان بل لكي تكون كذلك بمثابة مراكز لايضاح أساليب العمل وتبيين طرق الاشتغال بالآلات الحديثة المتقنة وتوزيع الرسومات الجديدة ونشر المعلومات الخاصة بمسائل شراء الخامات والآلات الخ وإرسال الطلبات الى الأسواق الأجنبية ولتقديم المساعدة وبذل النصيحة كلما عرضت أمور حريصة ؛
- (٢) تعيين معلمين ومفتشين أخصائيين في الصناعات المختلفة الآتية : النساج ، الصبغة ، عمل الحصر ، عمل السلال ، صنع الشيلان . وتكون مهمة هؤلاء المفتشين التنقل من مدرسة الى أخرى ومن مركز الى سواه لاعطاء الارشادات فيما يتبع من الأساليب وفيما يستعمل من المواد واصلاح أخطاء وفي الجملة نشر التعليم الفني والتفتيش على الأشغال وحفظها في مستوى عال ؛
- (٣) الجرى على منهاج أكل وأوفى من المناهج الحالي في تخرج معلمى المدارس الصناعية بحيث لا يقتصر الأمر على تعليمهم على تطبيق الفن على الصناعة بل يتعاملون كذلك ما يلزم من القواعد العلمية والأصول الفنية ويتعاملون أساليب الصناعة الحديثة (وهذا يقتضى تدريبهم بصصفة عملية في أرقى المراكز الصناعية بأوروبا) ويميطون خبرا بالوجهة التجارية من الصناعة وبطرق التعليم علما وعملا ؛

(٤) إنشاء مخازن وإقامة معارض تجمع فيها منتجات الصناعات (لأسيما منتجات الصناعات التي تشبه صناعة السلال) للبيع والتصدير إلى الأسواق الأجنبية ؛

(٥) وجوب العمل فيما يختص بصناعات النساجنة والصباغة على تقوية الرغبة وتنمية الوسائل للاكثار من استعمال الرسومات والمواد المصرية التي تُنفذ وتهذب بمنتهى العناية والالتقان فإن فائدة ذلك لا تقتصر على تدوير أسواق رائجة لهذه المصنوعات في داخل البلاد بل تمكنها كذلك من مزاحمة "الأنقشة الأجنبية التي تخاكي المنسوجات المصرية" مزاحمة مقرونة بنجاح أكثر من الآن كما أن ذلك خليق بأن يفتح لها أسواقا في البلاد الأجنبية شأن الأنقشة الصينية واليابانية والهندية . ويجب أفراغ الجهد في تشييط الصناع عن تهليل المنسوجات الخاصة بالبلاد الأجنبية كمنسوجات ليون مثلا وذلك سواء في شكل الرسم أو في كيفية الصنع . كما ينبغي المواصلة في بذل المساعي لحض المصريين أنفسهم على اقتناء واستعمال المنسوجات المصرية وتفضيلها على الأنقشة الأجنبية . ويجب أخيرا إنشاء وترقية نظام التعاون بالنسبة لجميع الصناعات الرفيعة على اختلافها .

الملحق الثاني

مذكرة عن صناعات الخشب في مصر

تتضمن أشغال الخشب التجارة البسيطة والتجارة الدقيقة وعمل الأثاث وشغل المشربية والتطعيم والحفر والخرط وصناعة عربات النقل والمركبات والسفن .

يرجع تاريخ أشغال الخشب الى أول عهد الانسان بالحليقة ولا جدال في أن الخشب كان من المواد الطبيعية الأولى التي استخدمها الانسان في وقاية نفسه من تقلبات الجو . وقد حدثنا التاريخ الأثرى عن سفينة نوح وهذه دار الآثار المصرية تحوى الجمـ الكثير من الأشغال الخشبية الجميلة الصنع مما أنجبتة أيدي قدماء المصريين فهناك التوابيت والكراسى والمقاعد والعربات وقد استعمل الملك سليمان أشجار الصنوبر وغيرها من أشجار لبنان في بناء معبده الشهير ،

ومن المعلوم أن جميع الفنون والصناعات بما فيها الصناعات التي نتكلم عليها في هذا المقام قد تدهست تقدماً طاهراً جلياً في خلال الفترة الواقعة بين القرن الخامس عشر والقرن السابع عشر وكان من أخص ما امتازت به تلك البرهة انتاج أنواع الأثاث الفانصر الطراز والترفى في اتقان أشغال الخشب المستعملة في المباني .

لا يزال المصريون في هذا العصر يزدادون تشبهاً بالأوروبيين وتحققاً بطباعهم فهم يظهرون رغبة نامية في بناء منازلهم وجعل أثاثهم على النمط الأوروبي لذلك ترى أن عدد المشتغلين بالتجارة وعمل الأثاث وضيها من الأشغال الخشبية قد بلغ مقداراً عظيماً .

وقد ترتب على إنشاء المدارس الصناعية والورش الأوروبية في مصر تقدّم ظاهر في اتقان المصنوعات الخشبية ولكن الحالة في القري لا تزال على عهدنا القديم من الخشونة والبداءة فالأشغال هناك سلبية من بهجة الصقل والتذهيب ولكن الأمل عظيم في ترقية النوق والتقدّم في عمل الأدوات المتقنة على أسلوب راق بفضل انتشار المدارس الصنعية ولا شك في أن القروى سوف يبارى على مر الزمن أخاه الحضرى في تجويد أبواب منزله وشبابيكه وتحسين أثاث بيته وأمتعته .

يوجد الآن في القاهرة والاسكندرية مصانع كثيرة لأشغال الخشب وفي بعض حواضر الأقاليم كدمياط وطنطا والمنصورة تجارة واسعة في الأدوات الخشبية وهناك فضلاً عما ذكر ثلاث عشرة مدرسة صناعية تابعة لمجالس المديرىات تعلم بها الصلبة صناعة الخشب ويبلغ عدد تلاميذها الملحقيين بأقسام التجارة ٦٠٠ تلميذ في الوقت الحاضر وقد اشتهرت مصنوعات كثير من هذه المدارس بالجودة والاتقان .

وفي الورش الصناعية الثلاث القائمة في بولاق والمنصورة وأسيوط نحو مائتي تلميذ يتعلمون في التجارة الدقيقة وعمل الأثاث .

ويوجد للحكومة خلاف ما ذكر مصانع كثيرة تعمل فيها عربات النقل والمركبات وعربات السكك الحديدية وكافة أنواع الأدوات والأثاث .

وفي عاب السكك الحديدية ببولاق قسم للنجارة يشتغل به نيف وألف من الصناع معظمهم من الوطنيين . ويغصص عملهم في صناعة وتصليح وتمهيد عربات السكك الحديدية وأثاث المحطات والمكاتب وسائر عربات النقل والاكتشاك وأجهزة الاشارات الخ .

وفضلا عما ذكر يوجد لمصلحة المساحة ومصلحة الصحة ورش نجارة أقل شأنا من الورش المذكورة آنفا وهي معتة للتصليحات المستعجلة .

ومعظم هذه الورش في حركة عظيمة منذ نشوب الحرب لكثرة ما ليسها من أشغال السلطة العسكرية وهي تتضمن العربات والمركبات وكبارى الخشب ورجال الجمال والصناديق الخ .

ومما يذكر مع الارتياح أن أنواع الأثاث والأدوات الخشبية التي تصنع في مصر قد تحسنت تحسنا محسوسا في هذه السنوات الأخيرة فان المصنوعات التي تعمل في أحسن الورش المصرية لا تقل شيئا عما يناظرها من المصنوعات الأوروبية . وهناك فائدة عظيمة في شراء المصنوعات الخشبية المصرية لأن الخشب يكون قد جفف تجفيفا مناسباً قبل استعماله وبذلك يقل الخطر من تقلص الشيء المصنوع بسبب التقلبات الجوية . ولكن من الأسف أن الاهتمام بهذا التجفيف لا يوجد في جميع الورش ولا يعني بهذا الأمر غير أصحاب المصانع الكبيرة الذين قد حازوا سمعة حسنة من هذه الوجهة .

وقد حرم القطر المصري من حاصلات الغابات لخصوبة تراه ووفرة مرعه واتباع طريقة الزراعة الكثيفة في استغلال أرضه على أن هناك بعض أنواع من الأشجار تنمو في الحقول المزروعة ويؤخذ منها أخشاب لعمل طائفة من أدوات الفلاحة والآلات وأكثر هذه الأنواع انتشارا هي : البليخ والجميز والجوزرينه والشرين والأثل والكافور والسنتط .

ولكن معظم الأخشاب المستعملة في مصر ترد إليها من الخارج ولا سيما تركيا والسويد والنمسا الخ . ولما كانت أدوات الأثاث كبيرة الحجم وتحتاج الى وقايتها بإحكام حزما عند الشحن كانت أثمان ما يرد منها من أوروبا غالية جدا وفي هذا مزينة جلية للصانع المصري تضمن لصناعته سوقا رائجة تزداد تحسنا ورواجا كلما انتشر استعمال الآلات التي من أحسن طراز وكلما تقدم الصناعات في تهذيب مصنوعاتهم .

والظاهر أنه لم يبق هناك موجب لاستيراد أصناف الأثاث أو الأدوات الخشبية من الخارج فان التجار المصري يزداد حذقا ومهارة على كثر الأيام ولا شك في أنه متى أحسنت رقابته أصبح في طاقته الوفاء بكل مطالب القطر من هذه الجهة .

ومما يذكر في هذا الصدد أن الحرب قد أحدثت تأثيرا صالحا جدا في صناعة الأثاث بمصر وذلك لقلة الوارد من المصنوعات الخشبية فقد هبطت قيمتها من ١١٨٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٣ الى

٢٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٥ .

وبسبب هذا الامر قد اضطر معظم التجار الذين كانوا يستوردون بضائعهم من الخارج الى انشاء ورش جديدة أو توسيع ورشهم القديمة ومن لم يفعل شيئا من ذلك أخذ يوصى أصحاب ورش التجارة بعمل ما يحتاج اليه من أدوات الأثاث برسم البيع .

وقد عرضت في المعرض الذى أقيم بالاسكندرية فى سنة ١٩١٦ أنواع من الأثاث المصنوع فى مصر وهى تضارع أحسن المصنوعات الأجنبية فى الاتقان والجودة .

لقد حاز المحترفون بأشغال المشربية والتطعيم شهرة لا تنازع ولكن من دواعى الأسف أن الجهل بحسن التأليف والتناسق يدعو الصناع أحيانا الى تركيب أشغال المشربية الجميلة أو الحشوات المطعمة الأنيقة على كرامى أو موائد أو حجب أو أرائك رديئة التصميم أو ناقصة التهذيب . هذا وقد بلغ عدد المشتغلين بخراطة الخشب ١٠٩٠ على حسب احصاء سنة ١٩٠٧ .

لم تبلغ صناعة الكارات والعربات فى مصر شأوا بعيدا فى سبيل الرقى وهم يصنعون كيات كبيرة من الكارات على مثال النماذج الإيطالية والفرنسية وهى جافة الشكل ولكنها متينة الصنع . ويوجد فى القطر بعض مصانع يدير الأوروبيون معظمها وهى متوفرة على عمل العربات الشائعة الاستعمال فى القاهرة والاسكندرية ولا شك أن هذه الصناعة كانت تبلغ مبلغا عظيما من التقدم والرواج لولا شيوع استعمال السيارات وقضاؤها على نهضة صناعة عربات الترتة التى تجرها الحيوانات .

صناعة المراكب هى فرع آخر من أشغال التجارة يحتاج الى التحسين والاتقان .

لم يتجاوز عدد المشتغلين بهذه الحرفة ١٤٠٠ فى سنة ١٩٠٧ ومعظمهم من التجارين المتقطعين لصل القياسات التى تسبج فى النيل بأشرعتها الواسعة الكبيرة وبعضهم له ورش صغيرة فى الثنور والموائى يتنون فيها قوارب التزهة أو الصيد ولكن أشغالهم جافية غير متقنة وهم لا يحاولون تهذيبها أو تنويعها .

وقد بلغت قيمة الوارد من الأخشاب والمصنوعات الخشبية ١٠٧٨٩٧٨ جنيبا و ١٤٤٤٣٦ جنيبا على التناظر فى سنة ١٩١٢ وبلغت ١٣٣١٥٣٧ جنيبا و ١٣١٠٥٠ جنيبا فى سنة ١٩١٣ ويظهر من هذا أن صناعة الأشغال الخشبية فى مصر آخذة فى الزيادة المطردة . فان قيمة الوارد من الخامات زادت فى خلال سنة ١٩١٣ بمقدار ٣٠٣٥٥٠ جنيبا على حين أن قيمة الوارد من المصنوعات نقصت فى خلال تلك السنة ببنا بمقدار ٧٦٦١٤ جنيبا .

كان عدد الصناع المشتغلين بصناعة الأخشاب يربى على ٦٢٠٠٠ فى سنة ١٩٠٧ وهم ما بين مشتغل بالتجارة البسيطة وما بين محترف بالتجارة الدقيقة وقيم منهم فى المدن الآتية ما يأتى :

القاهرة	١٢٠٠٠
الاسكندرية	٥٠٠٠
طنطا	١٥٠٠

وقد اقترحت التداير الآتية للمساعدة على ترقية صناعات الخشب :

(١) انشاء ملاصص صناعية أو ورش فى المناطق التى بها صناعات محلية وليس بها معهد من هذا النوع ؛

- (٢) أن تختار طائفة من كبريات المدارس الصناعية القائمة في المراكز الصناعية المهمة وتركب فيها آلات حديثة الطراز وتتبع فيها أساليب العمل المتقن بقصد أن يعطى فيها تعليم تكملي راق يشتمل على تلقين المبادئ التجارية للتلاميذ الذين يكونون قد أتموا دراساتهم في مدارس أخرى أقل منها شأنًا ؛
- (٣) استعمال رسومات أحسن ذوقًا وأبسط شكلًا لأثاث المدارس والبيوت والمكاتب ؛
- (٤) منع مرتبات بعض التجباء من التلاميذ كي يتمكنوا من الاشتغال في الورش الأوروبية مدة سنتين ؛
- (٥) انشاء معرض مركزي للبيع يحتوى على غرف مجهزة بأثاث مناسب ؛
- (٦) تعيين طائفة من المعلمين المتجولين الأكفاء لكل فرع من فروع صناعة الخشب ؛
- (٧) اقامة معارض وتقرير جوائز لأحسن ما يعرض من أنواع المصنوعات ؛
- (٨) تقرير جوائز لأحسن الأشغال والرسومات لا سيما في أشغال التطعيم والمشرية الوطنية ؛
- (٩) تنشيط غرس الأشجار التي تصلح أخشابها لصناعة التجارة .
-

الملحق الثالث

مذكرة عن صناعات الحديد في مصر

قد أصبحت أشغال الحديد في الوقت الراهن صناعة واسعة النطاق تشمل المنشآت المعدنية بكافة مظاهرها المتنوعة وأشكالها العديدة كتشديد الورش والمباني العمومية والجسور والخزانات والآلات والأجهزة بجميع أنواعها وسبك الحديد والمحركات والمراجل والمضخات وآلات الري الخ . ظهرت صناعة الحديد من قديم الزمن فأول ما عرف من آثارها يرجع الى سنة ٣٥٠٠ قبل الميلاد وكان لها في عهد هوميروس شأن متقدم ولا نزاع في أن قدماء المصريين كانوا يعرفون سبك الحديد وصنعه وأن هذه الصناعة قد انتشرت من بلادهم فانتقلت أولا الى أقطار مختلفة من بلاد العرب وفلسطين ثم الى أوروبا ويرجع عهد ظهورها في بلاد الانجليز الى سنة ١٦٩٠ بعد الميلاد وذلك بالقرب من مدينة "بتل" في مقاطعة سسكس ولم يكتمل القرن السابع بعد الميلاد حتى كانت منطقة "ورويكشر" مركزا مهما لصناعة الحديد .

وقد عرف الحديد المطروق في بلاد الهند والصين بل في معظم بلدان المشرق قبل ظهوره في أوروبا بزمن طويل .

وأول ما لدينا من الأدلة على سبك الزهر يرجع الى القرن الثاني عشر وكان القوم يباشرون سبكه في ألمانيا حوالي سنة ١٤٠٩ وفي فرنسا حوالي منتصف القرن الخامس عشر وفي إنجلترا حوالي سنة ١٥٤٠ .

أما الصلب فقد عرفت صناعته في بلاد الهند من عهد عهيد ولا يزال القوم يزاولون في مناطق جبال الهمليا اذابة المعادن المغناطيسية ويتخذون منها الصلب المشهور الذي تعمل منه أسلحة الجنود المعروفين "بالجوركا" .

لا يوجد في مصر مناجم للحديد مهيأة للاستغلال لهذا وجب الالتجاء الى الأقطار الأجنبية لجلب المقادير اللازمة من الحديد والصلب .

يستورد القطر المصري معظم الأدوات الحديدية الحديثة من الأسواق الأجنبية ولكن هذا لا يفيد استعالة صنع هذه الأدوات في مصر بل الأمر على عكس ذلك فانه من السهل جدا أن تعمل هنا الأدوات البسيطة والمصنوعات الثقيلة التي تبلغ أجور قفلها مقدارا عظيما بالنسبة الى نفقات صنعها فمثلا يمكن عمل المظلات الحديدية لمحطات السكك الحديدية وعمل الجسور الصغيرة والسقوف الخ .

يوجد في مصر كثير من المصانع الخاصة بإنشاء المصنوعات الحديدية الجديدة وتصليح المصنوعات القديمة ، يشغل بها عدد كبير من الصناع وتستورد ما يلزمها من المعادن في أشكال مختلفة من قضبان والأواح وحليات الخ وهي تفي بالمطالب المختلفة من عمومية وخصوصية وسواء في داخل المسكن أو في خارجها مما تتوفر بفضلها أسباب الراحة في الظروف الحديثة وهذه المصانع تكثر من استعمال الحديد في عمل الشباسيك والدرازينات وأدوات المطايخ ومكائن الخياطة والدراجات والسيارات الخ .

وقد شرع الإصلاح المصرى يقتنع بالفائدة الاقتصادية فى استعمال الأجهزة الآلية سواء فى حث الأرض وربها أو فى تحويل حاصلاتها . فهو يتقدم على سبيل التدرج فى استعمال الحديد والصلب كلما احتاج الى توثيق بعض الأدوات الشائعة الاستعمال فيشد عمراته المصنوع من الخشب بقطع من الحديد ويحوط عربته بطوق من الحديد ويستعين بالصواميل على تقوية ساقيه ويستعمل قضبان الحديد فى صنع أبوابه ونوافذه .

وفى القطر مصانع كبيرة لحلج القطن وكسبه وعمل السكر وتكريره .

أما من حيث المصالح العامة فالحكومة تستعمل مقادير عظيمة من الأدوات الآلية سواء فى السكك الحديدية أو فى التلغرافات أو فى الأشغال العمومية أو فى مرافق المدن الكبيرة الخ ويوجد كذلك شركات خاصة تستخدم عدة آلات للنقل بطريق الماء أو بطريق البر وعدة أجهزة وأدوات معدنية لتوزيع المياه والانارة والتلفونات .

ويقوم الحداد فى القرى بعمل أجزاء جافية من الأدوات الزراعية والقضبان الحديدية والسروج وأحذية الخيل ومقصات شعر البهائم الخ وهذه الأصناف تصنع من الحدائد القديمة فتكون رخيصة الأسعار وهم يصنعون من المبارد الصلب العتيقة سكاكين ومناشير صغيرة ومطاري تباع بأثمان زهيدة فى أسواق القرى .

ويصنع فى مديرية المنوفية نوع من المقصات كان يستورد سابقا من دمشق وهى مصنوعة صنعا مهذبا ومطلية بالأكسيد الأزرق ومدهونة بناية وإتقان .

أما فيما يخص بالمال اللازمين لهذه الصناعة فالصانع المصرى جدير بأن يكتسب المهارة الكفيلة بتنفيذ الأعمال الدقيقة على شرط أن يقضى عدة سنوات فى ممارسة الشغل بمصانع قادرة على حفظ مكانها بانتاج مصنوعات مضمونة الرواج بغير انقطاع وهذا يقتضى بطبيعة الحال إقبال الجمهور والحكومة على تشجيع مصانع القطر وإيثارها بتواصى المصنوعات الشائعة متى استطاعت تقديمها بنفس الشروط التى يقدمها الأجنبى .

ولدينا فى المدارس الصناعية بالقاهرة وأسبوط وطنطا ودمهور والإسكندرية ما يلزم من المعدات اللازمة فلا يتقصنا إلا أن ننظم هذه المدارس على قاعدة تجارية تكفل أعداد التلاميذ لزاولاة الصناعة لا من حيث المهارة الفنية فقط بل أيضا من الوجهة التجارية المحضة بحيث يتمكنون من احراز النجاح فى منافسة الصانع الأجنبى .

وما يذكر فى هذا المقام أن الشبان الانجليز الذين يتعلمون الصناعات الآلية يقضون فى تعلم هذه الصناعات مدة لا تقل عن خمس سنوات وتبلغ أحيانا ستة أعوام أو سبعة ويستغلون فى الأسبوع أربعين وخمسين ساعة .

أما التلاميذ المصريون فى المدارس الصناعية فلا يشتغلون أكثر من ثمانية وثلاثين ساعة فى الأسبوع ويقضون فى التعلم مدة تتراوح بين أربعة وخمسة أعوام يصرفون معظمها فى أشغال التصليحات البسيطة فلا يستفيدون من التجارب إلا قدرا يسيرا جدًا .

ومنى نخرج التلاميذ من المدرسة لا سيما في الأرياف لم يجدوا عملا في العادة إلا عند أصحاب الورش الوطنية وهؤلاء يطالبونهم بما لا يعقل أن يكون في طاقمهم بيلة أن أولئك التلاميذ قد تلقوا تعليمهم في مدرسة صناعية يعتقد القوم أنها تلهمهم كل المقدرة وتكسبهم جميع المهارة .
واليك بيان أهم الورش التابعة للحكومة :

(أ) عمار السكك الحديدية وهي تشغل بتصليح القاطرات والعربات ومركها الأصلي في بولاق ولها ورش فرعية في الاسكندرية وطنطا وبولاق الذكور والواسطة والمنيا وسوهاج والأقصر والسيدة زينب ويبلغ مجموع العمال بها ٥٠٠٠ ؛

(ب) ورش الترمسة وهي تشغل بتصليح السفن الأميرية وتقوم بأعمال هامة لمصلحة الري التابعة لوزارة الأشغال العمومية ؛

(ج) ورش السجون ومركها في طره وقناطر الدلتا ؛

(د) ورش القلمة وهي تقوم بتصليحات وعمل مصنوعات جديدة لوزارة الحربية .

يوجد فضلا عن ذلك عدة ورش أخرى تابعة للصالح الأميرية للقيام بتصليحات يسيرة وأهمها الورش التابعة لمصلحة الصحة ومصلحة المساحة ومخازن البوليس ومصلحة خفر السواحل ومصلحة الموانئ والمناورة ومحطات لرفع المياه .

وهناك خلاف ما ذكر عدد عظيم من الورش الخاصة منتشرة في أنحاء البلاد وبعضها ذو شأن هام . وتختص الورش الكاشفة في التفور كالاكندرية وبور سعيد والسويس بتصليح السفن والمراكب . ويوجد في كل من بولاق وشبرا وديروط والمنصورة وطنطا وكفر الزيات ورش كبيرة للتصليح والانشاء وبعضها يستخدم في أوقات السلم ما يبلغ نحو ٥٠٠ عامل ولكن قلما تقوم هذه الورش بعمل آلات أو محركات جديدة .

وفي بولاق عدد كبير من ورش صغيرة تشغل بصنع المسامير والصواميل والسلاسل والفوس وأحذية الخيل والأقراص والتوابع وحديد المراكب الخ وقلما يوجد في الواحدة من هذه الورش أكثر من عاملين أو ثلاثة ويقوم صاحب الورشة نفسه بالعمل في أشغال الكور والمنجلة .

تشتمل واردات الانعامات الخاصة بالصناعات الآلية على الحديد المطروق والصلب والحديد الخام ولا تزال كمية الوارد من هذه المواد ترتفع ارتفاعا متواصلا فقد كانت في سنة ١٩١٢ تبلغ نحو ٥٩٠٠ طن فلما كانت سنة ١٩١٣ أصبحت ٧١٠٠ طن أما أرقام سنة ١٩١٤ و ١٩١٥ و ١٩١٦ فلا تصلح للقارنة بسبب الحروب .

وبين هذه الواردات يدل على عظم أهمية صناعة الحديد في مصر وعلى اتساع نطاقها ويشتمل معظم الواردات من الحديد على قضبان وحليات للبانى وصواميل وأسلاك وبالجمل على كافة المصنوعات التي تدخل نهائيا في مرافق الانسان دون أن تستوجب عملا كثيرا .

وقد دل إحصاء سنة ١٩٠٧ على أن عدد المشتغلين بأعمال الحديد في مصر يبلغ ٣٠١١١ منهم ١٦٥٠٠ في المدن العشرين الكبرى ونصفهم في القاهرة و ٣٥٠٠ في الاسكندرية و ٥١٢ فقط في الزقازيق وهي التي تحتل المنزل الثالثة وإن تكن على بعد شاسع مما قبلها .

وقد أنشأت الحكومة كما ذكرناها الورش الصناعية في سنة ١٩٠٢ لتخرج المهرة من الصناع وأنشأت مجالس المديرية فضلا عن ذلك عدة مدارس صناعية في دمنهور ووطنا وطوخ والقيوم وبني سويف وأبي تيج وموهاج ونجى حمادى والأقصر وأسوان .

والجمعية العروة الوثقى مدرسة صناعية كبيرة في الاسكندرية وليطرنكسنة الأقباط وجمعية التوفيق القبطية مدرستان صناعيتان بالقاهرة واحدة في القللى والأخرى في القجالة .

ويبلغ عدد التلاميذ المشتغلين بصناعة الحديد في هذه المدارس نحو ٩٠٠ تلميذ ويعتبر القسم الميكانيكى في المدارس الصناعية أهم الأقسام فيها والعادة أن جميع طلبات الالتحاق تقدم الى هذا القسم فان عدد الذين يرغبون تعلم مهنة براديتراوجون بين ٨٠ و ٩٠ في المائة من مجموع عدد المتقدمين . وترى اللجنة أن المطالب الآتية جديرة بالنظر والاعتبار لترقية صناعة الحديد في مصر :

(١) إنشاء مدارس صناعية أو ورش في المناطق التى بها صناعات محلية وليس بها معهد من هذا القبيل ؛

(٢) أن تختار طائفة من كبريات المدارس الصناعية القائمة في المراكز الصناعية المهمة وتركب فيها آلات حديثة الطراز وتتبع فيها أساليب العمل المتقن بقصد أن يعطى فيها تعليم تكميل راقى يشتمل على تلقين المبادئ التجارية للتلاميذ الذين يكونون قد آتموا دراستهم في مدارس أخرى أقل منها شأنًا ؛

(٣) منح مرتبات لبعض النجباء من التلاميذ كي يتمكنوا من الاشتغال في الورش الأوروبية آتمًا لتعليمهم ؛

(٤) تعيين طائفة من المعلمين الأكفاء البارزين ؛

(٥) تنظيم معارض وقاعات للايضاح في أمهات المدن حتى يتمكن الجمهور من مشاهدة الأجهزة المعروضة وهى دائرة ؛

(٦) تقرير جوائز وأوسمة لتنشيط الصناع على إتقان الأشغال والرسومات .

ومما يذكر في هذا المقام أن معظم البلدان الأوروبية قد اتخذت من التدابير ما يلائم هذه المطالب تشجيعا لرقى صناعاتها وحرفها .

الملحق الرابع

مذكرة عن صناعات الزخارف المصرية

القسم الأول - صياغة الذهب والفضة في مصر

صياغة المعادن الكريمة صناعة من أقدم الصناعات المصرية وأوسعها نطاقا لما من مدينة كبيرة في مصر إلا وبها سوق للصاغة وقبلا نجد قرية من القرى الكبيرة إلا وبها واحد أو اثنان من الصياغ. ويبلغ عدد الحرفيين بهذه الصناعة ٢٢٣٢ وذلك طبقا لإحصاء عمل في مارس سنة ١٩١٥ بواسطة السلطات المحلية المختلفة وكانت المرتبة الأولى في هذا الإحصاء المدينة القاهرة إذ بلغ عدد صاغتها ٦٠٩ والمرتبة الثانية لمدينة الإسكندرية إذ كان عدد صياغها ٢٧٨. وهذه الأرقام تشمل الصاغة الأوروبيين الذين لا يقيمون في غير كبار المدن ولا يمارسون غير أدق الأشغال.

يختلف مبلغ الأموال المتداولة في تجارة المصوغات اختلافا شاسعا من سنة لأخرى إذ هو يتعلق بحالة موسم القطن والظروف المالية لأهل القطر بوجه عام. على أن أصحاب المحال التجارية الكبيرة يقدرون هذا المبلغ بما يتراوح بين ٧٥٠٠٠٠ جنيه في عام الشدة وبين ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه في عام الرخاء.

كان دمع المصوغات لغاية أول سبتمبر سنة ١٩١٦ أضرا اختاريا وكان القوم في المهد الأخير قد امتنعوا عنه البتة ولكن في التاريخ المذكور صدر قانون يوجب دمع المصوغات في قلم الدمغة الرسمي وبهذا أصبح من المتيسر في المستقبل تقدير ما يصنع من المصوغات في مصر تقديرا مضبوطا وقبل صدوره هذا القانون كانت المصوغات التي قدمت للدمغة قد بلغت أعظم قيمتها في سنة ١٩٠٤ إذ كانت تناهز ٣٢٠٠٠٠ جنيه ثم تناقصت حتى لم تتجاوز في سنة ١٩١٣ مبلغ ٩٢٠٠٠ جنيه.

فلما نفذ القانون الجديد بلغت قيمة المصوغات المقدمة للدمغة منذ أول سبتمبر سنة ١٩١٦ إلى ٣١ يناير سنة ١٩١٧ نحو ١٠٠٠٠٠٠ جنيه.

إن مقدار الوارد من المصوغات الأجنبية زهيد جدا إذا قورن بمقدار ما يصنع في نفس القطر والسبب في ذلك أن المصوغات التي تروج بين أهل البلاد هي من نوع خاص قاصر على هذا القطر ويخالف كل المخالفة للمصوغات الأوروبية ذات الشكل البديع.

وقد جاء في إحصاءات الجمارك أن أعظم قيمة بلغت وأردات المصوغات الأوروبية كانت في سنة ١٩٠٥ وهي مع ذلك لم تتجاوز ٢٠٢٣٤ جنيتها.

هذا وقد انحصرت تجارة المصوغات في جميع أنحاء القطر بين أيدي القبط على الأجل. وكان هؤلاء القوم أخذوا يواصلون الاشتغال بهذه الصناعة التي توارثوها عن قدماء المصريين فانهم لا يزالون إلى اليوم يباشرون بعض عمليات السبك والطرق التي كانت تستعمل قديما ولدينا أمثلة منها في دار الآثار المصرية. على أنه يوجد بالقاهرة التي تعد أكبر مركز لهذه الصناعة طائفة من الاسرائيليين يبلغ

عدهم ثلث من بها من الصباغ وهم يخرجون مقدارا وافرا من المصوغات وبضاعتهم رائجة في جميع أرجاء البلاد . وليس يوجد بالعاصمة من المسلمين المتوفرين على هذه الصناعة إلا عدد يسير ولكن بها كثيرا من الصباغة السوريين والأرمن وهؤلاء الآخرون يصنعون من الحلى المخزومة أحسنها صياغة وأدقها صناعة كما أنهم يشتغلون بصنع الأدوات الفضية وترصيع الأحجار النفيسة . وقوم صباغة الوجه القليل بعمل أنواع من الحلى المخزومة أيضا فيظهرون في صناعتها شيئا كثيرا من حسن الاتقان وسلامة الذوق . وقد عرف الأرمن بالبراعة في نقش المعادن وفي ترصيع الجواهر وصلقلها وثقب الأحجار كما اشتهروا بالحلق في سبك المعادن النفيسة وقد برهنوا على عظيم مهارتهم في كل هذه الأمور .

يقدر عدد المشتغلين بالصباغة في القاهرة بما يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ صانع تقريبا ولكن عددهم الحقيقي يعمد أن يكون أكبر من ذلك .

أما في الاسكندرية وهي المركز الثاني لهذه الصناعة فعظم الصباغ من القبط والبقية الباقية من المسلمين ومن السجائب أنه لا يوجد بها من الصباغ اليهود إلا عدد طفيف لا يذكر وتقدر قيمة ما يباع من المصوغات والحلى في سوق الاسكندرية بما يختلف بين ١٠٠٠٠٠ جنيه و ٣٠٠٠٠٠ جنيه في كل عام .

ويوجد بالقاهرة عدد من الصباغ الذين ينتمون إلى أصل روسي وكذلك طائفة من الصباغة الطليان ولكن معظمهم يشتغلون عند أصحاب المتاجر الأوروبية .

تتمتاز الحلى الوطنية على العموم برحابة وزنها ولكنها تخف وزنا وترداد اثناها ودقة تبعا لرقى أصحابها في مراتب الهيئة الاجتماعية ابتداء من فلاحات النوبة والصعيد إلى عقائل القاهرة ومخدراتها . على أنك لا تجد حتى في أدق المصوغات وأجودها شيئا فاتحا من حسن التصميم أو قوة الابتكار ولا تزال الفكرة الشائعة بين معظم الطبقات أنه لا موجب للاهتمام بدقة الصباغة متى كان المصوغ راجح الوزن رصينه .

وهذه الفكرة سائدة أيضا فيما يخص بالمصوغات الفضية فانك تجد الكؤوس والآنية المصوغة من الفضة حمالة برسوم مبهجة منقولة عن أصل تركي أو طلياني ومغشاة تغشية كهربائية بطبقة رقيقة من الذهب لا يراى بها زيادة حسن الآنية واتقانها بقدر ما يراى بها التظاهر والتبرج . ولا شك أن معظم هذه المصوغات يكون أوفر حفظا من الحسن والبهاء لو كان خاليا من التذهيب ولكنه محكم الصنع والتهديب .

وقد اقتصرت بعض الأقاليم بأنواع معينة من الرسومات ففي الصعيد مثلا يتخذ النساء أقراطا على هيئة نعل الجواد أو السابقة أو الخلال ومن خرفة إيطار في منتهى الكثافة والمتانة ذى حاشية مشرشرة أو متعرجة . وفي القاهرة يتجمل نساء الطبقات المتوسطة اللواتي لا يزلن متمسكات بانقراطات والخزعبلات بأقراط مطروقة أو مشبكة على هيئة الكف تسمى "يد فاطمة" أما نساء الطبقات العليا فيلبسن أقراطا أحسن صنعا وأرقى شكلا مرصعة بالؤلؤ في أكثر الأحيان . وفي المنوفية يستعمل الفلاحات نوتا يسمى "الدندش" بينما يستعمل أهل الدقهلية والشرقية نوتا آخر يسمى "الطارة" أما في القليوبية فالصنف المستعمل يسمى "البنهاوى" وأما في الشرقية فأكثر المصوغات انتشارا ما كان على هيئة

سمكة ولا نزاع في أن هذا الرسم هو البقية الباقية من الشعار الذي كان يرمز به إلى مصر في عهد الدولة الرومانية المسيحية إذ كان هذا الشعار على صورة سمكة .

من العيوب الخطيرة التي تؤثر في حالة هذه الصناعة إفراط أصحابها في التخصص فأنك لا تجد بين الصياغ الوطنيين إلا الزر الطفيف — إن صح وجود أحد على الإطلاق — ممن يحذقون صناعتهم كل الحلق ويضربون في حرفتهم بحق إذ ليس بينهم من يتعدى الاشتغال بنجزه معين من الصناعة كترصيع الأعجار الكريمة أو السبك أو النقش أو الصقل الخ . فكل مشروع يراد به ترقية هذه الحرفة ينبئ أن يرى إلى توسيع خبرة الصانع وأوسع دائرة معرفته بكافة الأشغال المتعلقة بصناعة المجوهرات والمصوغات والرسم والتصميم . وما يذكر في هذا الموضوع أنه لا يوجد غير الأوروبيين وبعض الأرمن ممن يستعملون رسومات فنية صحيحة كما أنه ليس بين الصياغ من يستطيع ابتداء أشكال جديدة غير هؤلاء أيضا .

والظاهر أن العقبة الكبرى التي ينبغي تذليلها حتى يفتح سبيل الرق لهذه الصناعة إنما هي تربية جمهور المصريين على سلامة الذوق وإرشادهم إلى الرغبة في الأشغال المثقنة والحرص على اقتناء المصوغات المحسنة بدلا من اقتصاؤهم كما يفعلون في الوقت الحاضر على اعتبار الحلى وسيلة لأذخار ما يفضل عن حاجتهم من الثروة فلا يقبلون على شراؤها إلا لهذا الغرض .

يتفق أحيانا أن يحصل بعض التغير والتعديل في أشكال المصوغات الدقيقة التي تعرض في أسواق القاهرة والاسكندرية والصياغ يعززون هذه التعديلات إلى المطالب السوق وتكون في أكثر الأحيان مقتبسة من أصل تركي أو أوروبي على أنه يمكن صنع مصوغات دقيقة فائقة على طراز عربي أو مصري لأهل الميسرة والغنى إذا أمكن الحصول على نماذج الرسومات واستطاع الصياغ تقليدها . وقد طلب أحد المهرة من الصاغة أن تعطى له رسومات وصور من الأشياء المودعة بدار الآثار المصرية فصرح له بنقل الرسومات التي عملها قسم الفنون الزخرفية بمدرسة الصنائع ببولاق ولم يكن في طاقته أن يضع رسومات بنفسه . فكل هذا يدل على ضرورة إنشاء مدرسة للرسم العملي في الصياغة وأشغال المعادن الكريمة ليكون محل هذه المدرسة في وسط سوق الصاغة نفسها .

ومثل هذه المدرسة ينبغي أن تفتح أبوابها لمن يؤمها من الرجال الصناع في أوقات فراغهم بلا قيد ولا شرط وكذلك لمن يقصدها من التلاميذ الصغار فيقضون فيها مثلاً نصف اليوم . ويجب أن يكون مقرها في سوق الصاغة حتى لا يتحمل من يقصدها من الصناع في وقت فراغه إلا أقل ما يمكن من المشقة كما ينبغي أن تجهز بالقدر الكافي من الخامات اللازمة للتعليم العملي حتى يتيسر للتلاميذ أن يستعملوا هذه الخامات في التمرن على الأساليب الحديثة في الصناعة ويتعين أيضا أن تشمل هذه المدرسة على طائفة من نماذج الحلى المصرية وعلى بعض آثار قديمة من طرائف المصوغات إذا أمكن ويتبين أن أكثر طلبتها من زيارة داري الآثار العربية المصرية .

أشغال الحفر في النحاس وزخرفة المعادن

يتضح لمن يجيل النظر في الأواني العربية السودية القديمة المصنوعة من النحاس والبرنز أن تلك المصنوعات الفاتحة من المعادن المنقوشة كانت قاصرة على ذوى الجاه والثروة من علية القوم وأنه لمن

الخطأ الظن بأن أمثال تلك المصنوعات البديعة النقش والتحت كانت شائعة الاستعمال بل يغلب على الظن أن أهل الطبقات الفقيرة من المصريين كانوا لا يقتنون من الألوان النحاسية ما هو أكثر زخرفة وأدق صناعة من الأدوات الشائعة بين أمثالهم من أهل هذا العصر . وإنا نجد على كثير من طرائف الآثار القديمة أسماء بعض السلاطين وكبار الموظفين ولا يصنع اليوم شيء من هذا القبيل لأن الإقبال عليها لم يعد كمهده حينما كان أثاث البيت لا يتجاوز أولا يكاد يتجاوز مصابيح النحاس والشمعدانات والصحون والآنية .

في العصر الحاضر يجد سراً المصريين وأغنيائهم أبواب الأسواق الأوروبية مفتوحة بين أيديهم فيؤثرون بطبيعة الحال اقتناء الأدوات الرخيصة من الخزف والمعدن على اقتناء المصنوعات المتخذة من النحاس المحفور وهي المعروفة بغلاء الأثمان . وطالما سمعنا القوم يأسفون على انحطاط المهارة اليدوية بين الصناع المشتغلين بزخرفة المعادن وقد فات أولئك الأسفون أن الظروف التي يشتغل فيها أولئك الصناع قد تغيرت تغيراً كلياً : مثال ذلك يزعم القوم أن الصواني التي تصنع اليوم أخف وزناً وأقل حسناً من نظائرها القديمة ولكن نظرة واحدة إلى حافات هذه الصواني كفيلاً بإيضاح السبب في هذا الاختلاف .

كان النحاس في الزمن الماضي يفتح الصبينة من كتلة من النحاس رقيقة بقدر المستطاع ولكنها لاتزال كثيفة جداً بالنسبة للقدرة المطلوب فكان يشرع في العمل بقطعة من النحاس يزداد وسطها رقة بالتدرج كلما مضى في العمل ولكن أطرافها تظل كثيفة حتى إذا تم الشغل كان له من ثخانة حاشيته مع رقة سائر منظر حسن أما اليوم فالصانع يفتح الصبينة من لوح معدني قد قطع بواسطة الآلات ثم يكوّن الحاشية بآلي المعدن على نفسه أو بآلي أطرافه على سلك .

فالرغبة في الرجوع إلى الحواشي العتيقة إنما هي رغبة في العودة إلى أساليب العمل القديمة وظروفه الشاقة وفي ذلك مافيه من التعب العقيم والجهد العديم الفائدة وإنما الأفضل إرشاد الصناع إلى تهيئة الأطراف على شكل جميل أقرب إلى قواعد الفن وعلى صورة مناسبة لأصاليب العمل الحديثة وأن يحاول طرق الآنية والصحون على أشكال موفقة بدلاً من الترام الأطراف القائمة أو المائلة بما يشاهد الآن في الأسواق ويذكر المتأمل بأدوات المطالنج المتداولة في أوروبا .

وقد ترتب على تغير المهتمين باقتناء هذه النفائس منذ الفتح العربي إذ كان أغنياء الموظفين يوصون بعمل المصنوعات النحاسية لاستعمالها في مرافقهم إلى يومنا هذا إذ أصبح شراً قاصراً على الثريين من السياح الذين لا يقصدهون بها إلا مجرد الزينة : نقول قد ترتب على هذا التغير انحصار عظيم لهذه الصناعة فقد ذهبت طلاوة الفن البديع القديم وحل محلها نوع من الزخرفة المتحطة بلجميع المصنوعات النحاسية التي تعمل اليوم للسياح متحطة من حيث التصميم ومبهمة من حيث الزخرفة .

وذلك أن النقوش العربية القديمة التي كانت تحفر باقتان ومهارة في رقعة بسيطة والتي كانت تشمل في إحدى نواحيها على اسم صاحب الأداة وفي ناحية أخرى على اسم الصانع المتفخر بطرائفه ومآثره قد استعصى منها الآن بتهاويل عربية رديئة الرسم رديئة الصنع تستعمل كيفما اتفق من

غير أدنى تميز وبلا أدنى ذوق سواء من حيث التحضير أو من حيث الوضع ولكن لاجراء ولا ملام على صانع قد انحصر معظم عمله في اخراج مصنوعات زخرفية محضة لعلها تكون عديمة القيمة في نظره اذا انتدفع الى المبالغة في زخرفتها رجاء المغالاة بأعائها .

ومما يذكر هنا أيضا أن الأداة في كثير من الأحيان لا تصنع في القاهرة بل تكون من الواردات الأوروبية المصنوعة على الآلات ويقتصر هنا على مجرد نقشها .

لاربيب في أن هذه المصنوعات تصادف قسما من الرواج — وإن تكن أسواقها محدودة — متى كانت ذات قيمة فنية صحيحة ومتى تقدم الصانع في اتقانها وتهذيبها ولا نرى عللا لهذه الحالة سوى ماسبق ذكره من وجوب إنشاء مدرسة جامعة للرسم في الأسواق التي تباشر فيها هذه الصناعة فإن مدرسة من هذا القبيل جديرة أن تربي حسن النوق عند نقاشي المعادن وبالتالي عند الجمهور . أما فيما يختص بالأدوات المنزلية المعتادة التي تصنع من النحاس فحسبنا القول بأن مصانع القاهرة كافية للوفاء بمطالب السوق من هذه الأدوات النافعة الرخيصة وأن الأيدي العاملة التي تقوم بعمل هذه المصنوعات البسيطة جديرة ولا شك بأن تؤدي عملها بطريقة أفضل وأجدي .

القسم الثاني — نحرط الخشب وصناعة الأثاث الدقيق

لا نزاع في أن صناعة التجارة المصرية الدقيقة لاتبلغ في هذا العهد من ارتفاع الشأن وحسن الاتقان مبلغها في عهد الدول العربية . بيد أنه قد بذل في خلال السنوات الأخيرة عدة مساعي جديفة في مسيل انهاضها فأصبحت كثيرا من النجاح والتوفيق والواقع أنه بفضل ما أخذ القوم يبدونه من الاهتمام بالفنون العربية وما شرع أولو الأمر يظهرهون من الاعتناء برعاية هذه الفنون واحياؤها قد جعل الناس منذ مدة من الزمن يتعودون الحذو على أمثلة الفنون القديمة في صناعة الأثاث وبعض الأصناف الأخرى كما أنشؤوا يطبقون هذه الفنون على مقتضيات الظروف الراهنة . ومن هنا جاء الارتقاء الذي حدث أخيرا في صناعة الأثاث العربي والتطعيم والنحراطة الخ تلك الصناعات التي لم يغيب عن المدارس الصناعية أن تدرجها في مناهج تعليمها .

على أن لا يوجد الآن إلا قليل من التجار ين يستطيعون أن يفهموا ويصنعوا خشوات هندسية جميلة كالتي تشاهد في أبواب المساجد وفي الخزائن المثبتة في حيطان البيوت العربية القديمة .

أما صناعة الحفر في العاج فقد أصبحت تقتصر في عمل أدوات صغيرة يسهل بيعها كالمنشآت وأبدى العصي ومقاطع الورق وأنصبة الرش وأئك لتجد في جميع هذه الأصناف أثر الرسومات الأوروبية وأصحا جليا . ومعظم هذه المصنوعات يعمل بغير اعتناء وتهذيب وتصميماتها في العادة أقرب الى الغرابية منها الى الحسن والطلاوة ، ذلك فضلا عن أنها محصورة في دائرة ضيقة إذ ليس هناك إلا نموذجان أو ثلاثة تكرر المرة بعد الأخرى سواء في القاهرة أو في أسيوط . وأما أشغال التطعيم والمشرية فالقائم بها في الجملة — حتى في المصانع الكبيرة بالقاهرة — صناع من الوطنيين ولكن الأعمال الدقيقة من أشغال الحفر والتطعيم يعهد بها أحيانا الى طائفة من الصانع الايطاليين . ويتضح للتلأمل في أحاسن المصنوعات القديمة أن القوم كانوا يخبرون الخشب الصلب الجليد فيطعمونه بالعاج والأبنوس ومقطعات الخشب

الملون وكانوا يجعلون التطعيم في تجاويف مخفورة في الرقعة . اما الان فقد تغيرت طريقة العمل فأصبح القوم على العموم يتخذون رقعة مستوية من الخشب فيلصقون بها قطع العاج والأبنوس لصقا ثم يملئون المسافات الفارغة التي تخلفها بخليط من الغراء وفشارة الأبنوس .

فهذا الشغل الذي لا يخرج في الحقيقة عن عملية من عمليات اللصق لا يلبث أن يسقط متى تعرض لطوبة الجو وتقلب حرارته . والسبب الأكبر في هذا الانحراف عن الطريقة القديمة رغبة الصناع في عمل مصنوعات رخيصة يكون لها مظهر الشغل المثمن الفانر وذلك وفاء بمطالب السياح وأغنياء الوطنيين فلم يجدوا سبيلا الى ذلك إلا باتباع أسلوب منحط في الصناعة ولم يحجم الجمهور الذي قلما يدرك الفرق بين الفث والسمين من المصنوعات عن اقتناء هذه الأمتعة الرخيصة الرديئة والاستعاضة بها من الأدوات القديمة المثقنة واستمرت الحال على هذا المنوال حتى اندثرت الطريقة الفائرة السديدة أو كادت . أضف الى هذا أن رسوم الزخارف المستعملة الآن ليست على ما يرام من الاتقان وأن الحاجة ماسة الى رسوم يكون لها من سلامة الذوق وحسن التنسيق في توزيع التطعيم على أجزاء الرقعة المختارة من جيد الخشب ما يعيد الى هذه الصناعة ذلك الجلال وذلك الاحتشام الذي هو زينة الطرائف القديمة ومصدر بهاها . ولا شك في أن مثل هذا الشغل يكون أعظم كلفة من الأدوات التي تصنع الآن ولا يتيسر عمله إلا لتصرفه بين طائفة المتنورين أو لتصديره الى كبار التجار الأوروبيين . ولا نزاع في أن هذه السوق جديرة بقبول مقدار معين من دقائق هذه المصنوعات وهذا هو الداعي الى ادماج أساليب الصناعة المثقنة في منهج التعليم بالمدارس الصناعية .

ولا يسعنا إلا أن نكرهنا ما سبق ذكره . وهو أن تعليم الرسم على نطاق واسع أمر ضروري لهذه الصناعة شأنه في سائر الصناعات الزخرفية ومن البداهة المقررة أن العين هي السبيل المؤدى الى تربية الذوق الفنى لذلك ينبغي أن يعرض على أبصار المتعلمين والمتخرجين في أكثر الأحيان بل على الدوام طائفة من غرر الفنون القديمة وطرائقها .

قد يكون التخرج (apprentissage) في المصانع اذا توفر فيه حسن الرقابة والرعاية والتنشيط أجل فائدة من التعليم في المدارس الصناعية ، وذلك من الوجهة الفنية فان الفنون القديمة ما بلغت مبلغها من الرقي والتقدم إلا بفضل التخرج وخلق أسرار الصناعة بين أكتاف الأسرة . لهذا ينبغي على الحكومة وأهل الثراء ومدبري الصناعات أن يشجعوا أصحاب المصانع الذين يخرجون نجباء الصناع ويتخرجون غرر المصنوعات وذلك بأن يقبلوا على عمل ثمرات أيديهم ويستعرضوها ويشتروها ويمتصحوها ما يستحقون من المكافآت والميزات . فهذه الوسيلة ترقى الصناعات الزخرفية ويرتفع شأنها وتجبو من الانحطاط الى منزلة البضاعة المزجاة .

الملحق الخامس

مذكرة عن صناعات الجلود في مصر

ما برحت أشغال الجلود منذ قديم الزمن ذات شأن وأهمية في هذه البلاد فقد برع فيها قدماء المصريين وكانت طريقتهم في لصق الجلود الملوّنة على رقعة من الأديم الأحمر القاني هي الأصل فيها نراه اليوم من النقوش والزخارف التي تحمل بها الخيام وقد دلت الآثار أيضا على أن صناعة الحفائب من الجلد قد وصلت إلى درجة رفيعة من الاتقان منذ أقدم العصور .

وليس في هذا شيء من الغرابة فانه لما كانت الزراعة صاحبة الميزة الأولى في مصر وكانت تربية المواشى عاملا من أهم عوامل الزراعة فلا حرم أن يتوفر في كل عام كمية عظيمة من الجلود انخام وهذه بالضرورة تكون ركا جليلا من أركان التجارة والصناعة في هذه البلاد .

والعادة في تصريف هذه الجلود أن جانبها كبيرا من جلود الضأن والجاموس ينظف ثم يحفف ويبلع لوقيته من التعفن وبعد ذلك يصدر إلى أوروبا للدباغة . ويبلغ ما يصدر سنويا بهذه الكيفية نحو ربيع مليون من الجلود الكبيرة وفي سنة ١٩١٦ بلغ ما أرسل إلى الخارج من جلود الضأن نحو مليون وربع مليون .

وبالرغم من تصدير هذه الكميات الوفيرة من الجلود إلى الخارج يبقى في القطر مقدار كبير يعالج بالصناعة في داخل البلاد . يجلود الضأن محمول إلى فراء ويجاجيد توضع تحت الاسرة وفي العربات وجلود الماعز يصنع منها القرب لحمل الماء ونخض اللبن . ثم إن كثيرا من الجلود يقدم للدباغة في المدايق العديدة المنتشرة في أنحاء القطر وأهم المدايق توجد في القاهرة والاسكندرية حيث يبلغ عددها أربعين مدينة مع أن كل مدايق القطر لا تتجاوز المائتين .

ومع أن بعض هذه المدايق يشتغل بالآلات حديثة الطراز ويقع في الصناعة الأساليب العلمية والعملية فمعظمها لا يزال ناقص المعدات يشتغل بأجهزة عتيقة ويتبع الطرائق البلدية من غير اعتناء بالقواعد العلمية . على أن بعض هذه المدايق الصغيرة المجهزة بأحدث المعدات وأقلها اتقاناً ودقة تتوصل أحيانا إلى إنتاج جلود لا بأس بحسنها وجودتها ذلك فضلا عن جلد الغزال البديع الذي يصنعه العربان البشارين وربما كان هذا النوع من أحسن أنواع الجلود .

قلما يكون الجلد المدبوغ بمصر في المكانة الأولى من الجودة ولا يزال أحسن أصناف الجلود يرد إليها من الخارج وتقدر قيمة الوارد من الجلد في وقت السلم بما يبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه في العام .

ومما يؤخذ على المدايق المصرية حتى ما كان منها مجهزة بمعدات حديثة وجاريا على أساليب علمية أن معظم الجلود التي تدبغ بها في الوقت الحاضر منتهكة النوع والسبب في ذلك أن كثرة الاقبال وارتفاع الأسعار قد بثتاهم على التسرع في تحضير الجلود وعدم العناية باتقانها مع الاستمرار على استعمال المواد الكيماوية المضرة إذ لا هم لهم إلا دبح أعظم كمية من الجلود من غير اهتمام بجودة الأديم واتقان دبغه . على أن هذه المدايق جديرة بإخراج أنواع فاخرة من الجلود تضارع الجلود الأجنبية وقد أثبت ذلك

وقام الدليل على امكانه بما عرض في معرض المصنوعات المصرية بالاسكندرية كما ثبت أيضا بما يرى الآن في السوق من بعض أصناف الجلود التي اعتنى بدينها اعتناء مخصوصا .

تتمتع المدايع المصرية في الوقت الحاضر بفترة من الرخاء النسبي وإن كانت تكابد عناء من صعوبة الحصول على خلاصة الثاين وما يلزمها من الأصباغ فقد شج الوارد من هذه الأصناف فارتفعت ثمناتها . ولكن يحافظ الأديم المصرى على ما أحرز الآن من الرواج متى استأنفت التجارة سيرتها المعتادة لا بد للصانع أن يتقدموا في تحسينه تقدما عظيما .

ويرجع السبب في رداءة الجلود المدبوغة في مصر الى جهل الصانع بأمرار الدباغة واستعماله طرقا عتيقة غير علمية وإلى قصص المعدات والآلات .

يحتاج مديرو المدايع المصرية الى من يمدهم بالمعونة والمشورة فيما يختص باتباع أساليب الصناعة المتقنة والأضعف في هذا الصدد أن يعرض عليهم مثال عمل لكيفية إدارة المدايع وهذا ما حدا بمجلس مديرية الدقهلية الى الاهتمام بإنشاء مدينة حديثة المعدات والأساليب وكان ذلك بناء على ما اقترحت إدارة التعليم الفني والصناعي والتجارى وبفضل ما أسدته من المساعدة . ولا شك أن مثل هذا المصنع جذير أن يكون قوة صالحة لسائر المدايع وبذلك يساعد مساعدة جدية على تحسين أساليب العمل وإنتاج أنواع متقنة من الجلود .

وإذا كان التعليم الفني هو أهم شئ يعوز هذه الصناعة فهناك أيضا علة مساوية أخرى ينبغي الالتفات اليها وهى لتحصير في العيوب التي تصيب الجلود قبل وصولها الى أيدي الدباغين وكل هذه العيوب مما يمكن تلافيه ،

فأقول هذه الآفات الثانوية الدودة التي تصيب جلود الماشية وتحدث قوبا في الجزء الأعلى من الرقبة وهو الذى على أحسن قسم في الأديم ومن حسن الحظ أن عدد المواشى المصابة بهذه الآفة غير عظيم ولكن اذا اهتم الأطباء البيطريون بالأمر ووصفوا العلاج الذى يحمى الماشية من هذه الدودة كان في ذلك تلافيا لخسائر جمة .

والأمر الثانى الذى يتلف الجلد كى الحيوانات بالحديد المحمى فان الجزء الذى تمسه المكواة لا يمكن الانتفاع به وذلك مما ينقص قيمة الأديم .

وعلاج هذه الحالة منع الكى وإذا لم يكن منه بد فلتصدر الأوامر بأن لا يكوى الحيوان إلا فى ساقه .

على أن أبلغ الاضرار التي تصاب بها الجلود هي الخروق التي تحدث فيها باهمال الجزارين أو قلة مهارتهم وقد قزروا في المذايح نظاما يقضى بمنع جوائز لمن يحقق سلع الجلود دون أن يحدث فيها خروقا عديمة الفائدة وقد أدى ذلك الى تحسن عظيم في هذا الصدد ولكن من المحقق أنه ما دام الجزارون جاهلين بطرق السليخ الصحيحة فنظام الجوائز لن يستطيع حسم الداء من أصله .

يعمل من الجلود المدبوغة في مصر أصناف شتى من المصنوعات المستعملة في كافة المرافق ومن الجلى أن ثمانية هذه المصنوعات وقيمتهما تتوقفان على نوع انطامات التي يستعملها الصانع .

ونحن في غنى عن التنويه بما لهذه الصناعة من اتساع النطاق فقد دل احصاء سنة ١٩٠٧ على أن عدد المحترفين في ذلك العهد بأشغال الجلود كان يبلغ ٣٠٠٠٠ ولكن ليس لدينا من البيانات ما يظهر قيمة المصنوعات المنتجة وما يذكر في هذا المقام أنه يوجد أقسام لأشغال الجلود في ثلاث عشرة مدرسة صناعية ويبلغ عدد المحترفين بها من التلاميذ ٢٩٥٠ .

والقسم الأكبر من هؤلاء العمال يشتغلون بصناعة الأحذية فإن عددهم بحسب الاحصاء الأخير يبلغ ١٧٦٣٧ ثم يلي ذلك صناعة السروج والأطقم وعدد المحترفين بها ٢٣٨٦ .

وقد تقدمت هذه الصناعة تقدما عظيما منذ نشوب الحرب فقد أنشئت مصانع عديدة لعمل الأحذية إما بصفة مصانع ملحقة ببعض المحال الكبيرة المشتغلة بتجارة الأحذية كما هي الحال في القاهرة والاسكندرية وسائر المراكز التجارية الكبرى وإما بصفة مصانع مستقلة تقدم ما تصنعه من الأحذية الى أصحاب المحال التجارية الصغيرة .

وبهذه الطريقة أصبح في وسع أرباب المتاجر الكبيرة أن يصنعوا في ورشهم الخاصة نحو ٢٥٪ من أجود الأحذية التي في مخازنهم وذلك فضلا عما يصنع بناء على طلب أصحاب التواصي من الأحذية الفائرة المثقنة المحكمة . ويختصر معظم الأشغال التي تقوم بها المصانع المستقلة في عمل الأحذية الرخيصة وقد اشتهرت دمياط بنوع خاص في صناعة هذا النوع من الأحذية .

وقد راجت صناعة الحقباء والشنط رواجاً عظيماً أثناء الحرب سواء في الأقسام الملحقة بالمدارس الصناعية أو في المصانع التي تشغل لحساب المحال التجارية .

ومعظم هذه المصنوعات جيد متين وليس هناك سبب يحول دون رواج هذه الصناعة على وجه دائم لا سيما إذا تقدم أهلها في صنع ما هو أجود وأرق ولكن لا يعزب عن البال أن اتقان أشغال الجلود بوجه عام وارتقاء صناعة الأحذية بوجه خاص يتوقف على تقدم الدباغة وإذا تذكر المرء أن القطر في سنة ١٩١٣ قد استورد ٧٩٢٠٠ زوج من الأحذية اتضح له مقدار الأهمية التي تكون لصناعة هذا شأنها من الرواج متى ميّرت في منهاج السداد والحكمة ومتى أصابت من المساعدة قسطاً معقولاً .

فيظهر مما ذكر أن الدباغة وأشغال الجلود من الصناعات الجديرة بالمساعدة والتنشيط في مصر وأن حالة القطر من هذا الوجه تشابه كل المشابهة حالة مراكش وتونس وهما من البلاد المشهورة بأشغال الجلود .

ولا غرو فكل الظروف الطبيعية موافقة لهذا الغرض فإن القطر ينتج مقادير وافرة من الجلود وهي المائدة الخام التي تقوم عليها هذه الصناعة كما أن الأيدى العاملة رخيصة الأجر غزيرة المورد وقد أثبت المصري أنه صانع ماهر في هذا النوع من العمل .

زد على ذلك أن هذه الصناعة لاحتياج الى آلات ومعدات كثيرة فمن المستطاع إنشاء ورش وطنية صغيرة برأس مال زهيد للغاية .

وبهذه الكيفية يمكن أن يعمل في نفس القطر كثير من البضائع التي كانت تجلب من الأسواق الأجنبية سالفاً .

فيتين من كل ما تهم أن هذه الصناعة خلية بالتجاح متى بذل قليل من الجهد في سبيل تحسين منتجاتها .

لهذا نقتراح اللجنة ما يأتي :

- (١) ينبغي أن تجهز المداين بالآلات اللازمة لانتاج جلود جيدة . فان المعدات الجوهرية لمدينة صغيرة لا تقتضى رأس مال عظيم فضلا عن أن الفائدة التي تحصل من تحسين المصنوعات جديرة أن تفي بتكاليف الإنشاء في وقت قصير جدًا ؛
- (٢) ينبغي لإنشاء مدينة أو أكثر في مراكز تختار لهذا الغرض لتكون قدوة صالحة لسائر المداين ولكي تهم للصناع ما يقتضون اليه من النصائح النظرية والايضاحات العملية ؛
- (٣) يمكن للتحريفي بأشغال الجلود — حتى أصغر المشتغلين بعمل الأحذية — أن يزيدوا نتائجهم زيادة هائلة من غير أن يتكبوا زيادة في أجور المال وذلك باستخدام آلات صغيرة جدًا تدار بتيار كهربائي يرد اليهم من محطات الكهرباء المركزية ؛
- (٤) تعيين طائفة من المعلمين المتجولين الأكفاء لصناعة الدباغة وأشغال الجلود وتقرير جوائز لأحسن الأشغال ؛
- (٥) أن يتناول التعليم الصناعي في المدارس التي بها أقسام للأحذية تلقين الأساليب الجديدة بتحسين المصنوعات وتهذيب الأشغال الى أقصى غاية ممكنة ويحسن تقرير اعتيادات لارصال النجباء من التلاميذ الى مصانع أوروبا .

الملحق السادس

مذكرة عن صناعة الزيوت المصرية التي تعصر بالطرق اليدوية

يوجد في كل من الوجه القبلي والوجه البحري بالقطر المصري مصانع عديدة لاستخراج الزيت من الحبوب النباتية .

ففي الوجه القبلي يعصر الخس والسهم والدخن وفي الوجه البحري تعصر بزور الكان والقطن . لا يتجاوز عدد المشتغلين في كل مصنع قدرا زهيدا ويتحتاج في إدارة المعصرة الواحدة الى خمسة عمال على الأقل ويبلغ متوسط العمال في كل مصنع عشرة أشخاص تبعا لعدد المعاصر وكية الزيت المستخرج . طريقة العمل — تستخرج الزيوت بوجه عام على درجة الحرارة المعتادة ولكن أساليب العمل تختلف باختلاف الحبوب المعصرة .

زيت السمسم — السمسم على نوعين إما أبيض وإما أحمر فالسمسم الأحمر يغمر بالماء مدة عشر ساعات (مدة ليلة عادة) ثم يفصل بماء مملح ويحصى .

وبعد ذلك يتمزج حبوب السمسم خلال منخل ثم تسحق بين حجرى مطحنة فالمادة الحاصلة بهذه الكيفية يباع جزء منها في الأسواق باسم "طحينة" وهى عبارة عن نوع غليظ من زيت السمسم . أما الباقي فيمزج بماء مملح ثم يوضع في إناء خاص حيث يظل العامل يعصر منه الزيت بقدميه طول النهار والكبة التي يحصل عليها رجل واحد بهذه الطريقة ترفع في المتوسط الى اردنين في اليوم وفي خلال العملية المذكورة يلاحظ الزيت وهو يتكون على سطح المادة وهذا الزيت يباع في الأسواق باسم "زيت السرج" والمادة المتخلفة في الاناء تسمى "الكسب" وهى تستعمل غذاء بين الطبقات الفقيرة وبعض الفلاحين يقدمها علفا للحيوانات .

وعند ما يستعمل السمسم الأبيض ترسل الطحينة المستخرجة من المعصرة الى السوق ولا يحجز منها شئ لعمل الزيت وهى تستعمل غذاء ولا يستخرج منها كسب على الاطلاق .

زيت الزعفران — يعرف الزيت المستخرج من الزعفران باسم "الزيت الحلو" وطريقة عمله أنه بعد سحقه بين حجرى طاحون خاصة تسمى "الرحاية" يمر خلال منخل لفصل الحبوب عن القشر . ثم تدوع الحبوب في المطحنة وتخرج بالماء بنسبة أربعة جالونات من الماء لكل اردب من الحبوب . وبعد أن تدور المطحنة يضع دورات يرى الزيت طافيا على سطح المادة وتستمر العملية أثناء عشرين دقيقة وفي خلال ذلك تحرك الحبوب من وقت لآخر .

ثم توضع الحبوب المسحوقة بهذه الكيفية في آنية من الخشب تسمى "القصاع" ثم في منال من القش ويتمزج تحت معصرة .

والمادة المتخلفة من هذه العملية تسمى "البقمة" وهى تباع للوطنين الذين يستعملونها إما وقودا وإما غذاء للحيوانات .

زيت الخس — يستخرج بنفس الطريقة المذكورة آنفا ولكنهم اذا أرادوا استخراج زيت أرقى من المعتاد فصلوا القشر عن البزور قبل سحقها .

زيت بزر الكان — يسمى الزيت المستخرج من هذه الحبوب "الزيت الحار" وطريقة عمله أن تسحق الحبوب وتطحن بنفس الكيفية المستعملة في استخراج زيت الزعفران . ولكنه يحتاج في طحنه الى كمية من الماء أكثر مما يحتاج اليه زيت الزعفران (سنة جالونات لكل اردب) ويستغرق أيضا زمنا أطول (نحو أربع ساعات قبل امراره في المعصرة) .

زيت الزيتون — يعرف هذا الزيت باسم "الزيت الطيب" وطريقة عمله أن يسحق الزيتون في المطحنة أثناء ساعة ونصف تقريبا الى أن يصير أفراسا يشاهد فيها الزيت . ثم يضاف اليه ماء بنسبة عشرة أطلال لكل اردب وبعد ذلك تستمر العملية نحو نصف ساعة وحينئذ توضع المادة في سلال وتمرر تحت معصرة .

على أن زيت الزيتون لا يصنع مطلقا في مصر فان الزيتون الذي يتجه القطر لا يخرج من الزيت ما بقي بنفقات العمل ويرى القوم أن استيراده من الخارج أعود بالفائدة من صنعه في مصر .

ملاحظات خاصة

ان صناعة الزيوت صناعة مهمة جدية بالرعاية والاعتبار ومن الممكن ادخال تحسينات عظيمة تؤدي الى ترخيص الأسعار الحالية وهي :

زيت السمسم (السراج)	٣	الرطل
» الزعفران (الزيت الحلو)	٢ ١/٢	»
» بزر الكان (الزيت الحار)	٣ ١/٤	»
» الزيتون (الزيت الطيب)	٤	»
» الخس	٤ ١/٢	»

ولا شك أن الطريقة الحالية المتبعة في استخراج الزيت تحتاج الى كثير من ضروب التحسين والاتقان بالنسبة للمقدار العظيم من المستهلك أو غير ذلك .

فإن ذلك أن السلال المتخذة من خوص النخل تتمص أثناء العمل كمية عظيمة من الزيت وبعد استعمالها مدة من الزمن تباع للفلاحين فيشعلونها في جفلاتهم الملية ثم أت المعاصر المستعملة عادة لا تقضط الحبوب بالقوة الكافية لاستخراج أعظم كمية ممكنة من الزيت وهي تحتاج لادارتها الى أربعة رجال في المتوسط . أضف الى هذا أن مستودعات المعاصر تنى بالمجاعة أو بالأجر وهي تتمص مقدارا معينا من الزيت ولا يزال استعمال المستودعات الحديدية قليل الانتشار . على أن الكمية التي تتمصها المستودعات والسلال قليلة في جانب ما يتخلف من الزيت في الأفراس لعدم كفاية الضغط . ولا يزال الصناعات في معظم الأحوال يجهلون طريقة تقية الزيت وهم يقتصرون على تنظيف الحبوب قبل معالجتها . وقد اهتموا بمجرد التجربة الى اضافة كمية معلومة من البهار الى الزيت لتطيب رائحته .

تقدير الائتمان على وجه التقريب

يكفى صناعات الزيت بأرباح زعيدة . وإذا كانوا يواصلون مزاولة صناعتهم فالسبب الأكبر في ذلك بساطة مذهبهم في الحياة وتهتمهم في النفقات ، على أنهم خليون باجتماع مكاسب أوفر مما يستفيدونه في الوقت الراهن متى أخذوا أنفسهم باتباع الأساليب الحديثة والطرق المثقنة .

ولنضرب مثلاً زيت السمسم . يتراوح ثمن الأردب من السمسم بين ٢٢٠ قرشا و ٢٥٠ قرشا وهو بين ٢٥٦ رطلا يستخرج منها ما يختلف بين ١٧٠ و ١٨٥ رطلا من الطحينة يباع الرطل منها بسعر ١٫٥ قرش في المتوسط .

$$\begin{array}{r} \hline \text{متوسط سعر الأردب من الحبوب} \quad \dots \dots \dots ٢٣٥ \\ \hline \text{» الثمن الذي يباع به ١٧٧ رطلا من الطحينة} \quad \dots ٢٩٦ \\ \hline \text{جملة التكاليف :} \end{array}$$

$$\begin{array}{r} \text{ثمن الحبوب} \quad ٢٣٥ \\ \hline \text{تكاليف العمل من أجرة صنّاع و ثمن وقود وأجرة حمل عن كل أردب} \quad ٢٠ \\ \hline \text{جملة التكاليف} \quad ٢٥٥ \\ \hline \hline \end{array}$$

الربح في كل أردب :

$$٢٩٦ - ٢٥٥ = ٤١ \text{ قرشا تقريبا .}$$

هذا اذا بيعت الطحينة قبل استخراج الزيت منها أما اذا استخرج الزيت فالربح يقل عن هذا المقدار .

زيت بزر الكان - ثمن الأردب من البزرة من ٢٥٠ قرشا الى ٣٠٠ قرش وزن الزيت المستخرج ٨٥ رطلا .

التكاليف :

$$\begin{array}{r} \hline \text{متوسط ثمن الأردب من البزرة} \quad ٢٧٥ \\ \hline \text{» تكاليف العمل من أجود و ثمن وقود الخ من كل أردب} \quad ٤٠ \\ \hline \text{جملة التكاليف} \quad ٣١٥ \\ \hline \hline \end{array}$$

الايصاد :

$$\begin{array}{r} \hline \text{ثمن ٨٥ رطلا من الزيت بسعر الرطل ٣ ١/٤} \quad ٢٧٦ \\ \hline \text{» الكسب} \quad ٥٠ \\ \hline \text{الجملة} \quad ٣٢٦ \\ \hline \hline \end{array}$$

الربح في كل أردب :

$$٣٢٦ - ٣١٥ = ١١ \text{ قرشا}$$

وقد يقل الربح عن هذا المقدار لا سيما عند ارتفاع أسعار البزرة وإلجاري مادة أن يخبز الصنّاع أثناء العام بضع مئات من الأرداب وخلاصة القول أن مصانع الزيت تنفق الى كثير من وجوه الاصلاح والتحصين سواء من حيث الاستخراج أو من حيث التنقية وذلك ما لا بد منه اذا أريد الحصول على زيت أجود من المتيسر الآن مع تحمل أقل ما يمكن من النفقات .

ويلاحظ في هذا الصدد أن كافة الخانات اللازمة لهذه الصناعة متيسرة في نفس القطر . ويمكن ادخال تحسينات في طريقة العمل يكون من شأنها زيادة أرباح الصنّاع بنسبة تتعدى ٥٠٪ .

الزيتون في مصر كان في ذلك فائدة عظيمة وهم يزعمون أن أرض الفيوم تصلح لزراعة الزيتون بنوع خاص ولكن لخص هذه المسألة يخرجنا عن دائرة الصناعة الى دائرة الزراعة .

يبدو أن صناعة الصابون تحتاج فضلا عن المواد المشتقة من الحاصلات الزراعية الى مواد كيمياوية ولا سيما الصودا الكاوية .

ولا بد لنا في هذا المقام من البحث على سبيل الإيجاز في كيفية علاج الزيت بواسطة المواد الكيماوية لعمل الصابون .

إن أساس صناعة الصابون كما يأتي :

تعالج المواد الدهنية بقاعدة قوية (التصبين) ويكون منها أولا أملاح حامض دسم (الصابون) وثانيا جلسرين .

والقاعدة المستعملة في أكثر الأحيان هي الصودا الكاوية . ويحصل على الصودا الكاوية بمعالجة كربونات الصودا بواسطة الجير . فلا بد أذا من الحصول على كربونات الصودا .

وهي توجد بالحالة الطبيعية في وادي النطرون فهي أذا من الحاصلات المصرية وبواسطة الجير — الذي هو قريب المثال في مصر — تستخرج شركة الصودا والملح الصودا الكاوية من النطرون الموجود في وادي النطرون فلما أن تبيها لأرباب المصانع المصرية وإما أن تصديرها الى الخارج .

ومما يذكر في هذا الصدد أن أصحاب المصانع المصرية يشكون من شدة الشروط أن تشتريها شركة الملح والصودا ويقولون انها فادحة باهظة .

وليس من شأننا البحث فيما اذا كان لهذه الشكوى أساس من الصحة ولكن نرى من الواجب علينا تقرير مبدأ جذير بالرعاية وهو أن حاصلات البلاد ينبغي المحافظة عليها والانتفاع بها في نفس القطر ولا يجوز بحال من الأحوال تصديرها الى البلدان الأجنبية ما لم تعذر وسائل الانتفاع بها في مصر . وهنا يخلق بنا أن تثبت هذه الملاحظة الهامة وهي أن الواجب يقضى ببذل منتهى الطاقة في صيانة الثروة المصرية سواء كانت زراعية أو معدنية . إن مصر في حاجة الى المواد فهي أحق من كل بلد سواها بالانتفاع بما فيها من مناجم فوق الفوسفات وهي أيضا في حاجة الى المواد فينبغي عليها أن تحتفظ بما فيها من مناجم البترول .

ولترجع الى مشكلة الصودا الكاوية فنقول ان بعض أصحاب المصانع يضطرون ، على ما يظهر ، الى استيرادها من بلاد الانجليز وبعضهم يجد من الأفيد استيراد كربونات الصودا ومعالجتها بالجير لاستخراج الصودا الكاوية .

وقد كان متوسط قيمة الوارد من الصودا الكاوية قبل الحرب ٨٠٠٠ جنيه في العام .

من هذه الأمور جميعها يستنتج ما يأتي :

إذا كان القوم في مصر يستوردون الصودا الكاوية تارة وكربونات الصودا تارة أخرى فلماذا لا تصنع كربونات الصودا في مصر ؟

يزعم بعض العارفين بالشؤون الصناعية أن هذه الصناعة لا تقيم في مصر فلننظر في المسئلة بعين الروية .

لصناعة كربونات الصودا طريقتان :

(١) طريقة لبلان - يحول ملح البحر الى سلفات الصوديوم ثم يجمي مخلوط من هذه السلفات ومن الجير والفحم في فرن عاكسة .
وليس ملح البحر من الأشياء التي تعوز مصر فهناك الجلي الكثير منه في كافة البحيرات المالحة وحسبنا أن تعتبر كمية ما تصدره من هذا الصنف شركة الملح ببورسعيد .
وهنا يجدر بالباحث أن يتساءل ماذا يصنع بملاحات دمياط ؟
فينبغي اذاً أن تصنع سلفات الصوديوم من هذا الملح .
لهذا الغرض ينبغي الحصول على حامض الكبريتيك .
وقد ألحنا بشدة في كثير من المواضع لاطهار الفائدة الحيوية التي تعود على مصر من انشاء مصنع لحامض الكبريتيك .

فلنسلم بإمكان الحصول على حامض الكبريتيك بأسعار رخيصة في مصر . اذاً فالعملية البسيطة التي يقتضيها علاج ملح البحر - وهو القريب المثال في مصر - بواسطة حامض الكبريتيك تعطينا على الفور سلفات الصوديوم ومادة أخرى هي في أوروبا رخيصة جداً ولكنها في مصر غالية غلاء فاحشاً بسبب ما في نقلها من الصعوبة والخطر فعلى حامض الكلوريدريك أو المورياتيك الذي يمكن الانتفاع به في وجوه مهمة بالقطر المصري .
فبفضل سهولة الحصول على ملح البحر انعام نستطيع استخراج سلفات الصوديوم وحامض المورياتيك بنفقة يسيرة .

ولكن نتذكر من صنع كربونات الصودا على طريقة لبلان يلزمنا استعمال سلفات الصوديوم والطباشير (حجر الجير) والفحم بالنسب الآتية :

سلفات الصوديوم ٢٠٠

كربونات الكلسيوم ٢٠٠

الفحم ١٠٦

واذا أمكن الحصول بنفقة قليلة على سلفات الصوديوم وكربونات الكلسيوم (حجر الجير) فسنرى الفحم لا يؤثر في كلفة كربونات الصوديوم إلا بدرجة يسيرة .
(ب) يمكن الحصول على كربونات الصوديوم أيضاً بطريقة سولفاى . وذلك بامرار تيار من غاز حامض الكربونيك في محلول من ملح البحر مع الأمونياك وهذه الطريقة يستخرج ثاني كربونات الصوديوم .

وفي هذه الصورة لا يحتاج الى حامض الكبريتيك بل يحتاج الى مادة جديدة وهي الامونياك . ولكن هذه المادة تتجدد أثناء عملية الصناعة فاذا سار العمل على أسلوب محكم ظلت كمية الأمونياك المستعملة على حالها ولم يكن هناك حاجة الى تجديدها فتكون نفقتها زهيدة .

يتضح من ذلك أن صناعة كربونات الصوديوم في مصر متميزة بشروط ملائمة جداً حتى مع عدم استعمال نظرون وادى النظرون لأن المادة الأولية اللازمة وهي ملح البحر موجودة بكثرة في القطر المصري .

لهذا لا نرى لماذا لا تكون مزاولة الصناعات المتعلقة بملح البحر أكثر فائدة في مصر منها في البلاد التي تكون مضطرة الى جلب هذا الملح الى مصانعها من أبعاد شاسعة والتي أجور العمل فيها أعلى منها في مصر .

وقد جاء في احصاءات الجمارك أن مقدار ما ورد الى القطر في سنة ١٩١٢ من الصودا الكاوية كان ٩٦٧٩٤٩ كيلو بقيمة ٨٤١٤ جنيا وفي سنة ١٩١٣ ٩٦٠٢٨٦ كيلو بقيمة ٧٨٣٦ جنيا .

وكان الواجب أن يصنع في مصر جميع الوارد من هذا الصنف الذي يتكلف الطن منه ٨ جنيهات .

(٢) لا بد أن يكون في مصر ذاتها سوق رائجة لتصريف المصنوعات — اذا كانت مصر تستورد في زمن السلم ما يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ألف جنيه من الصابون المعتاد في السنة فمن الجلي أن رواج الصابون الذي يصنع في مصر أمر مكفول .

ومن المحتمل أن يحصل بعد الحرب تعديل كبير في نظام توريد الحاصلات التركية الى مصر وعند ذلك يستطيع البصريون من أرباب الصناعة أن يقوموا مقام الموردين من البلاد العثمانية على شرط أن لا يقام في سبلهم شيء من العقبات فيمتدئون القطر بما تبلغ قيمة ٢٠٠٠٠٠ جنيه من الصابون وهو متوسط القدر الذي كان يرد إلينا من الأقطار العثمانية قبل الحرب .

(٣) ينبغي توجيه المهمة الى المصنوعات التي تكون كلفة نقلها الى مصر عظيمة بالنسبة الى نفقات صنعها في المعمل — هذا الشرط الذي يتحقق كل التحقق في بعض الصناعات كصناعة الفخار والزجاج المتاد والحوامض لا يتحقق في صناعة الصابون لا سيما الصابون الفاخر فان نقل هذا الصنف لا يتكلف شيئا كثيرا بالنسبة الى نفقات صنعه .

(٤) ينبغي أن يوجد في نفس القطر العمال اللازمون للقيام بالصناعة المقترحة أنشاؤها — هذا الشرط متحقق في مصر على أحسن وجه فالظاهر أن للصيريين استعدادا خاصا لمزاولة صناعة الصابون هذه . ولكن ينبغي عليهم — كما قلنا آنفا وكما نحن قائلون فيما بعد — أن يتوخوا الائتمان في عملهم ولا يجوز مطلقا أن يكون غرضهم الوحيد التفوق على زملائهم في انتاج البضاعة بأرخص الائتمان فهذا أمر جدير بأن يقتل كل صناعة مهما كانت بل ينبغي أن يكون غرضهم التفوق على منافسيهم في تجويد البضاعة مع بقاء الثمن على حاله .

ومما يبعث على مزيد الأسف في هذا الصدد أن الحاجة ليست قاصرة على غرس هذه المبادئ في نفوس الصناع دون سواهم بل ينبغي كذلك لقاء هذه التعالم في نفوس جمهور المشتريين فانهم يتجاوزون الحد في ألهاث على أرخص الأسعار دون الاهتمام بجودة البضاعة وحسن نوعها .

ولا يسعنا إلا أن نكرر في هذا المقام ما ذكرناه آنفا وهو أن المزاخرة كما هي معروفة في مصر — تلك المزاخرة التي تؤدي الى ترويح النش بتريخص نفقة العمل — جديرة بالقضاء على كل صناعة .

وقد أصاب صناعة الصابون المصري بنوع خاص ضرر كبير من تحايل الغشاشين . إذ ليس هناك أدنى مراقبة على المصنوعات التي تعرض على الجمهور ولما كانت صناعة الصابون لا تقتضى رأس مال

كثير وكانت قريبة المثل لكل وارد عليها إذ يسهل عليه أن يقيم ورشة صغيرة لمزاوتها أصبح من الميسور انتاج صابون مشوش يحتوى كمية من المواد الغريبة التى لا فائدة فيها بل التى قد تكون مضرة وذلك بأسعار لا يستطيع أن يجارها أهل النمة الطاهرة من الصناع .

وقد علمنا أن بعض صناع الصابون ينتجون القنطار من الصابون (وفيه ٣٦ أقة أو ٤٤,٥ كيلو) بسعر ١٢٥ قرشاً مع جنى الأرباح . حل أن هذا الصابون يحتوى على ٤٠ ٪ من المواد الأجنبية كالكلك والطباشير المسحوق والدقيق التالف الخ مع أن الصابون الجيد المتعار لا يتكلف القنطار منه أقل من ٢٤٠ قرشاً فيضخ من ذلك مبلغ الصعوبة التى يكابدها أهل النمة والشرف من الصناع فى مزاحمة منافسيهم .

ومن الأدلة على السهولة التى يبعدها كل وارد على صناعة الصابون عند مزاوتها أن أولئك الصناع المتجهمين قد حملوا شركة الملح والصودا على أن تبيعهم الصودا فى براميل صغيرة يسع الواحد منها ٢٥ كيلولياًخذون منها كلها احتاجوا إليها مع أن الشركة كانت قبل ذلك لا تبيع الصودا إلا فى براميل كبيرة يسع الواحد منها ٣٦٠ كيلو .

فالتيجة التى لا مندوحة عن استنتاجها من هذه الأمور أنه ينبغى على الحكومة أن تزيد اهتمامها بقمع الغش على العموم وفى هذه الصناعة على الخصوص وقد شرحنا رأينا فى المضار التى تنشأ فى مصر عن المزاحمة فى الشؤون الصناعية وقلنا انها كما هى مفهومة فى هذا القطر تؤدى حتماً الى ترويع الغش .

(٥) لا بد لإنشاء صناعة جديدة من تدبير رأس المال الكافى — هذا الشرط ليس جوهرى فى صناعة الصابون كما شاهدنا . وهناك طائفة من الصناع ينتجون الصابون بأثمان زهيدة فى ورش صغيرة ذات معدات خفيفة . يتبد أن نفقاتهم العامة عظيمة جداً اذا قورنت من الوجهة النسبية بنفقات أصحاب المصانع الكبيرة وهم لا يتمكنون من مزاحمة هؤلاء إلا بانتاج صابون رخيص ردىء النوع يخلط عادة بمواد مديمة الفائدة أو مضرة .

فأمثال هذه الأساليب التى لا يستطيع محاربتها غير الحكومة جدية بأن تعرقل مجهودات أهل النمة والشرف من الصناع .

الملحق الثامن

مذكرة عن صناعات البناء في مصر

لاشك في أن صناعة البناء هي أقدم الصناعات عهداً وأكثرها في الأرض انتشاراً ، ومن المرجح أن الغريزة الطبيعية التي تدفع الإنسان مهما كان عمرها في البداوة والحجيرة إلى التماس الوقاية من تقلبات الجو والتي هي منشأ صناعة البناء كانت معاصرة لرغبته في وقاية جسمه : تلك الرغبة التي هي منشأ صناعة النسيج . ومن الأمور التي امتازت بها صناعة البناء متأثرتها على الارتقاء والتقدم ففي جميع البلاد وبين جميع الشعوب قد لبثت هذه الصناعة تتقدم بتقدم المدنية وترتق بازياد السكان ومهما تأملت في أحوال الأمم أو القبائل أو الأفراد اتضحت لعينيك تلك الحقيقة وهي أن كل تقدم أحرزه الإنسان في الشؤون المادية أو العقلية أو الخلقية ما زال مقترناً برغبته في تحسين مسكنه وتوفير أسباب الراحة في مأواه . وهذا الأمر يصدق على القطر المصري كما يصدق على سائر البلدان وهو مؤيد بما تشاهد من المباني العامة الحديثة الطراز الجامعة لأسباب الصحة ومن المنازل التي يقطنها الأعيان في أقصى أنحاء الريف كما هو ثابت بما نرى في جوار المدن من المساكن الخاصة والمخازن الكبرى والمباني الأخرى التي هي غاية في الأناقة والأبهة . ولكن من الجل أننا اليوم لا نستطيع القول بأن جل سكان القطر المصري يقيمون في مساكن صالحة بل لا يزال بيننا وبين هذه الغاية مراحل شاسعة . وإذا كان هذا الأمر يدعو إلى الأسف من الوجهة الصحية ومن حيث راحة السكان فإن فيه على الأقل منية جديرة بالاعتبار وهي الدلالة على أن كل فترة من فترات الرخاء التي متأتى على القطر في كثير من الأجيال المقبلة ستؤدي ولا شك إلى ابتناء مساكن أجمع لأسباب الراحة وهذا يتضمن حتماً أطراف التقدم والارتقاء في صناعة المباني . فالمستقبل يكفل لهذه الصناعة رواجاً عظيم الشأن طويل العهد ولكنها مع ذلك أحوج الصناعات إلى ضروب التحسين والأخذ بالأساليب المتقنة إذ ليس بين سائر الصناعات ما هو أضعف نجاحاً .

والظاهر أن صناعة البناء حتى في الوقت الحاضر تشغل من العمال أكثر مما يشغله أى عمل آخر ما عدا الزراعة . ومن العسر الوقوف على بيانات دقيقة في هذا الصدد فإن الإحصاء الأخير الذي عمل في سنة ١٩٠٧ يجمع في خانة واحدة جميع الصناعات المشتغلين بالتجارة البسيطة والدقيقة . ومن المحقق أن جانباً كبيراً منهم لا يشتغل بأعمال المباني وقد جاء في ذلك الإحصاء أن مجموعهم في القطر المصري إذ ذاك بلغ ٥١٤٥٦ وجاء كذلك أن عدد النحاتين والمبطين بلغ ٣٠٢٥٩ وأن عدد النقاشين والزجاجيين بلغ ١٠٣١١ فلا يمكن بحال من الأحوال أن يقل عدد المهترفين بأعمال البناء عن ٩٥٠٠٠ تقريباً . وأهم المراكز المشتغلة بهذه الصناعة هي المدائن الكبيرة كالقاهرة وفيها ٢١٧٤٤ حاملاً والاسكندرية وفيها ٩٤٠١ وطنطا وفيها ٢٩١٦ والمنصورة وفيها ١٧٠٦ والزقازيق وفيها ٢١٥٥ وجرجا وفيها ١٣٧٠ وأسيوط وفيها ١١٥١ .

ويستطيع القارئ أن يتبين أهمية هذه الصناعة من وجهة أخرى إذا تأمل إحصاءات الجمارك وإن كانت بطريقة التبويب هنا أيضاً لا تمكن من الوقوف على بيانات مضبوطة . ففي سنة ١٩١٣ كانت

قيمة الوارد من خشب المباني والتجارة الجسيمة ١٣٥٧٩٨٦ جنبها وقيمة الوارد من الرخام والاحجار ٦٢٠٠٠ جنبه تقريبا ، وفي تلك السنة بعينها كانت قيمة الوارد من زجاج النوافذ ٣٩٧٠٩ جنبها ومن القرميد ٥٥٤٤ جنبها ولا يفوتنا أن نذكر في هذا المقام أنه يوجد أويحضر في نفس القطر كمية وفيرة من الطوب وأحجار البناء والاسمنت والجبس الخ .

ولكن مما يسوء الذين يرغبون في تقدم الصناعة بمصر على أيدي المصريين أنفسهم أن معظم الذين يقومون بصناعة البناء ولا سيما الذين يتولون تشييد المباني الفخمة هم من غير المصريين . فالمهندسون المماريون الذين لهم أوفر حظ من سعة الخبرة والشهرة وشركات المشروعات البنائية المعروفة بالأمانة والتي لها أرفع مقام والصناعات المتصفون بالمهارة والافتقان كل هؤلاء من غير المصريين وفي جميع الأشغال المهمة كتصوير الخليات من الجص والمارة الدقيقة وزخرفة المنازل لم يبلغ الصناع المصريون بعد منزلة التي تؤولهم لمزاحمة الصانع الأجنبي . بيد أن هناك عددا متزايدا باضطراب من المهندسين والصناع المصريين البارعين الملتزمين . ومع أن العهد لا يزال قريبا بالوقت الذي كانت فيه أحاسن أعمال البناء محتكرة في أيدي الصناع الأجانب ولم يكن للصناع المصريين نصيب في غير الأعمال الجارية النظيفه كالبناء بالطوب والحجارة وأشغال الجبس والخشب فقد سرتنا أن كثيرا من بدائع أشغال الزخرفة والتصوير بالجبس أصبحت منذ بضع سنين تؤدي بواسطة المصريين . ولا شك في أن هؤلاء مدينون للصناع الأجانب الذين يعود اليهم كل الفضل في تحسين المساكن المصرية من كافة الأنواع .

إن الأجور التي يتقاضاها المحترفون بصناعات البناء تختلف اختلافا عظيما فالمشتغلون بالأعمال الجارية يتناولون في اليوم أجرا يتراوح بين ٤ و ٦ قروش أما الماهر من البنائين والتجارين والناقشين فيتقاضون بالراحة أجرا يختلف بين ١٥ و ٢٥ قرشا في اليوم وقد يتقاضون ما هو أكثر من ذلك إذا كانوا وأفرى الحظ في المهارة والمراعاة .

ليست صناعة البناء في مصر - كما هي في أوروبا - مقيدة بشئ كثير من اللوائح الأميرية أو البلدية على أن هذه منزلة مشكوك في فائتها . وقد حاول القوم في القاهرة والاسكندرية وبعض مدن الأقاليم التي بها مجالس بلدية إنشاء نوع من الرقابة على المباني بوضع لوائح خاصة لهذا الغرض ولكن إذا استثنينا ذلك فالمقاولون والملأك يتمتعون بحرية غربية في تشييد مبانيهم أينما تراءى لهم وفي تنفيذ أرائهم في المهارة وفي متانة البناء بلا أدنى رقابة وفي أعمال ما تقتضيه الصحة من المطالب الحديثة كيفما شاؤوا .

نحن نعلم أن إدارة البلديات العامة التابعة لوزارة الداخلية مقتنعة كل الاقتناع بخطورة هذه المسئلة وأنها الآن بصدد البحث في عدة مشروعات لتنفيذ اللوائح الخاصة بانشاء المباني قياسا على ما هو جار عادة في البلاد الأخرى ولكن وجود الامتيازات الأجنبية حجر عثرة في سبيل الوصول الى هذه الغاية .

إن المقاولين غير ملزمين بتسجيل أسمائهم والمجال مفتوح أمام كل انسان في الانساب الى هذه الصناعة ولاشك أن هذه الحالة لاتخلو من عواقب سيئة تضر بمصالح الجمهور من وجهة الأمن والصحة .

بيد أنه يحسن في مثل هذه الحالة تقديم الحذر والاحتياط إذ لا يجوز أن يعزب عن البال أن القطر لا يزال يفتقر الى الإحصائيين الممارين بفنون المهارة والبناء فكل تشريع في هذا الصدد يجب أن

يسار حالة التعليم في تخريج الكفاء من المهندسين والصناع أولئك الذين ينبغي أن تمتاز بهم المدارس الخاصة بلا شح ولا تقصير .

وهنا نعتزنا بمسئلة التعليم الفني للصناعات والحرف المتعلقة بفن العارة .

يوجد الآن قسم للبانى فى مدرسة الهندسة وقسم للرسم المعماري فى مدرسة الفنون الجميلة وقسم للبناء وتصميم المباني فى مدرسة الفنون والصنائع ببولاق . ولا يزال عدد الذين يتخرجون سنويا من أقسام البناء بهذه المدارس قليلا ولكنه يتزايد فى كل عام ولا شك فى أنه سيسد على مر الزمن بعض الفراغ الحادث الآن . بيد أن الشيء الذى ينقصنا هو مدارس صناعية عملية لتخرج العمال اللازمين لكافة أشغال العارة كالمدارس الصناعية الموجودة الآن للصناعات الأخرى . نعم انهم يعملون فى هذه المدارس أشغال الخشب بما فى ذلك شيئا من نجارة المباني كما أنهم يعملون جانبيا من صناعة النقش وزخرفة الممارات ولكن الأفكار لم تنجح بصفة جدية الى انشاء مدرسة صناعية خاصة بالبناء للمدارس الموجودة فى البلاد المتقدمة فى مضمار التعليم الفني والصناعى ولا ريب فى أن البنائين والمبطين والسباكين يفقدون الى التعليم العام افتقار البرادين والتجارين والنساجين . والآراء متفقة على أن مصر فى أشد الحاجة الى صناع ماهرين . وقد وضعت ادارة التعليم الفني والصناعى والتجارى منذ سنتين مشروعا مفصلا لانشاء مدرسة من هذا القبيل فى المنيا وهى مركز مهم لصناعة البناء ولكن نظرا الى الظروف الزاهنة أجل تنفيذ هذا المشروع ومن ذلك تستفتح اللجنة أن الادارة المذكورة ترى أن من أنفع المدارس الصناعية لهذا القطر وأزرها له هو هذا النوع من المدارس التى تخرج الصناع المهرة لصناعة البناء .

من الحرف التى تلحق بصناعة البناء ويحدر أن يكون لها منزلة خاصة فى مناهج التعليم بالمدارس الصناعية صناعة تركيب المعدات الكهربائية فى المنازل وتركيب الأدوات الصحية وأجهزة الماء والغاز الخ وهى صناعة رابحة رائجة محتكرة فى أيدي الصناع الأجانب وقد شاع استعمال الأجهزة الكهربائية فى الاثارة والتدفئة والأجراس حتى أصبح من اللازم تعليم الوطنيين هذه الأشغال ثم ان تركيب مواسير الماء والغاز وأشغال الرصاص وآلات التهوية والتفريغ ومعدات الحمامات والمطابخ وكل ما يتعلق بتركيب الأدوات الصحية ولوازم الغاز والماء كل هذا يكون فورا من صناعة البناء لم يزل حتى اليوم محصورا فى أيدي الصناع والتجار من الأجانب . على أن طائفة من الوطنيين وبعضهم ذوو كفاءة واقتدار قد تمكنوا بفضل التجربة والتمرين من التقاط أسرار هذه الأشغال وإحراز النجاح فى هذا المضمار . ولكن اذا كان فى استطاعة الوطنيين أن يتلقوا فى باكورة حياتهم دروسا عملية فى هذا الفن المرتبط أشد الارتباط بصناعة البناء هان عليهم أن يتقنوا فى ذلك المجال تقدما حسنا وليسر لهم أن يزاحوا الأجانب ويسبقوهم فى الميادين الفسيحة التى تتضمنها هذه الأشغال .

هذا ولم ينب عن نظر اللجنة إهمال البلاد فى استغلال مواردها الطبيعية من مواد البناء . وكلنا يعلم ما يحويه القطر من الكميات الوفرة من حجر الجرانيت ومن بعض أنواع الرخام والأحجار الصالحة للممارات الفانعة ولكن اذا استثنينا بعض مجهودات يسيرة قليلة الجلودى لم نجد أن القوم قد بذلوا شيئا من الماسعى الجديفة فى سبيل تعميم استعمال المواد الموجودة بالقطر . نحن لا نشكر أن هذه المواد

موجودة في أماكن بعيدة عن القاهرة والدلتا وهذا لاشك بعد عقبة كؤودا ولكنه لا يمكن للتبويرغ
ما نراه من الإهمال في هذا الصدد .

وقد ذكرنا أنه عند إنشاء مبنى البنك الأهلي بالاسكندرية عرض بعض المتعهدين توريد
الجرانيت والرخام من محاجر القطر ولكن نفقة النقل من الصعيد الى الاسكندرية كانت باهظة واضطر
القوم الى استيراد هذه المواد من إيطاليا بأسعار أرخص . وهذا الأمر يذكرنا بمسائل أخرى قد يبحثها
الجنة في غير هذا الموضوع من التقرير ونحن ننتظر من الحكومة أن تحلها أو على الأقل أن تهتم بفحصها .
فمن المعلوم أن بالقطر المصري موارد غزيرة من الخامات اللازمة لعمل الاسمنت والجص والطوب
والقرميد ولكن يرحم أن صعوبة النقل تحول دون استغلال هذه المواد على أننا نرجو أن تؤدي مباحث
هذه اللجنة الى اتخاذ بعض التدابير الوافية لتشجيع وتنشيط استغلال هذه الموارد الطبيعية التي هي
جدرة بأن تكون خير معان لترقية صناعة البناء متى تهيأت الأسباب للانتفاع بها والاستفادة منها .
وترى اللجنة أن صناعة البناء في مصر تقتضى اتخاذ الوسائل الآتية التي هي خليقة بأن تساعد كثيرا

على تقدمها المسمى ولهذا توصي اللجنة بالعمل بما يأتي :

- (١) التوسع في الانتفاع بمواد القطر الطبيعية من أنواع الأحجار والرخام الصالحة للبناء وكذلك
في الانتفاع بالخامات النافعة لعمل الاسمنت والجليج الصالح لأشغال الممرات ؛
- (٢) نشر وتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بمراقبة المباني والتركيبات الصحية في المباني على اختلاف
أنواعها ؛
- (٣) تسجيل أسماء المهندسين المعايين بحيث يتسنى حصر الاحتراف بهذه المهنة في ذوى الكفاءة
والتعليم طبقا للوائح الرسمية ؛
- (٤) مع اتخاذ التدابير المذكورين أيضا لتحسين أحوال المباني وترقية حرفة المهندسين المعايين يفي
في الوقت عينه ترقية وتشجيع التعليم الفني الخاص بالحرفة المذكورة في كل من مدرسة الهندسة
ومدرسة الفنون والصنائع ؛
- (٥) إنشاء وتنظيم مدارس صناعية عملية للبناء لتخريج العمال المهرة في كافة فروع هذه الصناعة .

الملحق التاسع

مذكرة عن الطحن وآلاته

قد أشرنا في غير هذا المقام الى قلة عناية المصريين بانتقاء قمحهم واختباره وإلى زرعهم الخليط المشوش من القمح النخيف والقمح الطرى والقمح الناشف فيخرجون الى أسواق بلادهم وإلى الأسواق الأجنبية أحيانا محصولا قدرا مختلطا بالنبار ويمثلا بالمواد الغريبة والشعير .

إن تجويد القمح وتحسين أساليب زراعته ينبغي أن تكون في مقدمة المباحث التي تشغل خواطر ولاة الأمور المهوود بهم مستقبل الزراعة في القطر المصري فإن هناك مجالا واسعا للإصلاح والارتقاء في معالجة المحاصيل الزراعية بالوسائل الصناعية .

لا تزال المطاحن المصرية في الجملة باقية على عهد العتيق .

وقلما نجد بين المطاحن الكائنة على اختلاف أنواعها بالقطر المصري وعددها ألفان مطحنا فيه معدّات منظمة لتنقية الغلال . ومعظم هذه المطاحن يتكوّن من أحجار ذات قنوات متعاطلة الصلابة في جميع أجزائها وتختلف شدة صلابتها تبعاً لاختلاف قوة الضغط اللازمة للطحن .

وجلّ هذه المطاحن يدار بآلات بخارية ثابتة أو نصف ثابتة أو منقولة .

وبعض المطاحن الحديثة تدار بمحركات (من طراز ديزل) متنوّعة الأشكال تشغل بالبترول النقي أو بالميازوت . ومتوسط قوة هذه الطواحين بالحيول البخارية يبلغ ١٦ حصانا باعتبار قوة الحصان الواحد ٧٥ كيلو جرام متريّ فإن صيانتها ليست على ما يرام والهم الأكبر لأصحاب هذه المطاحن أن ينافس بعضهم بعضا ولهذا الحالة أثر ظاهر في صناعتهم .

والعادة في أكثر هذه المطاحن أن يرد القمح إليها من الزارع والخباز مشوبا بأخلاق من الأوساخ المختلفة الأنواع كحوب النباتات البرية التي تنمو مع القمح وكحبوب البقول والشليم والشوفان والشعير والجويدار وما شاكلها وكل المواد الغريبة مثل الطين والحصى وأوساخ البهائم والنفايات المتنوّعة وقطع الليف والأثرية المختلفة .

ومن الجلي أنه يتعذر الحصول على دقيق جيد من مثل هذه الحبوب المشوبة إذ ينبغي أن يستعمل لهذا الغرض حبوب في منتهى النقاوة والنقاوة . وتنظيف الغلال بالطريقة المتبعة في أوروبا مهمة شاقة طويلة تقتضي استعمال صنوف متنوّعة من الآلات إذ ليس من المستطاع استخلاص القمح مما يشوبه من الأجسام المختلفة المتباينة بعملية واحدة وآلة فذة .

ونحن موردون هنا ببيانات وجيزة للبادئ التي تنفي عليها عمليات التنظيف المتواليّة :

(١) المحجم — بواسطة غرايل ذات تهوب مقدّرة بدقة وإحكام يمكن فصل الأوساخ التي هي أكبر أو أصغر من حبوب القمح .

(٢) الثقل النوعى — بين الأوساخ التى يبنى فصلها ما يكون خفيفا جدا كالقشور والغبار وهذه يسهل فصلها بواسطة تيار هوائى ذى قوة كافية .

(٣) الشكل — أحيانا يكون للحبوب الغريبة أشكال مبانة لشكل القمع وفى هذه الحالة تفصل المواد الأجنبية بواسطة الواح من الصاج ذات عيون على أشكال مخصوصة .

(٤) المميزات الخاصة — يكون أحيانا لبعض الأوساخ مميزات خاصة يسهل بفضلها ترقية القمع منها . فالذرات المعدنية يمكن استخراجها بمجاذبية المغناطيس والمجارة الصغيرة يمكن استخلاصها بفضل ثقل وزنها أو عدم مرونتها .

يُبد أن هذه العمليات على تعددها وتنوعها لا يقصد منها إلا تنظيف القمع تنظيما تمهيدا بحيث تستخلص الحبوب مما يشوبها من الأخلط الأجنبي .

أما التنظيف الحقيقى فهو الذى يكون الغرض منه نزع كافة الأجزاء الملتصقة بالحبوب مما عساه يحيط من جودة الدقيق سواء كانت هذه غبارا راكدا على سطح الحب أو لابتدا فى حوزة أو كانت أوساخا تولف جزا من نفس الحب وهذا التنظيف يحصل بمسح الحبوب وكشطها بواسطة مساحات وآلات أخرى والفرق بين هذين التنظيفين أن التنظيف الأول يمكن إجراؤه مقدما أى قبل الطحن بة أما التنظيف الآخر فلا يمكن إجراؤه إلا فى ساعة الطحن لأنه يؤثر فى نفس الحب .

وإذا كان الطحن يجرى فى الأجهزة الحديثة الطراز التى يمر الحب فيها بين اسطونتين متباعدتين أحدهما عن الأخرى بمسافة واحدة لا تتغير فالواجب فى هذه الحالة أن تكون الحبوب متساوية الحجم حتى يكون تأثير الطحن فى كافة الحبوب منتظا على وتيرة واحدة ولهذا الغرض يبنى استعمال معايير لفرز القمع وجعل كل طائفة متماثلة الحجم على حدة يبد أنه لا داعى الى استخدام هذه المعايير عند الطحن بأحجار الطواحين .

وكل ما قيل آنفا لا يصدق إلا على الحبوب الطرية التى يحسن تنظيفها على الناشف أما الحبوب الصلبة فيجرى تنظيفها على أسلوب آخر قوامه الترطيب بالماء .

التنظيف التمهيدى

آلات الغربلة — غربلة القمع هى امراره خلال جملة سطوح مثقبة تحتفظ بكل ما هو أكبر حجما من القمع وتكرر القمع نفسه والأوساخ الصغيرة الحجم وتركب هذه السطوح على آلات مختلفة الأنواع وتعمل بطرق متنوعة .

آلات التنظيف التى تستغل بقوة التيار الهوائى — هذه الآلات تستخلص القمع مما شوبه من الأجسام الغريبة المختلفة بفضل ما يوجد من اختلاف فى الثقل النوعى بين القمع من الجهة الواحدة وبين القشور والحبوب الفارغة والغبار من الجهة الأخرى .

ان كل جسم فى حالة السقوط يمكن ازاغته عن اتجاه المسقط بتأثير تيار هوائى بل يمكن توجيهه مع هذا التيار اذا كانت قوة التيار كافية لأبطال تأثير الثقل .

ويولد التيار الهوائى اللازم بواسطة مروحة . وقد قدروا أن مرعة الريح فى مجرى أجهزة التنظيف لا يبنى أن تزيد على ٧ م فى الثانية وإلا احتملت معها الحبوب الخفيفة السليمة ولكن لا يجوز أن تقل هذه السرعة عن ٥ م فى الثانية متى كان القمح يجرى على سطح مائل بمقدار ٥° .
هذا ويمكن عمل آلات التنظيف الهوائى بغرايل أو بغير غرايل كما يمكن عملها بتبوية بسيطة أو بتبوية مكررة .

آلات التنظيف التمهيدى المبنية على اختلاف الصفات المميزة بين القمح وما يشوبه من الاقذار — من المواد التى لاتنتفع فى فصلها الوسائل المذكورة الحجارة والغايات المعدنية .

فاصلات الحجارة — المبدأ الذى تسير عليه هذه الآلات أنه اذا ذففت حصاة وحة من القمح على سطح صلب فالأولى تبقى فى مكانها ولكن الأخرى تهتز عند اصطدامها بالسطح . فهذا الخلاف الذى بين الجسمين فى المرونة يمكن الانتفاع به لفصل الغلت من القمح .

المغنطيسات — ان قطع الحديد التى قد يشتمل عليها القمح يذبى فصلها بكل عناية فانها قد تلتف أجهزة الطحن وقد يتقدح منها شرر يكون سببا فى شوب نار عظيمة . وللفصل هذه الحدايد ينتفع بخاصية التجذبا الى المغناطيس .

التنظيف بمعناه الصحيح

بعد اجراء هذه العمليات يصبح القمح خاليا بالكلية من المواد الغريبة ولكن التنظيف لايم إلا بتبقيته من الغبار اللامق بالحبوب وكذلك من الشعر والقشر وهذه العمليات تجرى أحيانا بواسطة جهاز واحد يحك حبوب القمح تارة بعضها ببعض وتارة بسطح خشن ثم يكمل التنظيف بتنقيص الحبوب ومسحها مسحا جيدا .

تنقسم آلات التنظيف الحقيقى الحديثة الطراز الى ثلاثة أقسام : آلات الحك وهى التى تحك الحبوب بسطح خشن ، وآلات الضرب وهى التى تقلف الحبوب بشدة وتتمدهما بسطح صلب ، وآلات التنقيص والمسح .

آلات الحك — حك الحبوب يحصل بإمرارها بين طاحونين من الحجر مركبين كما تتركب حجارة الطواحين التى نحن واصفوها فها بعد عند الكلام على الطحن وتتمخذ حجارة التنظيف من الحجر الزملى وتترك على نومتها ويكون الحجران متباعدين أحدهما عن الآخر بمسافة كافية تفاديا من انطعان الحبوب ويحصل التنظيف باحتكاك الحبوب بمحشونة سطح الحجارة ومتى انفصلت النفايات عن الغلال تطايرت عنها بتأثير تيار هوائى .

مضارب القمح — المبدأ الذى بنيت عليه هذه الآلات يختلف عن مبدأ الآلات السافقة الذكر وهالك بيانه

اذا ذففت جسم صلب بشدة على عتبة مقاومة حدث فيه اهتزاز واضطراب وقد يترتب على ذلك انحلال أجزائه المختلفة وانكساره اذا كانت الصلابة شديدة .

فإذا كان هذا الجعم مؤلفا من عناصر عديدة تختلف قوة تماسكها واتحادها فمن الممكن التوصل الى فصل بعض أجزائه مع إبقاء الأجزاء الأخرى سليمة وذلك بتقدير شدة الصدمة تقديرا محكما دقيقا وقد استعملت هذه الوسيلة في صناعة الطحن لاستخلاص حبوب القمح أولا من الغبار اللاصق بسطحها وهو ضعيف قوة التماسك وثانيا من الشعير والزراعات التي هي أشد من الغبار تماسكا والتصافا . ولكي تكون الصدمة كافية ينبغي قذف الحبوب بسرعة مناسبة عند اصطدامها بالعقبة المعترضة .

وهناك آلة أخرى من هذا النوع تسمى "العمود ذي المحور الأفقي" وكثير من الطحانين يفضلون الوضع الأفقي لأنه لا يمكن القمح من التملص بسرعة من تأثير المضارب .

منافض القمح — ان تنفيض القمح وهو العملية التي تنتشر اليوم انتشارا عظيما في صناعة الطحن إنما هو نمة العملية السابقة فان القشور التي تنزع عن الحبوب بواسطة آلات الكشط تظل باقية على سطح الفلال ثم ان الحوزز التي في الحبوب لا تزال تحتوى على شئ من الغبار فوظيفة المنفضة أن تزال جميع هذه الأوساخ وأن تصقل الحبوب وتجلوها .

ان جميع آلات التنظيف المذكورة آنفا لا توجد إلا في المطاحن الكبيرة أما المطاحن الصغيرة فقد توخى أصحابها أن يجمعوا في بناء واحد كافة الأجهزة الضرورية للحصول على قمح نظيف نظافة كافية بحيث لا تشغل معدات الطحن إلا حيزا ضيقا بقدر الامكان فمن الأمثلة على ذلك أن مصنع تست وشابون وبروت (Tesset, Ohapon et Brault) يستطيع أن يقدم مجموعة من الآلات تشغل في الساعة من ٢٥٠ الى ١٥٠٠ كيلو وتشتمل على زحافة غربلة ومروحة وفرازة للحبوب المستديرة وفرازة للسالة وعمود بمروحة وجهاز مغناطيسى .

ترطيب القمح قبل طحنه — قد يكون من الضروري أحيانا تشريب القمح الشديد الصلابة بكمية معلومة من الماء قبل تعرضه لتأثير أجهزة الطحن . والواقع أن القمح الناشف يكون ذا قشرة هشة تنسحق تحت سحر الطاحون أو بين الأسطوانتين وتختلط بالدقيق . ولكن اذا رطبت هذه القشرة ترطيبا خفيفا أصبحت أكثر مرونة وليونة أضف الى ذلك أن سحق الحبوب وتحويلها دقيقا يولد الحرارة لا سيما اذا كان الطحن بالجارة فانما رطب القمح قليلا بتأخر الماء من غير أن ترتفع درجة حرارة الدقيق ارتفاعا عظيما .

وأكثر آلات الترطيب شيوعا في المطاحن الفرنسية الآلة المعروفة باسم "روز" فهذا الجهاز ينشر على القمح الكمية المطلوبة من الماء بحيث يكون الترطيب مناسباً لوزن القمح على الدوام .

التنظيف بالماء — تنظيف القمح بالماء يقع على الأخص عندما تكون الحبوب صلبة قاسية ولكن من الممكن أيضا تنظيف الحبوب الطرية بهذه الطريقة وفي هذه الحالة يكون التنظيف تاما وافيا ولكن ينبغي بعد ذلك تجفيف الحبوب إذ تكون رطبة جدا بحيث لا يمكن سحقها وطحنها وهذا التجفيف يقتضي في معظم الأحوال نفثات باهظة .

ولكن هذا المحذور ينبغي في حالة القمح الناشف إذ ينبغي دائما ترطيبه ترطيبا شديدا قبل مباشرة العمل فيه . ولتنظيف بالماء من أيا جلييلة فانه بمجرد غمر القمح في السائل يمكن التقاط كافة الأجسام الخفيفة التي تطفو على سطحه .

ويمكن كذلك فصل الأجسام الثقيلة التي ترسب في قاع الحوض ولما كان القمح يئاثل الماء في الوزن تقريبا فانه يبقى معلقا ويسهل استخراجة بقوة التيار وغسل القمح يمكن من فصل الغبار عنه بسهولة أكثر مما يتأتى عند استعمال المضارب أو آلات الحك مع المحافظة على النظافة التامة وعدم انتشار شيء من الأوساخ التي تتطاير في الجو .

وفي أثناء عملية الغمر تفقد قشور الحبوب قوة تماسكها بحيث يمكن نزعها بسهولة بمجرد مسح القمح مسحا جيدا . وغلاصة القول ان تنظيف القمح بالماء يحصل على الوجه الآتم بالأجهزة الآتية : الدزاية فالفراسة فالغسالة بالمنشفة لامتصاص الزائد من الماء فالمخففة اذا دعت الحاجة اليها فالمنفضة أو المسبحة .

المخففات — اذا جفف القمح بتعريضه للهواء فانه لا يزال يحتوى على كمية من الماء لاتعوق سير العمل عند ما يكون القمح في الأصل صلبا قاسيا ولكنه اذا كان في الأصل طريا فالماء الذى يبقى فيه يكون عظيم الكمية لأن القمح المغسول يمتص مقدارا من الماء مهما قصرت مدة انغماسه فيه ثم يبقى فيه من هذه الكمية ٨ ٪ / يتعذر على الهواء أن يجففها . فاذا كان القمح في الأصل طريا وجب التدرع بالتجفيف الصناعى . أضف الى ذلك أن بعض القمح يحصد في ظروف سيئة ويكون رطبا جدا بحيث لا يمكن حفظه في حالة صالحة . فهذه الحبوب ينبغي كذلك تجفيفها وتشييفها .

يمكن تجفيف القمح الرطب بامراره في تيار هوائى بارد ذى قوة كافية ونفس طويل ولكن هذه العملية تقتضى كثيرا من النقل وكثيرا من الوقت والقوم دائما يفضلون عليها استعمال التيار الهوائى الساخن . على أنه ينبغي الاحتراس من ارتفاع حرارة التيار عن ٩٠° . وإلا تعرض القمح للتفجير ثم ينبغي أيضا تبريد القمح بمجرد انتهاء عملية التسخين .

فالقمح الذى عولج باحدى الطريقتين المذكورتين آنفا أعنى سواء كان تنظيفه على الناشف أو بالماء يصبح خاليا بالكلية من كل مادة أجنبية وغالبا من كافة الأتربة الخ مما لايجوز اختلاطه بالدقيق وهذا هو القمح الذى يمكن إرساله الى أجهزة الطحن .

نمذة تاريخية عن طحن القمح — منذ شرع الانسان يصنع الخبز وقبله الدقيق قد حصل تعديل عظيم في الأجهزة التي ما زالت تستعمل بالتوالى في طحن الحبوب .

ففى أول الأمر كان الطحن يحصل بواسطة حجرين أحدهما مقروطح وهو القاعدة والثاني مستدير على شكل أسطوانة تدرج فوق الأول . وقد عثروا على هذه الآلات القديمة في بلاد الآجام والبحيرات وفى كثير من بلدان أفريقيا وآسيا كما عثروا عليها في بلدان أمريكا الوسطى . ولما ارتقت ملكة الانسان في الاختراع والابتكار أمكنه أن يتصور طاحونا مركبة من حجرين أحدهما ثابت بينما الآخر يدور فوقه بحركة دائرية أما أصل هذه الطاحون أو الرعى التي هي منشأ حجارة الطواحين المعهودة الآن

فلا يزال مجهولا وكثيرا ما يشير المؤلفون الاغريقون والرومانيون القدماء الى الطواحين الحجرية ولكن أول ما عرف بوجه التحقيق من هذه الطواحين هي الطواحين الرومانية التي عثر عليها في أنقاض مدينة بومبي والتي دفتت تحت هذه الأنقاض في سنة ٧٩ قبل الميلاد. والغالب في هذه الطواحين أن تكون السطوح العاملة لمساء وأحيانا تكون فيها حروز مستديرة دقيقة جدا .

ولا يزال استعمال الرعي اليدوية جاريا الى يومنا هذا في كثير من البلدان كما هي الحال في روسيا والسويد والنرويج واسكتلندا وارلنده وفلسطين وفارس والهند وشمال أفريقيا الخ .

وليلاحظ بهذه المناسبة أن وسائل سحق الحبوب لم تكن قاصرة على الرعي بل كان القوم ولا يزالون يستعملون المداوي والمداق . وهذا يرى على الأخص في بلدان المشرق الأقصى وفي شواطئ أفريقيا وفي مدغشقر فيما يخص بالأرز .

وقد وصلت طواحين القمح الى شكلها النهائي بفضل التوفيق بين الرعي وبين الطربين المسائي ثم الطاحون الهوائية ثم الآلة البخارية وما زالت أحجار الطواحين المفرطة تستعمل في أوروبا منذ أكثر من مائة سنة ولم تظهر الأحجار المحززة إلا حوالي سنة ١٨١٥ .

ولم يكن وصول الطواحين الحجرية الى أعلى درجة من الاتقان ليحول دون الاستعاضة منها بآلة جديدة تغير بها أسلوب العمل القديم تغيرا كليا وقد ظهر هذا الجهاز الجديد فأحل الاسطوانات المعدنية محل الطواحين الحجرية ولم يتقرر استعماله في أوروبا بصفة نهائية إلا منذ سنة ١٨٨٥ .

على أن المختربين كانوا منذ أمد طويل يواصلون مباحثهم في هذا الصدد وقد سجلت اختراعات انجليزية في سنة ١٧٥٣ وفي سنة ١٧٧٤ وفي سنة ١٨١٠ وكلها مبنية على أساس الجهاز الحديث . وكان أحد الفرنسيين المدعو بيرارد باشر طحن القمح أثناء أشهر عديدة في سنة ١٨١٨ بواسطة اسطوانتين من الظهر .

وفي سنة ١٨٢٣ عمد أحد الأمريكيين المدعو جون كولير الى طحن الدقيق بين اسطوانتين من الصلب وحوالي سنة ١٨٣٠ عمد أحد الطحانين المقيمين في مدينة سانت دنيس بفرنسا الى طحن الحبوب بواسطة اسطوانة حجرية تدور في اتجاه أفقي على قطب ثابت مصنوع من الحجر أيضا ومتحوت على هيئة ربع اسطوانة وقد لبث الطحان المذكور يستخدم هذه الآلة عدة سنين .

وظهرت على أثر ذلك اختراعات عديدة ثم انطوت كلها في حجب النسيان حتى كانت سنة ١٨٧٥ وحينئذ شاهدنا في مدينة زوريج مطاحن ذات اسطوانات من الخلف ولا تزال هذه المطاحن تستعمل الى اليوم في طحن الدشيش .

وقد خطا محل جاز في بودابست آخر خطوة في هذه السبيل حينما استعاض مديره المستر . مشوارت بالظهر المسبق من الظهر المعتاد في عمل اسطوانات المطاحن وبهذه الوسيلة أصبح العمل بالنظام الحديد في الطحن مستطاعا بالفعل .

ولم يلبث هذا الاختراع الجديد حتى انتشر في أنحاء النمسا والمجر وألمانيا وإنجلترا وقد بلغ ما صنعه محل جاز من هذه الاسطوانات ١٨٧٠ في سنة ١٨٨٤ بعد أن كان لا يتجاوز ٢٥ في سنة ١٨٧٣ .

وقد أنشئ أول مطحن من الطراز الحديث بمدينة روان في سنة ١٨٧٩ ولكن الأمر وقف عند هذا الحد . بيد أن الطلب ما برح يزداد على الدقيق الأبيض الذي لا تستطيع أخراجه المطاحن الحجرية ومنذ عام ١٨٨٥ دخلت صناعة الطحن في دور التقدم بصفة حاسمة جذية .
والآن يمكن طحن القمح إما بطواحين حجرية وإما باسطوانات معدنية .
وهالك بيان عن كل واحدة من هذه الآلات وعن كيفية تأثيرها في حبوب القمح :

الطواحين الحجرية — لا حاجة بنا الى وصف الطريقة التي تدور بها هذه الطواحين وحسبنا أن نبين كيفية تأثير المجارة في حبوب القمح .

تلقى الحبوب في حلق الرعي بلا انقطاع فبمجرد دخولها بين الحجرين واندفاعها بما لا يزال يلقى وراءها تنساق بتأثير القوة المركزية الطاردة . ويركب الحجران بحيث تكون المسافة الفاصلة بينهما من جهة الحلق واسعة سعة كافية لدخول الحبوب بين السطحين الطاحنين . ومتى وصلت الحبوب الى جهة معينة بين الحجرين تفتت وصارت قطعاً مختلفة ما بين صغيرة وكبيرة . ولما كان الفراغ الذي تمر فيه الحبوب يزداد ضيقاً بالتدرج كلما تقدمت فيه فإن القطع الكبيرة وقطع الجرش تفتت من جديد حتى تستطيع النفوذ من الفرجة الضيقة بين الحجرين عند محيطهما . وفي أثناء هذه العملية تكون الأغلفة — تلك التي وصفناها بالمرونة كما ذكرنا آنفاً — قد انبسطت وتقرطحت بتأثير الحجرين حتى تخرج نهائياً من الرعي في شكل النخالة . وتحرك القطع المنساقعة مع الحجر الدائر في اتجاهين متميزين فهي من جهة تنبع مجرى الحزوز ومن الجهة الأخرى تدفع بلا انقطاع في اتجاه دائري ولكنهما لا تزال تخضع عن هذه الوجهة بدافع القوة المركزية الطاردة متبعة وجهة الخط المحاس لهذا الاتجاه الدائري وبناء على ما تقدم تكون الحركة التي تتبعها حلزونية ولا تزال أجزاء الجنوب يتناقص حجمها بضغط الحجر الدائر وابتعادها عن بطون الحزوز حيث المسافة الخالية فسيحة بالنسبة الى الأجزاء العليا حيث المسافة بين الحجرين متقاربة جداً . أما النخالة فتظل باقية على السطح الخشن من الحجر الساكن حيث لا يزال الحجر الدائر يحكمها ويحبسها حتى لا يلقى فيها أثر لاصق من الدقيق وعند ذلك يلفظها من الطاحون . ومن الجلي أن النسبة بين أنواع الحاصلات المختلفة التي تخرج من هذه المطاحن تتوقف على مقدار المسافة الفاصلة بين حجرى الطاحون فإذا كان البعد بين الحجرين كبيراً لم يتيسر للطاحون أن تتم سحق الحبوب وحينئذ يكون الناتج كثيراً من الجرش وقليل من الدقيق أما إذا كان البعد قليلاً فالأمر يكون على عكس ما ذكر .

ويسمى الطحن في الحالة الأولى طحناً خشناً وفي الحالة الثانية طحناً ناعماً والأسلوب الثاني هو الذى يستعمل الآن في جميع الطواحين الحجرية أما الأسلوب الأول فينتج في المطاحن الاسطوانية وهو الطريقة الوحيدة التي يمكن استعمالها في هذا النوع من المطاحن . ويمكن اتباع الأسلوبين كليهما في الطواحين الحجرية ولكن نتيجة الطحن الخشن بواسطة الأحجار أحط جداً من نتيجه بواسطة الأسطوانات .

التهدية — ان اشتداد القرب بين الحجرين وما يترتب على ذلك من اشتداد الضغط في العمل جدير ولا شك أن يولد الحرارة . وقد ترتفع أحياناً درجة حرارة الطحين عند انفصاله عن الرعي من

٥٠ الى ٥٥° فهذا الارتفاع في درجة الحرارة قد يغير نوع الدقيق فان عرق الدقيق متى اشتدت حرارته فقد مزية المرونة زد على ذلك أن الحرارة عند ارتفاعها تصعد جزءا من الماء الموجود في الدقيق فاذا تكثف هذا الماء فيها بعد جاز أن يحدث تعجنا في الأنايب وينادر أو ساخا في المناخل . فاجتبا لهذا المحذور يريد الطحين أثناء العمل بتيار هوائى يمر على سطح الأبخار ومن فوائد هذه التهوية أيضا أنها تساعد الطحين على الخروج من الرى وبذلك يزيد محصول الطاحون .

تجريس حجارة الطحن — لتلبث الحجارة على طول الاستعمال أن تتم سطوحها وتبرى حوزها وينطمس ما فيها من الحبيبات الدقيقة فينبى على صاحب المطحن أن يصلح حجارته من آن الى آن حتى تستمر على أداء عملها بإحكام واجادة وهذه العملية تسمى عملية التجريس وهى تحصل كل ستة أو ثمانية أيام .

التلف الذى يصيب الحجارة — يتوقف مبلغ التلف الذى يصيب الحجارة على نوع القمح المطحون وعلى الأسلوب المتبع في الطحن ويمكن تقدير التلف الواقع في الساعة في كل ديسمتر مربع من السطح العامل — أى مجموع سطح الحجر الدائر بعد طرح مساحة الحلق — بما يبلغ ١,٥٠٠ كيلو في الطحن الناعم و ٤,٧٠٠ كيلو في الطحن الخشن .

أما فيما يختص بالقوة اللازمة للمقدار الذى يطحنه حصان واحد في ساعة واحدة هو ٣٠ كيلو من القمح في الطحن الناعم و ٩٠ كيلو في الطحن الخشن .

الطحن بواسطة الاسطوانات — ينبنى الطحن بالاسطوانات على مبدأ يختلف كل الاختلاف من مبدأ الطحن بالحجارة فبدلا من وضع الحبوب تحت مفعول قوة قاسية ساحقة ممتدة الضغط تخرج مقدارا وافرا من الدقيق بدورة واحدة من دورات الرى تجد القمح في نظام الاسطوانات يمر بالتدرج في مجموعة من طواحين عديدة تتألف من اسطوانات معدنية كل منها تدور في اتجاه معاكس لاتجاه الأخرى . وعلى مسطح هذه الاسطوانات أخاديد تزداد ضيقا ودقة كلما كانت أقرب الى نهاية المجموعة وكذلك المسافة الفاصلة بين كل اسطوانتين تنقص وتقل كلما كانت الاسطوانات أدنى الى آخر طاحون . وبهذه الكيفية يكون الطحن تدريجيا فلا تسحق الحبوب بشدة ولا يكون الغرض الحصول على دقيق لأول مرة بل على قطع من لباب الحب خالية من القشر فتؤخذ هذه القطع وتحول الى دقيق في أجهزة أخرى مخالفة للأولى . وفي هذه الحالة لا تنتفت القشرة فتفتا شديدا كما يحصل عند الطحن بالحجارة بل تكون قطع التخاله أكبر وأعرض ويبلغ عدد الطواحين المتواليه وبالتالي مدد الحمار الى تتدف منها الحبوب بين الاسطوانات الطاحنة ستة أو ثمانية .

وليلاحظ في نظام الاسطوانات أن الطحين الذى يخرج من بين كل اسطوانتين يكون مؤلفا : (أولا) من أجزاء ناعمة هى خليط من الدقيق ومن اللباب الذى لم ينعم صحفه ، (وثانيا) من أجزاء غليظة هى قطع من القشور لاصق بها شئ من اللباب . ولما لم يكن الغرض الحصول على مقدار كبير من الدقيق ولم تكن هناك فائدة من استمرار الأجزاء الناعمة خلال الطواحين التالية بل في ذلك خطر من

استهدافها لتفقد مزية المرونة بارتفاع درجة الحرارة فانهم يضعون بين كل طاحونين متخالفين الأجزاء الناعمة عن الأجزاء الغليظة ثم تتر هذه الأجزاء الغليظة دون سواها بين الطواحين التالية .

وعلى ذلك يكون المطحن ذو الاسطوانتين عبارة عن مجموعة من الطواحين ومجموعة من المناخل كل منخل بين طاحونين وتتم الحبوب خلال هذه الأجهزة برمتها منتقلة من طاحون الى منخل ثم من هذا المنخل الى الطاحون التالية وهلم جرا .

فالطحين الذى هو فى المطاحن الحجرية عبارة عن الحاصلات الخارجة من الرى يتكون فى نظام الاسطوانات من مجموع الحاصلات المقطعة من كافة المناخل المعترضة بين الطواحين . وليلاحظ أنه لا يدخل فى حساب هذا الطحين الحاصلات الخارجة من أول منخل ومن آخر منخل . فان الغرض من الطاحون الأولى يقتصر على شق الحبوب فى اتجاه حوزها لتتفتت من الغبار الذى يكون لابداً فى بطون هذه الحزوز بالرغم من جميع المجهودات المبذولة أثناء عملية التنظيف . فينفصل هذا الغبار من أول منخل مخلوطاً بشئ من الدقيق ويكون قائم اللون ويسمى الدقيق الأسود ولا يعد من المواد الغذائية . أما آخر طاحون فتصل اليها النخالة خالية تقريبا من كافة آثار اللباب وتكون الحاصلات الخارجة ذات لون قائم أيضا فيفصلها آخر منخل وتسمى الدقيق الاسمر .

النتيجة

لا سبيل الى ارتقاء هذه الصناعة إلا بتنظيم الفلاح المصرى وحسن اعدادة للقيام بمهمته خير قيام سواء من الوجهة الزراعية أو من الوجهة الصناعية .

ان أسلوب الفلاح فى معيشته لا يفره باتباع الدقة والاحكام والنظام فى شؤونه الخاصة ومرافقه الذاتية . ولكن مطالب التجارة سواء فى أسواق المدن الكبرى أو فى الأسواق الأجنبية يقتضى من مراعاة النظافة ومن توى الاتقان فى أساليب الطحن ما يكون كفيلا بتجويد نوع الدقيق المعتمد تجويدا عظيما . ولما مولى أن تلبث التدابير الشديدة التى ينبغى اتخاذها فى أول الأمر توصلا الى هذه الغاية حتى تتج ثم سارها وتبث للزارعين بتأنيها العملية والمالية عدم الفائدة فى اتباع الأساليب القديمة .

ومن المفيد فى هذا الصدد أن تقوم المصالح المختصة بالقاء المحاضرات والايضاحات وقد يترتب على هذه النهضة زوال بعض المطاحن الصغيرة التى تتجلى فيها العيوب الحاضرة بأشد مظاهرها .

ولكن حصر أعمال الطحن فى مطاحن ذات اسطوانات مجهزة بمعدات للتنقية والتنظيف كالتى وصفناها آنفا لا شك يؤدى الى منح الدقيق المصرى مزية كبرى سواء فى الأسواق المحلية أو فى الأسواق الأجنبية من غير أن ترتفع نفقات أساليب الطحن الحديثة من نفقات الأساليب القديمة . وإذا نظرنا الى صناعة الطحن من هذا الوجه ألفينا بين أيدي الثقافات الزراعية مجالا رحبا للششاط وميدانا واسعا للعمل .

القسم الثاني - الصناعات الكبيرة (*)

الملحق العاشر

شركة الغزل الأهلية بالقطر المصري

هذه الشركة ما هي إلا شركة الغزل والنسيج المصرية الانجليزية حوّلت الى شركة مصرية مع تخفيض ثلاثة أرباع رأس مالها .

كان القائم بتأسيس هذه الشركة الانجليزية بعض كبار التجار والمالين بالقطر المصري في سنة ١٨٩٩ وبعد سنتين من انشائها فرضت عليها ضريبة بمقتضى أمر عال صدر بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٠١ وهذه الضريبة تعادل مبلغ الرسوم الجمركية التي تحصل عن الغزل والأنسجة القطنية الواردة من الخارج وقد ترتب على فرض هذه الضريبة أن الشركة بعد قضاء ثمان سنوات في جهاد وسعى وصحايا متجددة تنزلت عن حقوقها وهي تقدر بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه الى شركة الغزل الأهلية في نظير مبلغ ٣٧,٥٠٠ جنيه تدفع قيمتها أسهما من الشركة المصرية الجديدة التي حلت محل الشركة الانجليزية بعد تصفيتهما من غير أن يحصل انقطاع في أعمالها .

وبفضل تخصيص مبلغ من النقود للتشغيل وعلى الأخص بفضل ما قرره الحكومة من ابطال العوائد الداخلية مؤقتا : أمكن لشركة الغزل الأهلية أن تحتل مركزا محترما وأن تحتفظ بنشاطها في حركة القطن الاقتصادية .

ولدى الشركة في الوقت الحاضر ٢٠,٠٠٠ مغزل و ٥٦٠ نولاً تدبرها آلة بخارية قوتها ١,٠٠٠ حصان وآلة احتياطية قوتها ٥٦٠ حصانا ويقوم بالعمل ٨٠٠ عامل معظمهم وطنيون وقد حرمت الشركة بسبب الحرب من رؤساء العمال الأوربيين فساحت لها الفرصة بأن تسير كفافة العمال الوطنيين حيث أحلتهم محل أولئك الرؤساء فبينت مع السرور أن بعضهم قد برهن على اقتدارهم في محاولة ما عهد اليهم من الأشغال . وبالرغم من الغلاء الفاحش في أسعار الفحم وصعوبة الحصول على أجزاء الآلات بدل الأجزاء البالية والأصناف الأخرى اللازمة مما يجب استيراده من الخارج قد استطاعت الشركة أن تتنجح في السنة من الغزل ٣٥٠٠ رطل انجليزي ومن النسيج ما يتراوح بين ٨ و ٩ ملايين ياردة وبذلك زادنتاجها عما كان عليه قبل الحرب بما يتراوح بين ١٥ و ٢٠ ٪ وقد كان جانب عظيم من الغزل والنسيج الذي تصنعه هذه الشركة يجد سوقا رائجة في بلاد الدولة العثمانية قبل الحرب وذلك بفضل التعريفة التفضيلية التي تتمتع بها البضائع الصادرة الى تركيا من القطر المصري فانه لما كان القطر المصري معدودا لدى مصلحة الجمارك الثمانية جزءا من الدولة العثمانية كانت الضرائب الجمركية التي تؤخذ عن حاصلاته تقل بمقدار ثلاثة في المائة عما هو مقرر على واردات الجهات الأخرى ويلاحظ

(*) رُفعت الملاحق نمرة ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ بحسب البيانات التي تلقفتها اللجنة من أصحاب الشأن أنفسهم .

الآن أن هذا الامتياز قد فقد بحيث لا رجعة له فأصبح من المحتم على شركة الغزل أن تبحث عن سوق في نفس القطر المصري لصريف جميع مصنوعات لا سيما عند ما يتسع نطاق عملها ذلك الاتساع الذي يتوقف عليه مستقبلها ولهذا الغرض قد بذلت الشركة قصارى جهدها في اكتساب ميل الجمهور المصري وثقته بجودة مصنوعات والظاهر أنها قد نجحت في تبليد الأوهام التي ما فتئ تجار الواردات الأجنبية يثبونها في نفوس الجمهور بحطهم من جودة منسوجات الشركة ومثانة خيوطها وبفضل جودة المصنوعات المحلية قد تمكن المصريون من الاقتناع بتفوقها والمأمول أن يشا بروا على تفضيلهم إياها ما تآبرت شركة الغزل على إنتاج هذه المصنوعات والوسائل التي يمكن للحكومة أن تعين الشركة بها على بقائها وعلى تقدمها هي ما يأتي :

(١) أن يعاد للشركة حق التمتع بالقانون العام التي تكون محرومة منه اذا أعيد تنفيذ نظام العوائد الداخلية الموقوف الآن بصفة مؤقتة وأن تلغى العوائد نهائيا فان لم يكن ذلك ممكنا فالواجب أن تعطى قيمة هذه العوائد على الضرائب الجمركية التي تحصل عن الغزل والمنسوجات الواردة من البلاد الأجنبية .

(٢) منح التسميلات التي تسمح باستيراد القطن الأجنبي مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة .

(٣) الاقرار بصفة نهائية على نظام الضريبة المستردة (الدروالك) فيما يختص بالأقطان الخام المجلوبة من الخارج لغزلها أو نسجها في مصر .

الملحق الحادى عشر

مذكرة عن صناعة السكر

يرجع الفضل فى ادخال صناعة السكر فى مصر الى ابراهيم باشا وكان الغرض من ذلك الانتفاع بالأراضى الصيفية فى الصعيد الأعلى والصعيد المتوسط ورفع قيمة هذه الأراضى .

فحوالى سنة ١٨٥٠ جلب ابراهيم باشا من جامايكا نوعا من القصب الأحمر وأنشأت الدائرة السنية مصمنا للسكر فى الروضة ثم فى سنة ١٨٥٥ توصل القوم لأول مرة الى صنع السكر فى مصر .

ولما اعطى الخديوى اسماعيل باشا أريكة مصر كان من أشد المساعدين على تنشيط هذه الصناعة الحديثة .

ولما وقعت أزمة القطن فى عام ١٨٦٨ كان فى ذلك نذير مبين بما يهدد القطر من الأخطار بسبب الاقتصاد على زراعة واحدة فأنشئت عدة مصانع جديدة فى أملاك الدائرة السنية : (أ) بالصعيد المتوسط فى بيا والفسن وأبو الوقف ومطاي والمنيا وأبو قرقاص والروضة والشيخ فضل وسالموط وبنى مزار ومغاغة ، (ب) والصعيد الأعلى فى الضبعة وأرمنت والمطاعنة ، (ج) والفيوم فى سنورس وأبو كسا .

وقد اختلف مبر هذه المصانع . فبعضها لم ينشأ أن عطل بعد فترة وجيزة من انشائه وبعضها لبث يعمل بنجاح وانتظام .

وفى سنة ١٩٠٣ كان عدد المصانع الأميرية العاملة تسعة وهى مصانع بيا ومغاغة ومطاي والمنيا وأبو قرقاص والروضة والضبعة وأرمنت والمطاعنة .

وكانت هذه المصانع تستغل بعمل السكر الخام وتصدر الجانب الأكبر منه الى البلدان الأجنبية لتكريره ولبث القطر المبرى يعتمد على مرسيليا وتريستا فى سد حاجته من السكر الأبيض المكرر .

وقد كانت هذه الحالة هى الباعث الذى حدا بحكومة المصرين فى سنة ١٨٨١ الى انشاء مصنع فى الحوامدية بالجيزة لتكرير السكر اللازم للقطوعية المحلية على الأقل (صدر أمر طال بالترخيص بانشاء هذه الشركة فى ١٦ أبريل سنة ١٨٨١) .

وفى سنة ١٨٩٣ أضافت هذه الشركة صناعة السكر الخام الى صناعة التكرير وأصبح اسمها " شركة السكر والتكرير المصرية " .

وللحصول على قصب السكر مدت الشركة خطا حديديا ضيقا موصلا بين مصنع الحوامدية ومنطقة البدرشين والباط وهذا الخط يجرى فوق جسر السكة الحديدية الأميرية على مسافة أربعة عشر كيلومترا حديديا .

وفى نظير الصريح بمذ هذا الخط اشترطت مصلحة السكة الحديدية على الشركة أن تنقل على الأقل ٦٠٪ من بضائعها بواسطة مبكة حديد الحكومة لا بواسطة السفن النهرية .

وفي سنة ١٨٩٢ ألفت شركة باسم "الشركة العامة لمصانع السكر في الوجه القبلي" (راجع الأمر العالي الصادر في ١٢ أبريل سنة ١٨٩٢ بالترخيص بإنشائها) .

وقد أنشأت هذه الشركة مصنع السكر الموجود الآن بالشيوخ فضل (على الشاطئ الأيمن من النيل بمديرية المنيا) وذلك على أنقاض المصنع القديم الذي كان للدائرة السنية . ثم في سنة ١٨٩٥ شرعت هذه الشركة في إنشاء مصنع نجح حمادى .

وفي سنة ١٨٩٧ اتحدت شركة السكر والتكرير بمصر (التي مقرها بالحوامدية) مع الشركة العامة لمصانع السكر بالوجه القبلي وصارتا شركة واحدة باسم "الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير بالقطر المصرى" .

وفي ٢ أبريل سنة ١٩٠٣ باعت مصلحة الدائرة السنية لشركة سكر الدائرة السنية المصانع التسعة التي كانت تملكها فتنازلت شركة السكر هذه لشركة مصانع السكر العامة عن حق الاستفاح بهذه المصانع بقصد ادارتها واستغلالها وكان ذلك بموجب تمهيلات سابقة عقدت في ١٠ و ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٢ وكانت هذه العقود تقضى بأن لا تنتقل ملكية المصانع الى شركة مصانع السكر إلا بعد دفع الثمن برونه وكان مقسما على أقساط نصف سنوية تدفع على مدى ٢٥ عاما كل قسط منها ٥٦٠٠ جنيه (أى ١١٢,٠٠٠ في العام) ماعدا القسطين المستحقين في آخر سنة فان مبلغ كل قسط منها ٢٤٩٥٠ جنيها فقط . وفضلا عن المعامل المذكورة آنفا كان يوجد في دمريس بالقرب من المنيا مصنع للسكر أنشاه سلطان باشا . ولكن هذا المصنع جرد من معداته وصفى حسابه .

ولصاحب السمو الأمير يوسف كمال باشا مصنع نجح حمادى يرجع تاريخ إنشائه الى عهد ابراهيم باشا ولكنه ما زال مغلقا منذ سنة ١٨٩٨ .

وحوالى سنة ١٨٩٨ أنشأ الخواجات بطرس وأخوانه مصعنا للسكر في برديس بمديرية جرجا ولكن عمر هذا المصنع لم يتجاوز سنتين .

وحوالى سنة ١٨٩٦ أنشأت شركة السكر والأراضى المصرية المساهمة مصعنا في البلينا بمديرية جرجا . وليت هذا المعمل يشغل ثلاث سنوات ثم أغلق .

وفي سنة ١٨٩٨ أنشأ الخواجا وريصا بقطر مصعنا في بنى رافع ولكنه لم يشغل غير سنتين ثم أغلق .

وقد قضت الضرورة باغلاق أربعة مصانع من المعامل التسعة التي تنازلت عنها الدائرة السنية لشركة مصانع السكر في سنة ١٩٠٣ أما المصانع الثلاثة التي كانت هذه الشركة قد أنشأتها قبل ذلك العهد فقد أغلق منها مصنع الحوامدية في سنة ١٩٠٤ .

لئن كان النجاح المتزايد الذى تصادفه زراعة القطن في الصعيد المتوسط أحد العوامل الباعثة على انحطاط صناعة السكر فانه لم يحقق مع ذلك أن السبب الأعظم في هذا الانحطاط هو مزاجمة السكر النفساوى ذلك الذى يتلقى في بلاده الأصلية عند تصديره كل ضرب من ضروب المساعدة وكل نوع من أنواع الحماية . فينتل في الأسواق المصرية ويهق السكر المحلى أشد الارهاق من غير أن يكون في استطاعة القطر المصرى اللقاء أية عقبة في سبيل طغيان السكر الأجنبى .

وما انقضت سنة ١٩٠٥ حتى كانت صناعة السكر قد انحصرت في مصانع ثلاثة من المعامل التسعة التي يملكها الدائرة السنوية لشركة مصانع السكر والتكرير العامة بمصر في سنة ١٩٠٣ وكذلك في مصنعين من المصانع الثلاثة التي كانت هذه الشركة قد أنشأتها . أعني أن مجموع المصانع الباقية كان خمسة .

ولم تكن حركة التصدير في هذه الصناعة تسفر في الحقيقة إلا عن نتائج زهيدة للغاية . ففي ذلك الوقت العصيب إذ كانت صناعة السكر مزعزعة الأركان تتنازعها عوامل البقاء والفناء أصابها ضربة خيّل إلى الناس أنها لن تفيق منها آنس الدهر .

وبين ذلك أن رئيس الشركة غامر بها في مجازفات مشثومة ومضاربات نحرءاء أفضت بها إلى الإفلاس وجرتها إلى شفا البوار .

فعلّ أثر هذه الحادثة ألقت إدارة جديدة حرمت على نفسها الدخول في المضاربات وبذلت قصارى جهدها في إنهاض الصناعة من كبوتها بفضل الاعتصام بأشدّ وسائل الاقتصاد والعمل على اتقان أساليب الصناعة والزراعة .

وقد لقيت مساعي الشركة مساعدة كبيرة من ادخال أنواع جديدة من القصب الغزير المحصول وكان في ذلك فائدة جمة لما قامت به من المشروعات .

وقد أسفرت كل هذه المجهودات عن نتائج باهرة ولكن المزاحمة التي كابدتها زراعة السكر من زراعة القطن في الصعيد الأوسط مازالت تثبت العراقيل والصعاب في سبيل استغلال المصانع الكثيرة في تلك المنطقة . حتى لقد اضطرت الشركة إلى اغلاق مصنع مطاي بسبب تآكل المحصول على ما يلزمه من قصب السكر بأسعار مقبولة ولم يخطر على بال أحد من القوم أن زوال تلك المصانع الكبرى هو خسارة شديدة للتأطق التي حرمتها .

ولم يكن ثمة بد من انتقال الصناعة شطر الجنوب وتكبد النفقات الكبيرة في ذلك السبيل . فأنشأت الشركة مصنعا كبيرا في كوم أمبو على قواعد مثينة ثابتة .

وقول اليوم مع مزيد الارتياح أن نتاج الشركة قد أربى في عام ١٩١٦—١٩١٧ على ١٠,٠٠٠ طن من السكر والمزيج أن لا يقل نتاجه في عام ١٩١٧—١٩١٨ عن هذا القدر .

وبالرغم من كل هذا التقدم والتحسين لم تستطع الشركة خلال الأعوام العشرة التالية لإعادة تنظيمها من اجتثاث فائدة من رؤوس أموالها . على أنها اليوم قد تمكنت من ذلك وهي تمجني من الأرباح ما يضمن لها انتظام أحوالها المالية وحسن استغلال مصانعها في المستقبل .

بيد أنه لأسباب إلى ضمان الارتقاء بل مجرد البقاء لهذه الصناعة الملائمة لمصالح القطر من اقتصادية وزراعية واجتماعية إلا اذا أعانتها الحكومة بعد أن تضع الحرب أوزارها ببعض وسائل المساعدة الداخلية أو الحماية مما يكون دليلا على اهتمامها بتأييد الصناعات المحلية تأييدا معقولا غير مبني على الحيل المصطنعة .

وحسب هذه الصناعة شفعيا لدى الحكومة وكفاهها مزيدا لتأييد استحقاقها الرطابة من أولى الأمر ذلك الدرس الذي تعلمناه من الحرب وتلك الفوائد الجزيلة التي أوتتها صناعة السكر المصري إلى مصر والسودان والجيش البريطاني .

يتجاوز المصنوع من السكر المصري في هذا الوقت ١٠٠,٠٠٠ طن في كل عام . وهذا القدر يزيد على مقطوعة الأسواق المصرية والسودانية بنسبة ٢٠٪ على الأقل فان هذه المقطوعة لم تتجاوز في وقت من الأوقات ٨٠,٠٠٠ طن . فبفضل انقطاع التجارة المتساوية من البحر الأبيض المتوسط أصبح في استطاعة الشركة أن تصدر الى الخارج أكثر من ٢٠,٠٠٠ طن بأسعار رابحة .

يبلغ رأس المال المستثمر في شركة مصانع السكر ١١٤ مليون فرنك . وكفى دليلا على عظم الأهمية الاقتصادية التي لأعمال هذه الشركة في مصر تلك المبالغ الطائلة التي تنفقها في البلاد في كل عام وذلك العدد الفير من الصناع والعمال الوطنيين الذين يشتغلون في مصانعها ومدهم ١٧,٠٠٠ نس قس خلاف الأخصائيين من الأوروبيين .

أضف الى ذلك أن الشركة قد وسعت ماعندها من ورش الأشغال المعدنية فأصبحت فيما يختص بمعدات الصناعة والآلات مستقلة بعض الاستقلال عن المصانع الأجنبية وهي من هذا الوجه تؤدي الى القطر خدمة جليلة بتكوين صناع وطنيين ماهرين في جميع الحرف والصناعات .

ولكى تمكن شركة مصانع السكر (أو أى شركة أخرى تحمل حملها أو تقوم بجانها) من الاحتفاظ بنتاجها الحالي (وهو ١٠٠,٠٠٠ طن) بعد الحرب ومن توسيع نطاقه ينبغي أن تكون سيادة الأسواق المصرية مكفولة لها على وجه تام وأن تها لها أحسن الظروف الممكنة لالكي تستطيع مقاومة المزاحم الأجنبي فقط بل كذلك لكي تستطيع تفريغ محصولها وتخفيض كلفة العمل في الجملة .

ونحن مقتنعون بأن التدابير المقترحة فيما بعد جديرة بتحسين الظروف لهذه الصناعة تحسينا يمكن القطر المصري من احتلال منزلة رفيعة بين البلدان المشهورة بتصدير السكر .

ولكن المعدات اللازمة لتحويل محاصيل جديدة تقتضى استئثار رءوس أموال هائلة يتعذر تدبيرها ما لم تظهر الحكومة عزما على مساعدة الصناعة بشكل واضح .

ان القائمة الاقتصادية التي تعود على مصر من تشييط زراعة القصب وتوسيع صناعة السكر تظهر بأجلى بيان متى ذكرنا أن نحو من تسعة أعشار تكاليف الصناعة يتكون من أثمان محاصيل زراعية مصرية ومن أجور عقارات وعمال تدفع سواء في الأشغال الزراعية أو في الأعمال الصناعية .

فلا مبالغة اذا قلنا ان هذه الصناعة التي ستلاقي بعد الحرب ما كانت تعانيه قبلها من الصعاب والمشاق عمدة فيما تلمسه الآن من النظر بعين الرعاية الى مطالبها الحيوية عند تقرير نظام الجمارك بعد الحرب ومن اسعافها بضرب من المساعدة يضمن مستقبلها ويكفل حياتها .

لا يحتاج صناعة السكر الى حماية تتجاوز حد الاعتدال بل حسبها أن تنال مساعدة معتدلة فان في هذا ما يضمن لها البقاء والنماء بوجه قاطع .

ونحن نلخص فيما يأتى مطالبها الجوهرية :

(١) إلغاء ضريبة الاستهلاك تلك التي لم تعرض على غير هذا الصنف في مصر واذا لم يكن للضريبة الأميرية بد من ذلك فلتستبدل هذه الضريبة بعوائد داخلية تعلى قيمتها على الضريبة الجركية فيما يختص بالسكر الأجنبي .

(٢) إلغاء ضريبة التصدير وهي قيد لامتسوخ لوجوده يعرف نمو تجارة السكر مع الاسواق الأجنبية ؛
ان للقطر فائدة عظيمة في المساعدة على تصدير حاصلاته الزراعية المحولة فان في خروجها
منه استمرارا لموارد الذهب على البلاد .

(٣) اقرار نظام الضريبة المستردة (الدروالك) فيما يخص واردات السكر الأجنبي الذي يكرر
في مصر ثم يعاد تصديره .

(٤) رفع قيمة الضريبة الجمركية المفروضة على السكر الأجنبي . ان القيمة الحالية وهي ٨٪
ليست حاجزا كافيا يحول دون طغيان الواردات من السكر النمساوي حتى ولو ألغيت ضريبة
الاستهلاك التي يقع عبؤها على السكر المصري وينجم منها السكر الأجنبي ؛
ومن المستحسن أن يستعاض من التعريف القيمة الراهنة بتعريف نوعية تكون مشربة
بروح النصوص الواردة في الميزانية البريطانية التي عرضت على مجلس النواب في ٢١ سبتمبر
سنة ١٩١٥ والتي تقضي بأن يكون هناك فرق قدره خمسة شلنات عن كل كيلو من السكر
بين قيمة العوائد الداخلية وقيمة الضريبة الجمركية ؛
وهذا أقل ما يصنع في سبيل الحماية في الأقطار المشهورة بانتاج السكر والتي هي أقل
البلدان تمسكا ببدأ الحماية .

(٥) اعفاء واردات الآلات والمعدات اللازمة لزراعة السكر وصناعته من الضريبة الجمركية .

(٦) معاملة شركة مصانع السكر معاملة تفضيلية فيما يخص بنقل بضائعها بواسطة مصلحة السكة
الحديدية فان الشركة من أهم عملاء هذه المصلحة وهي تدفع اليها في كل عام مليوني فرنك
أجور شحن وهذا المبلغ قابل للزيادة ؛
تخفيض أجور الشحن بالنسبة للسكر المقبول برسم التصدير .

(٧) اصلاح نظام العمل وتخفيض أجور الشحن بالسكك الحديدية الزراعية فيما يخص بنقل
قصب السكر من المزارع الى المصانع فان ارتفاع الأجور الحالية باهظ جدا في بعض المناطق .

(٨) تعديل نظام الري في الصعيد المتوسط لجعله أكثر ملائمة لزراعة قصب السكر فان الجهات
الواقعة جنوبي مطاي على الأخص أصلح لزراعة السكر منها لزراعة القطن .

ان المساعدة التي تتأهلها صناعة السكر بموجب المقترحات المذكورة آنفا لا تقتضي في الحقيقة
أدنى تضحية من جانب الحكومة لأن الغاء ضريبي الاستهلاك والتصدير يعوض عند
الحاجة بفرض عوائد داخلية جديدة ولأن مصلحة السكة الحديدية جديدة أن تجد في ازدياد
حركة النقل واتساع دائرتها ما يستد على الأقل النقص الحادث من تخفيض أجور الشحن .
وأن الباحث ليحجز أن يبيح مثلا على بلد يهتم بترقية الصناعة الزراعية التي هي ثمرة لازمة
لثروته الزراعية قد تمكن من ادراك غرضه في هذا الصدد بمثل هذه التضحية الزهيدة .

الملحق الثاني عشر

مذكرة عن صناعة الزيوت الكبرى

هذه الصناعة التي هي من أنفع الصناعات في مصر أنشئت لأول مرة منذ نصف قرن وكان القائم بها شخص فرنسي يدعى بوسيل شيد مصنعا صغيرا في قسم كرموز بالأسكندرية .

ونظرا الى عدم اتقان وسائله لم يتمكن إلا من استخراج زيت خام أو ناقص التكرير فلم يصب شيئا من الرواج ولم يتراد الاقبال على بضاعته ولكن نظرا الى رخص بزة القطن التي لم تكن تستعمل في الصناعة إذ ذلك تمكن بشق النفس من البقاء مدة طويلة .

بيد أنه لما ارتفع سعر البزة لتزايد الاقبال على تصديرها اضطر الرجل الى الكف عن العمل .

ولم يمض إلا قليل حتى عمد بعض أصحاب الأشغال من أهل الاسكندرية في سنة ١٨٨٩ الى تأليف شركة مصرية برأس مال يسير باسم " شركة الزيت والصابون المصرية " وجعلوا غرضهم مباشرة صناعة الزيوت وأقراص بزة القطن والصابون مع اتخاذ الوسائل والمعدات واتباع الأساليب والطرق المناسبة المؤدية الى ذلك الغرض وقد أنشأت هذه الشركة أول ما يستحق أن يسمى مصنعا لازيت وذلك في البقعة الواقعة بين الشاطئ الأيسر من ترعة المحمودية وبين محطة البضاعة بالقبارى .

فن عهد انشاء هذا المصنع الذي اتسع بعد ذلك اتساعا كبيرا يتبدى تاريخ ميلاد صناعة زيت القطن في مصر .

وقد ترتب على ما أصابته هذه الصناعة من النجاح النسبي الذي حقق آمال أصحابها من أول عهدها تهافت القوم على مجاراتهم فلم يمض إلا مسنوات قليلة حتى أنشئت أربعة مصانع كبيرة اثنتان في الاسكندرية واثنتان في كفر الزيات ومرمران ما اتسع نطاق هذه الصناعة حتى ارتفع مجموع ما تنصره مصانع الزيت المصرية من ٦٠,٠٠٠ اردب في أول الأمر الى ١,٥٠٠,٠٠٠ اردب من بزة القطن في كل عام .

ان السوق الوحيدة التي تستطيع شركة الملح والصدودا المصرية ورصيفاتها في صناعة الزيت أن تباع فيها زيوتها مختصة تقريبا في القطر المصري .

والواقع أن جميع الأسواق الأجنبية الواقعة جغرافيا في منال المصادرات المصرية مغلقة في وجه زيت القطن بقوانين مبركة خاصة تحظر توريده الى تلك الأسواق وكذلك أصبح هذا الزيت يحكم سوء حفظه الغريب وبالرغم من كثرة الشكوى من قلته النسبية محروما حتى الدخول الى تلك البلدان مع أن أبوابها مفتوحة لبزرة القطن بلا شرط ولا قيد وما ذلك إلا لترويج صناعة الزيت في داخل تلك البلدان وإقامة الموانع التجارية في وجه الزيت الأجنبي خشية من مزاحمته للزيت المحلي .

يبدو أن الولايات المتحدة وهي القطر الذي كان يعاني من هذا الخطر أشد الضرر إذ هي أكبر منتج لزيت القطن في العالم تمكنت منذ عهد قريب من فتح ثغرة في هذا الحاجز الجمرى .

وذلك أنه بناء على إلحاحها ألغت الحكومة التركية القانون الذي ماقىء على مر الزمان يحول دون توريد زيت القطن الى بلاد الدولة العثمانية فكانت مصر أول من انتفع بهذا الانتصار بل لقد خيل للبنا أن الظروف لم تهيه هذا الفوز إلا لمصلحة القطر المصرى .

فانه فضلا عما لهذا القطر عند تعامله مع الدولة العثمانية من مزايا الحوار والصلات الجنسية والروابط الموثقة بتبادل المعاملات منذ عهد عهد — تقول ان القطر المصرى يتمتع فضلا عن هذه المزايا بمزية أخرى وهي تخفيض الضريبة الجمركية المستحقة على حاصلاته عند توريدها الى الأقطار العثمانية وذلك بمقدار ثلاثة في المائة من قيمة هذه الحاصلات .

فبفضل تلك النظرية التي تجعل الحديدية المصرية جزءا من الدولة العثمانية كان القطر المصرى لا يدفع عن بضائمه في الجمارك التركية إلا ٨٪ بينما كانت الأقطار الأخرى تدفع ضريبة قدرها ١١٪ وكانت سترتفع الى ١٥٪ بتصديق من الدول العظمى على هذه الزيادة .

فبقاء هذه المزية — أعنى انخفاض ضريبة التوريد بمقدار ٧٪ من قيمة البضاعة — لم يكن هناك بد من اعتماد الأسواق التركية على معامل القطر المصرى في سد مطالبها من زيت القطن . ولما كانت هذه المطالب تزيد كثيرا على مطالب السوق المصرية حق لمصانع الزيت في هذا القطر أن ترفع آمالها كجارا وأن لا ترجو فقط التحسن من المثاراة على العمل في المستقبل بغير انقطاع وبدون أن تضطر الى توقيف دولاب أشغالها بسبب تشبع السوق المحلية كما كان يقع ذلك في الزمن الماضى بل أن ترجو فضلا عن ذلك التحسن عاجلا من مضاعفة نتاجها دون أن تخشى ازدياد العرض على الطلب . وهكذا اتسع أمام هذه المصانع مجال الأمل وأمتد بين يديها مدى الرجاء لما راعها إلا نشوب الحرب واعصافها بذلك المستقبل الباهر .

ان المزية التي تتمتع بها الحاصلات المصرية في الجمارك التركية لن تقوم لها قائمة بعد أن تضع الحرب أوزارها . أضف الى ذلك أمرا آخر هو أدعى الى الخوف والقلق وذلك أن الدولة العثمانية التي كانت قبل الحرب تعتمد على زيت القطن المصرى ستكون بعد انقضاء الصلح في منزلة تمكئها من تصدير هذا الزيت الى مصر . فان لديها جميع الأسباب التي تؤهلها لاستخراجها بشروط تمكئها من القضاء على الزيت المصرى في نفس الأسواق المصرية .

فانه بينما يكون أصحاب المعامل المصرية عاجزين عن توفير معاصهم إلا بالمزايدة على التجار المشتغلين بتصدير البزرة المصرية والمضاربين الذين في بورصة الاسكندرية وكلهم لا يزالون يهاقنون على تلك البزرة . نرى أصحاب المصانع التركية يموتون معاصهم ببزرة القطن التركى التي يشترونها بلا مزاحم وبأسعار رخيصة جدا فان هذه البزرة أقل قابلية للتصدير من بزرة القطن الأمريكى والمصرى .

والسبب في ذلك أن الغلاف القطنى الكثيف الثقيل الذى يحيط بالبزرة التركية والذى لابد من تزمه في قس المعصرة قبل سحق الحبوب يجعل النسبة بين وزن البزرة والحم و بين وزن مادتها الصالحة للعصير رديئة جدا حتى ليتعذر اعتصارها في غير المصانع التركية لأن ثققات نقلها الى المصانع الأجنبية تربي على ثمن ما يستخرج منها من الزيوت والأقراص وان كانت نخانة الغلاف لا تؤثر فتيلا في جودة هذين الناتجين . فهى اذا قشرت واعتصرت واستخرج منها الزيت والأقراص في نفس البلاد العثمانية كما يفعلون في أمريكا كان في ذلك ربح عظيم جدا .

فاذا تحقق ما ينتظر من توسيع نطاق زراعة القطن في بعض الولايات العثمانية ذلك التوسيع المائل لم يبق أمام المعاصر التركية التي سوف تنشأ في المستقبل أدنى صعوبة في بسط نفوذها على أسواق الزيوت المصرية ما لم يقيم في وجهها مانع جرمي — كما هي الحال في أوروبا — يبطل تأثير ما لها من المزايا .

لقد بلغ مجموع ما حوّلته المعاصر في سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ من بزة القطن الى زيوت وأقراص ١٤٠,٠٠٠,٢٢٠ اردب وهو يعادل على وجه التقريب ربع محصول البزرة وكان الناتج منه نحو ١٤٠,٠٠٠ برميل من الزيت .

فاذا قورن هذا الرقم الأخير بمقطوعية زيت القطن في مصر قبل إنشاء أول معصرة اتضح للقارئ مبلغ الزيادة التي حدثت في هذه المقطوعية منذ سنة ١٨٨٩ . لقد كان متوسط الوارد سنويا الى مصر من زيت القطن أثناء الخمسة الأعوام السابقة لتلك السنة لا يتجاوز ١٦,٠٠٠ برميل فتأمل الفرق .

ان السبب في هذه الزيادة المدهشة يرجع الى امرين : (أولا) الزيادة العامة في مقطوعية القطر من كافة المحاصيل، (وثانيا) انتشار استعمال زيت القطن في غذاء الانسان واستعمال جانب كبير منه في صناعة الصابون .

وصل ذكر صناعة الصابون هذه نقول انها ما كانت لتحز ما أحرزت من النجاح السبي لولا وجود معاصر زيت القطن التي تمكنها من الحصول على مادة أولية وطنية بسعر مقبول . وجدير بالذكر أيضا أنه بفضل مادة أولية وطنية أخرى — نفي الصودا الكاوية التي تنتجها شركة الملح والصودا المصرية بوادى الطرون — قد استطاعت صناعة الصابون المتأثرة على عملها وعدم توقيف أشغالها في الوقت الراهن فقد أصبح من المحال استيراد الصودا من الأسواق الأجنبية منذ نشوب الحرب .

ان هذه الصناعات الثلاث متضامنة المصالح متعاونة المرافق يتم بعضها بعضا . ولا شك أن مصانع شركة الملح والصودا المصرية تجهز القطر بمحاصلات ليس في مكان آخر ما يفوقها جودة واتقاناً .

لقد أصبح لهذه الصناعات شأن كبير في حياة القطر الاقتصادية وصار لها من المتأثرة ما يسوغ الاهتمام بمصيرها عند تقرير الاتفاقات التجارية وبث مستقبل الأمور في مصر .

لن يكون هناك ما يخالف العدل والإنصاف اذا روعيت مصلحة صناعة زيت القطن وخولت حق التمتع بحماية جمركية كالتى تتمتع بها نظائرها من الصناعات في البلاد الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط وفي ألمانيا وروسيا . فاذا استعصى من الضريبة الجمركية الراهنة وقدرها ٨ ٪ من قيمة

الواردات بضريبة نوعية تقارب ما هو مفروض على زيوت القطن في البلاد المذكورة كان في ذلك فائدة كبيرة للقطر المصري وانصاف المعاصر المحلية التي تصبح يومئذ في منزلة أقرب وأشبه بمنزلة المعاصر في البلاد الأخرى .

ومن المأمول والمستحسن كذلك أن لا يستمر بعد اليوم حرمان معاصرنا المحلية من حرية الاشتغال بالحبوب الزيتية الأجنبية على اختلاف أنواعها بسبب ضريبة الواردات إذ من الجلي أنها لو كانت تمتنع بهذه الحرية شأن معامل الزيت في مرسلينا وترنستا ومبرج وبرين وغيرها من البلدان وكان في استطاعتها أن تستورد بلا ضريبة جوز الهند وجب الخروع والسمن والقول السوداني من بلاد المشرق الأقصى في الأوقات التي يتعذر عليها الاشتغال بجزء القطن إما لغلائها وإما لكساد سوق الأفراس والزيوت الناتجة منها إذا لاستطاعت هذه المعاصر أن تنجو من العطلة في معظم الأحيان .

أضف الى ذلك أنه متى أصبح في قدرتها تنويع منتجاتها بدلا من الاكتفاء على زيوت القطن وأفراسه أقنع بين يديها مجال التصدير وافتتح لحاصلاتها ما هو الآن مغلق من الأسواق الأجنبية .

وليس فيما تطلبه المعاصر المصرية شيء خارج عن حد المعتاد المألوف فانها قد لبثت حتى الآن محرومة من المزايا التي تمتنع بها المعاصر في البلاد الأخرى وهي لا تلمس غير منية التمتع بنظام نافذ المفعول في كل مكان به صناعة تناظرها .

ومما هو جدير أن يفيد هذه الصناعة فائدة ظاهرة محسوسة إلغاء ضريبة الواردات عن الأقمشة اللازمة لعصر الحبوب وهي تلك التي سرطان ما تبلى وتلف والتي ينفق في سبيلها مبلغ طائل وكذلك إلغاء الضريبة الجمركية عن الوارد الى المعاصر من الزكائب الفارغة التي يعاد تصديرها بعد ملئها بأفراس الكسب والواقع أن هذه الزكائب الفارغة لا تستهلك في القطر مطلقا ولا تمكث فيه إلا ريثما تم تعبئتها . فإذا لم يتمسك أعفاؤها من الضريبة الجمركية بلا قيد ولا شرط أليس من المستطاع عند تصديرها استرداد جزء من الضريبة التي دفعت عند توريدها ؟

بقيت لدينا مشكلة أخرى يلتمس حلها في مصلحة المعاصر القائمة في كفر الزيات ولكنها لا تهتم المعاصر القائمة في الاسكندرية .

وبين الأمر أن المعاصر القائمة في كفر الزيات بالرغم من وجودها في مركز من أكبر مراكز الحلاجة لا تستطيع مطلقا أن تشتري لنفسها من البزرة التي في منطقتها إلا مقداراً يسيراً جداً بالنسبة لما تحتاج اليه والسبب في ذلك أن أصحاب المحالج المحلية يبيعون انتهاز الفرصة السانحة من احتياج أصحاب المعاصر الى بزرتهم فيتحكون فيهم ولا يبيعونهم الحبوب إلا بأثمان مرتفعة بل هم في أكثر الأحيان يفضلون إرسالها الى الاسكندرية على بيعها في مدينتهم بنفس الثمن المعروض في الاسكندرية بل بأغلي منه .

لذلك يضطر أصحاب المعاصر في كفر الزيات الى شراء جانب عظيم من البزرة اللازمة لهم من مناطق أخرى ومع أن هذه الصفقات تكلفها في حد ذاتها شيئا كثيرا فالذى يزيد الطين بلة أن مصلحة السكة الحديدية تزيدها كلفة بتعريفها الخاصة بأجور نقل البضاعة لأن هذه التعريفه تجعل نقل اردب البزرة من بعض المحطات (لا سيما محطات الوجه القبلى) الى كفر الزيات أغلى أجرة من نقل الاردب بعينه من نفس هذه المحطات الى الاسكندرية مع أن كفر الزيات أقرب من الاسكندرية بمائة كيلو متر وكثيرا ما التمس معاصر كفر الزيات من مصلحة السكة الحديدية النظر في هذا الأمر المخالف للعقول ولكن مساعيها ذهبت عبثا . ونحن نعتزف بأن مصلحة السكة الحديدية لا بد أن يكون لديها أسباب فنية تجعلها على ايثار الاسكندرية وتفضيلها على كفر الزيات ولكن لا يسعنا غير القول بأن هذه الأسباب والمعاذير التى قد يمكن قبولها من شركة مستقلة من شركات النقل لا يجوز أن تتصلها ادارة سكة حديدية تحتكر مصلحة عامة من مصالح الجمهور لا سيما اذا كانت الحكومة هى القائمة باستغلال هذه السكة الحديدية في سبيل المصلحة العامة .

ان معاصر كفر الزيات ترغب أشد الرغبة في أن يهتم أولو الأمر بإعادة النظر في هذه التعريفه وجعل أجور نقل البزرة من محطات الأقاليم الى كفر الزيات على معدل أجور النقل من نفس هذه المحطات الى الاسكندرية مع مراعاة اختلاف المسافة بين المكانين . ومن الجلى أن هذه الرغبة لا تناق متقتضيات العقل ولا تتخالف مذاهب العدل .

الملحق الثالث عشر

مذكرة عن شركة الأسهمت المساهمة المصرية

تكوين الشركة — شركة الأسهمت المصرية هي شركة مساهمة بلجيكية ألفت في ٨ مارس سنة ١٩٠٠ رأس مال مكون من أسهم قيمتها ٢,٣٠٠,٠٠٠ فرنك ومركها في بروكسيل . وقد أصدرت فضلا عن الأسهم المذكورة سندات بمبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ فرنك منها مبلغ ٩٢١,٢٠٠ فرنك لم يستهلك بعد .

أعمالها — تدير الشركة مصنعا للأسمنت بالمعصرة الواقعة على مسافة ٢٠ كيلو مترا جنوبي القاهرة على سكة حديد حلوان ويتصل بالمصنع فرع من السكة الحديدية .

وغرض المصنع هو الحصول على أسمنت پورتلاند صناعي وذلك عبارة عن حرق مخلوط متجانس الأجزاء جدا وبنسب مقدرة من الجير والطين على درجة حرارة مرتفعة ولهذا الغرض تستخرج الشركة الجير من جبل المقطم وكذلك تستخرج الطين من المنطقة المهجورة الواقعة بين السكة الحديدية وجبل المقطم وهذه الخامات توجد بوفرة في الجهات المتنازل عنها للشركة وهي من نوع جيد جدا فإذا عولجت معالجة حسنة أنتجت أسمنتا يضارع الأسمنت الأوروبي مهما كان نوعه .

وتنقل هذه الخامات الى المصنع بواسطة سكة حديدية تقال وهي تخفف في آلة دؤارة ثم تسحق سحقاً دقيقاً ثم تدجج في شكل طوب وهذا الطوب يوضع في أفران وضعا رأسيا على طريقة شنيدر حيث يحرق لدرجة الذوبان باستعمال فحم الكوك فالناتج المحروق يسمى "كلنكر" ويكون بهيئة محضرة سوداء مندمجة وصلبة جدا فإذا سحققت هذه المادة سحقاً دقيقاً أنتجت الأسمنت الناعم .

ويدار المصنع بآلة بخارية قوتها ٦٠٠ حصان بخاري ومحرك كهربائي من طراز ديزل قوته ٧٠ حصانا .

الانتاج — يبلغ ما يخرج من المصنع من الأسمنت ٢٤٠٠٠ طن في السنة أما ما يستهلك من الفحم سواء كان من نوع كارديف المستعمل للراجل أو من فحم الكوك المعدني المستعمل للحريق في الأفران فيقدر بنحو ٦ آلاف طن في السنة .

فإذا صرفنا النظر عن كل شيء وقصرناه على حركة تصدير الأسمنت واستيراد الفحم لدلت هذه الأرقام على أن مصنع المعصرة ينقل في كل عام ٣٠ ألف طن يعود على مصلحة السكة الحديدية معظم الفائدة منها .

العمال — يستخدم في مصنع المعصرة عمال وطنيون دون سواهم وهم من سكان القرى المجاورة وهؤلاء العمال يصلحون جداً للعمل المعهود إليهم على شرط التشدد في مراقبتهم وملاحظة بعض العادات الخاصة بهم ويبلغ عدد العمال المستغلين في الحجر وفي إدارة العمل وخلاف ذلك من

الأشغال ٢٦٠ عاملا كلهم رجال ما عدا ٨ أولاد يشتغلون بانخراج المواد التي لم تحرق في الأفران وتتراوح أجرة العامل الوطني بين ٦ و ٨ قروش في اليوم ولا يدفع للرجل أقل من ٦ قروش .

نصيب حاصلات المصنع من الرواج — أسمنت المصصرة له سوق رائجة لدى عدد كبير من مصالح الحكومة ومعظم المقاولين الخصوصيين وفي الظروف الحالية كل ما ينتجه المصنع يباع في القطر المصري بسهولة وهذا ما كانت يحصل دائما لو لم تقم في وجه الشركة عقبات عديدة وموانع جمة ولا سيما من جانب بعض المصالح الأميرية التي تستلزم توريد الأسمنت الأجنبي وربما كان لهذه المصالح بعض العذر في انتهاجها ذلك المسلك فإن الأسمنت المصري كان في وقت من الأوقات يشتمل على بعض نقائص وعيوب ناشئة عن سوء الإدارة والنظام وقلة الخبرة ولكنا نود فنقول انه قد بذلت في السنوات الأخيرة مجهودات عظيمة للحصول على أسمنت من أعلى درجة يفي بشروط المواصفات الرسمية على أحسن وجه ومن غير انقطاع وقد كللت هذه المجهودات بالنجاح وثبت ذلك بتجارب عديدة أجراها معمل التجارب التابع لوزارة الأشغال على العينات التي قلّمها زبائن الشركة سواء أكانوا من المصالح الأميرية أو من الأفراد .

الخلاصة — أن صناعة الأسمنت هي بالإجمال من الصناعات التي توافق مصر بصفة خاصة فيمكن أن يصنع أسمنت يضاهي أجود الأسمنت المصنوع بالبلاد الأجنبية أما ثمن الأسمنت المصري فأقل من ثمن الأسمنت الأجنبي بقدر محسوس وليس هذا قاصرا على الظروف الحالية بل كان كذلك في وقت السلم .

هذه الصناعة جذبة بالتنشيط من قبل الحكومة التي تستطيع أن تؤدي بها خدمة جليلة إذا أوصت مصالحها بمنح الأفضلية للأسمنت المصنوع في القطر المصري متى كانت شروط توريده معادلة لشروط توريد الأسمنت الأجنبي وإذا ارتفعت قيمة الضرائب الجمركية المفروضة على الواردات من الأسمنت الأجنبي كان في ذلك عامل عظيم على انتشار هذه الصناعة بالقطر المصري .

الملحق الرابع عشر

مذكرة عن مصنع الطرايش الوطنى (بقها)

فكر إسماعيل باشا حاصم سنة ١٩٠٢ فى إنشاء مصنع للطرايش بالقطر المصرى وأوفد الى أوروبا مندوبين لدرس المشروع من الوجهة الصناعية ولزيارة مصانع الطرايش النمساوية وقد استحضر الآلات والأجهزة اللازمة من المانيا والنمسا وفرنسا .

وبعد أن بنى المصنع بقها وركبت آلاته ظهرت صعوبة أخرى وهى إيجاد العمال الخبيرين بصناعة الطرايش إلا أن جميع المساعى التى بذلت لاستقدامهم من النمسا — موطنهم — ذهبت سدى . وفى سنة ١٩٠٨ سافر إسماعيل باشا حاصم الى القسطنطينية وبعد أن تكبد صعوبات وتضحيات كثيرة حصل على ثلاثين من الصناع المهرة فى هذه الصناعة فحضروا مع زوجاتهم وأولادهم وأقاموا بقها الأمر الذى استوجب نفقات طائلة فنظر إلى كل هذه الصعوبات التى صادفت المشروع من أوله لبث المصنع مدة من الزمن وهو يخرج مصنوعات غير متقنة غير أنه لم يمض زمن طويل حتى ظهر تحسين محسوس وأصبحت طرايش قها تضارع الطرايش النمساوية وتفضل الطرايش المصنوعة فى البلاد الأخرى .

ويوجد الآن بمصنع قها ١٨٠ عاملا وعاملة من هذا العدد مائة من النسوة لخياطة الطرايش وعشرون من الأطفال وهذه الأرقام قابلة للزيادة أو النقصان تبعا للظروف والأجور الشهرية تتراوح بين ٤٠٠ جنيه على الأكثر وبين ٣٠٠ جنيه على الأقل أما الصوف المستعمل فى المصنع فأجوده ما يرد من إنجلترا على أن أصله من النمسا وأما الأصباغ فكانت ترد قبل الحرب من المانيا ولكن المواد الكيميائية ترد من فرنسا وإنجلترا . وأما الآلة التى تدير حركة المصنع فقوتها ٢٤ حصانا بخاريا وذات مرجل قوته ٢٠ حصانا بخاريا ومقدار ما يخرج من المصنع يوميا من الطرايش لا يتجاوز ٨٠٠ طربوش فى المتوسط وهذا رقم من المتعذر أن يزيد مادامت المواصلاات منقطعة ولكن إدارة المصنع تنوى توسيع نطاقه بعد الحرب بحيث يصبح مقدار الناتج وافيا بحاجة القطر وعلى الأخص إذا تسطت الحكومة هذه الصناعة بحماية جمركية أو بوسيلة أخرى إذ أنها تستحق كل عناية خاصة .

الملحق الخامس عشر

مذكرة عن شركة الطوب المساهمة بالقاهرة

نبذة تاريخية — "شركة الطوب بالقاهرة" شركة مصرية مساهمة أنشئت في ١٧ يناير سنة ١٩١٠ على أثر انحلال "شركة الطوب بالقاهرة ليمتد" وهي شركة انجليزية حلت الشركة المصرية محلها في ماليتها وما لها . وفي خلال سنة ١٩١١ أعيد تنظيم الشركة تنظيمًا كليًا فأُنقص رأس مالها إلى ٤٨,٧٦٤ جنيهًا بعد أن كان في الأصل ٩٨,٠٠٠ جنيه وفي تلك السنة أيضًا أصدرت الشركة سندات بمبلغ ٣,٣٥٤ جنيهًا لم يستهلك منها حتى اليوم ٣,١٤٠ جنيهًا .

أعمال الشركة — تدير الشركة بجهة العباسية مضايا للطوب الرمل في قدرته أن يخرج في كل يوم من ٩٠,٠٠٠ إلى ٩٥,٠٠٠ طوبة ويمكن اعتبار هذا المصنع من أكبر المصانع الموجودة في الوقت الحاضر .

تدار أجهزة المصنع بأثنين بخاريين من طراز سولزر قوة إحداهما ٧٥ حصانًا وقوة الأخرى ٢٢٥ حصانًا .

أما طريقة العمل فكما يأتي :

الخامات المستعملة هي الرمل السيليسي والجير الحى ويبنى أن يكون الرمل في منتهى النقا كما يجب أن يكون الجير نقيًا بقدر المستطاع . ونسبل الحصول على الجير أن يؤتى بالأحجار الجيرية التي تستعمل على مقدار وافر جدًا من كربونات الجير فتحرق في أفران من طراز خاص تسمى الأفران الغازية . وعند خروج الجير من الفرن — ويسمى حينئذ الجير الحى — يسحق سحقًا دقيقًا ثم يخلط بالرمل خلطًا جيدًا ونسبة معينة . وهذا الخلط يجري تحت تأثير الحرارة في آلة خاصة وفي أثناء هذه العملية يضاف إلى الخليط كمية معلومة من الماء حتى اتحاد الماء مع الجير الحى (عملية الاطفاء) ولد حرارة عالية جدًا وعند خروج الخليط الشديد الحرارة من هذه الآلات يتقل بواسطة رافعات إلى المكابس حيث يضغط ضغطًا شديدًا ويصور في قوالب طوب من التي مقاساتها ٢٥ × ١٢ × ٦ سنتيمترات وتكون القوالب حينئذ من المقاومة بحيث يمكن إمساكها باليد فتكس في عربات خاصة توضع بعد ذلك في اسطوانات كبيرة من الفولاذ تسمى الاسطوانات المصبلة طول الواحدة ١٥ مترًا وقطرها متران وتسع تقريبًا ١٢,٥٠٠ طوبة . ومتى تمت تعبئة هذه الاسطوانات تغلق أغلقًا محكمًا وتُملأ بخار ضغطه ثمانية أجواء . فيتأثر هذا البخار الشديد الضغط بتماسك الطوب ويتصلب وهذا يكون باتحاد كيمائى بين الجير وسيليس الرمل وتمتكت عملية التصلب ثمانى ساعات وحينئذ تفتح الاسطوانة ويسحب الطوب من داخلها فإذا به قد اكتسب المقاومة اللازمة وأصبح صالحًا للاستعمال على الفور . فالطوب الرمل الجيرى لا يكون بعد عملية التصلب بالبخار المرتفع الضغط كالطوب التماسكة البسيطة المكونة من الرمل والجير بل يكون خليطًا في منتهى التآلف والاندماج مكونًا من حصى الرمل السيليسي

المتلاحم بالتحاد كياوى بين منزع السيليس والجير أعنى بين سيليسات الجير وهى مادة غير قابلة للذوبان سواء فى الماء العذب أو فى الماء المالح وشديدة المقاومة جدًّا تحت تأثير الضغط أو هى بعبارة أخرى نفاذ رمل صناعى .

وفى كل يوم تؤخذ عينات من الطوب وتختبر مقاومتها للضغط فى آلة مخصوصة ولا تزال مقاومة السحق لتجاوز على الدوام ٢٠٠ كيلو جرام فى السنتيمتر المربع وهذا يعادل جهدا قدره ٦٠ طنًا على مجموع الطوبة المفروطة التى مساحتها ١٢,٨٢٥ سنتيمترًا .

الانتاج — اذا اشتغل المصنع بكل طاقته أخرج ما بين ٩٠,٠٠٠ و ٩٥,٠٠٠ طوبة فى اليوم أى نحو ٢,٥٠٠,٠٠٠ طوبة فى الشهر وهذا يعادل فى كل شهر استهلاك ٥,٠٠٠ متر مكعب من الرمل و ١,٠٠٠ متر مكعب من الحجر الجيرى و ٢٢٥ طنًا من فحم كديف تستهلك فى أفران المراحل و ١٥٠ طنًا من فحم نيوكاسل تستهلك فى أفران الجير .

العمال — العمال جميعهم من المصريين دون سواهم ولا غرو فالعمال المصريون يصلحون لهذه الصناعة أى صلاحية . ويتراوح الأجر اليومى بين ٦ و ٨ قروش أما عددهم عند اشتغال المصنع بكل طاقته فيبلغ ١٥٠ رجلا فى المصنع نفسه يضاف إلى ذلك العمال المشتغلون فى الحجر ولا تدرى عددهم بالضبط (بين ١٠٠ و ١٥٠ تقريباً) فان هذه الأعمال يعهد بها الى عمال وطنيين يباشرونها بالمقولة وهذا أيضا خلاف ٤٠ الى ٦٠ عربى لتقل الطوب وتسليمه لأصحابها فى المدينة وجملة ما ينفق فى هذا السبيل يبلغ نحو ٨٠٠ جنيه فى الشهر تعطى جميعها للوطنيين .

نوع المصنوعات ومبلغ رواجها فى السوق — كانت الطوب الجيرى الرمل غير معروف فى مصر على الاطلاق قبل سنة ١٩٠٦ فلا عجب أن تقوم فى وجه استعماله عقبات هائلة من رايخ العادات وسائد الأوهام . بيد أنه ما لبث أن تغلب على كل ما لاقاه من المقاومة بفضل مزاياء الظاهرة الجلية ومنذ سنة ١٩١٠ أى منذ إعادة تنظيم الشركة أصبح لهذا الطوب منزلة مكيّنة وصارت له الكفة الراجحة فى أسواق القاهرة وضواحيها والواقع أن أصحاب المقاولات الكبيرة قد أصبحوا منذ ذلك التاريخ وهم يكادون يقتصرون على استعمال هذا الطوب فى بناء الممارات العظيمة .

ويرجع الفضل فى ما أصابه من الراجح الى :

شدة مقاومته للضغط ؛

» التصاقه بالمونة الجيرية ولا سيما مونة الأسمنت ؛

رخصه وعظم حجمه فانه من هذا الوجه يضارع حتى الطوب الأحمر المعتاد الذى يحرق فى قناتن الريف ؛

حسن منظره وانتظام أشكاله وهو بفضل هذه المزية يفتى عن تكليس وجوه المباني وفى ذلك من الاقتصاد ما فيه ؛

مقاومته لتأثير الماء وقد ثبت ذلك وقام الدليل عليه بفضل الأعمال التي باشرت شركة مياه القاهرة لا سيما عند إنشاء مرشحاتها الجديدة في روض الفرج ؛

مقاومته لتأثير الحرارة وقد ثبت ذلك بإنشاء الختم العديد من مداخن المعامل وأبنية المراحل .

وأخيرا ما يمتاز به طريقة تسليم البضاعة من فرط المهولة وحسن النظام مما يفي بجميع مطالب المفاوضين ويدل عليهم سبيل الحصول على المواد اللازمة لأعمالهم ويمكنهم من تشييد المباني بأعظم سرعة والواقع أن الشركة تقوم بهذه المهمة التي تقتضى نقل ٩٠,٠٠٠ الى ٩٥,٠٠٠ طوبة في اليوم الى جهات مختلفة بأتم سهولة وأكل نظام .

هذا ويعتبر الطوب الجبرى الرملى عند كبار مشيدى الآلات — كحل سولزر اخوان مثلا — أحسن مادة موجودة في مصر لتشييد الأساس اللازمة للآلات .

أما بين المصالح الأميرية فقد كانت مصلحة السكة الحديدية أول من تنبه الى مزايها هذا الطوب وهي تستعمل منه مقدارا وافرا .

الخلاصة

إن الصناعة التي تزاو لها "شركة الطوب الرملى بالقاهرة" جدرة بأعظم تشجيع وأبلغ تأييد من جانب الحكومة المصرية . ولا غرو فان هذه الصناعة التي تحول بفضل أساليبها المتقنة رمل الصحراء الى مادة صالحة للبناء هي من أنفع الصناعات وأوقعها للبلاد المصرية . وقد رأينا أن العمال الوطنيين يصلحون لهذا العمل بنوع خاص وأنهم يستدرون منه موردا غزيرا من الأرزاق .

الملحق السادس عشر

مذكرة عن مصنع سورناجه بجمهورية الودى

١ - أسس مصنع الودى فى سنة ١٨٩٥ وقد بدأ صغيراً ولكن الغرض منه كان يرمى الى مطمح بعيد وهو تخليص مصر من الجزية الفادحة التى كانت تدفعها الى البلدان الأجنبية باستيرادها معظم المصنوعات من مواد العبارة .

وقد اتسع نطاق هذا المصنع تدريجياً وهو اليوم يضم بين أركانه ستة أقسام متباينة تخرج :

(أ) الطوب المصنوع بالآلات على اختلاف أنواعه من القرميد الخ ؛

(ب) الأتايب وملحقاتها المصنوعة من الفخار الرمل والأدوات الصحية وغيرها ؛

(ج) الأدوات المصنوعة من الفخار الذى يقاوم النار ؛

(د) الجير المائى والأهمنت ؛

(هـ) الجبس الرمادى والأبيض ؛

(و) الفخار والصينى المزخرف وأدوات المعامل والعوازل الكهربائية وخلافها .

وهذا القسم الأخير قد أسس فى خلال السنة الحالية وقد وضع الحجر الأول من بناء أول فرن أعدت لعمل الصينى أو القاشانى بحضور حضرات أعضاء لجنة التجارة والصناعة فى يوم ٣١ يناير سنة ١٩١٧ .

٢ - وقد لاقى هذه الصناعة صعوبات جمة ولا تزال تكتشفها تلك الصعوبات وكان يظهر فى بعض الأوقات أنها لا تنهز ولا تذلل وأهمها ينحصر فيما يأتى :

الأوهام الراسخة فى أذهان الجمهور ضد المصنوعات الوطنية ؛ عدم وجود الثقة المالية بالمسائل الصناعية ؛ قلة الصناع ذوى الخبرة والموظفين الفنيين ؛ عدم الاهتمام والتشجيع من قبل الحكومة فيما يتعلق بإنشاء الصناعات الوطنية وترقيتها ؛ صعوبة الحصول على الخامات الجيدة والوقود الجيد بشروط صالحة ؛ غلاء أجور النقل مع صعوبة ذلك ؛ المزاحمة المخالفة للقانون والمؤدية الى البوار الخ .

٣ - ان الحالة الرائحة لمصانع سورناجه هى حالة مؤقتة لا يمكن اعتبارها دائمة .

لقد عظم الإقبال على جميع أنواع المواد والأصناف اللازمة التى كانت ترد من الخارج والمجهودات المبذولة للوفاء بتلك المطالب ولهذا قد أضاف مسيو سورناجه الى مصنعته بالودى أقساماً جديدة وأنشأ من العدم صناعات جديدة وأقام بعض ممتلكات أخرى وبني أفراناً ولكن كل ذلك غير جدير بأن يفى بمطالب السوق لاسيما طلبات الجيش والمصالح العمومية والشركات الصناعية الكبيرة وغيرها ولا يمكنه أن يوسع نطاق مصنعته اتساعاً كبيراً إلا بشرط أن يضمّن لمصنوعاته سوقاً مضمونة لعدد من السنين كاف لسدّ النفقات اللازمة لاقامة هذه الممتلكات .

٤ — اذا قزرت الحكومة حماية الصناعة الاهلية افتتح بين يدى هذه الصناعة مستقبل باهر وقد كتب المسيو سورناجه عن هذا الموضوع بعض مذكرات طبعت في مجالة في شهر يوليه سنة ١٩١٦ وفي عزم مسيو سورناجه أن يتم برنامج عمله بإنشاء مصنع صغير للزجاج متى تقدم القسم الحديد المخصص لصناعة الفخار والخزف تقدما كافيا وبذلك يقيم الدليل على أن أرض مصر تحوى جميع الخامات اللازمة لعمل كافة أنواع الفخار والزجاج وعلى المصريين أنفسهم أن يقوموا بما ينبغى عليهم في سبيل استغلال موارد الثروة الطبيعية التى فى بلادهم .

أما فيما يتعلق بأمانى مسيو سورناجه فهو يرغب أن تعطيه الحكومة امتيازات لمدة طويلة وتسهيلات تضمن له الحصول على الخامات اللازمة لصناعته وتعقد معه بعض العقود ذات القيمة للتوريد مدة عدة سنين ليتحقق من تصرف جزء من مصنوعاته فى خلال الوقت المصيب الذى تكبدته الصناعة فى بادئ أمرها حتى يتمكن بذلك من تحسين وتوسيع مصانعه لسد حاجة القطر المصرى الماسة ولتوطيد صناعته على أقدام ممكن .

الملحق السابع عشر

مذكورة عن صناعة الكحول وما ينضم إليها من الصناعات
القائم بها المسيو كوزيكا وشركاه بطره

تختص صناعات طهره في انتاج الحاصلات الستة الآتية :

- (١) المواد الكيماوية ؛
- (٢) الأملاح البوتاسية الخام ؛
- (٣) زيت الأبيليك ؛
- (٤) حامض الكريونيك النقي ؛
- (٥) العلف المسكر ؛
- (٦) الكحول .

ولما كان البحث يدور على ست صناعات مختلفة فلتفرد لكل منها بيانا خاصا .

المواد الكيماوية — هذه المواد تنتج من معالجة متخلفات معمل التقطير ولم تنهيا بعد وسائل انتاج هذه المواد بسبب الظروف الراهنة لأن الحرب قد حالت دون استيراد الأجهزة اللازمة من أوروبا . وسوف يكون في طاقة هذا المعمل انتاج كمية قدرها ٤٠٠٠ طن تقريبا من المواد الآتية على اختلاف أنواعها :

- كربونات البوتاسا البيضاء المكررة (من ١,٢٠٠ الى ١,٥٠٠ طن) .
- كلوريد البوتاسا الأبيض المكرر (من ١,٢٠٠ الى ١,٥٠٠ طن) .
- سلفات البوتاسا البيضاء المكررة (٨٠٠ طن) ؛
- سماد بوتامى (٨٠٠ طن) .

والمستظر أن لإستملك في نفس القطر غير مقدار زهيد من هذه المواد أما الباقي فيرسل الى الأسواق الأجنبية حيث الإقبال عليه عظيم .

ومشروعاتنا مملوءة أملا بنجاح هذه الصناعة ولكن لا استطاع مع ذلك ابداء قول فصل فيما عسى أن يعترضها من العقبات .

ولا نرى أن الأمر يحتاج الى تدابير خاصة لحماية هذه الصناعة .

الأملاح البوتاسية الخام — قد شرع منذ عام ١٩١٤ في انتاج هذه الحاصلات الثانوية المختلفة من معمل التقطير . ولكن لما كان معمل التقطير نفسه قد وسع نطاقه حوالى نهاية العام المذكور أصبحت المعدات التي جهزت لمعالجة متخلفاته غير كافية لهذا الغرض . ثم شبت نار الحرب فتعذر استيراد الأجهزة الإضافية التي أوصى باحضارها من أوروبا وكذلك بقيت هذه الصناعة في موقف الجحود .

والمتنظر أن يبلغ نتاجها ما بين ٤٥٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ طن في العام متى وضعت الحرب أوزارها وتم اعداد المصنع .

وكل الدلائل تبشر بأنه سيكون لها شأن كبير .
ولا عجب فان هذه المواد التي تحوى من البوتاسا الصرفة ٤١ في المائة خليفة أن تروج في مصر رواجاً عظيماً بصفة سماد يوتاسى وهب أنها لم تصادف هذا الزواج فن الميسور تصديرها الى البلاد الأجنبية حيث الطلب عليها شديد .

ولا نرى أن هناك حاجة لمساعدة هذه الصناعة بأى وسيلة من وسائل المساعدة الأميرية .
الزيت الاميليكي — ان المصنع قائم باستخراج هذا الزيت من الكحول منذ سنة ١٩٠٨ .
ويبلغ الحاصل السنوى ٦٠,٠٠٠ كيلو في العام ولكن المصنع يستطيع مضاعفة نتاجه متى أمكن زيادة انعامات اللازمة بالنسبة المطلوبة .

ان المقدار الذى يستهلك في مصر من هذا الزيت طفيف جداً وجل اعتمادنا في هذه الصناعة على التصدير الى الأسواق الأوروبية والأمريكية .
لم يعترض المصنع في هذه الصناعة الجلييلة الفائدة أدنى صعوبة منذ نشوئها الى اليوم ولا عجب فانها تقوم على عمل مادة محدودة الانتاج يتهاق الصناع الأجانب على شرائها .
ونحن لاثراها في حاجة الى أى مساعدة .

حامض الكربونيك — ينتج من مخمرات المصنع في كل عام ستة ملايين كيلو من حامض الكربونيك .

ويبتدى تاريخ اشتغال المصنع باستخراج حامض الكربونيك منذ سنة ١٩١٤ وهو يخرج الآن في العام كمية تتراوح بين ٢٥٠,٠٠٠ و ٣٦٠,٠٠٠ كيلو وهذا بالضبط هو المقدار الذى تحتاج اليه البلاد .
وليس هناك فائدة في تصدير هذا الصنف الى الأسواق الأجنبية نظرا الى قلة وسائل النقل وارتفاع أجوره .

فاذا ظهر له في المستقبل وجه من وجوه الاستعمال الكبيرة المشعة كأن يستخدم مثلاً بمثابة قوة محركة أو في أى غرض آخر من الأغراض التي تستلزم ضغطاً شديداً وحجماً محدوداً أصبحت صناعة حامض الكربونيك رقيقة الشأن واتسع نطاقها في مصر على حسب ذلك .

هذا ويترامى لنا أن هذه الصناعة لا تحتاج الى أى مساعدة في الوقت الحاضر .
العلف المسكر — (هو خليط من العسل والوخ والتبن) . هذا المصنع على حداثة عهده يستطيع الآن انتاج ٦٠,٠٠٠ طن من العلف في العام .

وليس من المتنظر أن يتسع نطاق هذه الصناعة لأنه يتعذر زيادة الناتج من العسل والوخ في مصر، ولأن استيراد هذا العسل من الخارج أمر عديم الفائدة بسبب ارتفاع أجور النقل حتى في أوقات السلم .
ان كمية الناتج من العسل والوخ في مصر لا تتجاوز ٥٠,٠٠٠ طن في العام مع أن صناعى الكحول والعلف المسكر يستهلكان منه ٧٥,٠٠٠ طن اذا استمر الجبل فيهما على منوال منتظم .

منذ منتصف عام ١٩١٥ شرع معمل العلف المسكر في مباشرة عمله وقد بلغ مجموع نتاجه حتى اليوم ٢٣,٥٠٠ طن فانه لا يستغل في الشهر أكثر من عشرة أيام الى اثني عشر يوما بسبب عدم كفاية الخساعات .

وقد صادف هذا العلف موقع الاستحسان لدى مصالح الجيش الانجليزى وهم يشترون مجموع التاج لاطعام خيولهم وبغالهم .

ان العلف المسكر غذاء قوى يمكن أن يقوم من جميع الوجوه مقام ٥٠ ٪ من الشعير في الجراية المعتادة لفصيلة الخيل ومقام ٥٠ ٪ من الفول في الجراية المعتادة لفصيلة البقر وثمن الطن من الشعير يبلغ نحو ١,١٧٠ قرشا فاذا خلط به العلف المسكر بلغ ثمنه ٨٨٥ قرشا وهاك بيان ذلك باعتبار سعر الطن من العلف المسكر ٦٠٠ قرش :

٥٠٠	كيلو من الشعير	٥٨٥
٥٠٠	» » العلف المسكر	٣٠٠
٨٨٥	الجملة عن الطن	٨٨٥

وكذلك الحال بالنسبة للفول فثمن الطن من الفول ١,٢٥٠ قرشا فاذا خلط به العلف المسكر بلغ ثمنه ٩٢٥ قرشا :

٥٠٠	كيلو من الفول	٦٢٥
٥٠٠	» » العلف المسكر	٣٠٠
٩٢٥	الجملة عن الطن	٩٢٥

وفضلا عن الاقتصاد العظيم الذى ينجم عن خلط الشعير أو الفول بالعلف المسكر فهناك تلك الزيادة الأخرى وهى وجود السكر ذلك العامل القوى في تغذية الحيوانات .

والمتصور أن يبلغ نتاج المصنع في المستقبل مقدارا يتراوح بين ٢٤,٠٠٠ و ٣٠,٠٠٠ طن في العام .

واذا فرضنا أن هذا العلف لم تهدر قيمته في مصر ولم يجد سوقا رائجة بين المشتغين بالزراعة وتربية الحيوانات من المصريين وهو أمر مستبعد فن المستطاع تصديره الى الأسواق الأجنبية حيث الاقبال عليه شديد وحيث يمكن أن يباع بثمن يغطى نفقات النقل بكل سهولة .

هذا ولم تقم حتى الآن صغوبة جوهرية في سبيل هذه الصناعة التى هى عظمة الشأن والفائدة والتي لن تحتاج على ما نرى الى أى مساعدة من جانب الحكومة .

صناعة الكحول — يرجع تاريخ انشاء هذا المصنع في طره الى عام ١٨٩٢ — ١٨٩٣ وكان نتاجه في أول الأمر لا يتجاوز ٣٥٠,٠٠٠ كيلو في العام بسبب نقص معداته وصمم اقماتها .

وقد كانت مبادئ العمل محفوفة بالمشاق مثقلة بالتفقات .

ولكن في سنة ١٨٩٤ — ١٨٩٥ حصل تعديل كبير في المصنع من أوله الى آخره وكانت النتيجة أن ما أخرج في أول عام بعد هذا التعديل بلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ كيلو من الكحول . ومن ذلك البهء أخذ

المصنع يتدرج في سبيل التوسع حتى وصل الى منزلته الراهنة وكان آخر تحسين أدخل عليه في سنة ١٩١٥ فأصبح في طاقته أن ينتج في السنة ١١,٠٠٠,٠٠٠ كيلو من الكحول .

وقد نتج في العام الراهن ٩,٠٠٠,٠٠٠ كيلو فان قلت الخدامات كما ذكرنا آنفا قد اضطرت المصنع الى تقليل نتاجه الذي لا يستطيع في مثل هذه الأحوال أن يصل الى حده الأقصى وهو ١١ مليون كيلو. ونحن لا ننتظر أن يتسع نطاق هذه الصناعة في المستقبل عما هو عليه الآن لأننا لا نظن أن مقدار الناتج من العسل الوسخ في مصر يمكن أن يبلغ الكمية اللازمة لمقطوعة الصناعات البادية المذكور وهي ٧٥,٠٠٠ طن في العام .

هذه الصناعة في حاجة ماسة الى مساعدة الحكومة كما تساعد الحكومات صناعات الكحول في سائر البلاد التي تنتج هذا الصنف . إذ الواقع في مصر أن هذه الصناعة كثيرا ما تكابد العناء والضرر من مزاحمة الكحول الأجنبي الذي يكون ممتازا عليها بما يتلقاه في بلاده الأصلية من المساعدة حيث يمنح جائزة تصدير قدرها ٩ مليات عن كل كيلو من المتيسر والحالة هذه يبعه في مصر بأسعار رخيصة تضر بمصلحة الصناعة المحلية .

ان الكحول في كافة البلاد الأوروبية مفروض عليه ضريبة مرتفعة ولكن حكومات البلاد الكبرى المشتغلة بانتاجه كروسيا والنمسا والمانيا تساعد القائمين بهذه الصناعة وتعوضهم من تأثير هذه الضرائب بمنحهم جائزة التصدير المذكورة عن الكحول المرسل الى الخارج فينتفع التجار بهذه الجائزة .

فيلبيني اذا فرض ضريبة اضافية قدرها ٩ مليات عن الكيلو على الكحول الأجنبي الوارد الى مصر وذلك لابطال تأثير المزية الناشئة من منح تلك الجائزة .

ومما هو جدير بالذكر في هذا الصدد أن الحكومة البريطانية قد راعت هذه الأسباب فعمدت منذ شهر مارس ١٩١٣ الى فرض ضريبة على الوارد من الكحول الأجنبي قدرها في كل جالون ٦ بنس علاوة على ثمن الجالون من الكحول الانجليزي وهذا يعادل تقريبا ٩ مليات عن الكيلو .

فتي وضعت الحرب أوزارها وحين وقت تعديل تعريف الجمارك تعديلا يطابق مصلحة البلاد كان من المناسب اضم النظر في هذه المسئلة .

ان فرض الضريبة على الكحول يساعد الصناعة المصرية مساعدة كبيرة ويفيض على الخزينة الأميرية موردا دارا من الأموال .

الملحق الثامن عشر

مذكورة عن سائر الصناعات الكبيرة

فضلا عما يوجد في القطر من المعاهد الصناعية الكبرى كصانع السكر والتكرير والمنزل الاهلي بالاسكندرية ومعمل الكحول في طره الخ تلك التي قد نشرنا تقايرها برمتها نظرا الى مالها من الأهمية يوجد في القاهرة والاسكندرية وغيرهما من بكار المدن المصرية عدة مصانع ومعامل أقل شأنًا من المذكورة آنفا وهي تشتغل بصناعات شتى . ولا يسعنا مع ضيق المقام أن نشر بالتفصيل كل ما تفضل أرباب الصناعات بأرساله الينا من المكاتبات والرسائل . لهذا قد توخينا تلخيصها على طريقة واحدة بقدر الامكان بحيث يتضح للقارئ تاريخ كل صناعة وبيان المصاعب التي اعترضتها ونظرة في حالتها الراهنة ومقدرتها على الانتاج وما يرجى لها في المستقبل ثم بيان الشكاوى والرغبات التي تراهي لأصحابها أو مديريها أن يعرضوها على نظر هذه اللجنة .

صناعة مربعات الاسمنت — لما أعيد بناء الاسكندرية في سنة ١٨٨٣ على أثر الحوادث التي جرت في سنة ١٨٨٢ اشتد الإقبال على استيراد مواد العمارة لاسيما مربعات البلاط والقاشاني ونشطت هذه الحركة نشاطا عظيما حتى خطر ببال المسيو نيكولا سيريجو المورد لهذه الأصناف إنشاء مصنع في مصر ذاتها لعمل هذه المربعات وقد أنشئ المصنع فعلا بالاسكندرية وشرع في العمل بمكبسين مستوردين من فرنسا ولبثت هذه الصناعة الجديدة عدة سنين وهي تعاني ما لا يحصى من الصعاب والمشاق أولا لعدم اتمان المعدات المستعملة واستحالة اصلاحها في القطر لعدم وجود ورش آلية وثانيا لعدم كفاءة الصناع وهم عمال بسطاء مجزؤون من كل معلومات صناعية ولكن في سنة ١٨٨٥ بذل مجهود نهائي للتغلب على هذه المصاعب فكلل بالنجاح والتوفيق وذلك أن الآلات أرسلت الى فرنسا لتصليحها وأن المصنع تمكن من تكوين نواة لصناعة المستقبلين بفضل المعلومات التي تلقاها من المصانع المناظرة له في أوروبا وبفضل كفاءة أحد الاختصاصين الذي كان ملحقا بالمصنع منذ انشائه .

واليوم أصبح مصنع المسيو نيكولا سيريجو أكبر مصنع بين خمسين معملا من نوعه في القطر وهو يشغل مساحة قدرها ١٦,٠٠٠ متر مربع ويشتمل على تسعة مكابس مائية قوية وعلى عدة مطاحن ومساحق آلية ومناخل وارشاء وخللاطات الخ كلها تدار بآلة بخارية قوتها ٢٧٥ حصانا ويبلغ عدد المشتغلين به سبعين عاملا ونتاجه اليومي ١,٠٠٠ متر مربع من أنواع المربعات على اختلاف صنوفها فهو يخرج مربعات كثيفة للاصطبلات ومربعات رقيقة لتغطية الجيطان والحمامات ومربعات لتبليط الأسطح ومربعات على أشكال متنوعة .

هذا ويبلغ مجموع ما تنتجه باقي مصانع المربعات في كافة أنحاء القطر ٢٠,٠٠٠ متر مربع في العام وهذا المقدار جدير أن يزيد زيادة عظيمة اذا كانت الحكومة تمنح الأفضلية في عقود التوريد لحاصلات الصناعة المحلية لاسيما لحاصلات المصانع الكبيرة المجهزة بمعدات حديثة لا تبلى بسرعة كهذهات الورش الصغيرة .

مصنع الملابس للستر كوميتون وشركائه — هذا مصنع حديث العهد فإنه أنشئ بعد نشوب الحرب والداعى الى إنشائه استعالة ارسال التواصى اللازمة للجيش البريطانى فى مصر بالسرعة اللازمة الى المصنع الأصيل فى لندن .

وكانت المصنع فى أول الأمر قاصرا على ورشة صغيرة لا تكاد تشتمل على أكثر من مائة عامل يشتغلون على مكات تدار بالأرجل ولكن لم يمض الا قليل حتى اتجهت الرغبة الى تنشيط هذه الصناعة الحديثة وإلى إيقاف الواردات الالمانية المتساوية من الملابس المجهزة تلك التى كانت حتى نشوب الحرب بأسطة نفوذها على الأسواق المحلية فوسع نطاق المصنع الحديد ونظم على منوال أمثاله من المصانع الانجليزية .

وفى أول الأمر كابلت صناعة الملابس المجهزة مشقات جمة شأن كل صناعة جديدة بسبب قلة الخبرة بين صناعها فاضطر القائمون بها الى استيفاد الخبراء من مصانعهم بلندن لتدريب أولئك الصناع . وفى طاقة المصنع أن يخرج فى الأسبوع الواحد ٢,٠٠٠ بلة أى بمعدل ٣٠٠ بلة فى اليوم وذلك بفضل كثرة المشتغلين به من العمال (ويبلغ عددهم نحو ٤٥٠) وبفضل اتقان آلاته ومعداته التى تدار جميعها بالقوة الكهربية ومن ضمنها آلاتان للتفصيل وقاعتان للكتات الخاصة وهذه تسهل العمل على الصانع تسهلا عظيما .

والمصنع فى الوقت الحاضر لا يقتصر على توريد الملابس للجيش البريطانى بل يقوم بتوريدها أيضا الى المصالح الاميرية وإلى بعض الشركات الخاصة .

وفى نية ادارة المصنع أن توسع نطاق العمل حتى تمتد دائرته الى بلاد البلقان وأن تضيف الى صنع الملابس العسكرية فورا من الصناعة لا يقل عن ذلك أهمية وهو صنع الملابس الملكية لاسيما اذا لقيت رعاية من جانب الحكومة واقبالا من جانب الجمهور .

صناعة الورق عند فى سنة ١٩٠٣ ابتاع المسيو لاغودا كيس وهو صاحب مخزن ومصنع لقطع ورق السجائر ، المصنع الايطالى لصنع ورق اللف الخشن وكان هذا المصنع قد أنشئ باسم "كرتيرا أجزينا" وأصيب بالاختفاق فى سنة ١٩٠١ . فبعد ما جتد المسيو لاغودا كيس مهمات هذا المصنع وأضاف اليه آلات جديدة شرع فى العمل سنة ١٩٠٤ مع كل ما طاق من المصاعب والتعقبات بسبب عدم كفاة العمال الوطنيين وسوء تصرف العمال الأجانب الذين جاء بهم الى مصر . وقد لقي هذا المصنع وهو فى المهد صعوبات جمة من شدة مزاحمة البلدان الأوروبية لاسيما النمسا ومن الرسوم الجبركية على ما كان يستورده من الخامات والوقود فمرق ذلك سيرة فى أول الأمر . ولما شبت نار الحرب سنة ١٩١٤ امتنعت مزاحمة النمسا فأخذ المصنع يربح ربحا وافرا بالرغم من قلة الخامات ومساوئ المهمات اللازمة لصنع الورق .

ويبلغ ما يخرج منه هذا المصنع الآن نحو ١٠٠ طن من ورق اللف و ٢٠ طنا من الورق الأبيض الطبع الجبرى أما بعد الحرب فيمكن الإبلاغ ما ينتجه من الصبف الأول الى ٢٥٠ طنا ومن الصبف

الثاني الى ٥٠ طنا لاسيما اذا ساعدت الحكومة صناعة كهذه جديرة بالتنشيط وذلك باقصاص الرسوم الجمركية على الوارد من الخامات وزيادة هذه الرسوم على الورق الوارد من البلدان الأجنبية .
معمل التكرير السابع للمسيو بولاناكي — مضى على إنشاء هذا المعمل نيف وثلاثون عاما فقد أنشئ بالاسكندرية في سنة ١٨٨٤ وكانت مصنوعاته تخزن للتعتيق في براميل تختلف سعتها بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠٠ لتر أو تصدّر الى الأسواق الأجنبية وعلى الأخص الى بلاد الانجليز فلبثت زمنا طويلا والجمهور المصري لا يعلم من أمرها شيئا ولقد منحت لجنة التحكيم الزراعية للعرض الوطني المصري المسيو بولاناكي شهادة رسمية على أثر زيارتها لمعمله وبناء على تلك الشهادة شرع المغفل منذ سنة ١٨٩٤ في عرض حاصلاته في الأسواق المصرية .

ومنذ نشوب الحرب اتسع نطاق صناعة تكرير الكونياك والروم اتساعا عظيما ونشطت هذه التجارة مع بلاد الانجليز على أثر امتناع فرنسا عن تصدير كيات وافرة من الكونياك الى البلدان الأجنبية أما المقطوعة المحلية فقد زادت أيضا بفضل التدابير التي اتخذتها السلطة العسكرية لمصادرة المشروبات الروحية المغشوشة تلك التدابير التي يحسن الاستمرار على تنفيذها لا محافظة على صحة الجمهور فقط بل كذلك تنشيطا للصناعات القائمة على الشرف والأمانة .

ان الحكومة اذا أعفت صادرات المصنوعات المصرية من الرسوم الجمركية بل اذا منحتها جائزة للتصدير، واذا طبقت نظام الضريبة المستردة على الواردات الأجنبية التي يعاد تصديرها بعد الاستفاد بها في الصناعات المحلية واذا حرمت صناعة المشروبات الروحية المغشوشة تحريما باتا في جميع أنحاء القطر بل اذا اتخذت في هذا الصدد أشد التدابير وأصرم الوسائل واذا فرضت رسوما جمركية عالية على الواردات الأجنبية المناظرة للصنوعات المصرية — نقول ان الحكومة اذا فعلت كل هذا فانها لا تأتي ببذعة جديدة وانما تحوّل القطر من مزية التمتع بحالة ما برحت سائدة منذ عهد بعيد في بلدان أوروبا وأمريكا وما زالت تعود على الصناعات المحلية في تلك البلدان بأجرل المنافع وأعظم الخيرات .

صناعة الفخار — أدخلت صناعة أدوات الفخار المنزلية في القطر المصري سنة ١٨٨٥ وكان أول من قام بها المرحوم المسيو مارانجا كيش الذي أنشأ في طره أول معمل وطني من هذا القبيل . فلبث المصنع خمس عشرة سنة وهو يعاني الفشل والخسارة بسبب عدم الكفاءة الفنية بين الصناع الوطنيين حتى انحلت الشركة التي أنشأه وحلت محلها شركة أخرى فنقلت المصنع الى روض الفرج . ولقيت الصناعة الجديدة من قلة اهتمام الحكومة بكل ما له مساس بالمسائل الصناعية ومن شدة مزاحمة الواردات الأجنبية المناظرة لها ما أغرى بها الكساد والنحول .

ولكن لما نشبت الحرب وخفت بسببها وطأة المزاحمة الأجنبية انتعشت هذه الصناعة وأصبح في طاقة المصنع أن يفي بطلبات عظيم من مطالب القطر . والشركة تملك الآن أربعة أفران عاملة واثني عشر دولايا ومضريا للطوب أما عدد العمال فيتراوح بين ١٢٠ و ١٤٠ .

وفي نية ادارة المعمل أن تتخذ من هذه الصناعة بعد انتهاء الحرب قاعدة لاحياء صناعة الفخاشاني التي درستت مجالها من مصر منذ عهد طويل .

صناعة البيرة — أهم المصانع القائمة بهذه الصناعة في مصر "معمل بيرة التاج" وتولى أمره شركة بلجيكية مساهمة مقرها في بروكسل ومركز إدارتها وعملها في الاسكندرية حيث يقع الجانب الأعظم من مساهمها وكان تأليف هذه الشركة في بروكسل في الخامس عشر من مايو سنة ١٨٩٧ برأس مال قدره ٣٥٠,٠٠٠ فرنك ثم ارتفع هذا المبلغ تدريجاً إلى ٥٠٠,٠٠٠ ثم إلى ١,٣١٠,٠٠٠ وأخيراً إلى ١,٥٠٠,٠٠٠ يمثلها في الوقت الحاضر ١٥,٠٠٠ سهم .

وقد لعبت في أول أمرها عدة مصانع ترجع إلى سنيين مختلفين :

(أولاً) عدم كفاية رأس المال المبدئي ؛ (ثانياً) المزاخمة الأجنبية لاسيما من جانب المصانع الألمانية والنمساوية التي كانت تباع مصنوطاتها في الأسواق المصرية بأسعار منخفضة فتعرقل سير ما يناظرها من الصناعات المحلية وذلك بفضل جائزة التصدير التي تمتع بها في بلادها الأصلية .

وفي الوقت الحاضر يشمل مصنع بيرة التاج على معدات حديثة وآلات متقنة وذلك بفضل ماتبهيد إدارته من حسن التصرف والاقتصاد حتى لقد تمكنت من زيادة مقدرة المصنع على الإنتاج فرفعتها من ٣٠,٠٠٠ هكتولتر إلى ٩٠,٠٠٠ هكتولتر في العام .

ويستطيع المصنع الآن بفضل ماتم فيه من التجديد والتوسيع والتحسين أن ينظر إلى المستقبل بعين الثقة مالم يتمكن الحكومتان الألمانية والنمساوية بعد انتهاء الحرب من مساعدة مصانعهما بكافة الوسائل على تصدير البيرة إلى مصر فتتجدد المزاخمة مرة أخرى ويكون خطرها أشد استغلالاً وأبلغ ضرراً فان معامل البيرة الحالية في مصر قد وسعت عملها على نطاق أعظم جدًا مما تقتضيه المقطوعية المحلية المعتادة وذلك على الأخص للوفاء بمطالب الجيش .

مصنع الأسرة التابع للسيد مونتانيير — أنشئ هذا المصنع بصفة نهائية في سنة ١٩١٣ وهو الآن يتمتع بالرغم من معارضة الظروف بفترة يسر ورخاء هي أصدق برهان على قابليته للبقاء والنجاح . وكانت الصعوبة الوحيدة التي لاقاها منذ إنشائه عدم وجود المهرة من العمال ولكن إدارة المصنع قد تمكنت مع الصبر الطويل وبفضل طريقة خاصة من تدريب الصناع المصريين حتى أصبح في طاقمهم إخراج مصنوعات لا تقل اتقاناً وتهذيباً عما يناظرها من البضائع الأوروبية .

وقد حالت قلة الانعامات بسبب انقطاع الواردات دون اتساع نطاق هذه الصناعة الجديدة بيد أن المصنع قد تمكن حتى الآن من الاحتفاظ بكافة عماله .

وتتظر إدارة المصنع بعين الثقة إلى المستقبل وأعظم دليل على ذلك المعدات الجديدة التي تتوى تركيبها متى صار في استطاعت استيراد الآلات اللازمة من الخارج . وقد تقرررت زيادة رأس المال الحالي لهذا الغرض بمقدار ٢٠,٠٠٠ جنيه .

شركة الكاوتشوك المصرية — لما كانت الأحوال الجوية في مصر تحول دون اتخاذه كميات عظيمة من أدوات الكاوتشوك لتعرضها في هذا القطر للتلف ولما كان هذا الأمر يقضي على التجار بتحديد كمية وارداتهم من هذه الأصناف حتى كان يتفق في كثير من الأحيان أن لا يجمد المستفيدون بقيتهم

منها بالأسواق المحلية في وقت الحاجة عزم المسيو ديبلوز والمسيو كالاناً على إنشاء مصنع بالقاهرة لعمل ماتيس إلى الحاجة أشد المساس من أدوات الكاوتشوك مع استيراد الخامات اللازمة من أوروبا.

وقد تمكنت إدارة المصنع من أعداد طائفة من الصناعات المصرية مباشرة العمل بعد بذل اللازم من الوقت والمال في فحص التفاصيل الفنية المتعلقة بهذه الصناعة وبمساعدة فئة من المصنفين الخبيرين بهذا العمل وبفضل مواصلة الجهد والصبر.

وكانت معدات المصنع قاصرة في أول الأمر على قوة محرك مؤلفة من أربعة خيول تدار بالترول وسبعة خيول تدار بالبخار ولكنهم قد ركبوا في الوقت الحاضر آلة قوتها مستون حصاناً تدار بالترول و ٢٦٠ حصاناً تدار بالبخار. والمصنع يشمل فضلاً عما ذكر أجهزة لجعل الكاوتشوك غير قابل للتأثر بالجو ولعمل الأطواق لعجل العربات.

وكان المصنع قد شرع قبل نشوب الحرب يصدر بعض مصنوعاته إلى بلاد اليونان وسورية وتركيا. والمعدات التي بالمصنع في الوقت الحاضر تمكنه من الوفاء بجميع المطالب.

يبدو أنه يخشى متى وضعت الحرب أوزارها أن تعتمد المصانع الأجنبية المشتغلة بهذه الصناعة إلى بذل وسعها لمزاومة الصناعة المصرية. وقد تستطيع المصانع المذكورة بفضل مالها من سعة رأس المال وما يتمتع به من جانب المصارف ومن ناحية الحكومة من ضروب المساعدة والتأييد أن تباع مصنوعاتها في مصر ولو بشئ من الخسارة خلال مدة من الزمن حتى تتمكن من استقالة الجمهور المصري إلى مصنوعاتها وصرفه عن الصناعة المحلية.

ولا شك في أن الحكومة لن تهمل في القيام بما يجب عليها بطبيعة الحال من حماية الصناعة والتجارة وهي تستطيع ذلك من غير أن تلحق أدنى ضرر بإيراد خزيرتها فإن المطلوب منها ليس إعفاء الخانات اللازمة للصناعة المحلية من الرسوم الجمركية بل فرض ضريبة إضافية معادلة لهذه الرسوم على الوارد إلى القطر من أدوات الكاوتشوك المصنوعة في البلاد الأجنبية.

معامل شتاوى بك — هذه المعامل كائنة بالمنصورة وهي تؤلف مجموعة عظيمة الشان من المعاهد الصناعية وتشتمل على مصنع لضرب الأرز ومطحن للدقيق ومصنع لحلاجة القطن خلاف مصنعين لاستخراج زيت السمسم وعمل أصناف الحلوى الوطنية وفرن صفا في هذا المقام أن تتكلم على هذين الأخيرين.

استخراج زيت السمسم — مضى على إنشاء هذا المصنع نيف وعشرين سنة وهو يستنفذ في وقت السلم كميات عظيمة من حبوب السمسم بخزنها أولاً مدة من الزمن ثم يسحب منها لاستخراج الزيت كلما دعت الحاجة.

وهذه الصناعة تشتمل على العمليات الآتية : فصل حبوب السمسم من المواد الغريبة التي تكون بها وغمرها بالماء مدة معينة من الزمن ؛ نزع القشر عن الحب ؛ غمر الحب مرة أخرى بماء ملح وبطريقة مخصوصة ؛ تجفيفها في الشمس ؛ تحميصها في فرن ؛ عصرها واستخراج الطينة البيضاء.

معمل الحلوى الوطنية — أنشئ هذا المصنع منذ اثني عشرة عاما تقريبا وهو يشتغل بعمل الحلوة الطحينية والملبن وأصناف شتى من الحلوى وما شاكلها . والحلوة الطحينية التي يصنعها هذا المعمل غاية في الجودة والاعتقان وترسل منها كميات عظيمة الى القاهرة والاسكندرية وعدة مدن أخرى . وهي مشهورة بنوع خاص في بلاد الأقاليم وكذلك الحال بالنسبة لأنواع أخرى من صنوف الحلوى المماثلة التي لا يحصى عليها من أى مزاجية جديدة في الأسواق المصرية .

معامل عبد العزيز رضوان — دخلت هذه المصانع في حوزة الشيخ عبد العزيز رضوان سنة ١٩١٤ وهي كاشنة بالقازيق وتشتمل على مصنع لحلجة القطن وآخر لاستخراج الزيت وتكريره ومضغ لعمل الصابون ومطحن للدقيق وورشة لتتقية الصوف الوطنى الذى يصدر الى أوروبا وأجدر هذه الصناعات بالذكر عمل الصابون وتتقية الصوف .

صناعة الصابون — بالرغم من الارتعاج الفاحش في أثمان التلك وزيت الكبريت اللازمين لعمل الصابون قد أصبح الآن في طاقة هذا المعمل أن يصنع بالزيت الأبيض المكرر نوعين من الصابون راجا وراجا عظيما وحلا محل الصابون السورى بعد انقطاع وارداته على أثر نشوب الحرب .

تتقية الصوف — الصوف أحد الأصناف التجارية التي أثرت فيها الحرب تأثيرا خاصا فان سعر القطنار منه قد ارتفع الى ٤٠٠ قرش بل الى ٥٠٠ قرش بعد أن كان لا يتجاوز مبلغا يتراوح بين ٢٠٠ قرش و ٢٥٠ قرشا .

وتقتصر ورشة عبد العزيز رضوان على تتقية الصوف البلدى وفرض كل لون منه على حدة وبعد ذلك تكبس هذه الأصواف وتعبأ في أكياس تشحن الى ليفربول وجنوه وغيرهما من بلدان أوروبا . ان تعيين فئة مخصوصة من الفنيين لفحص وتحليل المواد اللازمة للصناعة لا سيما ما يرد منها من الخارج ولفرض ضرائب أعلى من الضرائب الحالية على واردات المصنوعات الأجنبية المناظرة للمصنوعات المصرية — نقول ان هذا الأمر لا شك يؤدى الى ترقية الصناعات الجديدة التي هي خليفة بأن تم جميع أنحاء القطر بخيراتها ومنافعها .

القسم الثالث - الصناعات الجديدة

الملحق التاسع عشر

مذكرة عن صناعة الورق في مصر

بينا كان أهل أوروبا في العصور القديمة ينقشون ما يريدون حفظه على أنياب الحيوانات البائدة كالرنة والمموث كان قدماء المصريين يخطون أدعيتهم وتعاليمهم على أوراق البردى ذلك النبات المقدس الذى يتوجلى بصفاء النيل والذي منه اشتق اسم الورق في اللغات الأجنبية . وكان سيلهم في اتخاذ الورق من هذا النبات أن يزعوا القشرة ثم يولفوا منه طبقات رقيقة عريضة يمد بعضها فوق بعض ثم تلصق بقوة الحلك والضغط .

وعلى مر الزمان ظهرت خامات جديدة وأساليب مستحدثة نزع من أيدي المصريين مزينة للاحتكار في هذه الصناعة .

فى القرن الثانى قبل الميلاد عمد البرجاميون الى اتخاذ القراطيس (parchemin) من جلود الضأن والماعز والحيول فاستاضوا بذلك من البردى المصرى الذى كان تصديره محظورا بأمر البطالسة لاشتغالهم يومئذ بجمع مكتبتهم بالأسكندرية (قول هنا — والشئ بالشئ يذكر — ان تحريم الحكومة اصدار صنف لازم للبلاد ليس بدعة من مستحدثات هذا العصر) .

وكان الصينيون أول من عالج عمل الورق بواسطة الخواص وقد أدى ذلك الى جعله صناعة من الصناعات . وجاء العرب أخيرا في القرن التاسع فأخذوا يستعملون القطن في صنع الورق وبذلك فتحوا باب استعمال المنسوجات — تلك المادة الغزيرة المورد — في صناعة الورق .

ان غرضنا من لقاء هذه النظرة السريعة على تاريخ هذه الصناعة تذكير القارئ بأن مصر التي طالما افتتحت قريحتها سبل الابتكار في مجاهل الصناعة كانت أيضا مهد صناعة الورق . فلا غرو اذا اتجهت الأنظار الى هذه المسئلة كلما قامت في القطر حينئذ بعد حين نهضة صادقة ترمي الى ايجاد حركة صناعية تستغل موارد البلاد وتقى بمطالب السكان .

وقد زاد الاهتمام بهذه المسئلة في السنين الأخيرة بنوع خاص نظرا الى ما شوهد من الزيادة العظيمة في مقطوعة الورق على اختلاف أنواعه .

هنا وقد عرضت على لجنة التجارة والصناعة مشروعات شتى يرجع تاريخ وضعها الى أزمان مختلفة ويمكن قسمتها الى ثلاثة أقسام وهى :

صناعة رب الورق ؛

» ورق اللف ؛

» الورق على اختلاف أنواعه .

ان حساب التفقات الذى قدر قبل الحرب لانشاء مصنع الورق لا يفيد الآن بعد وارتفعت اثمان الآلات ومواد البناء ارتفاعا هائلا . وكذلك الحال بالنسبة لتقدير تكاليف الصناعة واثمان البيع التى قدر الربح على حسبها بمبلغ يتراوح بين ١٢٪ و ٢٠٪ . وليس من المستطاع القياس على الحالة الاقتصادية الناشئة عن الحرب والانباء بما سوف تؤول اليه الحالة الصناعية بعد أن يعود السلم الى نصابه . فلا يجوز اذاً أن ننظر الى هذه التقديرات الأولية للتفقات والارادات إلا كدلالة يستعان بها على معرفة العوامل التى ينبغى مراعاتها عند البحث فى احياء صناعة الورق فى مصر .

وهذه العوامل اللازمة لنجاح كل صناعة كبيرة هى :

(١) الخفامات ؛

(ب) العمال ؛

(ج) الوقود ؛

(د) التصريف ؛

(هـ) رأس المال .

(١) الخفامات — هذه توجد على أنواع فلما أن تكون أليافا نباتية (كالبردى والحلفا الخ) وإما أن تكون قشا من كافة الأنواع (كقش الأرز وفضلات قصب السكر وبن الحبوب الخ) وإما أن تكون منسوجات (كالخرق والقطن الخ) .

وقد اقترح المسيو نادل الانتفاع بالبردى لصنع رب الورق بعدما قضى زمانا طويلا فى معالجة هذا النبات المائى للفرض المذكورين البردى نوبان الأنجوسماتا والانسولاتا *l'angustata et la lanceolata* . يكثران فى بحيرات الوجه البحرى ويغطيان مساحات مقسمة منها ويقدر أن الفدان الواحد منه يغل سنويا فى حشنتين الأولى فى مايو والأخرى فى سبتمبر ٩٥ طنا من البردى الأخضر فاذا جفف هذا المقدار فى الشمس فقد ما يتراوح بين ١٧٪ و ٢٢٪ من وزنه فيصير المستغل من الفدان الواحد نحو ٧٥ طنا من البردى النشاف ويمكن مع السهولة حش ٦٥ ألف طن من البردى الأخضر أعنى ٥٠,٠٠٠ طن من البردى النشاف يستخرج منها ٤٢,٥٠٠ طن من رب الورق باعتبار أن نسبة الانتاج هى ٨٥٪ .

ولما كانت الاختراعات والاكتشافات فى مصر غير محيية فقد كتم المسيو نادل طريقته أشد الكتمان فلا يسعنا ابداء الحكم فيها . ولكن العينات التى عرضها على لجنة التجارة والصناعة أرسلت الى أوروبا وفحصها الخبيرون فقالوا انها من أحسن ما يكون وإنما لنبجو أن يلقى المسيو نادل ما يستحقه جهاده من التشجيع والتشجيع .

وقد وضعت مشروعات عديدة لعمل ورق اللف والورق على اختلاف أنواعه وكلها مبنية على الطريقة القديمة المعروفة وهى تقطيع القش ثم طبخه فى غسالات كروية ثم طحنه بطواحين مخروطية . وارتأى المسيو وير صاحب أحد هذه المشروعات أن يصنع ورق اللف من فضلات قصب السكر واقترح المسيو راديس أن يصنع ورق اللف من قش الأرز واقترح الحاج خليل عفيفى أن يصنع

الورق بكافة أنواعه من قش الأرز أيضا وليس لهذه المواد ثمن يذكر في أيام السلم أما اليوم فقد غلا ثمنها لاستعمالها وقودا بسبب غلاء الفحم .

وإذا استعملت فضلات قصب السكر في صنع الورق فإن المصانع اللازمة تنشأ في الوجه القبلي حيث تنتشر زراعة قصب السكر وهي تشغل نحو ٥٥٠٠ هـ فدان يخرج الفدان منها في المتوسط أربعة أطنان من الفضلات فيكون المجموع ٢٢٠,٠٠٠ طن تكفي لعمل ١٧٠,٠٠٠ طن من الورق باعتبار كل ١٣٠ كيلو من الفضلات الناشئة كافية لعمل ١٠٠ كيلو من الورق .

أما إذا استعمل قش الأرز فالمصانع تنشأ في المناطق الشمالية من الوجه البحري حيث يزرع الأرز . وهو يشغل نحو ٢٢٠,٠٠٠ فدان يخرج الفدان منها في المتوسط طنا من القش أعنى ٢٢٠,٠٠٠ طن المجموع وهذا يكفي لعمل ١٤٠,٠٠٠ طن من الورق باعتبار كل ١٥٧ كيلو من القش كافية لانتاج ١٠٠ كيلو من الورق .

وتوفر الخامات بهذه الكثرة يسوغ الرجاء بأنه متى وفدت صناعة الورق بحاجة القطن وحاجة البلاد المجاورة تيسر توسيع نطاقها توسيعا عظيما بتصدير الرب إلى البلاد التي تستفيد منه مقطوعة كبيرة كفرنسا وإنجلترا اللتين تستوردان الرب من أسوج ونروج .

العمال — إن أجور العمال في مصر أرخص منها في سائر البلدان ولا يصعب تعليم العمال المصريين صناعة الورق لأنها لا تقتضى استعدادا خاصا كصناعة الغزل مثلا وقد عرف العامل المصري بأنه من خير العمال وذلك بشهادة كل من عرفوا كيفية استخدامه وهو لا ينقصه شيء سوى أن يكون المتولى تدريبه على بصيرة بفصاله وطباعه وأن يكون تعليمه وتدريبه موافقا لتكوينه البقل ومقدرته الذهنية . أما المستخدمون اللازمون للسيطرة والمراقبة فهو لا يشترط فيهم أن يتجاوز معارفهم الفنية الحد الذي يكتسب من التجربة المقرونة بالذكاء وحسن الإدارة . وإننا لندرجون أن لنجد صعوبة في اختيارهم من المصريين لا سيما بعد ما أخذ التعليم الفني يذكر في الآمال من هذا القليل .

وبديهى أن هذا القول لا ينطبق على كبار الرؤساء والمديرين فهو لا يشترط فيهم أن يكونوا عبيطين أتم الاحاطة بأسرار الصناعة في كافة فروعها نظريا وعمليا حتى يكون في طاقمهم على الدوام الترقى بها في معارج التقدم إما بفضل مبتكرات قرائحهم وإما أخذًا بما يتقدمه غيرهم من ضروب التحسين . وما المثل القائل بأنه "كل قدر قيمة الرجل يكون نجاح العمل" بأنصح بياناً وأصدق برهانا في مذهب من مذاهب النشاط البشرى منه في الصناعة . فكم من مشروع صناعى أصيب في مصر بالاختناق لا لسبب سوى عدم كفاءة القائمين به .

ونحن في هذا المقام لا نسعنا إلا أن نذكر الأمتية التي أعربت عنها لجنة التجارة والصناعة إذ أشارت على الحكومة أن توسع في تعليم الكيمياء بمدارسها العليا وأن تجعل لهذه المسألة منزلة أرفع مما تحتلها الآن .

من البديهة المقررة أن أجدر الصناعات بالنجاح في بلد زراعى يحث كصره على الصناعات القائمة بنوع خاص على تحويل حاصلات الأرض . ولما كان معظم هذه الحاصلات يتكون من مواد عضوية متنوعة الأجزاء بدرجة تختلف كثرة وقلة فلا حرج إذا قلنا أنه مع استثناء صناعات القطن

(الحلابة والكبس والفزل والنساجة) التي هي من النوع الآلى بجمع الصناعات المصرية (كصناعات السكر والمسل والبيرة والصابون والأدهان والكحول ورب الورق والسباد والاسمنت الخ) كلها من النوع الكيماوى المحض .

لهذا كان من الضرورى لى ثبت ونذكر فى صدور النابنة المصرية حب الاستقلال بإدارة مشروعاتهم الصناعية أن تزودهم أكثر ما يستطيع من المعارف الكيماوية .

(ج) الوقود — اذا كان سعر الفحم كسعره قبل الحرب فانه لا يكون عبئا فادحا على صناعة الورق فان الكيلو من ورق الف يكتفى كيلو من الفحم والكيلو من أنواع الورق الأخرى يقتضى كيلودين من الفحم أما اذا ظل سعر الفحم غاليا بعد الحرب بسبب غلاء الشحن بحرا على ما يرجح فمن الممكن استعمال جانب من قش الأرز أو فضلات قصب السكر لأن الموجود من ذلك يكفى للورق وللوقود وفى هذه الحالة تستعمل أفران خاصة ليس فى استخدامها أدنى صعوبة . وإذا أنشئت مصانع فى الوجه القبلى أمكن الانتفاع بالقوة الناتجة من انحطار الماء فى خزان أسوان وهى مشكلة معروضة للنظر على الحكومة المصرية فى الوقت الراهن .

(د) التصريف — هذا أمر مضمون فى نفس التقطع فقد بلغت واردات الورق الى مصر مبلغا يزيد على ما يستطيع مصنع واحد أن ينتجه كما يرى من البيان التالى المكتسب من احصاءات الجمرک من سنة ١٩٠٥ الى سنة ١٩١٤ :

السنة		ورق كتاية وطباعة		ورق لف		ورق مجامير		الاجمالة	
	طن	جنيه	طن	جنيه	طن	جنيه	طن	جنيه	طن
١٩٠٥	٤٩٨٨	٨٧٩٢٤	٨٤٤٠	٧٥٨٦٩	٥٣٧	٣٧٣١٩	١٣٩٦٥	٢٠١١١٢	١٣٩٦٥
١٩٠٦	٤٩٥١	١٠٤٨٩٢	٩٤٣٣	٨٤٧٨٧	٤٨٢	٣٤٤٩٧	١٥٨٦٦	٢٢٣١٧٦	١٥٨٦٦
١٩٠٧	٦٢٧٩	١١٠٦٨٨	١٢٠٥٨	١٠٨٣٨٨	٥٧٧	٤٠٠٦٩	١٨٩١٤	٢٥٩١٤٥	١٨٩١٤
١٩٠٨	٥٧٢٣	١٠٠٨٨٠	١٣٠٢٢	١١٧٠٥٣	٥٤٩	٣٨١٠٢	١٩٢٩٤	٢٥٦٠٣٥	١٩٢٩٤
١٩٠٩	٥٤٣٠	٩٥٧٢٢	١٠٨٨٦	٩٧٨٥٦	٥٤٩	٣٨١٤٠	١٦٨٦٥	٢٣١٧١٨	١٦٨٦٥
١٩١٠	٦٦٢١	١١٢١٤٣	١٢٠٩٨	١٠٨٧٤٨	٥٣٥	٣٧١٥٠	١٨٩٩٥	٢٣٨٠٤١	١٨٩٩٥
١٩١١	٦٧٢١	١١٨٨٤٥	١٢٩٨٧	١١٦٧٣٧	٥٦٥	٣٩٢٤٨	٢٠٢٧٣	٢٧٤٤٦٥	٢٠٢٧٣
١٩١٢	٧٠٢٥	١٢٣٨٣٢	١٣٢٤٣	١١٩٠٤٢	٦٠٦	٢٠٨٧٤	٢٠٨٧٤	٢٨٤٤٩٩	٢٠٨٧٤
١٩١٣	٦٢٩١	١١٠٩٦٤	١٢١٤٤	١٠٩١٥١	٦٦٩	٤٦٥٢٩	١٩١٠٤	٢٦٦٦٤٤	١٩١٠٤
١٩١٤	٥٠٦٥	٨٣٧٩٨	١٠٠٤٢	٨٧٣٢٦	٤٣٩	٢٥٣١٠	١٥٥٤٦	٢٠٦٤٣٤	١٥٥٤٦

وأهم الأرقام التى فى هذا الجدول ما يتعلق بورق الف الذى بلغت مقطوعته اليومية ٤٥ طنا ويليهِ ورق الكتابة والطباعة الذى بلغت مقطوعة اليومية ٣٥ طنا .

فىرى مما تقدم أن أركان النجاح الكبرى اللازمة لصناعة الورق وهى الخامات والمال والوقود والتصريف متوفرة فى مصر وهذا ما حمل لجنة التجارة والصناعة على الإشارة بتشيط هذه الصناعة لما يرى لها من النجاح .

تبقى مسألة تدبير رأس المال وهي العثرة الكبرى في سبيل كل مشروع صناعي في مصر فإن الغالب أن أصحاب القروض وذوى الابتكار لا يملكون المال اللازم لخراج مشروعاتهم من حيز القول إلى حيز الفعل وهذا ظاهر من المباحث التي عرضت على لجنة التجارة والصناعة فإنها مفعمة بالأدلة على حسن النية والرغبة في بذل قصارى الجهد وحافلة بالبيانات على المعرفة والعلم ولكن ليس فيها مشروع واحد مؤيد بالعموم المالى الذى يكفل لها النجاح مع أن أصحابها لم يتركوا بابا إلا قرعوه طمعا في احراز النجاح وتحقيق الأمانى من هذا القبيل .

وهذا هو منجز الضرر الجوهري النازل بختارتنا وصناعتنا أى سوء نظام الثقة المالية ومنشأ الصعوبة هو — كما قيل غير مرة — أن الثروة المصرية تكاد تكون كلها مستغرقة في الأرض والعقار واستغلال هذه الأملاك لعمل الفرد يوافق مقدرة أهل البلاد موافقة خاصة فالصناعة التى تستمد قوتها من التعاون والاشتراك لا تجد لها من الاهتمام متسعا ولا يعنى بها سوى أفراد يعتون على الأصابع . فالذين يطلبون التعاون المالى لا يستطيعون الاعتماد على أموال مصرية بمجته بل لا مناص لهم من الاتجاه إلى أصحاب الأموال الأجنبية وهؤلاء يشترطون لتوظيف أموالهم في بلدان أجنبية بعيدة عن أوطانهم أن تأتيم بربح وافر يزيد عما يجتنونه منها لو استثمروها في بلادهم . وحينئذ ماذا يقع ؟ إما أن تغيب الآمال المعقودة بخراج الصناعة الجديدة فتفوص في المشاكل والمصاعب ويصبح مستقبلها مهتدا بالخاطر فلا تجد من يعا بها لأنها غريبة النسب ولا تلبث أن تبور بما تصادف من الإهمال وعدم الاكتراث . وإما أن تتجج وتبلغ الشأو الذى قدر لها من اليسر والرخاء فعند ذلك ينظر إليها شئرا باعتبارها دخيلة في البلاد التى تمنحها الخير منها ولا تنفعها شئ زده على ذلك أن الحكومة نفسها تضرب صفحا عن أنها عامل ذو قيمة في توطيد استقلال البلاد الاقتصادية وإنها فضلا عن هذا مصدر معاش لعدد كبير من المصريين فلا تعيرها من الاهتمام شيئا إلا إذا كان منها ربح للفرزينة المصرية . فعلى كلا الفرضين لا تجد رؤوس الأموال الأجنبية في مصر إلا ما يفل الهمة ويثبط العزيمة وتكون النتيجة التى لا مفر منها أن أصحاب هذه الأموال يسلكون أحد سبيلين لا ثالث لها فإما أن يبالغوا في الضن بها والحرص عليها وإما أن يشتدوا شروطهم ويشتطوا في مطالبهم .

على أنى أعود فأقول إن هذه الصورة القائمة التى رسمتها في هذا المقام إنما تصف الصناعات العظيمة التى تقتضى رؤوس أموال جسيمة أما في الصناعات المتوسطة فإن الحالة أحسن ورؤوس الأموال المطلوبة يمكن تدبيرها في الأسواق المحلية .

ففي صناعة الورق مثلا كانت كلفة إنشاء المصنع قبل الحرب تختلف من ١٣ جنبا إلى ١٥ جنبا لعمل كل طن . أما اليوم فيتعذر تقدير هذه الكلفة للأسباب التى ذكرناها آنفا ولكن يمكن القول مقدما بأن مسألة رأس المال في هذه الصناعة قليلة الأهمية بالنسبة إلى سائر الصناعات لا سيما إذا ذكرنا أن ارتفاع هذه الصناعة في مصر لا يكون إلا تدريجيا وبمراحل متتابعة فيبدأ بصنع رب الورق ثم ورق الكلف ثم سائر أنواع الورق وعلى هذا المنوال يصبح الخطر على الأموال المخصصة للشروع في العمل منخفضا إلى أدنى حد ممكن .

فاذا جرى العمل على هذه الوثيرة وانخفض الخطر الى أقل درجة ممكنة سارت الحركة الصناعية بخطوات مأمونة وإن تكن بطيئة نحو الصناعة الكبرى التي نرجو أن تصل إليها الأجيال المقبلة متى تم اعدادها بفضل التعليم الفنى الحديث المهد في مصر ومتى تشبعت أفكلوها بروح التعاون ذلك الذى تحقق بعض التحققي فى الأيام الأخيرة بفضل النقابات الزراعية ومتى أدرك القوم حق الادراك أن رقى البلاد لا يتم إلا بتآزر العوامل الثلاثة العظمى وهى الزراعة والصناعة والتجارة . وهذا ما يرجوه كل وطنى مخلص من صميم قلبه لرضاء مصر وعظمتها .

الامضاء

يوسف أصبلان قطاوى

الملحق العشرون

مذكرة عن صناعة الفخار

ان الشروط التى ينبغى توافرها فى أى صناعة لضمان ارتقاها وتقدمها فى مصر قد شرحت فى تقرير اللجنة .
وغرضنا فى هذا المقام أن نثبت أن صناعة الفخار هى من دوت سائر الصناعات الصناعية التى
توافرت فيها الشروط المذكورة بأتم شكل وأجل مظهر .
الشرط الأول — ينبغى أن يوجد فى مصر الخامات اللازمة للصناعة .

المادة الأولية اللازمة لصناعة الفخار المتعادى هى الطين وهو موجود بكافة أنواعه ابتداء من طمى
النيل الى أرقى أنواع الصلصال الموجود فى الصعيد .
وليس ذلك فقط بل هو موجود بكثرة مفرطة حيثما يتقطع الرمل فى مصر يوجد الصلصال أضف
الى ذلك ان جميع قيمان البحيرات المصرية مكون من صلصال جيد .
وقد استعملنا بعض أنواع الصلصال الفاسر المحلوب فيما نظن من أسوان ورأينا أنه اذا أحسنت
صناعته أمكن استخدامه لعمل المواد التى لا تؤثر فيها النار .

حريق الفخار — الوقود الوحيد الممكن استعماله فى مثل هذه الصناعة ذات الشان هو الفحم
وينبى جلبه من إنجلترا ولكن كلفة نقل الفحم فى زمن السلم ليست عقبة كئودا وقد كان متوسط
أجرة شحن الطن من نيوكاسل قبل الحرب يتراوح بين ١٠ و ٧ شلنات وفى أوروبا كثير من مصانع
الطوب والقيرميد والفخار الخ يتكلف عليها الفحم أكثر مما يتكلفه عند وروده الى الاسكندرية .
على أنه ينبغى استعمال الأفران المحكة الحديثة الطراز التى تسمى "أفران المراجعة أو التلدين" وهى
التي يلتفت فيها بالحرارة المنصرفة من الأفران الأخرى لاهاء المصنوعات على التدرج .
ولا شك فى أنه يمكن استعمال المازوت الناتج من تكرير زيت البترول المصرى متى أمكن
الحصول على كمية وافية منه .

الشرط الثانى — ينبغى أن يسهل تصريف المصنوعات فى نفس القطر .

من الجلى أن هذا الشرط يتحقق فى أدوات الفخار المعتادة أكثر من تحققه فى أى نوع آخر
من المصنوعات وقد كان فى مصر تلون مكدة من شظايا الفخار (الشقافة) وقد أخذ الناس يستعملونها
فى تشييد أساس المنازل وإنشاء الطرق .

ولا شك أنه لاغنى للقيم فى مصر عن الأضرار الكبيرة التى تستعمل لترشيح الماء ولا عن القلل التى
تستعمل لتبريده . وتحفظ مؤونة البيوت فى أوانى من الفخار المطلي وتطبخ الأطعمة فى قدور من
الفخار الذى يستطيع مقاومة النار .

هذا فيما يختص باستعمال الفخار في المرافق المنزلية .

ولكن من ذا الذى يستطيع أن يحصى الوجوه الأخرى التى يستعمل فيها الفخار المعتاد فهناك صناعة الطوب على اختلاف أنواعه من مصمت وأجوف وقوالب مخصوصة للسقوف ومن قرميد السقوف ومن أنابيب الصرف وما شاكل ذلك من الأدوات التى لا تكاد تنحصر فى بلد زراعى كهذا القطر .

جميع هذه المصنوعات تعمل فى مصر ولكن صناعتها تجرى على أساليب عتيقة حتى اضطرت القوم إلى استيراد كمية عظيمة من أدوات الفخار المعتاد من المصانع الأوروبية بالرغم مما تكبدوه فى هذا السبيل من ارتفاع نفقات النقل بسبب كبر حجم الواردات وسهولة انكسارها .

الصينى والخزف — على أن صناعة الفخار المعتاد وفخار المبانى التى سيكون لها فى المستقبل سوق جد رائجة ليست إلا أول مرحلة فى سبيل تقدم صناعة الفخار على وجه العموم .

فانه متى أخذت الصناعة فى سبيل التقدم لم يلبث أن يلحق بصناعة الفخار المعتاد صناعة الفخار الرقيق الفاتر ويكتسب الصناع بالتدريج العلم بكيفية اختيار التربة المواتية والمعرفة بطريقة تحضيرها والوقوف على موارد هذه الصناعة وعلى أسرار الطل بالمينا . وقد جرت الأمور على هذا المنهج فى إيطاليا حيث أصبح لبعض مصانعها شهرة دائمة فى سنوات قليلة .

وكان القوم قديما فى مصر يقدرون صناعة الخزف الزخرفى الذى كانت تبجل به المساكن والقباب والعمود والخنايا فى المساجد والقصور العربية القديمة وهذا فرع من فنون الخزاف الشرقية جدير بتجديد عهده المدارس وأحياء مجده الطامس .

أضف إلى ذلك أن مقتضيات علم قانون الصحة الحديث توجب التوسع على التدريج فى استعمال الخزف لتغطية جدران قاعات الحمامات والمطابخ والأحواض والأجهزة الصحية ومعدات المستشفيات الخ فإن استواء سطح الخزف وسهولة تنظيفه يمتنان تراكم المواد العضوية وحدوث التعفن .

وأخيرا لا يبعد على صناع الفخار فى مصر أن يطمحوا على مر الزمان إلى صناعة الفخار الخزفية لا سيما إذا وجدوا تنشيطا وتشجعا من المتتورين من سكان القطر الذين يجهلهم اقتناء هذه التحف والبندائع .

ولنبش الآن فى تقدير الرواج الذى ينتظر على الفور لصناعة الفخار فى مصر بتقدرا مبنا على الأرقام . على أن هذه المسئلة من الصعوبة بمكان ولا سبيل إلى حلها بدقة عظيمة لأن الحصول على المعلومات اللازمة ليس أمرا هينا .

فتلا مصلحة الجمارك لا تبين فى احصاءاتها غير أرقام عامة لا تمكن الباحث من الوقوف على قبعة الوارد من كل صنف من أصناف الفخار بوجه معين مبضبوط .

فنى سقى ١٩١٢ و ١٩١٣ (نحن لا نبحث هنا بالطبع فى الواردات اثناء الحرب وانما تقتصر على زمن السلم) كانت الواردات بحسب احصاءات الجمارك كما يأتى :

١٩١٣	١٩١٢	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٤٩٧١	٣٤٨٩٥	ملوب معتاد وطوب اصولى
١١٤٢٤	١٠٥٩٥	أنايب فخار
٥٥٤٤	٤١٣٣	قريميد
٦٨٩٣٩	٧٨٠٥٩	خزف وصيفى

ليس فى احصاءات الجمارك أى رقم للدلالة على الوارد من أدوات الفخار المعتاد .
وللاحظ أن قيمة ما كان يرد إلينا من أدوات الخزف والصيفى من ألمانيا كانت تبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه ومن النمسا ١٥,٠٠٠ جنيه مع أن متوسط قيمة الوارد من هذين الصنفين فى العام هو ٧٥,٠٠٠ جنيه .
ولنبحث الآن فى قيمة ما تتكلفه أدوات الفخار والخزف عند تروجها من المصنع وعند ورودها الى مصر .

وإليك البيانات التى استطعنا الحصول عليها من التجار المقيمين فى مصر :
الفخار — يظهر أن فرنسا التى كانت أكبر مورد لهذا الصنف فيما مضى قد كفت عن توريده منذ عشر سنين .

فالذى يرد الآن يجلب على الأخص من جزائر اليونان .
فالمانا يضطر وادى النيل وهو بلد الصلصال الى استيراد أدوات الفخار من جزائر اليونان ؟
تباع هذه الأدوات بالطقم والطقم يحتوى على ما يتراوح بين ٢٤ و ٦ قطعة تبعاً لمقياسها .
متوسط ثمن الطقم فى المصنع ٥ قروش .
تشحن الأدوات فى مراكب شراعية تتراوح حمولتها بين ٨٠ و ١٢٠ طناً ويختلف أجرة شحن المركب بين ٨٠ و ١٢٠ بئو .

والمقردين التجار أن كلفة نقل الطقم تبلغ نحو	٢
بحرك	٠.٥
نظير ما يتكسر	٠.٥
نقل	١
الجملة	٤

فالطقم الذى يتكلف فى المصنع خمسة قروش يصل الى الاسكندرية وقد بلغت كلفته تسعة قروش .
وهناك يباع بشرة قروش وهكذا تبلغ التفتقات ٩٠٪ من قيمة الطقم فى المصنع وتباع السلعة فى مصر بضعف كلفتها فى مكان انتاجها فأى فرق عظيم فى صالح الصناعة المصرية !

نغار المباني (الطوب الاجوف) — الأرقام الاتية مبنية على بيانات تتعلق برسالة من مارسيليه تحتوي على ٢٥,٠٠٠ طوبة ذات ستة خروق (٠,٠٧ ستيتمتر) 6 ٢٥,٠٠٠ طوبة ذات ثلاثة خروق (٠,٠٥ ستيتمتر) وقد وردت هذه الرسالة في سنة ١٩١٠ :

٢٥٠٠٠ طوبة اسطوانية ذات ستة خروق (٠,٠٧ ستيتمتر) خفيفة الوزن بسعر الألف ٠

فرك فرك

$$٧٠٠ = ٢٨$$

تتريل ٣٠٪ ... ٢١٠

الصافي ... ٤٩٠

فرك فرك

٢٥,٠٠٠ طوبة اسطوانية ذات ثلاثة خروق (٠,٠٥ ستيتمتر) بسعر الألف ١٨ = ٤٥٠

تتريل ٣٠٪ ... ١١٢,٥

الصافي ... ٣٣٧,٥٠

الجملة ... ٨٣٧,٥٠

٢,٦٠ ... تذكرة الشحن

٥,٤٠ ... رخصة الجمر

الجملة ... ٨٣٥,٥٠

المصاريف :

فرك

٦٣٠,٩٩ = ٢٤٣٢,٥ ... أجرة شحن وتفريغ بالمناجيري ماريتم

١٠٣,٦٩ = ٤٠٠ ... نقل من جمر المحمودية الى داخل المدينة

١٢,٩٥ = ٥٠ ... شحالة ... في نظير ما يتكسر

الجملة ... ٧٤٧,٦٣

العوائد الجمرية المستحقة على ٥٠,٠٠٠ طوبة ٤٨٤,٥ قرشا أى ١٢٥,٦٥ فرنكا أى ١٥٪ يضاف الى ذلك ١٠٪ في نظير ما يتكسر.

خلاصة المصاريف :

٩٠٪ للشحن والتفريغ والشحالة والنقل من المحمودية .

١٥٪ عوائد جمرية .

١٠٪ في نظير ما يتكسر .

١١٥٪

وهكذا يجد القارئ أن نفقات الارسل التي تراكت على السلع في هذه الحالة بلغت أكثر من مائة في المائة .

وغني عن الذكر أنه ازاء هذه الأرقام لا فائدة من اطالة البحث في السؤال "هل من المفيد صناعة الطوب الأجوف في مصر ؟" .

وقد ذكرنا أنفا أن الطوب الأجوف يرد الآن من قبرص وإيطاليا بأسعار أرخص من طوب مرسلها ولكن هل يوجد هناك فرق في النوع ؟
بياع الطوب الأجوف ذو الخروق الثلاثة يبلغ ١٣٠ قرشا والطوب الأجوف ذو الخروق النسبة يبلغ ١٨٠ قرشا .

القرميد — هاك بيان الأرقام المتعلقة بأرسالية من القرميد المفرطح الوارد من مرسلها :

فرتك	١٠٠٠٠	قرميدة مفرطحة بسعر الألف ٨٠ فرنكا	٨٠٠	...
تسكيل ١٠٪	٨٠	...	٨٠	...
الصافي	٧٢٠	...	٧٢٠	...
فرتك	٢,٦٠	...	٢,٦٠	...
رخصة الجمرك	٣,٥٠	...	٣,٥٠	...
الجملة	٦,١٠	...	٦,١٠	...
الجملة	٧٢٦,١٠	...	٧٢٦,١٠	...
أجرة شحن وتفريغ	١٣٧٨,٥	...	٣٥٧,٣٦	...
« نقل من جمرك المحمودية »	٨٠	...	٢٠,٨٠	...
شمالية	٤٠	...	١٠,٤٠	...
الجملة	١٤٩٨,٥	...	٣٨٨,٥٦	...
عوائد جمركية عن ١٠٠٠ طوبة	٣٥٤	...	٩١,٧٨	...
الجملة	١٨٥٢,٥	...	٤٨٠,٣٤	...

ويضاف الى ذلك ١٠٪ في نظير ما يتكسر .

خلاصة المصاريف :

٥٣,٥٪ أجرة شحن وتفريغ وشيالة ونقل من الجمرك الى المدينة .

١٣٪ مصاريف جمركية .

١٠٪ في نظير ما يتكسر .

٧٦,٥٪

وهكذا نجد أن نسبة المصاريف الى ثمن البضاعة يبلغ ٧٥٪ .

ويباع القرميد بسعر يقارب بين ٥٠٠ قرش و ٥٥٠ قرشا عن الألف مع أن كلفته في المصنع لا تزيد عن ٣٠٠ قرش على الأكثر فأى فرق في صالح الصناعة المصرية هنا أيضا ؟

وللاحظ في كل ما ذكر أننا لم نحسب مكسب الصانع الأوروبي والواجب أن يضاف هذا المكسب الى الأرقام المبينة أنفا .

أنابيب الفخار — إن أنابيب الطين المحروق التي كانت تستعمل قديما قد اختفت منذ ستين عديلة وحل محلها أنابيب الفخار الرمل المستورد من إنجلترا .

وقد تبيننا مما ذكر آنفا عظم قيمة الوارد من هذا الصنف ولا شك في أن أنابيب الفخار الرملى أجود بكثير من الأنابيب القديمة المصنوعة من الطين المحروق غير أنه يجدر بنا البحث فيما إذا كان من المستطاع أن تعمل في مصر أنابيب أجود مما كان يصنع قديما بحيث تنقسم مزاحمة الوارد الأجنبي من الأنابيب. وقد علمنا من البيانات التي حصلنا عليها أن مصاريق استيراد أنابيب الفخار الرملى بما في ذلك أجرة الشحن والعمولة الجمركية والشبالة لا تتجاوز ١٨٪. ولكن ينبغي أن يضاف الى ذلك ١٥٪ في نظير ما يتكسر.

مربعات الخزف — لا يسهل الحصول على معلومات دقيقة عن قيمة هذا الصنف في المصنع وعن قيمة المصاريق التي تتراكم عليه عند وصوله الى الاسكندرية حيث يكون تسليم البضاعة في الغالب. بيد أننا قد حصلنا على وثيقة أخذنا منها البيانات الآتية عن قيمة ومصاريق ارسالية من المربعات المدهونة بالورنيش الأحمر وارد مرسيليا في ٥ يونيه سنة ١٩٠٧ باحدى البواخر التابعة لشركة مساجيرى مريقيم:

١٥٠٠٠	مربع خزف أبيض (٠,١٥ متر) بسعر ٩ فرنكات عن المائة	١٣٥٠
٥٠٠٠	مطل بالورنيش الأحمر (٠,٢٣ متر) بسعر ٨٢,٥ فرنكا عن الألف	٤١٢,٥٠
	الجملة	١٧٦٢,٥٠
	تقريب ١٠٪	١٧٦,٢٥
	الصافي	١٥٨٦,٩٥
٥٠٠٠	مربع أحمر مصقول (٠,٢٠ متر) بسعر المائة ٤٥ فرنكا صافي	٢٢٥
	الجملة	١٨١١,٢٥
	تذكرة شحن	٢,٦٠
	رخصة جمرك	٣,٧٠
	٥,٣٠	
	الجملة	١٨١٦,٥٥

مصاريق النقل:

٣٧١,٥٤	أجرة شحن وتخزين	١٠٤٧,٥
٨,٥٥	شبالة جمركية	٣٣
١٥,٥٥	نقل الى المدينة	٦٠
	الجملة	٢٩٥,٦٤

عوائد جمركية ٥٩,٥ قرشا ١٧٩,١ فرنكا أى ١٠٪

خلاصة المصاريق:

١٦,٢٥٪	نقل وشبالة	
١٠٪	ضرائب جمركية	
١٠٪	نظير ما يتكسر	
		٣٦,٢٥٪

تكاليف الصنف

مربعات خزف بيضاء	٠,١٥	متر بيسر المائة	١١,٣٤	٤٣,٥ =
» » حمراء مطلية بالورنيش	٠,٢٣	» » »	» » »	١٠,٣٩	٤٠ =
» » مصقولة	٠,٢٠	» » »	» » »	٥,٦٧	٢٢ =

الثلث الذى يباع به الصنف

مربعات خزف بيضاء	٠,١٥	متر بيسر المائة	٧٠	فرنك
» » حمراء مطلية بالورنيش	٠,٢٠	» » »	» » »	٥٠	»
» » مصقولة	٠,٢٠	» » »	» » »	٤٠	»

ولا نشك أن في هذه الأرقام من قوة البيان والإقناع ما يفتينا عن الاطئاب في بيان الفائدة من انشاء صناعة الفخار في مصر على نطاق واسع .
والظاهر أن بعض أصحاب المصانع قد أدرك هذه الفائدة وحسبنا أن تشير بوجه خاص الى مصنع سورنابا .

يوجد في مصر رجل من أهل الصناعة يدعى المسيو سورنابا . وقد أقام الدليل على ما أوتي من صفات الشجاعة والاقدام وملكة الابداء وقوة الذكاء بانشاءه مصبعا كبيرا للأدوات الفخار في الحوامدية على ضفة النيل وذلك منذ ستين عديلة . وهذا المصنع يمتاز من كافة الوجوه لا بعظم حجمه فقط بل كذلك باهتان معداته . وأن المرء يشعر هناك بروح التقدم وبالرغبة الدائمة في الاتقان . وقد كابد المسيو سورنابا مصاعب جمة في أول الأمر وبذل همه عظيمة في اىصال صناعته الى درجة الرقى التى بلغتها الآن . وهو اليوم يحضر عمله على الأخص في صناعة فخار المباني من طوب مصنت وطوب أجوف وقريمه ومربعات ومواسير للصرف وهذه المصنوعات تضارع أحسن ما يناظرها من الواردات الأجنبية وهى تستعمل في أشغال مجارى العاصمة وما شاكلها من الأعمال العظيمة .

ويقوم هذا المصنع في الوقت الحاضر بتجارب بشاقة في صناعة الخزاف من الفخار وفي عمل الخزف والأدوات التى لا تتأثر بالنار الخ والظاهر أن النبلح بكل مجهودات المسيو سورنابا ونحن نهنته على ذلك . ولا يسعنا غير القول بأن نهضة الصناعة المصرية لا تكون إلا بأمثال هذا الرجل .

الشرط الثالث — لا بد أن يكون في نفس القطر العمال اللازمون للصناعة المزمع انشاؤها .

لا نظن أن هناك صناعة الصانع المصرى أمر فيها وأليق لها من صناعة الفخار تلك التى ما زال الأبناء يتوارثونها عن الآباء منذ عهد الفراعنة ولا غرو فالفلاح المصرى يتعلم استخدام الصلصال منذ نومة أطفاله فهو يستعمله في كافة الوجوه وكافة المرافق : منه يصنع المجارى لرى الزرع ومنه يتخذ الطوب الني لبناء مسكنه ومنه يعمل الأدوات والجرار والأزيار والقلل وسائر اللوازم التى لا غنى عنها في حياته المنزلية وحيلة القول أن الفلاح لا يزال يهجن الصلصال من مهنه الى حده .

فكيف كان إذاً أنه مع هذه الظروف الملائمة بقيت صناعة الفخار على حالها الفطرية العتيقة اذا استثنينا بالطبع المصنع الحديث الذى أنشأه الميسوسورنجا ؟

ذلك لأن الصانع المصرى ما زال متشبثا فى صناعته بالأفكار العتيقة ولأنه لا يهتم بالترقى والابتكار .
ولأنه يكتفى بما قارب الغاية .

لا شك فى أن الخزاف المصرى والخزاف اليابانى قد بدأا يهيجنان الطين ويهينان منه الآنية فى عهد واحد قبل مطلع التاريخ فاذا تأملت الفرق بين زير مصرى وبين قدر يابانية عرفت المسافة التى قطعها اليابانى فى تقدمه عن المصرى فقد لبث المصرى طاملا بسيطا وأصبح اليابانى صانعا ماهرا قديرا .
فالأمر الجدير بالاعتناء والاهتمام هو تعليم المصرى وعدم الاكتفاء على تلقينه المهارة اليدوية دون
تكوين أخلاقه وغرس الصفات الكريمة فى طباعه .
يُشيد أن هذه المسئلة قد شرحت بما تحتاج اليه
من التوسع فى المباحث السابقة ولا حاجة بنا الى طرقها فى هذا المقام .

ف . بورجوا

الملحق الحادى والعشرون

مذكرة عن صناعة الزجاج

قد شرحنا آنفا الشروط التى ينبغى توافرها — على ما نرى — فى كل صناعة مصرية حتى تستطيع مزاحمة الواردات الأجنبية مزاحمة مقرونة بالنجاح .

فلنتظر الآن فى تطبيق هذه الشروط على صناعة الزجاج .

ان صناعة الزجاج من هذا الوجه أقل ملاءمة من صناعة الفخار ولكن إذا امتنعتنا بعض الصناعات الكيماوية الخاصة بعمل المواد الخطرة أو التى يصعب نقلها كحوامض الكبريتيك والتركيب والمواد ياتيك الخ لم نجد بين سائر الصناعات المقترحة انشاؤها صناعة أكثر فائدة وأجل منزلة من صناعة الزجاج هذه .

(١) ينبغى أن توجد الخامات اللازمة للصناعة فى نفس القطر

ان الجدول الآتى يبين نسب الخامات التى تدخل فى تركيب الزجاج على اختلاف أنواعه :

نوع الزجاج	سيليس	جير	بوتاش	صودا	أكسيد الرصاص	مجنيزيا	البوسين	ثاني أكسيد المنيزيا	أكسيد الحديد
زجاج التوافذ ...	٦٩.٥	١.٤	—	١٥	—	—	—	—	٠.٣
» القناني ...	٦٢	٢.٧	—	٦.٥	—	—	—	—	٢.٥
» المراوى ...	٧٢	١.٦	—	١١	—	كيفية تافهة	—	كيفية تافهة	—
الزجاج البوهيمى	٧٤	٨	١٥.٥	—	—	٢	٠.٣	٠.٢	—
البلور ...	٥٢	—	١٢	—	٣.٦	—	—	—	—
الزجاج الصوانى	٤٢	٠.٥	١٢	—	٤.٤	—	١	—	—
بلور الجواهرات	٣٣.٥	—	١٢.٥	—	٥.٣	—	١	—	—

يتضح من هذا أن المواد التى تدخل بأكبر نسبة فى صناعة الزجاج المعتاد تتركز فى السيليس والجير. وما الرمل (سلسات الجير) بالثمن الذى يعوز القطر المصرى فهناك منه ما شئت من كافة الأنواع وكافة التراكيب. إنما الأمر الذى يهم هو احضاره من أما كنه الى المصنع بنفقة يسيرة وهنا تعترضنا مشكلة الملاحقة الثرية التى تصادف فى مصر من التقيد بمقدار ما كان يجب أن تصادفه من التسهيل. على أن هذه المشكلة قد وفيت حقها من البحث فى غير هذا الموضع .

وقد كان القوم يخلطون الرمل من مريوط والسويس والمينا لاستعماله فى مصنع الزجاج الذى كان قائما فى باب سدره وزال اليوم من الوجود وستعود الى ذكره فى موضع آخر .

أما الجير — ذلك الذى يدخل فى تركيب أنواع كثيرة من الزجاج لاسميا زجاج التوافذ وزجاج القناني — فنحن نذكر أنه غير نادر الوجود فى مصر .

ولا صعوبة في الحصول على كربونات الصودا — طبيعية كانت أو نظرونا — ولكن الأمر الجدير بالنظر هو معرفة ما اذا كان هذا الصنف الذى يستخرج من التربة المصرية يمكن الحصول عليه بشروط ملائمة كالتي يحق لهذه الصناعة أن تتمتع بها . يتبد أن هذه المسألة تدخل في باب الصناعات الكيماوية ونحن ناثقون الى بحثها بما تقتضيه من التوسع عند الكلام على تلك الصناعات .

كذلك يسهل الحصول على سلفات الصودا بواسطة حامض الكبريتيك وللاحظ هنا أن حامض الكبريتيك الذى نشير بعمله في مصر جدير بأن يجد سوقا رائجة في صناعة سلفات الصودا .

ومما يذكر أخيرا في هذا الصدد أن صناعة القناني والزجاج المعتاد تفتح باب الانتفاع بالكميات الهائلة من الزجاج المكسر على اختلاف أنواعه مما هو موجود في مصر وكذلك بما هناك من الرماد المتخلف من أعشاب البحر وغيرها من النباتات .

يتضح من هذا أن الخامات اللازمة لصناعة الزجاج متيسرة في مصر أما فيما يختص بصناعة البلور ونزعة الزجاج فمن الممكن استيراد الكميات الصغيرة من المواد اللازمة لهذا الغرض من الأسواق الأوروبية .

(٢) ينبغي أن يوجد في مصر ذاتها سوق لتصريف المصنوعات .

يستهلك المصريون من القطار أكثر مما يستهلكون من الزجاج ومن هذا الوجه أيضا تفضل صناعة القطار على صناعة الزجاج يتبد أن قيمة الوارد من الزجاج الى القطر لا تزال عظيمة جدا .
وهالك بيان ما ورد في احصاءات الجمارك عن السنتين السابقتين لعهد الحرب :

١٩١٣	١٩١٢	
بحينه مصرى	بحينه مصرى	
٣٩٧٠٩	٣١١٥٣	زجاج نوافذ بالصناديق
٣٠٤٥٢	٣٢٨٩	مراىى باطارات وبئون اطارات
١١٤١٣٣	١٠٨٥٧٣	مصنوعات أخرى من الزجاج والبلور

ولكن مع الأسف ليس من المستطاع الوقوف على ما يخص الزجاج المعتاد والزجاج الفاخر وزجاج الاضاءة الخ من هذه الأرقام غير أنها كافية للدلالة على ما يكون لصناعة الزجاج من اتساع النطاق في مصر .

(٣) ينبغي توجيه المهمة الى عمل المصنوعات التي اذا جلبت من الخارج كانت كلفة نقلها الى مصر عظيمة المقدار بالنسبة الى كلفة صنعها .

ان النسبة بين كلفة نقل الزجاج وبين نفقات صنعه تختلف باختلاف شكل المصنوعات .

فاما زجاج النوافذ فكلفة نقله يسيرة بالنسبة الى غيره من أنواع الزجاج نظرا الى تعبئته في صناديق يرص فيها رصا محكما .

وأما أدوات الزجاج الكروية الشكل كالقناني صغیرها وكبیرها والدوارق والكوابل الخ فكلفة نقلها تبلغ مبلغا فادحا نظرا الى كبر حجمها وسهولة انكسارها وضرورة الاعتناء بحزمها تلاصيا من الصدمات التي تتعرض لها أثناء سفرها في البحر أو في البر .

غير أنه لما كان الزجاج أغل جذا من الفخار فنسبة نفقات النقل والحزم والكسر في حالة الزجاج ليست فادحة كما هي في حالة الفخار على أن نقل أمثال هذه الأدوات الزجاجية لا يزال يتضمن من المخاطر ما هو أشد جدا مما يستهدف له نقل معظم الواردات الأخرى كالمنسوجات والورق والمصنوعات المعدنية الخ .

فتلا نفقات الحزم والنقل والكسر الخ في حالة زجاج الاضاءة تبلغ على ما يظهر ١٠ ٪ من قيمة البضاعة فإذا أضفنا الى ذلك ١٠ ٪ في نظير الضرائب الجمركية وخلافها كانت نسبة نفقات الاستيراد ٢٠ ٪ . وغنى عن البيان أن هذا فرق جسيم في صالح الصناعة المصرية .

(٤) ينبغي أن يوجد في نفس القطر العمال اللازمون للصناعة المقترحة أنشاؤها .

لا نزاع في أن العمال المصريين أرخص أجورا من العمال الأوروبيين . ان صناعة الزجاج حرفة شاقة جدا والذين يمارسونها من الأوروبيين يتقاضون أجورا عالية . ومن أشق الأعمال في هذه الصناعة عمل التفاحين وقد حاول القوم منذ بضع سنين نفخ الزجاج بواسطة الهواء المضغوط بالآلات فوقوا الى اختراع الآلة الملسوبة الى (بوشيه) وهي تستعمل الآن لصنع القناني . على أنه مهما كان الأمر فالمصريون لا يقلون عن العمال الأوروبيين جلدا وضبرا وهم أكثر قناعة واعتدالا فليس هناك ما يحول دون ممارستهم لهذه الصناعة بأجور أرخص من أجور العمال الأوروبيين . لا سيما وهم معروفون بالمهارة ولكن ينبغي أن يتعودوا الاتقان وتوخي الاجادة في عملهم وأن يكفوا عن الاقتناع بما قارب الغاية شأنهم في معظم مجهوداتهم .

ومما تلذ مطالعته في هذا الصدد التقرير المقدم الى اللجنة من حضرة على افندي فهم وقد جاء فيه أنه يوجد بالقاهرة ورش صغيرة لعمل الزجاج بواسطة أفران والآلات عتيقة فطرية وهم يصنعون هناك على الأخص الفوئيشات وبعض أدوات زجاجية تافهة وهذا يدل على ما يستطيعه الصانع المصري اذا جهز بالمعدات الصالحة ووضع تحت ادارة حسنة .

وان مظهر هذه السلم الصغيرة ليقم البرهان على أن الصناع الوطنيين قادرون على الاتقان متى شاءوا ولكنهم يقتنعون بعمل أدوات جافية غير مهذبة والأشغال التي يصنعونها مملوءة بالنقص والعيوب .

الوقود — هنا تترض الباحث مشكلة عويصة نعتي مسألة الوقود فان صناعة الزجاج تحتاج الى حرارة شديدة بيد أن أسعار الوقود في زمن السلم ليست عقبة كؤودا . لأن البواخر الانجليزية التي تأتي الى مصر لنقل القطن تحمل إلينا الفحم بنحو يتراوح بين ٧ و ١٠ شلنات عن كل طن وإذا كان الأمر كذلك فهناك مصانع للزجاج في أوروبا نفسها يتكلف فيها الفحم أكثر مما يتكلفه عند وصوله الى الاسكندرية . زد على هذا أن التقدم الذي يحصل في تشييد الأفران وفي الانتفاع بالحرارة المستهلكة

واستعمال أفران الفزارات وأفران التلدين كل هذا قد أدى الى إقتصاد عظيم في الكية اللازمة من الفحم . ثم ان الانتفاع بالبتروال القندر يمكننا من الحصول على حرارة قوية جداً بواسطة مجاجات الفساز (النجكتر) .

(٥) لانشاء صناعة جديدة لا بد من تدبير رأس المال اللازم .

قد شرحت هذه المسألة مع التوسع في غير موضع من هذا التقرير على أنها ذات أهمية خاصة في صناعة كصناعة الزجاج تقتضى بتعدد مصنوطها واختلاف أنواعها انشاء الكثير من الورش والمعدات ولا سيما الأفران المتفنة التي تستنفد الوقود على سبيل الإقتصاد والتدبير .

ان الصانع الذي يقدم على احداث صناعة كبيرة كهذه يجد نفسه بطبيعة الحال بين عقبتين : فإما أن يشتر في العمل برأس مال صغير فلا يلبث أن يجد من الطوارئ ومن ضروب الفشل اليسير الذي لا بد منه في أول الأمر ومن الحاجة الى الأموال اللازمة لإدارة المصنع ما يوقف دولاب العمل ويضئ بالمشروع الى البوار . وإما أن يبدأ الصناعة على نطاق واسع جداً فلا يلبث العرض أن يزداد على الطلب فتتراكم البضاعة في المخزن ويظل رأس المال عاطلاً بلا ثمرة . لهذا كان من الأهمية بالمكان الأول تدقيق الحساب وتقدير رأس المال اللازم بأقصى ما يمكن من الضبط . وإلا رأى في نظري أنه عند انشاء شركة صناعية ينبغي تدبير رأس مال أكبر مما تقتضيه على الفور مطالب الصناعة المنوى احداثها ولكن على شرط أن لا يسحب من رأس المال هذا إلا جزء فقط وأن لا يستجر الباقى إلا كلما دعت الحاجة بتقدم الصناعة واتساع نطاقها .

فتح تشدد في التنبيه على هذه النقطة وهي أنه قبل الشروع في انشاء صناعة جديدة بمصر ينبغي تقديم الحذر والاحتراز والحزم والدقة وإلا تعرض صاحب المشروع لخسائر جسيمة .

وأنت في تاريخ مصنع الزجاج الذي أُنشئ حوالي سنة ١٨٩٥ في باب سدره إحدى ضواحي الاسكندرية ثم زال من الوجود بعد استغراق رؤوس أموال أصحابه لعبة صادقة لتأمل .

فالموعظة التي ينبغي استخراجها من هذا الفشل الداعي الى الأسف هي أنه مهما كانت بوادر النجاح وفوص الفلاح لأي مشروع صناعي في مصر فالواجب قبل الشروع فيه درسه درساً وافياً . ولا ينبغي بحال من الأحوال الانطلاق على سبيل التجربة في هذه الأمور . ويجب أن يعهد في انشاء المصنع وتجهيزه الى أخصائيين مخلصين يؤتي بهم من أوروبا وأن يشترط في عقد التعاقد معهم على أن قيمة المصنع لا تدفع اليهم عن آخرها إلا بعد تسليمه الى أصحابه في حالة صلاحة للعمل من جميع الوجوه .

ويعطى لهم مهلة طويلة كافية لتسليم المصنع ويشهد الموردون بأن يصنعوا فيه بأقصرهم كية معلومة من كافة الأدوات التي أنشئ المصنع لعملها . وهذه هي الطريقة الوحيدة لاجتناب التردد والاختلال مما هو جدير بأن يؤتى الى نكبات كارثة وإلى فشل المشروع برمه .

ف . بورجوا

الملحق الثاني والعشرون

مذكرة عن المواد المتخلفة من الحيوانات

ان المواد المتخلفة من الحيوانات — ماعدا الأجزاء الصالحة للأكل مما يستفد على الفور (الهوم) — ترسل الى أوروبا بجائتها الخام شأن جميع الحاصلات المصرية تقريبا ثم تعاد اليها بعد تحويلها الى مصنوعات عظيمة المنافع للزراعة والتجارة الخ .

وهذا الأمر الغريب المخالف للعقول جدير أن يبعث المتأمل على التسائل عن أسبابه . وقد زعموا فيما يختص بهذه المواد العظيمة الأهمية المتخلفة من الحيوانات أن قلة الكيات الموجودة منها مما هو موزع على جميع أنحاء البلاد يحول دون اجتناء ربح كاف من معالجتها بالطرق الصناعية في نفس القطر . وربما كان هذا السبب وجيها مقبولا منذ عشرين سنة مضت ولكن في الوقت الحاضر وقد بلغ عدد الرؤوس التي ذبحت في سنة ١٩١٥ مثلا ٩٠٠,٠٠٠ رأس ولم تبقى مدينة لها شيء من الأهمية إلا وقام فيها مذهب خاص بها لا يسعنا التناضح عن بطلان هذه الحجية .

فلنعترف أذا بالحقيقة ولنسلم بأن السبب في إهمال هذا المورد الفزير من الثروة يرجع بالأكثر الى انعدام روح الاقتدام دون قلة رؤوس الأموال ولنتنظر فيما نصير اليه بمصر متخلفات الحيوانات من جلود وأصواف ودماء وشحوم وقرون وعظام وسائر الفضلات .

الجلود — تجرى على الجلود الخارجية من المذابح عمليات مختلفة تبعا لاختلاف الحيوانات .

فأما جلود الماشية الكبيرة كالبقر والجاموس والجمال فيعظمها يصدر الى الخارج مجففا أو ممحلا وقاما تدبغ في نفس القطر وهكذا ترسل مصر الى البلاد الأجنبية في كل عام نحو من ٢٠٠,٠٠٠ قطعة من الجلد الخام الذي لا يعالج في المصانع المحلية إلا معالجة مؤقتة ثم يعود اليها جليها كي تصنع منه الأحذية والسيور والألحاف وأغطية العربات الخ .

وأما جلود الحوامل الصغيرة والخنزير وصغار البقر الخ فيعظمها يدبغ في نفس القطر ويستخدم أديها في عمل الأحذية للوطنيين . ولو كانت دباغة الجلود الرقيقة معروفة في مصر لاستعملت هذه الجلود بسبب رقتها في صناعة القفازات وجلود الفراء وجلود الحفائب الصغيرة والأحذية الفاخرة والبنطلونات الجلدية والأخزمة والقفازات المعروفة باسم "كستور" وجلد الكتبة الخ .

وهناك بيان الأسعار الحالية للجلود في المذابح :

الثور المصري الصغير	من	٧	قروش الى	٨ ١/٢	الأفة
الثور المصري الكبير	»	٦	»	»	٦ ١/٢
الجاموس	»	٥ ١/٢	»	»	٦ ١/٢
الحجل	»	٢٥	قرشا	»	٢٦
الضأن	»	١٥	قرشا	»	القطعة
الضأن الصغير	من	٨	قروش الى	٩	القطعة

والعمل فيهما جاز على أساليب عتيقة وليس فيهما أجهزة لفصل الشحوم واللحوم الجافة الخ . ومن المعلوم أن جميع الحيوانات المشرقة على الهلاك في القرى إما أن تذبح ويأكل الفلاحون لحومها وإما أن تقتل في النيل أو الترع . ومع ذلك يمكن تقدير الجثث التي يؤخذ منها الشحم والدهن الخ بما يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ على الأقل . والجاري عادة أن الفضلات التي تستخرج من الجثث في المسالخ تصدر إلى الخارج مع أنه يمكن الانتفاع بها واستعمالها في صناعة الصابون وتشحم عجلات العربات والمركبات وبعض الآلات التي لا يستقدر تشحيمها بهذه الفضلات .

القرون والعظام والأظلاف وفضلات المدايق الخ — جميع هذه الأصناف تصدر من غير أن يجري عليها أى تعديل محسوس إذ لا يوجد في مصر على ما أعلم أى مصنع لعمل الفحم الحيواني والجيلاتين والصمغ وفوق الفوسفات والأزرار والأمشاط وزجاج المصابيح وأنصبة المطاوى الخ .

وتبلغ قيمة ما يصدر في العام من هذه المواد قدرا يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ طن .

بحسب مصرى

وثن الطن من العظم ٢

» » من الأظلاف والخوافر ٤

» » من قرون البقر والغنم ١٠

» » من قرون الجاموس ١٢

وجملة القول أن الفضلات الحيوانية لاتعالج في مصر بأى طريقة يمكن أن تزيد في قيمتها وأن إنشاء صناعة لهذا الغرض في نفس القطر جدير بأن يعود على البلاد بأعظم المنزاي .

بيـو

رئيس القسم البيطرى ببلدية الاسكندرية

الملحق الثالث والعشرون

مذكورة عن صناعة حامض الكبريتيك

ليست صناعة هذا الصنف في مصر من الأمور المفيدة وحسب بل هي من الأمور المتحتمة الواجبة .
والواقع أن حامض الكبريتيك هو أساس صناعة معظم المواد الكيماوية وقد صدق الذي قال أن
مبلغ الرق الصناعي لأى قطر يقاس بمقدار ما يستهلكه من حامض الكبريتيك . فإذا اقتنعتنا بصحة
هذه المقيدة لم يكن ثمة بد من الاقتناع بصحة النتيجة المترتبة عليها وهي أن القطر المصرى متأخر
في مضمار الصناعة لأنه لا يكاد يستغنى شيئا مطلقا من حامض الكبريتيك فقد بلغت هذه الكمية
٤٢٠ طنا في سنة ١٩١٢ بحسب الإحصاءات الجمركية وليس في الأمر موضع للعجب فإن حامض
الكبريتيك مادة سائلة أكالة يسر شحنها فتكون أجرة نقلها ثقيلة فادحة .

لهذا كان حامض الكبريتيك يحمل سابقا من مرسيليا الى الاسكندرية في دجانات من الزجاج
توضع في عتار السفن خشبية من انكسار احداها وانفلافها ما يكون بجوارها من سائر البضائع وإذا
كان الجلو عاصفا يلقي حامض الكبريتيك في البحر .

فع رخص هذه المادة في مكان صنعها إذ هي تتراوح بين ٥ و ١٠ فرنكات عن المائة كيلو في زمن
السلم نجد أن ثمنها بعد انتقالها من مرسيليا الى الاسكندرية يرتفع الى نحو ٢٠ فرنكا وهذا اذا تيسر
الحصول عليها وإذا سمحت بنقلها حالة البحر .

ومن هنا يتبين القارئ أن حامض الكبريتيك صنف لا يضمن وروده وأن ثمنه يبلغ الضعف على
الأقل بسبب نقله .

فن اجلل أن كل مادة من المواد الكيماوية يكون أساس صنعها حامض الكبريتيك يستحيل انتاجها
في مصر لأن الصانع الأوروبي يشتري هذا الحامض بنصف الثمن الذي يدفعه الصانع المصرى .
ومما هو جدير بالذكر في هذا المقام أنه قبل نشوب الحرب بمدة يسيرة كان حامض الكبريتيك
يرسل الى مصر بأسعار أقرب الى حد الاعتدال وكان القائم بتوريده شركة مقزها في أثينا تدعى
"الشركة اليونانية لواء الكيماوية" .

وقد أمضت شركتنا "شركة الغاز المركزية ، لبيون وشركاه" عقدا مع هذه الشركة في سنة ١٩١١
لتوريد حامض الكبريتيك اللازم لاستخراج سلفات النواشيد من المياه النواشيدية الناتجة من مصنعى
الغاز بالقاهرة والاسكندرية وذلك بأسعار رخيصة جدا وفى ٥٧٥ فرنكات عن المائة كيلوم
الحامض الذى قوته ٦٠٪ و ٨٠ فرنكات عن المائة كيلوم الحامض الذى قوته ٦٦٪ بما في
ذلك نفقات النقل والشحن والتأمين على أن يكون التسليم في الاسكندرية .

وهذه الاسعار تبلغ من الرخص مبلغا يعشتا على البحث في الأسباب التى حملت الشركة على قبولها
ولا نخالنا إلا نحقق في الظن بأن هذه الشركة اليونانية إنما هي ستار يحجب وراءه طائفة من الصناع

الألسان وأن هؤلاء أرادوا القضاء على مصنع كان قد أخذ يتكوّن في مصر لعمل المواد الكيماوية فتدعروا الى غرضهم بوسيلتهم المألوفة (طريقة تكوين البضائع) التي ترمى الى القضاء حتما على الصناعة التي يحاربونها وذلك بأن باعوا حامض الكبريتيك لمصانع الغاز في الاسكندرية بسعر لا يزيد إلا مقدارا زهيدا عن تكاليفه وقد نجحوا كل النجاح فيما أرادوا .

وبما يذكر هنا أن مصر من دون سائر الأقطار الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط هي البلد الوحيد الذي لا تصنع فيه مواد كيماوية ، فالصناعة الكيماوية رائجة كل الرواج في مرسلينا . ولا نظن إلا أن في برشلونه مصانع لهذه المواد أيضا . وقد أخذت صناعة المواد الكيماوية تنتشر في ايطاليا الشمالية ويوجد في الجزائر شركة جزائرية لعمل المواد الكيماوية وقد ذكرنا أنه قد أُنشئ في أفيثا شركة يونانية للواد الكيماوية .

يتضح من ذلك أن القوم قد شعروا في جميع البلاد الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط بمسئس الحاجة الى ترقية صناعة حامض الكبريتيك وسائر المواد الكيماوية . فكيف كان أذاً أن هذه الحركة لم تتناول مصر مع أن فيها كثيرا من الحاصلات الزراعية التي يمكن أن تتحول بفعل العوامل الكيماوية الى مصنوعات بجمّة الأنواع عظيمة الفائدة (كالكسكروالصابون والزيوت والكحول والشمع والسيانخ) ومع أن فيها من الحاصلات المعدنية ما يمكن استخراج منافع جليلة من معالجته كالنحاس والفضة والذهب في الوجه القليل وكالحديد والنيكل والقصدير والمستخرجات البحيرات المالحة ، هل السبب في ذلك يرجع الى ما يلاحظ من الجود وضعف الهمة في مكان هذا القطر الجميل الذي أعادت عليه الطبيعة فيض نهائيا وغمرته بسبب آلالها ؟ .

ان المادة الأولية اللازمة لعمل حامض الكبريتيك هي الكبريت .

يوجد الكبريت بالحالة النقية تقريبا في صقلية وإيطاليا الجنوبية ولكنه يوجد في صورة كبريت معدني (بيريت) في بلاد كثيرة لا سيما في اسبانيا وجزائر عديدة في القسم الشرق من البحر الأبيض المتوسط .

ويوجد في مصر ذاتها طبقات من الطباشير الكبريتي وأخرى من كبريت الرصاص في منجم جبل الكبريت مثلا وهو على بعد ٧٠٠ كيلومتر تقريبا جنوبي السويس ولا يبعد عن ساحل البحر الأحمر بأكثر من ٢٠٠ متر وهذا المنجم يمكن الحاقه بمنجم رانجا وهي منطقة غنية جدًا بما فيها من المعادن على اختلاف أنواعها ويترامى لنا أن ما عرضه علينا المسيوارجي المقاول من العينات المستخرجة من هذا المنجم لا تحتوى مقدارا كبيرا من الكبريت ونحن لا نسمنا إلا أن نسترجع أنظار مصلحة المناجم الأميرية الى هذه المناجم .

والأمر المحقق هو أنه اذا كان ثقل حامض الكبريتيك عظيم المشقة والكلفة فقل الكبريت النقي والكبريت المعدني سهل رخيص إذ من الميسور شحن هاتين المادتين أكادسا مكديسة في مراكب شراعية .

ومما يذكر في هذا الصدد أن مصانع حامض الكبريتيك في جلاسجيو التي هي على ما أظن من أهم مصانع العالم قد احتكرت لنفسها إنتاج الكبريت المعدني الاسياني لاسيما منتج تارسيس وهكذا ينقل الكبريت المعدني بواسطة البواخر من اسبانيا الى جلاسجيو ثم بواسطة السكة الحديدية من جلاسجيو الى المصنع .

فليتصور القارئ أى مسافة بحقيقة يقطعها الكبريت المعدني في هذه الرحلة .

ومع ذلك فقد علمنا من البيانات التي تفضل بتقديمها المستر مردوخ أن كلفة الشحن والنقل من إنتاج اسبانيا الى مصانع جلاسجيو لا تربو على عشرة شلنات عن كل طن أغنى شلنا واحدا عن كل مائة كيلو .

ويمكن أن يجلب الكبريت الى مصر إما من صقلية ويستطاع حينئذ الحصول على حامض الكبريتيك النقي وإما من اسبانيا بصورة كبريت معدني .

يُبد أنه يوجد على مقربة من إنتاج سهل عليها أن تؤد البنا الكبريت المعدني اللازم وهي إنتاج جزيرة قبرص .

لقد رأينا أنه إذا كان نقل حامض الكبريتيك فادح الكلفة فنقل المادّة الأولى اللازمة لعمله زهيد التكلفة وهذا أمر يساعد كل المساعدة على إنشاء هذه الصناعة .

فلنوضح إذا بكملة موجزة طريقة صناعة حامض الكبريتيك .

يرسل الغاز المسى الايدريد الكبريتي وهو الناتج من احتراق الكبريت المعدني الى مستودعات واسعة جدرانها من صفائح الرصاص حيث يتلامس مع حامض التريك والماء وبتأثير هذين العاملين يتأكسد الغاز ويترطب ويقول بهذه الصفة الى حامض كبريتيك .

ولما كانت كافة التفاعلات الكيميائية تجري في داخل مستودعات الرصاص المذكورة فهذه الصناعة لا تحتاج إلا الى عدد قليل من الأيدي العاملة .

ولكن لا تقتصر على أقوال مبهمه توخينا الحصول على بيانات دقيقة وما كنا بمستطيعين ذلك إلا بفضل معونة المستر مردوخ أحد أعضاء هذه اللجنة فقد أخذ على نفسه أن يطلب هذه البيانات المضبوطة من ذوى الخبرة بين صنّاع جلاسجيو فني الخواجات ووكر وأبنائه والخواجات أوفنس وأبنائه فقد أظهروا ما يستحق المدح والثناء من المبادرة الى موافاة المستر مردوخ بالمعلومات المطلوبة وإنا لنقدم جزيل الشكر الى المستر مردوخ وإلى حضرات أولئك السادة لما بذلوه من حسن عنايتهم .

ذكر المستر أوفنس وأبنائه أن أجور العمل في جلاسجيو تبلغ نحو ٦ شلنات عن الطن من المعدن المشغول .

وذكر المستر ووكر وأبنائه أن أجرة العامل في المتوسط تبلغ ٢ شلنا عن الطن من الحامض الناتج .

حامض التريك الذي يستخدم في هذه الصناعة لا يزال يتجدد ويتكرر استعماله على الدوام فإذا جرى العمل على طريقة محكمة كان الواجب أن لا يضيع منه إلا مقدار يسير وهذا الحامض يستخرج بواسطة تحليل ثرات الصودا بفعل حامض الكبريتيك ويبلغ ثمن الطن من ثرات الصودا في وقت

السلم بجلاصحو ١٠ جنيهات على حسب تقدير المستر أوفنس . ويخرج منه أيضا سلفات صودا يباع الطن منها بمئتين يتراوح بين ٥ و ١٠ شلنات . ولكنا نعيد هنا ما سبق ذكره في أول هذه الفقرة وهو أن كلفة حامض النترك في كل طن من حامض الكبريتيك ينبغي أن تكون زهيدة إذا جرى العمل على أسلوب سديد فإن المفروض من الوجهة النظرية أن الكمية التي تستخدم من حامض النترك تظل على حالها بلا نقص بل يتكرر استعمالها المرة بعد الأخرى . والواقع فعلا بحسب تقدير المستر أوفنس أنهم يستهلكون ما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ هندردويت من ترات الصودا عن كل طن من الكبريت المعدني .

لا بد لهذه الصناعة من كمية عظيمة من الماء فينبغي إنشاء مصنع حامض الكبريتيك على شاطئ النهر أو على إحدى الترع . ومسنذكر فيما بعد ما نراه خبر الأماكن لإنشاء مصنع للوادر الكيماوية .

لا تحتاج هذه الصناعة الى مقدار كبير جدًا من الفحم إذ يكفي ٢٠٠ كيلو لكل طن من الحامض على حسب تقدير المستر ووكر .

يختلف من حريق الكبريت المعدني راسب من الحصى والحصىا قد يحتوي على مقدار من النحاس يبلغ $\frac{1}{4}$ ٪ .

وبحسب تقدير المستر أوفنس الكبريت المعدني الذي فيه ٥٠ ٪ من الكبريت يخرج أكثر من ضعف وزنه من الحامض .

وبحسب تقدير المستر ووكر الطن من الكبريت المعدني يعطى في المتوسط ٧٠ ٪ من الحامض الذي يعرف تركيبة الكيماوى بالقانون H^{80} .

وكلفة المصنع الذى يعالج ٥٠ طنا من المعدن ويخرج ١٠٠ طن من الحامض في كل أسبوع تبلغ في إنجلترا ٦٠٠٠ جنيه بحسب تقدير المستر أوفنس .

أما المستر ووكر فيقدرها بمبلغ يتراوح بين ١٠٠٠٠ و ١٢٠٠٠ جنيه عن مصنع صغير .

وقد علم المستر ويلفر أن كلفة المصنع الذى يخرج ٢٠ طنا من الحامض في اليوم يبلغ في أمريكا ما يتراوح بين ١٦٠٠٠ و ١٨٠٠٠ جنيه .

ونظن أن الفروق العظيمة التي بين هذه الأرقام ناشئة عن اختلاف قيمة الرصاص الذى له أعظم نصيب في تكاليف المصنع إذ كانت مستودعات الرصاص أكبر أجزاء المصنع حجما وأهمها شأنًا وأعظمها كلفة .

وفي اسكوتلاند تبلغ كلفة حامض الكبريتيك بحسب تقدير المستر ووكر نحو ٢٧,٦ شلن عن الحامض النقي على درجة 114° و 137° شلن عن الحامض النقي على درجة ١٤٤ و ٦٠ شلن عن الحامض المركز على درجة ١٦٨ وهذه أسعار الحامض في نفس المصنع .

وقد علم المستر ويلفر أن كلفة حامض الكبريتيك في أمريكا تتراوح بين ٣٠ و ٣٥ فرنكا عن كل طن في وقت السلم .

وقد رأينا أن سعر الحامض عند وصوله الى الاسكندرية من مرسيليا كان يبلغ قبل الحرب بستوات قليلة نحو ٢٠٠ فرنك عن كل طن .

والآن يجدر بنا أن نتساءل عن مبلغ رواج حامض الكبريتيك في مصر .

لقد رأينا أن المقدار الذى يستهلك منه في القطر المصرى كان زهيدا جدا وقد شرحنا السبب في ذلك وهو أن ثمنه عند وصوله الى القطر يبلغ مبلغا لا يحتمل .

على أنه من الممكن تقدير الكمية التى ينتظر تصريفها من الحامض على الفور تقديرا قريبا من الدقة بقدر المستطاع .

تستهلك مصانع الغاز ٥٠٠ طن في السنة لمعالجة ما ينتج فيها من المياه النوشادرية وتحويلها الى سلفات النوشادر وهي سداد أزوتى فائق الجودة يحتاج اليه الزراع في نفس القطر .

ويستهلك صناع المياه الغازية وصياقل المعادن وأحباب المصانع وأحباب مصانع الصابون الخ نحو ١٥٠ طنا في العام . ولا ينتظر أن يقل ما يحتاج اليه صناع الكحول عن ٥٠ طنا . زد على ذلك أن مصانع السكر تشتري في كل سنة مقدارا من حامض الكلوريدريك وهذا الحامض يسهل استخراجه من ملح البحر اذا عولج بحامض الكبريتيك . ومن هذه العملية يمكن الحصول أيضا على سلفات الصودا مع حامض الكلوريدريك في آن واحد فيمكن اذا تقدير ما تستهلكه مصانع السكر من حامض الكبريتيك للحصول على حامض الكلوريدريك نحو ٢٠٠ طن . ولنفرض أن القطر يحتاج فيما عدا ذلك الى مائة طن تستهلك في وجوه أخرى فيكون مجموع ما ينتظر أن يستهلك في العام على الفور ١٠٠٠ طن من حامض الكبريتيك .

ولكن هذه المقطوعة ليست إلا شيئا قليلا في جانب تلك التى لن يلبث القطر أن يستهلكها في المستقبل القريب فقد رأينا أن انتاج حامض الكبريتيك بأسعار رخصية يؤدي الى انتاج طائفة من المصنوعات التى تعود على البلاد بأجزل المنافع .

لا شك أن أهم الوجوه التى يتفجع فيها يومئذ بحامض الكبريتيك هو معالجة الفوسفات الذى في الوجه القليل وتحويله بواسطة هذا الحامض الى فوق الفوسفات وهو سداد أصبح الزراع في جميع البلاد يهتمون على طلبه ولا نزاع في أن كل صناعة أخرى يستعمل فيها حامض الكبريتيك لا تمثّل شيئا مذكورا بجانب هذه الصناعة .

بقى علينا أن نبحث فيما اذا كان من المستطاع نقل الفوسفات الى الاسكندرية . أليس من الأوفق نقل الحامض اللازم الى المناطق التى فيها مناجم الفوسفات ؟ تعود فنقول انه ينبغي لهذا الغرض تسهيل الملاحة في النيل والترع . وهب أن نفقات النقل تظل عظيمة فجدربنا أن نذكر أمرا من الأهمية بمكان وهو أن هذه النفقات تبقى في البلاد ولا تخرج منها فانها تدفع الى الشغالة والفعلة والنوتية وأحباب المراكب من أهل البلاد .

ولكن حتى على فرض عدم الانتفاع بحامض الكبريتيك في عمل فوق الفوسفات فصناعة حامض الكبريتيك لا تزال مع ذلك أمرا واجبا لا بد منه .

لقد رأينا ما يعود على القطر من الفائدة إذا حوّلت المياه النوشادرية الناتجة في مصانع الغاز الى سلفات النوشادر التي فيها للزراعة منافع جمة .

بيد أن الأمر لا يقتصر على ذلك فإن حامض الكبريتيك هو أساس صناعة كثير من المواد وحسبنا أن نسردها سردا في هذا المقام :

حامض الكبريتيك — حوامض الكبريتوز والكلوريدريك والازوتيك والطرطريك والليمونيك والجليك والامتياريك والدهنيك والزيتيك والشحميك والفسفوريك والفلوريدريك والبوريك . ثم الكلور وحامض الكرونيك والمياه الغازية والشموع النهرية والصابون والفسفور .

سلفات الصودا وسلفات البوتاسا وسلفات النوشادر وسلفات الجير وسلفات الألومين وسلفات الحديد والزنك والنحاس والزرنيق والبطاريات الكهربائية وطلا المعادن والصبغة وبمجرد الدم ،

استعمال ملح البحر بالاشتراك مع حامض الكبريتيك — سلفات الصودا ، حامض الكلوريدريك ، الكلور ، الصودا الخام والمكررة ، ملح النوشادر ، الغضار الرمل ، الخايط المهمة ، الكلور المزدوج للصوديوم والألوميوم .

ماء الملاحات المالح — سلفات الصودا ، ملح المخبزيا ، ملح البوتاسا ، بوم .

حامض الكلوريدريك — يستخرج بواسطة معالجة ملح البحر بحامض الكبريتيك .

الكلور ، الايوكلوريت ، كلوريد الزنك ، صناعة السكر ، ملح النوشادر ، الجيلاتين ، الغراء . امرار منسوجات التيل والكان والقطن في المياه الحمضية ، استخراج السكر من الذرة ، تحضير حامض الكرونيك .

سلفات الصودا — الزجاج ، معالجة الحبوب ، تحليل أسستات الصودا للحصول على حامض النخل .

ان صناعة حامض الكبريتيك وسائر المواد الكيماوية لا تنتمي في أى مكان كبقا أنفق بل لا بد من توى شروط معينة لاختيار مكان المصنع .

فيبنى أولا أن يكون من السهل ايصال انطاعات اليه ونقل المصنوعات منه .

يتساعد من مصنع المواد الكيماوية روائع مضرة توجب ابعاده عن الأحياء المسكونة ومن المعلوم أن أبخرة الحوامض والقواعد تتلف بعض الأشياء وتضر بالمزروعات زد على ذلك أنه لا بد من تصريف المياه المتخلفة من المصنع الى مواضع يؤمن فيها شر هذه المياه وعدم تلوثها مياه الشرب .

ومن حسن الحظ أن هذه الشروط المختلفة التي قلما تتحقق بسهولة في كل مكان بأوروبا والتي هي عبارة عن عدة موانع وعقبات تضاعف نفقات العمل بايجاب انشاء طرق وقنوات وبلايص ومداخن شاهقة الخ ، قد توفرت جميعها بمدينة الاسكندرية في الأراضي المنعثة من المينا الى جسر حجر التواتية .

فهناك نجد المينا وتمر المحمودية الصالحة للاملاح والطريق الممتد على جانب القناة وجميع السكك الحديدية التي تقضى الى محطة القبارى وكافة الموارد التي تيسر للمصنع بسبب اقترابه من مدينة كبرى ثم

بحيرة مريوط التي يمكن أن تصرف فيها المياه المتخلفة . أضف الى ذلك أن هبوب الرياح الغربية يساعد على طرد الروائح المضرّة الى جهة البحيرة المقفرة . وقبلما يتفق توافر كل هذه الشروط كما هي متوافرة في هذا المكان .

النتيجة

ان نقل حامض الكبريتيك عظيم المشقة والكلفة مع أن نقل الحامضات التي يصنع منها أمر سهل قليل الكلفة .

انه يمكن جلب الكبريت المعدني من قبرص بواسطة مراكب شراعية بكلفة يسيرة . ويشترط بالطبع التحقق من امكان استيراد هذا الكبريت المعدني من قبرص بلا انقطاع . ان سائر الشروط المتعلقة بمكان المصنع والعمال الخ موافقة كل الموافقة . اذا فن الواجب أن يتيسر عمل حامض الكبريتيك في مصر بثن أقل جدا من سعره اذا جلب من الخارج . ان قلة الوارد من هذا الحامض في الوقت الحاضر ليست بحال من الأحوال دليلا على عدم الحاجة اليه .

فليس من الصواب أن يقال : "ان صناعة حامض الكبريتيك في مصر غير ضرورية لأنه ليس فيها صناعات كيمياوية" .

بل الواجب أن يقال : "انه ليس في مصر صناعات كيمياوية لأن حامض الكبريتيك لا يعمل في القطر المصري" .

ف . بورجوا

الملحق الرابع والعشرون

مذكرة عن الأسمدة الكيماوية في مصر وعلى الأخص من الوجهة الصناعية

ان ضرورة استعمال السباد أعنى وجوب المحافظة على خصوبة الأرض بأن ترد إليها العناصر التي امتصها النبات منها قد أصبحت من المسائل البدئية التي لا تحتاج الى شرح وتقرير .

أما المسائل التي لا تزال في حاجة الى البحث الطويل مع الصبر والجلد والتي لم يصل بعضها الى حل نهائى بعد فتتجهز على الأخص في معرفة الأساليب الواجبة الاتباع في استعمال الأسمدة على اختلاف أنواعها وفي معرفة ما لكل نوع من الشان في الاقتصاد الزراعى بحسب تركيبه والكمية اللازمة منه وسعره الخ وأخيرا في معرفة أحسن الوسائل الكفيلة بتدبير ما تحتاج اليه الزراعة من المواد باوفق الشروط وأكثرها ملاءمة .

قد عمدنا في هذه المذكرة الى تخصيص مسألة السباد من الوجهة الصناعية ولا سيما من حيث المكانة التي هي جديرة بأن تكون لها في الرق الاقتصادي لهذا القطر .

لقد أخذ استعمال السباد الكيماوى ينتشر في مصر وأصبح يعد من العوامل المهمة في رعايتها الزراعى والفضل في ذلك عائد الى المساعى التي بذلتها الجمعية الزراعية السلطانية منذ إنشائها في سنة ١٨٩٨ بهمة المفطور له السلطان حسين كامل .

وما فتئ المقدار المستهلك من السباد في ازدياد حتى سنة ١٩١٤ ثم أخذ يتناقص منذ نشوب الحرب لعدم وسائل النقل . ولكن لا شك في أنه متى عادت الحالة الاقتصادية العامة الى مجاريها فاستعمال السباد لن يلبث أن يعود سيرته الأولى من الانتشار بل أن يزداد توسعا عن ذى قبل .

تنقسم الأسمدة في مجموعها الى نوعين متميزين كل التميز :

(أولا) السباد الطبيعي ؛ (ثانيا) السباد الكيماوى (ويسمى أيضا الصناعى أو التكميل) .

(أولا) يندرج تحت عنوان الأسمدة الطبيعية الأسمدة العضوية وهى على نوعين فلما أن تكون من المواد البرازية كسرقين المزارع أو كالسحق الناتج من كسح المراحيض ولما أن تكون من الفضلات مثل كاسة المدن والمتخلقات الصناعية كالسحق الناتج من الحبوب الزيتية على اختلاف صنوفها وكالكلم المحفف والحواقر والجلود الخ .

ولا شك أن سرقين المزارع هو أحسن الأسمدة العضوية ولكنه بمفرده غير كاف اذا كانت الزراعة كثيفة كما هى الحال في مصر ولهذا يستعمل معه السباد الكيماوى ومن هذا سمي هذا السباد التكميل .

أما السباد الكيماوى المستمد من كاسة المدن فجدري بأن يسترعى نظر لجنة التجارة والصناعة لأن فيه مجالا مهما للحركة الصناعية . في المدن الصغيرة تكوّن هذه الكاسة في البقاع المجاورة للمدينة عن

بعد أو عن قرب وترك هناك حتى تختمر ثم يأخذها أصحاب المزارع . يتبد أن هذا لا يتيسر في المدن الكبيرة بسبب المخنورات التي تنشأ عن عظم الكميات المتراكمة من الكثاسة فلا بد أذا من استعمال وسيلة يئسى بفضلها تحويل هذه المواد الى سماد بأسرع ما يمكن . والطريقة الأساسية هي تفتيت هذه النفايات وجمعها بسدة حتى يتناقص حجمها ويسهل اختارها ومي تم هذا التفتيت والاختار أصبح لدينا مسحوق دقيق يوضع في الزكائب ويصير معدا لاستعماله في الزراعة على أن قيمة هذا المسحوق باعتباره سمادا ضعيفة على العموم وتختلف باختلاف عظما .

ومن الجلى أن هذه الصناعة جدية بالنشيط وإن لم يكن منها فائدة سوى المحافظة على الصحة العمومية في مناطق السكنى كالقاهرة والاسكندرية والواقع في أوروبا أن البلديات تخصص لها اعاتات معلومة وما هذه الاعانات في الحقيقة إلا مقابل المبالغ التي كان ينبغي انفاقها في رفع الكثاسة ونقلها الى أماكن بعيدة تفاديا من اضرارها بالصحة العمومية فهي لا تتضمن في نفس الأمر نفقات جديدة .

(ثانيا) تشمل الأسمدة الكيماوية على الأنواع الآتية :

(١) أسمدة آزوتية ؛ (ب) أسمدة فوسفاتية ؛ (ج) أسمدة بوتاسية .

(٢) أهم هذه الأنواع الأسمدة الآزوتية .

من المقرر أن الأزوت هو العنصر الذى تختقر اليه التربة المصرية أشد الافتقار . فهو أكثر المواد فائدة لها وأوفرها عائدة عليها .

وهو يكون على صور مختلفة :

(١) نترات صودا تحتوى على ١٥ ٪ من الأزوت .

(٢) سلفات نشادر تحتوى على ٢٠ ٪ من الأزوت .

(٣) سياناميد كلسيوم يحتوى على ١٥ ٪ من الأزوت .

(١) فاما نترات الصودا فأشيع الأسمدة استعمالا وهي ترد من بلاد شيل التي هي أعظم مورد للعالم بإجمعه فقد أخرجت من هذا السماد في سنة ١٩١٦ نحو ثلاثة ملايين من الأطنان . وتأثير هذا السماد عجيب في الفلال بنوع خاص فان الزكية التي تحتوى على ٩٥ كيلو منه تزيد محصول الفدان الواحد من أردب ونصف الى أردبين غلة ومن حل ونصف الى حلين تبنا . وقد بلغ مقدار ما استهلك منه في عام ١٩١٣ ٥٦٥٠٠ طن .

(٢) وأما سلفات النشادر لمعظمها ينتج في معامل الغاز بترشيع مياه النشادر بواسطة الجير الحى . ومي تخلص النشادر بهذه الكيفية تجمع على حامض الكبريتيك وقد كُفّت معامل الغاز بالقاهرة والاسكندرية عن مباشرة هذه الصناعة منذ تعذر عليها تدير حامض الكبريتيك بثن رخيص وهذا السماد يستعمل على الأخص في زراعة قصب السكر .

(٣) وأما سياناميد الكلسيوم (الجير) فهو مركب صناعى يحصل بواسطة تثبيت أزوت الهواء على كبريد الكلسيوم (الجير) تحت درجة حرارة عالية جدا (١٢٠٠°) ولذلك يسمى هذا النوع السماد التركيبى وتستعمل تيارات كهروكاثية شديدة في اجراء عمليات انتاج كبريد الكلسيوم وتثبيت الأزوت .

وكان معظم الوارد من هذا السماد يطلب اليها من إيطاليا ولكنها حظرت تصديره منذ عام ١٩١٥ وفى عزم الحكومة المصرية أن تنظر فى انتاجه بمصر بواسطة التيار الكهربائى الذى يمكن توليده من مساقط المياه بخزان أسوان . والبحث جار فى هذا الصدد سواء من الوجهة الفنية أو المالية .
والظاهر أن استعمال السياناميد يقتصر على زراعات معينة . وهو مع تعادل الظروف أحط من تترات الصودا التى تتحد مع الأرض اتحاداً أتم وأسرع . وقد أثبتت تجارب عديدة أنه إذا كانت نسبة ما تمتصه التربة من تترات الصودا ١٠٠ فبنسبة ما تمتصه من السياناميد لا يتجاوز ٧٠ . وهذه الأرقام تبين الشروط التى ينبغى مراعاتها فى استعمال السياناميد فانه لما كان مقدار الأزوت الموجود فى كل من التترات والسياناميد واحداً وهو ١٥ ٪ فلا فائدة من استعمال السياناميد إلا إذا كان ثمنه أقل من ٧٠ ٪ من ثمن التترات . وعلى ذلك فكلية توليد الوحدة الكهربائية فى أسوان ستكون العامل الفاصل فى إمكان استخراج السياناميد مع الفائدة .

(ب) الأسمدة الفوسفاتية توافق بنوع خاص النباتات الدرنية كالبطاطس وكذلك الخضروات كالبرسيم والفول والعسلس واللب الخ . والبرسيم هو الذى يستفد حتى اليوم الشطر الأكبر من هذا السماد . وهو يوجد فى الطبيعة بصورة ثالث فوسفات الكالسيوم هذا وحيث انه يصعب اتحاده مع الأرض وهو فى هذه الحالة لا يجرى عملاً أنهم يحولونه الى واحد فوسفات الكالسيوم أو فوق فوسفات الجير وهذا التحويل يحصل بواسطة معالجته بحامض الكبريتيك على درجة ٥٢ بوميه (Beumé) بنسبة تختلف حتماً باختلاف المادة المعالجة من غير أن تعتمد اعتماداً محسوساً على القانون الذى مقتضاه أن طناً من الفوسفات مع طناً من حامض الكبريتيك ينتجان ١٨٠ طناً من فوق الفوسفات . فمسئلة انتاج فوق فوسفات الجير تقتضى إذا مادتين أوليتين بمكان واحد من الأهمية وهما الفوسفات الطبيعى وحامض الكبريتيك .

فأما الفوسفات الطبيعى فيوجد بكثرة فى مصر إما فى وادى النيل بمديرية قنا وإما على سواحل البحر الأحمر .

ولما كان حامض الكبريتيك ليس من حاصلات مصر وكان استيراده من الخارج محفوفاً بالصعاب نظراً الى ارتفاع أجور نقله لما فى ذلك من الخطر لم يكن هناك بد من إرسال الفوسفات المصرى الى البلاد الأجنبية لتحويله الى سماد ثم استيراده بالثانى الى القطر فى صورة فوق فوسفات . تبين أن هذا الأمر الغريب المخالف للعقول لن يلبث أن يزول متى تحققت أمانة لجنة التجارة والصناعة وأثبتت فى مصر صناعة حامض الكبريتيك التى هى جدية بأن تجدد فى معالجة الفوسفات وحده سوقاً رائجة تكفل لها النجاح والرخاء . والواقع أننا إذا تأملنا بيان الوارد من هذا السماد فى خلال السنوات الست السابقة لعهد الحرب لنبينا أن استعماله قد أخذ فى الانتشار بسرعة عظيمة :

السنة	الطن	السنة	الطن
١٩٠٩	٢٢٥٥	١٩١٢	١١٤٩
١٩١٠	٢٣١٨	١٩١٣	١٣١٤٨
١٩١١	٩٤٩٧	١٩١٤	١٥٢٧٨

ولا شك في أنه لولا الحرب التي أوقفت حركة إصدار الفوسفات بصفته مادة أولية واستيراد فوق الفوسفات بصفته سمادا لاستمر هذا الازدياد بنسبة أعظم جدا من ذي قبل . على أن المقطوعية التي استنفدها القطر في سنة ١٩١٤ وهى ١٥٢٧٨ طنا كافية وحدها لتشغيل مصنع كبير لحامض الكبريتيك فانه بحسب المسمومات المذكورة آتاه و باعتبار السنة العاملة ٣٠٠ يوم لابد لانتاج هذا القدر البالغ ١٥٢٧٨ طنا من صناعة ٨٤٨٨ طنا من حامض الكبريتيك أعنى أكثر من ١٨ طنا في كل يوم . فلا غرو أن تتوسم لهذه الصناعة مستقبلا باهرا متى عاد استهلاك فوق الفوسفات الى سيرته الأولى من التوسع المستمر شأنه قبل الحرب ومتى أمكن استيراد الكبريت المعدنى الحافل بالمواد الكبريتية كالموجود مثلا في جزيرة قبرص وهى لا تبعد عن موانئ القطر المصرى إلا بأمال يسيرة .

وقد عرض منذ بضع سنين على المارفين بالشؤون الزراعية سماد فوسفاتى جديد أعنى: الافيوس . وقد شرعت وزارة الزراعة في فحص هذا السماد مع مقارنته بفوق فوسفات الجير فليس لنا أن نبدي رأيا في هذا الصدد قبل الاطلاع على نتيجة هذه المباحث .

(ج) الأسمدة البوتاسية قليلة الاستعمال في مصر فان تربتها بحسب الرأى الشائع تحتوى الكفاية من هذه الأسمدة وهى تصلح لبعض الأراضى الرملية والجيرية وتوجد بالأنواع الآتية :

كاينيت يحتوى على ١٢ ٪ من البوتاسا .

سلفات بوتاسا تحتوى على ٤٨ ٪ من البوتاسا .

كلورم بوتاسا يحتوى على ٥٠ ٪ من البوتاسا .

وأكثر هذه الأنواع انتشارا سلفات البوتاسا التى تستورد من المناجم الألمانية العظيمة في ستامفورث .

يوسف أصلان قطاوى

الملحق الخامس والعشرون

مذكرة عن السيسل

وجوه استعماله في الصناعة — زراعة — مزايا القطر المهرى على سائر البلدان من حيث زراعة السيسل وصناعاته — التجارب التي عملت في مصر تحت اشراف الحكومة .

السيسل هو ألياف نبات ذى أوراق على هيئة الحراب تنتهى بأطراف محدّدة ويجرى الألياف في هذا النبات على طول امتداد الورقة من أسفله الى أعلاه ومن هذه الألياف يعمل القنب المعروف بين التجار باسم قنب السيسل .

ونظرا الى ماهذنه الألياف من الفضل على سائر أنواع الخيوط والى تنوع وجوه استعمالها في الصناعة (فنه تعمل أنواع المفارش المنقشة وأمراس المراكب والحبال والدارة الخ) فالظاهر أن مجال انتاجها متسع الى غير نهاية وقد أحرز المشتغلون بزراعتها أرباحا طائلة وجمعوا منها ثروات كبيرة وما الرخاء المستفيض الذى نالته بعض ولايات المكسيك بهذه السرعة العظيمة إلا ثمرة اشتغالها بزراعة السيسل : نخص بالذكر ولاية اليقطن فقد كانت لا تنتظر غير الشقاء المزوال فقر المدقع من تربتها القاحلة المجدبة ولكنها أصبحت أثرى وأغنى ولايات المكسيك منذ توفرها على زراعة السيسل وكثيرا ما يشاهد المرء في ميناء برجرىسو ثلاثين سفينة واقفة في انتظار دورها للدخول الى الرصيف وشحنها بالألياف السيسل .

وفي أفريقيا الشرقية الألمانية يرجع تاريخ انشاء المزارع الأولى الى عشرين سنة مضت فلما نشبت الحرب الأوروبية العظمى كان يوجد بهذه المستعمرة نيف وثلاثون شركة كبيرة تشغل بزراعة السيسل وما حصل هذا التقدم إلا بسبب الأرباح الجزيلة التى أحرزها منشئوا المزارع وبفضل روج الإقدام التى عرف بها الألمانىون .

ولما كانت هذه الشركات توزع على مساهمها أرباحا وافرة لبثت أسهمها وهى لا تعرض فى الأسواق المالية مطلقا وهكذا بقيت ميزانياتها سرا مكتوما .

وقد ظهر اكتشاف حليث لن يلبث أن يؤدى الى مضاعفة هذه الأرباح على وفرتها فى الوقت الحاضر . ونبنى بذلك استعمال طريقة صناعية مبنية على الاقتصاد لاستغلال فضلات الألياف بحيث يستخرج منها حول نى بدرجة ٩٠ وبكية كافية لجعل الأرباح الناتجة منه معادلة للقوائد الناجمة من استغلال الألياف بمفردها . وقد عملت فضلا عن ذلك تجارب كىاوية أسفرت عن نتائج حسنة تبعث على الارتياح وتحقق الرجاء بإمكان الانتفاع بفضلات التكرير أعنى بفضلات فضلات الألياف لعمل نوع جيد للغاية من رب الورق وهو منبع آخر لأرباح جديدة .

ومع أن طائفة من المالىين الفرنسيين والمكسيكيين قد ألقت فى بلاد المكسيك شركة ذات رأس مال قدره خمسة ملايين من الفرنكات تدعى "الشركة الفرنسية المكسيكية لاستخراج الكحول

من الألياف“ فالخزم يقضى على أصحاب كل مشروع أن يفكروا حتى تظهر النتائج النهائية التي تسفر عنها أعمال هذه الشركة وأن يتحملوا ريثما تم التحسينات الأخيرة في هذه الصناعة الجديدة قبل أن يلحقوا بمزارع السيليس مصانع للتقطير طمعا في مضاعفة أرباح هـى الآن جزيلة وافرة .

ولكى يدرك القارئ مبلغ الفوائد العظيمة المدهشة التي تستفاد من مشروع زراعى صناعى مؤسس على زراعة السيليس واستغلاله مع ضمان رأس المال المستثمر فى المشروع وعدم استهدافه لأى نوع من الخطر نكتفى بإيراد بعض بيانات عامة عن السيليس وزرعه وحصله .

السيليس أشد النباتات اخشنة خشونة وأعظمها مقاومة ينمو فى جميع البلاد الحارة وينبت فى جميع أنواع الأرض على شرط أن لا يحوى شيئا من الأملاح .

ومن صفاته أنه لا ينجش الرطوبة ولا الجفاف وأنه يقاوم كافة التقلبات الجوية وأنه محصن من جميع الآفات لا يفنك به أى نوع من الأمراض أو الطفيليات المعروفة بل هو ينمو بمفرده غير محتاج الى معونة الانسان ومن المدهش أن تراه ناميا على الأخص فى بلاد المكسيك بين الحضا والحصاء أو على الصخور الجرداء متناسا غذاءه بارسال جنوره الصليدة الدقيقة فى بعض عروق يسيرة من التربة الجيرية لانتكاد محتاتها تريد على يفضح ستيتمرات .

ففى بلاد المنطقة الحارة حيث يكون من المستحيل مباشرة الزرع والرى على وتيرة منتظمة ينمو هذا النبات بلا حاجة الى معونة الانسان ومن غير سقى ولا سماد مكثفيا باستمداد الرطوبة اللازمة لبقائه من انداء الصباح ومن غيث السماء فى خلال الفصول المطيرة .

وعلى هذه الصفة يزرع السيليس فى جميع انحاء المكسيك حيث ينمو فى أرض قاحلة مجربة لاتصلح لأى زراعة سواه وحيث تقتصر العناية التي ينالها من زارعيه على تنقية الأرض التي حوله مرة أو مرتين فى العام .

بيد أن الذى كَوَّن ثروة ذلك القطر برقته إنما هو استغلال هذا النبات الشيطاني الثوم على أسلوب منظم فإن المكسيك وحدها تنتج أكثر من ١٨٠٠٠٠ طن من السيليس فى العام أعنى نحو ٧٥٪ من مجموع محصول العالم أما الجزء الباقي فتنتجه البلاد الآتية مرتبة على حسب أهميتها : الهند وأفريقيا الشرقية الألمانية بفزائر باهالا بخزيرة جاوه .

وإذا كان هذا النبات يستطيع النمو بلا أدنى تمهد ولا عناية ويستغل على هذه الصفة مع اجتناء الأرياح الجزيلة فى البلاد التي تحول فيها حالة الأرض وعدم وجود مجارى الماء أو ترع الزرى دون زراعته على طريقة علمية منتظمة فهذا لاينى أنه لا يصلح لهذا الضرب من الزراعة وأنه لا سبيل الى تجويد نوعه وتوفير محصوله شأن كل نبات سواه .

بل الأمر على عكس ذلك فقد تبين من المشروحات الحديثة فى جاوه وعلى الأخص فى أفريقيا الشرقية الألمانية أن السير على طريقة متقنة فى زراعة هذا النبات يؤدى الى زيادة المحصول .

وقد ثبت فى أفريقيا الشرقية الألمانية أن متوسط محصول القدم من السيليس يختلف عادة بين ٣٠ و ٤٠ ورقة فى السنة مع أنه فى أراضي المكسيك الجديدة لا يتجاوز على الأكثر ٢٥ ورقة .

على أن هذين القطرين (المكسيك وأفريقيا الشرقية الألمانية) الواقعين في المنطقة الحارة يشكوان كثرة الأمطار الملازمة لهذه المنطقة فانها تنهمر على المزارع بلا انقطاع أثناء فصل المطر برقته تقصر النبات بإفناص قوته الحيوية واضعاف منانة الألياف تلك المنانة التي عليها تتوقف جودة النبات وقيمته .

فلكى يصل محصول السيسل الى أقصى غاية الجودة والوفرة ينبغي زرعه في بلد قد اجتمعت له المزايا الجوية المعتدلة المتوفرة في بلاد المكسيك مع صلاحية أرضه لهذا النوع من الزراعة ومع سلامة نباته من مضار الأمطار الغزيرة التي تنزل في بلاد المنطقة الحارة تلك المضار التي يظهر أثرها في اضعاف النبات وفي إنمحاء الأعشاب المضرة حتى تغطي المزارع .

هذه الشروط تطبق جميعها على مصر حيث لا يتزل من المطر إلا التزم المتقطع أثناء الشتاء دون سواء من فصول السنة وحيث يمكن امداد النبات في كل فصل من الفصول بما يحتاج إليه من الرطوبة الأرضية اللازمة لنموه المعتدل وذلك برية ربا اختياريا معتدلا بفضل نظام الترغ الذي أنشأته الحكومة لتوزيع مياه النيل على جميع الأراضي الصالحة للزراعة .

وقد عملت تجارب في هذا الصدد على نطاق واسع فاجت كلها مؤيدة لآراء أصحاب المشروع وأثبتت فضلا عن ذلك أن الأراضي التي تنتج أحسن أنواع السيسل جودة وأوفرها محصولا هي تلك الأراضي الرملية الواقعة في منطقة الدلتا على أطراف الصحراء الليبية القديمة وهي لا تصلح لزراعة القطن مطلقا .

وفي هذه المنطقة قام الخبير الزراعي المسيو جوانيدس والحامى المسيو ماكس ريبو والمهندس المسيو كارابانوس بإنشاء مزرعة للتجارب تشتمل على نحو أربعين ألف نبتة من السيسل واختاروا لهذا الغرض مكانا بعيدا عن البحر بعدا كافيا حتى لا تتعدى إليه مؤثرات البحر وتقوم برية ترعة النوبارية الكبرى .

فثبت من الملاحظات التي جمعت أثناء ثمانية أعوام قضيت في البحث والتجربة أن محصول النبات أوفر منه في سائر البلاد المستجة لهذا الصنف وأن نوع الألياف أجود من أحسن الأنواع المعروفة منه .

والواقع أنه في نهاية العام الرابع بلغ متوسط المحصول من الأوراق الصالحة مبلغا يتراوح بين ٤٥ و ٥٠ عن كل قدم فإذا قترنا أن القدان يشتمل على ألف نبتة وأنت متوسط وزن الورقة يبلغ ٥٠٠ جرام وهو النهاية الصغرى كان محصول الألياف بعد استخراجها طنا واحدا على الأقل من كل فدان في المتوسط .

أما من حيث النوع فقد شهدت البيوتات التجارية المشتغلة باستيراد السيسل في فرنسا وإنجلترا كما شهد الخبيرون المشتغلون في معامل استخراج الألياف أن السيسل المصرى فائق الجودة وعرضوا عن الغينات المرسلة اليهم أرفع الأثمان التي عرضت في السوق وطلبوا إمدادهم بكميات غير محدودة .

يختصر حتى السيل في قطع أوراقه الناجحة أى تلك التى اكتسبت الصفات اللازمة ويختلف طول هذه الأوراق من ٠.٨٠ متر إلى ١.٥٠ مترو يتراوح وزنها بين ٠.٥٠ كيلو و ٢ كيلو . أما وزن الألياف بعد استخلاصها فقد بلغ في المتوسط بحسب التجارب التى عملت في مصر ٥ في المائة من مجموع وزن الورقة وهذه النسبة أرفع مما يناظرها في سائر البلاد المشبعة لهذا الصنف .

يختلف عمر نبات السيل بين اثني عشر عاما وخمسة وعشرين عاما ولكنه في مصر لا يتجاوز الحد الأول عادة بسبب الأحوال الجوية وكثافة الزراعة وهو يتوالد من تلقاء ذاته فان جذوره تنبت في كل عام فسائل صغيرة يختلف عددها بين ١٠ و ٥٠ .

وبعد انقضاء خمسة أشهر أو ستة تفصل هذه الفسائل عن النبات الأصلي وتزرع في مشاتل فهذه الوسيلة القليلة الكلفة يمكن توسيع نطاق المزرعة وقد تصبح هذه الفسائل فيما بعد موردا مستقلا لأرباح عظيمة .

فهاك إذا نبات زراعته من أسهل ما يكون ونفقاته من أقل ما يستطاع ومحصوله مضمون على الدوام إذ ليس في طاقة أى حشرة أو حيوان طفيل أن يقتك بأوراقه ولعل السبب في ذلك حرافها الكاوية .

ولا حرج على القائل اذا قال انه ليس في العالم زراعة أقل خطرا وبالتالي أضمن لرأس مالها من زراعة السيل .

أما الأرباح التى تجني منها فأجل وأوفر مما يرجى تحصيله من أى زراعة سواها تباشر على نطاق واسع . ولما كانت هذه الزراعة لا تقتضى شيئا من المصاريف تقريبا وكانت النفقات الوحيدة تنحصر فيما يدفع أولا وآخرا عند انشاء المزرعة في ابتداء المشروع فمن السهل جدا تقدير الربح الصافي على أقل فرض بعد خصم المستهلكات في الاستعمال بمقدار ٣٠٪ من رأس المال اللازم لانشاء مزرعة مساحتها في أول الأمر ٢٠٠٠ فدان على أن هذا الربح جدير بالزيادة والنمو بنسبة عظيمة متى اتسع نطاق العمل وأصبح يشمل عدة آلاف من الأفدنة .

كان سعر الطن من السيل في الأسواق قبل الحرب ٤٠ جنيا اذا كان من النوع المستنبت في أفريقيا الشرقية وهو قريب الشبه جدا من النوع المصرى . وكان هذا السعر يصعد أحيانا حتى يبلغ ٦٥ جنيا ولكنه لم ينخفض مطلقا عن ٢٠ جنيا وذلك بالنسبة للنوع المعاد المستنبت في بلاد المكسيك وثمان هذا النوع الأخير كان دائما ينقص بمقدار ٣٠٪ عن سعر السيل الأفريقى .

ومنذ نشوب الحرب ارتفعت الأسعار بدرجة عظيمة فبيع الطن من السيل المصرى في لندن بسعر يتراوح بين ٧٠ جنيا و ٩٠ جنيا بل بيع بأكثر من هذا السعر في نفس القطر لاستعماله في الأغراض المحلية .

فاذا فرضنا أن سعر الطن من السيل المصرى الفائق الجودة هو ٣٠ جنيا أى أقل من المتوسط المذكور آنفا وفرضنا أن متوسط ربح الفدان هو طن واحد كانت قيمة المحصول الخام من الفدان الواحد ٣٠ جنيا في المتوسط .

أضنف الى ذلك أن مزينة القطر المصرى على مسائر البلاد في هذه الزراعة تزداد وضوحا وثبوتا بالأمور الآتية :

- (١) كثرة الأيدي العاملة ورخص أجور العمال ؛
- (٢) سهولة وسائل المواصلات وقلة كلفتها بحيث يمكن نقل البضاعة من المزارع الى موانئ التصدير بنفقة يسيرة ؛
- (٣) قرب مصر من البلاد الكبرى التي تستورد هذا الصنف وفي ذلك توفير لجانب عظيم من نفقات الشحن كما فيه توفير لرسوم المرور في قناة السويس تلك الرسوم التي تدفع عن السيل الوارد من جاوه والهند وأفريقيا الشرقية الآسيوية .

وقد عمد المسيو جوانيدس والمسيو كارابانوس والمسوريو بعد استيفاء البحث في المسائل المختلفة المرتبطة بهذا المشروع الى انشاء مزرعة للتجارب في مساحة قدرها خمسون فداناً من الأرض الرملية في أحسن الأماكن الملائمة لارتفاع هذه الزراعة في المستقبل .

وقد وقع اختيارهم على مكان في جهة قبور الأمراء بمديرية البحيرة توافرت فيه كل الشروط اللازمة لمصلحة الأرض والجو ويبعد عن الاسكندرية بمسافة ساعتين ونصف بالسكة الحديدية وفيه محطة للقطارات يبعد من الشمال خط السكة الحديدية ومن الجنوب ترعة الري الكبرى .

وهذه البقعة التي خصصت للتجارب محاطة بمساحات واسعة من الأرض البراح كلها قد توافرت فيها الشروط الملائمة وهي ملك الحكومة .

وكان الغرض الذي يرمي اليه أصحاب المشروع حمل الحكومة المصرية على الاهتمام بأمر التجارب التي يباشرونها ومد يد المساعدة الفعالة تسهيلا لتكوين أقل مشروع مالى من نوعه وضمانا لارتفاع هذا العمل الذي يرجون فضله أستغلال تلك الزراعة في مصر .

وقد حصل أصحاب المشروع من وزارة المالية ومن وزارة الأشغال العمومية على معونة نفيسة ونالوا منها أعظم التشجيع بناء على التقارير الحسنة التي كتبتها في تحييد المشروع مصاحبة الزراعة بعد أن كلفتها وزارة المالية تحقيق التجارب ومراقبتها .

ولا غرو فقد أدركت الحكومة المصرية أن المشروع الذي مدت اليه يد المساعدة يهم المصاحبة العامة لهذه البلاد وربما أدى من الوجهة الاقتصادية الى فتح مورد جديد يزيد ثروة القطر بسرعة عظيمة ونفقة يسيرة .

وبناء على هذا الاعتقاد رضيت الحكومة أن تخرج - لفائدة أصحاب المشروع - عن القاعدة المعتادة التي وضعتها لنفسها وهي عدم التصرف بشئ من الأملاك الأميرية الخاصة تصرفا يسرى على مدّة طويلة من الزمن في مصلحة الأفراد .

وبيان الأمر أن الحكومة وافقت على تأجير مساحة قدرها ٢٠٠٠ فدان لمئة خمسين عاما من الأرض الواقعة مباشرة في جوار مزرعة التجارب والمحدودة من احدى الجهات بخط السكة الحديدية

ومن الجهة الأخرى بقعة النوبارية الكبرى وهي تجرى على طول الأرض المؤجرة من الناحية الجنوبية . وفي هذه الأرض محطتان من محطات السكة الحديدية أحدهما في طرفها من جهة الشرق والأخرى في طرفها من جهة الغرب .

وقد أعطيت الأرض لأصحاب المشروع بأجرة معتدلة للغاية وبذلك حصلوا بقعة ملائمة كل الملازمة وبجواردة لزراعة التجارب على الأرض اللازمة لتحقيق النجاح المؤكد لمشروعهم ولضمان ارتفاعه في المستقبل .

والواقع أن أصحاب المشروع قد اتفقوا مع الحكومة على أن تمهد سبيل التوسع للشركة المزمع انشاؤها متى قامت هذه الشركة بتجارب الزراعة والاستغلال في الأتني فدان المؤجرة لها وذلك بأن تنازل الحكومة للشركة مباشرة عما تحتاج اليه من الأراضي المجاورة اللازمة لتوسيع نطاق المشروع على سبيل التدرج .

ان أصحاب المشروع بمحصلهم على عقد التنازل هذا من الحكومة المصرية مع ما جمعه من المباحث واستنتاجه من التجارب جديرون أن يختبوا أعظم عقبة تحول دون تكوين أمثال هذه الشركات في بلد لا تزال فيه الأملاك الزراعية غالبية الثمن مجزأة الى قطع صغيرة . ونعني بتلك العقبة تعذر الحصول على الأراضي اللازمة في الظروف المناسبة من حيث موافقة الموقع وملاءمة الجو وصلاحيه التربة أو عدم التمكن من ابتاع هذه الأراضي إلا بأثمان باهظة تكون مانعا دون سرعة ارتفاع المشروع .

فيفضل التنازل الممنوح من الحكومة المصرية سيكون الأمر على عكس ما تقسم لأن الشركة ستكون في أول الأمر غير مشغولة بالبال بحمل النفقات التي كان ينبغي تديرها من ريع الأرض المستغلة لولا عقد التنازل . قستطيع بهذه الصورة أن تستعمل موارد رأس مالها في تحسين معداتها الزراعية والصناعية وفي إحكام تطبيق أحدث الأساليب العلمية على طرق العمل في معاهدها وتخيا لتوفير المحصول المنتظر وتقريب الموعد الذي يستطيع فيه المساهمون اجتناء الأرباح الجزيلة من المشروع .

هذا وقول في الختام ان تشجيع الحكومة المصرية وتأييدها لهذا المشروع الجديد الذي ما فتئت تقنى خطواته الأولى وتراقبه في مبدئه ثم عززها الصريح على تمهيد السبيل لانشائه وتبينة الأسباب لارتفاعه كل هذا ينبغي أن يكون في نظر المساهمين المستقبليين خير كفييل بضمان المشروع الذي ينضمون اليه وأصلق بشير بالمستقبل الباهر العجيب الذي ينتظر له .

(الامضاء) جوانيدس

مذكرة اللجنة

من المفيد أن نضيف الى تقرير المسيو جوانيدس آراء بعض الثقافة الخبيرين بهذا الموضوع في اختيار أحسن الأراضي الصالحة لزراعة السيسل .

قال المسيو ليستردوي الخبير الذي عهدت اليه حكومة الولايات المتحدة درس النباتات ذات الألياف بنوع خاص :

”أفضل الأراضي الصالحة لنمو السيسل هي الأرض الكثيرة المسام الجيدة الصرف وهو ينمو كذلك في الأرض الطينية شأنه في جواره وجزرهاوى ولكن على شرط أن تحرث هذه الأرض حرثاً جيداً وأن تتعهد تمهيداً حسناً . فقد ثبت بوجه قاطع من تجربة عملت في هاواى أن ترك الأرض بلا تمهيد يؤدى الى نتائج وخيمة وبيان ذلك أنهم زرعوا السيسل في نصف فدان وتركوا الأرض بلا تمهيد فلم يتجاوز طول النبات ٣٠ بوصة ومع أن معظم الشجيرات لبث حيا فقد بقي في حالة تشبه حالة الجمود . وكان حول هذا النصف فدان أرض لا تختلف عنه في شئ مطلقاً ولكنهم أحسنوا تمهيدها فلم تحض ثلاث سنوات على بذر البذور التي هي من نفس النوع المزروع في الأرض المهملية حتى بلغ ارتفاع النبات ما بين ثلاثة أقدام ونصف وأربعة أقدام . وقد زرعت هذه الشجيرات بكيفية تمنع التربة من تكوين قشرة على سطحها وتحول دون اندماجها بحيث لا يتخلل الهواء وكانت الأرض المستخدمة مكوّنة من تربة طينية حمراء وكية ماء المطر النازل عليها تبلغ ٣٥ بوصة في العام . ولا يستطيع النبات أن ينمو بهذه السرعة اذا قلت كمية ماء المطر عن ٣٠ بوصة إلا اذا استعاض من ماء المطر بانداء غزيرة .

وقد شاهدت في فلوريدا الجنوبية بعض شجيرات السيسل نابتة في أرض بها مقدار وافر من ملح البحر وكان ارتفاع هذه الشجيرات لا يقل عن الارتفاع المعتاد ولكني لا أظن نموها وبقائها على قيد الحياة دليلاً على صلاحية الأرض المالحة لزراعة السيسل لزراعة رابحة .

والظاهر أن نبات المساجى الذى يزرع في جزر الفيليبين يستطيع مقاومة ملح البحر بسهولة أكثر من السيسل .

وقد قال الدكتور ك . برون الخبير الزراعى في أفريقيا الشرقية الألمانية عند الكلام على أفضل الأراضي الصالحة لزراعة السيسل : ”ينبغي اجتناب الرمل النقي والطين والمياه الراكدة“ . وأورد المسيو كيندس الخبير الزراعى في أفريقيا الشرقية الألمانية أيضا عدة بيانات عن زراعة السيسل في أرض غمرت بماء البحر أى بالماء الملح . وقد نما النبات في هذه الظروف إلا أن نوعه قد تغير ويظهر أنه أدرك قبل الأوان دور الإزهار الذى يسبق الموت .

وقد أشار المسيو كيندس الى ضرورة مباشرة التجارب لتقدير محصول الألياف ومبلغ نمو النبات المزروع في هذه الظروف ولكن الظاهر أن نتائج هذه التجارب لم تشر بعد .

وقد لاحظ عالم ألماني آخر وهو الدكتور ناجيولان القوم ما يرحوا يهملون الناحية الفيسيولوجية من المسئلة اهمالا تاما وهو يعتقد ان السيسل قد ينمو ويتركو في بقعة تكون في الظاهر على تقصص مطالبه ويعطى ذلك بأن كمية الماء التى تمتصها جذور السيسل يسيرة جدًا ويقول ان البقاع المملوءة بالمستقعات في أفريقيا الشرقية والتي هي مع ذلك من الأراضي التى يغمرها المد لا تدخل في جذور السيسل من الماء أكثر مما تفعل فيافي ”اليقطان“ .

أما فيما يخص كمية الماء اللازمة لنبات السيسل فلا سبيل الى إيراد بيانات مضبوطة بيد أنه ينبغي ولا شك إجراء تجربة على زراعة السيسل بواسطة الرى في أرض قاحلة جدًا بحيث لا يستطيع النبات

أن ينجو فيها ويتركه . وقد قال السيد دافيد برين من جمعية جاردن كيو النباتية الملكية ان الافضل على الأرجح رى الأرض ربا معتدلا متقطعا فان طول بقاء الماء في باطن الأرض جدير أن يؤذى جذور النباتات بحرقها من الهواء كما حصل ذلك في أفريقيا الشرقية الانجليزية .

وقد كتب المسيو هيرون العضو في شركة موزامبيك ما يأتي :

”ان الرأي القديم الذي يقول بأن السبيل يستطع النماء في أجذب تربة رأى خطأ لاحقة فيه على الاطلاق . إذ الواجب أن يبذل من العناية في اختيار الأرض الصالحة لزراعة السبيل مثل ما يبذل في اختيار الأرض الصالحة لزراعة قصب السكر أو البن أو الذرة أو أى محصول آخر . والأرض المستعملة لهذه الزراعة في كيليان وعلى نهر شير تستطيع دائما أن تنتج محصولين بحيث يستطيع النبات أن ينمو بلا انقطاع خلال أربعة عشر عاما . أما في غابة شوبانجو فالترية هناك عميقة جدا وتحتوى على نسبة عظيمة من المواد العضوية حتى ان البقعة الواحدة تنتج ثلاثة محاصيل متوالية أى أنه بعبارة أخرى يمكن استخدامها ٢١ سنة متوالية“ .

وقد اشتهرت مزارع السبيل في أفريقيا الشرقية الانجليزية وأفريقية الشرقية الألمانية بما تعطيه من النتائج الحسية وقد زارها المسيو وجيلورث قبيل الحرب بمدة يسيرة وكتب عنها ما يأتي :

”ان أعظم منتج لألياف السبيل هو الشركة الألمانية المعروفة باسم ”أوستافرباكنيس جيسلشتافت“ ويرمز إليها بالحروف D.O.A.G. ويقدر رأس مالها بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ مارك (أى ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه) ولها عدة مزارع في الشمال وفي الجنوب من المستعمرة . وهناك أيضا تسع شركات أخرى رأس مال كل منها ١٠٠٠٠٠٠ مارك (أى ٥٠٠٠٠ جنيه) ويبلغ عدد المزارع ٤٧ يقدر قيمتها بمبلغ ٣٨٠٠٠٠٠٠ مارك (أى ٩٣٥٠٠٠ جنيه) . ويتوفر على زراعة السبيل دون سواء واحد وعشرون مزرعة من هذه المزارع . وكانت قيمة السهم من هذه الشركات تبلغ قبل الحرب ٣٣٥ مارك (القيمة الاسمية ١٠٠ مارك) وكانت قيمة غيرها تتراوح بين ١٣٥ و ٢٠٠ مارك (القيمة الاسمية ١٠٠ مارك أيضا) ومعظمها مسجل في ألمانيا“ .

القسم الرابع - مذكرات متنوعة

الملحق السادس والعشرون

وجوه الانتفاع بالكهربائية في القطر المصري ، حالتها في الوقت الحاضر ،
بيان ما يمكن أن تصير إليه في المستقبل

ينبنى على الباحث في مسألة استخدام المحركات الكهربية في الصناعات الصغيرة أن يبدأ بتأملها من أعم الوجوه بصرف النظر عن الحالات الخاصة بالقاهرة والاسكندرية .

ومهما أكره القارئ هذا القول فمن المحقق أن استعمال المحركات الكهربية جدير بأن يحل مشكلة من أعضل المشاكل الاجتماعية حلا مرضيا مقبولا إن لم يكن حاسما كاملا .

والواقع أن انتشار الصناعات الكبيرة لا يقتصر على حشد الرجال حتى يردفهم بالنساء في المصانع الضخمة العظيمة ولا غرو فالنساء وإن كنَّ أقل نشاطا يترن عن الرجال بالمهارة في بعض الأحيان ويرخص الأجور على الدوام .

فاذا أسفر الصباح اقترب الرجل والمرأة وذهب كل إلى ميمنه أما الأطفال فيرسلون إلى بعض الملاهي أو المدارس وهكذا تنعم الحياة العائلية وتنقوض أركان الأسرة إذ لا يعود لدى الأم وقت لتفرغ فيه لأحوالها الداخلية وشؤونها المنزلية بل ترجع إلى بيتها مساء وقد أنهكتها اشتغالها أثناء النهار بعمل محصور محدود لا يفيد السير من الأجر إلا بانتاج الكثير من الشغل حتى إذا عاد الرجل إلى مأواه لم يجد إلا منزلا قدرا مهجورا موحشا كثيبا فلا يسعه غير الانجاء إلى رفاهه واخذانه بين جدران الحانات والمواخير وهكذا يحز الشررا ويولد البلاء بلاء .

ولكن الأمر يختلف كل الاختلاف إذا أقيمت الورشة بين أكلاف الأسرة . هنالك يحفظ مكان الحياة العائلية ويستطيع الرجل أن يمارس عمله تحت سماء منزله حتى إذا فرغت زوجته وسائر أفراد الأسرة من النظر في شؤون البيت انطلقوا يعاونونه وبذلك تصان العائلة من التفتك ويحفظ ناموسها من التهلك .

ولهذا النظام في مصر فائدة جزيلة أخرى وذلك أنه يمكن الزوجة المسالمة ، التي لا تستطيع الخروج من بيتها إلا قليلا ، من الاشتغال في متربها .

غير أنه لا سبيل إلى حل هذه المسئلة ، مسألة الورشة العائلية ، إلا بالتقن من تقسيم القوة المحركة إلى ما لا نهاية . إذ ينبغي تجزئة القوة المنبعثة من مصدر واحد والتي تهتر بالآلاف مؤلفة من الخيول البخارية إلى أجزاء صغيرة من حصان ونصف حصان وربيع حصان توزع على بيوت العمال . وينبى أن لا تستلزم هذه القوى الصغيرة معدات كبيرة حتى لا تنقل أجرة البيت كما يجب أن لا تحدث ضوضاء عالية تجعل المنازل غير صالحة للسكنى .

فالمحرك الكهربائي هو الذى يلازم كل هذه الأغراض أحسن ملاءمة. وإنك لتشاهد فى الاسكندرية مطابع الجرائد الكبيرة مركبة فى بيوت معتلة للأجار وجميع المكابس التى فى هذه المطابع تدار بقوة محرك لايشغل أكثر من متر مربع ويطلق بواسطة محبس يزاح من مقفه .

فالمطلوب فى هذه الحالة توصيل القوة الى محرك كهربائي صغير مركب فى المنزل على شرط أن يكون هذا التوصيل مقترنا بشروط اقتصادية لتحويل دون تنفيذه .

وكما أن انتاج كيات عظيمة من صنف بعينه يكون أرخص جدًا من انتاج كيات صغيرة منه فكذلك تكون كلفة القوة الموزعة فى أنحاء مختلفة أعظم جدًا من كلفة القوة المحصورة فى نقطة واحدة . مثال ذلك : أن ألف محرك ذى حصان واحد تستهلك من القوة مقداراً أعظم جدًا مما يستهلكه محرك واحد ذو ألف حصان . ولا غرو فان نقل القوة — شأن كل نقل سواء — لا يتم بدون عن . لأن هذا النقل يقتضى توزيع القوة المنبعثة من محركات قوية تدور بضغط مرتفع فى محطة مركزية ويكون هذا التوزيع بإجراء القوة المذكورة فى شبكة من الموصلات ثم ينحى نحوها الى تيارات منخفضة الضغط حتى تنتهى الى المحرك المعد لاستخدامها . وقد يستلزم هذا النقل أو التوزيع من استهلاك رأس المال ويسبب من الفقد ما يجعله أعظم كلفة وأفدح مؤنة من انتاج القوة نفسها . النتيجة : أن القوة الموزعة على المنازل بكيات صغيرة تكون أعظم كلفة منها فى مكان انتاجها .

إذا تبين طينا أن نبحث فى كلفة القوة الكهربائية فى محل انتاجها وهنا يعترض الباحث عامل قد يؤدى الى تدمير الحالة الصناعية لقطر برمتة نعى "الفحم الأبيض" والمراد بهذا التعبير الغريب مساقط المياه وكما أن "الفحم الأسود" يمثل شطرا من قوة الشمس المنسفرة فى الأرض منذ بدء الخليقة كذلك مساقط المياه تستمد قوتها من الحرارة الشمسية وهى مورد لاينضب من القوة الصالحة للاستخدام فى وجوه لا تحصى . وطريقة الانتفاع بهذه القوة هى فى الأصل من أبسط الأمور فاما لا تقتضى غير توجيه الماء المنبعث من أحد الناييع الى بعض المساقط المرتفعة ثم الانتفاع بقوة انحدار الماء من هذا المسقط فى ادارة آلة مائية سواء كانت طربينا أو طارة وهذا كل ما فى الأمر . فاذا كان الطربين يتسلط على دينام تحولت القوة المائية الى قوة كهربائية يمكن نقلها خلال أبعاد شاسعة الى أماكن استخدامها .

ولكن المتأمل فى هذه المسئلة يتبين أن هذه القوة إنما هى حاصل ضرب عاملين : كمية الماء المستخدم وارتفاع المسقط . وعلى حسب ما يكون لأحد هذين العاملين من التفوق يختلف وجه المسئلة من الجهة الاقتصادية اختلافا كبيرا .

فمثلا إذا رفع إنسان ١٠٠ كيلوجرام مسافة مترواحد أو اذا رفع عشرة كيلوجرامات مسافة عشرة أمتار كان الشغل الناتج فى الحالتين ١٠٠ كيلوجرام متر ولكن الجهد المبذول فى الصورتين يختلف اختلافا مبينا .

كذلك اذا انتفعنا بانحدار عشرة أمتار مكعبة من الماء ساقطة من ارتفاع ١٠٠ متر أو اذا انتفعنا بانحدار مائة متر مكعب من الماء ساقطة من ارتفاع عشرة أمتار كان الشغل الناتج فى الحالتين متساوى المقدار ولكن الظروف الاقتصادية تختلف تفاوتاً كبيرا .

ففي الحالة الأولى حيث يكون مقدار الماء قليلا وارتفاع المسقط عظيما (شأن مساقط جبال الألب وسافوى والبرانيز) يمكن حصر المياه بواسطة معدات وأجهزة قليلة الكلفة ثم تسيرها في أنابيب صغيرة القطاع وتوصيلها الى طرايين صغيرة الحجم تكوّن بسرعة عظيمة جدا . ويمكن الوصول الى جميع هذه الأغراض بنفقات يسيرة فالأمر لا يحتاج الى رأس مال كبير . وذلك هو الحل الشافي الواقي للمشكلة وهو الواقع في سويسره والدوفينه وسافوى وفي مناطق البرانيز حيث لا يكاد انتاج القوة الكهربية يقتضى شيئا من النفقات حيث يشاهد الانسان حقير الاصطبلات المتغلغلة في مجاهل الجبال تتلأل بالألوان الكهربية .

أما في الحالة الثانية حيث يكون مقدار الماء عظيما وارتفاع المسقط يسيرا فان كلفة انتاج القوة الكهربية قد تبلغ مبلغا فادحا بسبب الحاجة الى رأس مال ضخم إذ لابد حينئذ من تركيب معدات عظيمة لحصر كميات الماء الجسيمة ومن استعمال أنابيب كبيرة القطاع لتوصيل المياه الى الطرايين ومن استخدام طرايين عظيمة الحجم جدا للانتفاع بهذه الكميات الهائلة من المياه . ومن الأمثلة على هذه الحالة الأجهزة المعدة لاستخدام تيارنهر الرين بناحية جوناك على مقربة من ليون فقد بلغت تكاليفها مبلغا طائلا بيد أنه لما كان هذا العمل يوزع الكهربية على مصانع ليون وهي بلدة من أكبر المدن الصناعية فهو يؤدي الى صناع هذه المدينة خدمة جليلة لأنهم بفضلها يتمتعون بالمزايا المذكورة آنفا مما ينشأ عن توزيع القوة الكهربية على محركات صغيرة مركبة في المنازل .

ولربما كان هذا المقام غير موضع للقول بأن استخدام خزان أسوان لتوليد القوة الكهربية ونقلها الى أبعاد شاسعة ليس — فيما يربح — من المنفعة والفائدة بحيث يراه بعض الناهيين مذاهب التوهم والتخيل . إذ الواقع أن هذه المسئلة تدخل في باب الحالة الثانية نعتي كميات عظيمة من الماء ومسقطا قليل الارتفاع . وهو ما يقتضى رؤوس أموال عظيمة ولكن هناك فضلا عن ذلك عقبة كؤودا أخرى وهي أنه كلما انخفض مستوى الماء المحبوس في الخزان نقصت القوة الكهربية المولدة . لهذا نرى أن اليوم الذى تنفذ فيه مصانع القاهرة بتيار كهربائى وارد من أسوان لا يزال بعيدا جدا . على أنه يمكن بلا ريب الانتفاع في خلال جزء من السنة بقوة الماء المنصهر من الخزان عند ما يبلغ أعلى منسوبه وذلك مباشرة بعض الصناعات الزراعية في الجهات القريبة من أسوان أما تقل هذه القوة الى القاهرة فلمر لا يزال مطويا في حجب الشك .

وربما توصل الانسان قبل ذلك الى الانتفاع مباشرة بقوة الأشعة الشمسية المنعكسة عن المراى كما أشار الى ذلك المهندس الفرنسي موشو وكما فعل أركيميديس في الأزمان الخالية حينما أحرق سفن الأعداء بواسطة المراى المحرقة .

وإذ كما قد استطردنا الى ذكر الانتفاع بالقوة الكهربية في الأعمال الزراعية بغدربنا أن نشير الى أمر من الأهمية بمكان وذلك أنه ينطق في كل عام بالوجه البحرى مقدار هائل من النعم لادارة آلات رافعة لم تراع في وضعها قواعد الاقتصاد فانها من النوع الثابت ذى العادم المطلق وهي تدير مضخات سيئة الوضع في أغلب الأحيان الخ وقد لاحظ مهندس بارع من أصدقائى يدعى المسبو مونيرا — وهو مصيب فيما يقول — أن كمية وافرة من القوة تذهب ضياعا في رفع الماء على غير جدوى بواسطة هذه

المضخات العديدة فإن الماء المرفوع يعود الى الانحدار في المكان الذي يستعمل فيه واعتقادي أنهم اذا أنشؤا محطات مركزية في مواضع مناسبة وأعدوا فيها محركات حديثة اقتصادية (كمحركات ديزول مثلا) لاستطاعت هذه المحطات أن تفي بحاجة منطقة زراعية عظمى ويستغنى عن آلات الري النابثة بتلك المحركات السهلة الادارة والنقل ولا تستهلك القوة المحركة إلا رجباً تكون دائرة فقط والواقع أن هذا وجه من وجوه الانتفاع بالكهربائية كان يجب أن يسترعى أنظار الباحثين من زمن بعيد وقد شاهدنا مثالا على ذلك منذ عدة سنين في بعض الأملاك العظيمة التابعة لمصلحة الأملاك الأميرية .

ويمكن جدا إنشاء أمثال هذه المحطات المركزية في بعض المراكز الصناعية أيضا كدمياط والمحلة الكبرى الخ .

نحن لا ننكر أن الوقود غال في مصر وأن الظروف هنا ليست موافقة ملائمة شأنها في البلاد التي منت عليها الطبيعة بنعمة "الفحم الأبيض" ولكن يلاحظ من الجهة الواحدة أننا اليوم نستطيع انتاج القوة بواسطة محركات متقنة لاستهلاك إلا القدر اليسير من الوقود ومن الجهة الأخرى أن إنشاء الورش العائلية لا سيما في البلاد الاسلامية خليق بأن ينتج من الفوائد الاجتماعية ما يجعل مسألة الوقود في المنزل الثانية من الأهمية والمسألة على كل حال جديرة بانعام النظر وتدقيق البحث .

لننظر الآن في الحالات الخاصة بالقاهرة والاسكندرية :

قد عهد في إدارة هاتين المدينتين الى شركة الغاز المركزية "ليبون وشركاه" ويوجد في كل منهما محطة مركزية كبيرة توليد التيار الكهربائي بالطريقة المترددة والواقع أنه لما كان نطاق الانارة مترامي الأطراف لم يكن هناك بد من استعمال التيار المتردد المرتفع الضغط ولكن توزيع التيار وهو على هذه الصفة في مدينتين عظيمتين ينبغي أن تراعى فيهما مقتضيات حسن النطق يستلزم إنشاء مجار تحت الأرض منزول بعضها عن بعض بمسافات واسعة كما يستوجب استخدام محولات تحول ضغط التيار الى المقادير اللازمة للتوزيع من ١٠٠ فولت و ٢٠٠ فولت . فيتضح من ذلك أن كلفة القوة الكهربائية لابد أن تكون في مكان الاستعمال أعظم جدا منها في مكان الانتاج أضف الى ذلك أننا هنا محرومون من المزايا الاقتصادية التي للفحم الأبيض . ونرى عن الذكريات المحركات البخارية تحتاج الى الفحم وفي كان الفحم أحد الحاجات اللازمة لصناعة من الصناعات انضج للتأمل مبلغ الأهمية التي تكون لهذا العنصر في مصر . على أنى لا أتكلم الآن إلا عن الظروف المعتادة في وقت السلم . أما في الوقت الحاضر فإيمان الفحم تكاد تكون عقبة لا تذلل .

وفضلا عن ذلك فرووس الأموال المستغرقة في تركيب الآلات البخارية القوية والمرقذات الكهربائية تبليغ في مصر مبلغا عظيما وهي أعظم جدا عما تبذره في أوروبا وهذا أمر يدهش فإن بعد المسافة وصعوبة النقل وكلفة التركيب كل هذا وما شاكله يقتضى تفقات اضافية . زد على ذلك أن هذه الأموال لا يمكن استثمارها في مصر واجتناء أرباح جزيئة منها كما يمكن ذلك في الأمطار الشمالية لأن الشفق لا يكاد يعرف في بلدان المشرق حيث لا ينجم الظلام إلا متأخرا . ويلاحظ فضلا عما ذكر أن ساعات الحركة والنشاط بالليل قليلة في مصر . لهذا كانت المحطات هنا لا تستغل بكل قوتها

إلا اثناء فترة بسيرة في اليوم تقتدر على الأكثر بثلاث ساعات في كل أربع وعشرين ساعة . وفي زمن الصيف تقل المقطوعة عن هذا الحد . ولا بد علاء على ما تقدم من اعداد آلات احتياطية تداركاً للطوارئ . فبتين من هذا أن الأجهزة والآلات و بالتالى رؤوس الأموال المستقرقة فيها لا تشغل إلا بـتقدار طفيف للغاية ومن هنا أوجبت الضرورة رفع ثمن تيار الانارة ولكن بالرغم من هذا الارتفاع لا يزال بيع التيار الكهربائى قليل الريج زهيد القائمة وهذا كله في الظروف المعتادة أما الآن فالبيع لا يقع إلا بخسارة جسيمة .

بيد أن جميع ما قيل في هذا المقام انما ينطبق على المحطات التى تقتصر على توليد الكهرباءىة للانارة والى هى ملزمة بتنفيذ شروط العقود المأخوذة عليها مهما كلفها ذلك من الخسارة .

وبديهي أنه اذا تيسر لهذه المحطات الاعتماد على توريد القوة الكهربائية بصفة دائمة لادارة محركات من كافة القوى اثناء النهار كله واثناء شطركبير من الليل بحيث تظل آلات هذه المحطات عاملة بأقصى قدرتها من أول البام الى آخره كان في ذلك تغييركلى لظروف العمل من الوجهة الاقتصادية .

لا نزاع في أن القوة البشرية هى في جميع الأحوال أغلى جدًا من القوة الكهربائية زد على ذلك أنها كثيرا ما تستعمل بلا رحمة ولا شفقة . نحن لا نترك أن غواة المناظر الغريبة قد يستظرفون رؤية العامل الشقى المسكين يكسح طول اليوم في ادارة عجلة أو يحقق بذور السمسم في هاون وهو عارى الصدر ينضج عرفا في دكان قذرة لا يتخللها نسيم ولا ينفذ اليها من النور إلا شعاع غامض قليل . ولكن أمثال هذه المناظر تذكر المشاهد بما كان يجرى من ضروب التعذيب في العصور الخالية ولا يجوز بحال من الأحوال أن تبقى لها أثر في بلد تشرق عليه شمس الحضارة .

قد اقتصرنا فيما تقدم على مراعاة الوسط الذى يحوطنا في مصر فيحسن الآن أن نعم القول ونبعد النظر ونبين مبلغ الرق والانساع الذى يصل اليه الانتفاع بالكهربائية اذا كا في بلد أقل جمودا ونحولا من هذا القطر ولنضرب مثلا بالولايات المتحدة في أمريكا . وهنا يجدر بى أن أخرج قلبا عن دائرة هذا الموضوع وأبحث عن السبب في ضعف الاستعداد الصناعى بمصر . يقولون أن مصر بلد زراعى وهذا صحيح ولكنهم بذلك يجعلون بين الزراعة والصناعة حدًا فاصلا وفوقا ميمزا وأخفا والحقيقة أن الصناعة إن هى إلا التمسك اللازمة للزراعة . لقد ذكرت آنفا أنى لا أعتقد بأن القطر المصرى يستطيع في الوقت الحاضر مزاحمة البلدان الأوروبية التى تمتاز عنه باتقان المعدات وذلك مثلا في صناعة الأقمشة القطنية . ولكن اذا استطاعت مصر أن تحطو خطوات واسعة في سبيل النشاط الصناعى فلا مشاحة في أن أعطائها لن تغزل ولن تنسج يومئذ إلا بين ربوعها . وكذلك حيثما نبت قصب السكر وجدت مصانع السكر فان لم توجد هذه المصانع لم يزرع من القصب إلا القليل أولم يزرع البتة . واذا كانت مصر بلدا زراعىا لم يخرج من موائها حبة من برة القطن بل كانت تستأثر بها جميعا لاستخراج كل ما يمكن استخراجه منها : كالزيت والجلسرين والصابون الخ . يتضح من ذلك أن هناك صلة ضرورية وراطة طبيعية بين الزراعة والصناعة الزراعية .

ان الحكومة باذلة جهدها في نشر التعليم الصناعى والتجارى بين أهل البلاد وانى على ثقة بأنى أعبر عن لسان الأمة بأجمعها حينأ أرفع واجب الشكر والاعتراف بالجليل الى كل من يقف نفسه بهمة

واخلاص على النهوض بعبه هذا التعليم ولكنا نخشى أن تؤلف جيوشا من العاطلين اذا لم تفكر في مستقبل أولئك الشبان الصناع وأولئك الشبان التجار الذين متى خرجوا غدا من مدارسهم لم يجدوا بين أيديهم صناعات حديثة ولا أعمالا تجارية جديدة يبدلون فيها نشاطهم ويتفكرون فيها بمعلوماتهم . واعتقادى أن موطن الضعف من هذا الوجه إنما هو في حاجة القطر — بالرغم مما فيه من كثرة المدارس — الى مدرسة أخرى خطيرة الشأن لا بأس من تسميتها "مدرسة الأغنياء" كما سميت في بعض مجانات مولير . ويكون الغرض منها تعليم فن اتفاق النقود وكيفية الانتفاع بها على وجه يكون فيه تشجيع كريم ومساعدة سخية للصناع الوطنيين وذلك بأن لا يقتنى القوم في بيوتهم ، أوفى قصورهم ، من نفائس الأمتعة غير ما يكون مصرى الصنع كالسجاجيد والأقمشة وأدوات الأثاث وأدوات الخزف وأدوات النحاس الخ . ولعم المهمة أن يحتذى المرء حذو ميسين (نصير الفنون والآداب) وما الغرض من مدرسة الأغنياء إلا تعليم التلاميذ القيام بهذه المهمة واعدادهم لتمثيل هذا الدور . ثم يعلمون فيها أيضا علم التضامن المالى وهو أجل شأنا وأعظم أهمية .

قال أستاذ العلم الاقتصادى المسبولى بولوى في كلمة موجهة له : كما ينبغي في المعاملات بث روح الأمانة كذلك ينبغي تنمية ملكة التعاون .

ففى مدرسة الأغنياء يتعلم التلاميذ أن كبار المشروعات الحديثة تقتضى من رؤوس الأموال ما لا يستطيع تدبيره "غنى" واحد وأن الواجب يقتضى بجمع كل الثروات كبرها وصغيرها في شركات وتعاونات ومتعاونات للتمكن من انفاذ هذه المشروعات الواسعة .

وفى هذه المدرسة أيضا يتعلم التلاميذ أن كثر الذهب من الحماقات الجناثية لأن الذهب أداة قوية من أدوات العمل التى لا يجوز مطلقا أن تظل عاطلة وبفضل الذهب كانت تستطيع مصر في هذا اليوم أن تحقق استقلالها الاقتصادى وتوطد أركان ثروتها كما فعل القوم في الولايات المتحدة حيث تبسنى لهم أن يتناوعوا جميع ماكان في أيدي الأجانب من السندات الأمريكية .

فمثلا محصول القطن في هذا العام يقدر بنحو ٥,٧٥٠,٠٠٠ قطار ومحصول البذرة بنحو ٤,٥٠٠,٠٠٠ اردب فاذا قفنا ثمن القطر من القطن ٣٥ ريالاً وثمن الارب من البذرة ٩٥ قرشا صاغا بلغت قيمة المحصول هذا المبلغ المائل وهو ٤,٥٢٥,٠٠٠ جنيه أى نيف ومليار من الفرنكات لاحتج عشر مليوناً من السكان فإن تذهب كل هذه الأموال ؟ صحيح ان الفلاح يدفع منها جانيا من ديونه وهما نحن أولاء نرى تأثير ذلك فيما يستد لكار المصارف العقارية كالبنك الزراعى والبنك العقارى وبنك الأراضى الخ ولكن اذا كان المصريون صناعا ماهرين وتجارا نشيطين أهل خبرة وبصيرة شأن الأمريكيين اذا استفادوا من حاجة أوروبا الى الذهب ولأصبحوا — ولو الى حد معين — يملكون ناصية أمورهم ويصرفون أزمة أحوالهم .

لقد نصبتها ميزان المقارنة بين مصر والولايات المتحدة فلتصوّر إذا ماكان يصير اليه وادى النيل لو أوقى سكانه أذهلانات الأمريكيين التى هى منافية كل المنافسة لأذهلانات المصريين . وهذا التناقض يظهر بأعلى مظاهره في الحياة الصناعية فيتناجد أهل مصر لا يدركون بعد من الصناعات إلا مبادئها العتيقة ترى الأمريكيين قد بلغوا في مضار الصناعة الآلية أبعد غاية بل تجاوزوا فيه أقصى نهاية .

لو كنا في أمريكا لوجدنا من الكهربائية جنيةً ساحرة تغير شكل البلاد بفعلها العجيب وتقودها الصالح البالغ في كل مدينة وبندر وقرية بل في كل زاوية من أخفى زوايا الريف وكل ناحية من أقصى نواحي القطر .

إذا ما كنا نشاهد شيئاً من المحركات البخارية ولا السواقي ولا الشواذيف وكافة هذه الأدوات العتيقة والآلات القديمة التي لا تقي غرابة منظرها بفادح نفقتها وعظيم خسارتها . بل كان يقوم في عملها المحرك الكهربائي تلك الآلة الصامتة الرشيقية السلسة القيادة الطيعة العنان الخفيفة الحمل السهلة الانتقال .

وكما أن الدم في الكائنات الحية ينبعث من القلب وينتشر في جميع أنحاء الجسم بواسطة شبكة متواشجة من العروق والشرايين كذلك تشاري القوة الكهربائية تنتشر في كافة أرجاء الوجه البحري بواسطة شبكة من الموصلات متشعبة الفروع يكون مصدرها من مستلوع كهربائي عظيم يوضع في قلب القطر . وبديهي أنه لابد من احضار الفحم وسائر الخامات الى هذا المستودع بأحسن الشروط الاقتصادية فلو كنا في أمريكا لانخذنا من ترع الرى طرقاً لللاحة ولكان يجري في مكان ترعة الحمودية — وهي تلك القناة الضيقة الحقيمة المتعرجة المرهقة بالعقبات والجسور العتيقة المملوءة بالأوحال المضرة — قناة واسعة تخففها البواخر الكبيرة على الدوام وتساعد على تبادل جميع المحاصيل بين السودان ومصر وأوروبا بواسطة ميناء الاسكندرية .

على أن حركة استهلاك الكهرباء في كل من القاهرة والاسكندرية تبلغ من العظم والاتساع مبلغاً يسوغ إنشاء محطات لا محطة واحدة احدهما في الاسكندرية والأخرى في القاهرة لتوزيع القوة على جميع أنحاء الدلتا بل كذلك على البلاد الواقعة في وادي النيل دون القاهرة الى مسافة ١٠٠ كيلو متر على الأقل .

لو كنا في أمريكا لكنت أراضى القبارى بالاسكندرية تلك التي تتصل بالميناء والتي هي نهاية الخط الحديدى الواصل بين السودان في الوقت الحاضر وأفريقيا كلها حتى مستعمرة الكاب في المستقبل وبين البحر الأبيض المتوسط والتي هي أيضاً غاية اتصال جميع الترع الصالحة لللاحة في الوجه البحرى — تقول إذا لأصبحت هذه الأراضي مغطاة بالأرصعة المنظمة أحسن تنظيم وحافلة بالمصانع الضخمة — من مصانع زراعية ومطاحن ومعامل للواد الكيماوية ومصانع للتشيد ومعامل كبيرة لتوليد الكهرباء الخ . لو كنا في أمريكا لأخترق هذه الأراضي حوض كبير مستطيل يكون ثمة لبناء فتدخل فيه أعظم البواخر التجارية حاملة الى القطر أنواع المحاصيل من جميع أنحاء العالم وصادرة منه بجميع المحاصيل التي تنتج في مصر والسودان بعد معالجتها بالصناعة .

لو كنا في أمريكا لكان كل هذه الأعمال التي يقتضيها شحن المراكب وتقريبها يجري بوسائل آلية وكهربائية ولكنت المحاصيل تنقل رأساً من الأرصعة والمصانع الى المراكب والعكس بالعكس بواسطة سلك حديدية بل بواسطة طرق هوائية من غير تكبد المشاق العظيمة في النقل بسائر الوسائل الأخرى .

إذاً لكانت محطة الكهرباء العظمى بالاسكندرية تنشأ في أراضي القبارى فتأتى إليها البواخر بالفحم وتلقى المراسى على رصيفها ثم ينقل الفحم من المراكب بواسطة التقلات الهوائية ويوضع أمام المراكب لتقله جواريف آلية وتلقيه في الأفران .

أما محطة الكهرباء بالقاهرة فتقام على شاطئ النيل وتوصل بخطوط السكة الحديدية .

نعم ولكن كل من هذين المصنعين الكبيرين يرسل التيار في دائرة عمله الى مسافة ١٥٠ كيلومترا وينتج على الأقل ١٠٠٠٠٠ حصان كهربائى . ونحن نعود فنقول ان هذا الأمر ليس من أحلام المتفائلين وأمانى المفرقين فانه يوجد الآن في أمريكا محطات كهربائية ترسل التيار الى أبعد من ٦٠٠ كيلومترا . وهذا التيار ينبعث بتأثير ضغط قدره ١٥٠٠٠ فوالت . فهل يدرك القارئ قوة أمثال هذا الضغط ؟ انما هي الصاعقة يتلاعب بها الانسان . لقد بدأ المسير مارسل ديريمنذ ٣٥ عاما نقل القوة الى مسافة ٥٧ كيلومترا فأرسل بهذه الكيفية قوة قدرها حصان واحد وفى سنة ١٨٨٦ توصل القوم الى ارسال قوة قدرها ١١٦ حصانا بضغط قدره ٦٠٠ فوالت من كراى الى باريس . فشد ما كان خوف الناس من المخاطرة بهذه التجربة . ثم توصلوا لأول مرة الى ارسال تيار متردد متشعب الاتجاه من فريكنفور الى لوفن فكانت المسافة المقطوعة ١٧٥ كيلومترا والضغط ٩٠٠ فوالت والقوة المرسلة ٢٠٠ حصان .

وليلحظ أن التيار الذى ينبعث بضغط قدره ٥٠٠ فوالت كاف لقتل جواد على الفور وجدير بقتل الانسان اذا طالت مدة التلامس .

ونحن الآن نولد في الاسكندرية تيارا ينبعث بضغط قدره ٢٠٠٠ فوالت في نفس المدينة ٥٠٠٠ فوالت في خط الرمل .

أما في القاهرة فالتيار يسيل في بعض الموصلات بضغط قدره ١٠٠٠٠ فوالت ولكن أين يقع كل هذا بجانب التيارات التى تولد الآن في أمريكا وتتبعث بضغط يبلغ ١٠٠٠٠٠ فوالت و ١٥٠٠٠٠ فوالت ؟ من الجلى أن تركيب الموصلات التى تتحمل أمثال هذا الضغط يقتضى ضروبا من الاحتياطات الخاصة بلذ القارئ وصفها ولكنا لا نريد الخوض في هذا الموضوع نقاديا من اطالة القول الى غير نهاية . وحسب القارئ أن يتصور الصماب التى يبنى تذليلها في سبيل اخضاع هذه القوة الصاعقة واجبارها على الإقياد بزمام الآلين والطاعة بين حدود الموصلات التى هى محجوزة بين جدرانها . ولا يعزى عن البال أن هذه القوة لا تزال تنلمس وسائل التملص وتحاول صق ما تناله من مادة موصلة وشاهد ذلك ما يرى على طول الخطوط من الأعمر المضىء الدال على سيرها حتى تنتهى خاضعة مذنانا الى الأغراض المقصودة حيث يسخرها الانسان في مآربه .

أضف الى ذلك أن أحسن ما نعرف من أنواع الآلات البخارية جدير أن يصبح في نظر الأمر، يمكن من عادات المتاحف فان الذى يستعمل في إدارة الديناتامات هى الطرنيات البخارية التى يتجبد فيها البخار على ست أو سبع طارات وكل من هذه الآلات القوية يولد بسهولة قوة قدرها ٥٠٠٠٠ حصان .

وكذلك لونا في أمريكا لكان في طاقة هذين المصنعين الكيرين توليد القوة الكهربية اللازمة لورش الإنارة وشركات التزام الكهربية ومعامل الحلاجة ومطاحن الدقيق وآلات المحركات الصناعية الصغيرة التي تدير الآلاف من الورش الصغيرة والكبيرة في كافة أنحاء القطر .

وعلى هذين المصنعين أيضا يكون — كما قلنا آنفا — توريد القوة لجميع المحركات الكهربية لإدارة المضخات التي يستعاض بها — وناهيك بما في ذلك من الفائدة — من آلاف الأجهزة المستعملة في رفع الماء على اختلاف أنواعها ابتداء من الأدوات المتينة النازلة البنا من عهد الفراعنة إلى آلات الري الراهنة .

هل يعلم القارئ أنه في سنة ١٩١٣ السابقة لعهود الحرب قد دخل القطر المصري من الآلات الزراعية (كالآلات الثابتة والمضخات وآلات الدراسة الخ) ما بلغت قيمته ٢٦٦٤٧٨ جنينها ومن المحركات التي تدار بالبترول ما بلغت قيمته ١٤٦١٨٦ جنينها ومن الآلات البخارية ما بلغت قيمته ١٨٢١٧٥ جنينها ؟ وليس عندي شك في أن القيمة التي تخص الآلات الثابتة والمضخات من هذه المبالغ لا تقل عن ٣٠٠٠٠٠ جنيه .

يتبد أنه قد يعترض بعض القوم قائلين أن أمثال هذه المصانع الضخمة لتوليد الكهربية يقتضى من النفقات الجسيمة ما هو جدير بأن يجر التشلل والانفلاس على مشيئتها . ولكن الظاهر يخالف ذلك فهي نحن نرى الأمريكيين وهم من المعروفين بالحزم والتبصر وتطبيق الحساب يواصلون إنشاء هذه المصانع ويبالغون في توسيعها وتعظيمها . إذا فن أين يستمدون أرباحهم ؟ هذا أمر ظاهر جلي ! إنهم يستنون الربح بمقتضى القانون الاقتصادى الذى يمكن المجال التجارية الكبيرة من القضاء التام على أصحاب الدكاكين الصغيرة .

إن المصنع الكبير الذى قوته ١٠٠٠٠٠ حصان ينفق أقل جدًا في سبيل الوقود والعمال مما ينفقه عشرة آلاف آلة قوة كل منها عشرة خيول . وهنا سر نجاح المصانع الكبيرة ، فلننظر أولا في مشكلة الوقود .

قد توصل القوم في المحطات الأمريكية الكبرى — بفضل استخدام طريرينات بخارية عظيمة قوة الواحد منها ٥٠٠٠ حصان — ويتمدد فيها البخار على ست أو سبع أو ثمان أو تسع طارات وبفضل المولدات البخارية التي يرتفع الضغط فيها إلى ٤٠ كيلوجرام وبفضل استعمال أجهزة توفرت فيها شروط الاقتصاد التام في الاستفعاغ بالبخار — إلى توليد (الحصان ، ساعة) بمقدار ٣,٥٠٠ كيلوجرام من البخار أى بأقل من ٥٠ جراما من الفحم .

فيفضل المحمودات المستمرة لرفع نسبة "الجودة" وبفضل المباحث المتواصلة في سبيل الرق والتقدم قد توصلوا إلى رفع الجودة الحرارية من ٥ و ٦ في المائة وهي النسبة التي كانت عليها منذ خمسة عشر عاما إلى ١٨ في المائة وهي النسبة التي بلغت الجوده في أحدث الأجهزة الأمريكية .

فلنبحث الآن في الآلات الثابتة ذات العادم المطلق التي يستلزم إيقادها مع ما يزيد عليه من قلة الملاحظة والمراقبة أربعة أو خمسة كيلوجرامات من الفحم على الأقل لتوليد الحصان الواحد أى أكثر من عشرة أضعاف القدر الذى ينفق في المحطات الكهربية .

نحرب لا نترك أن جزءا من القوة الكهربائية يندفع أثناء الانتقال من مكان التوليد الى مكان الانتفاع .

ولكن المقدار الذى يبقى وينتفع به المحرك المستقبل لا يقل بحال من الأحوال عن ٧٠ ٪ من المقدار الأصلي وعلى ذلك يكون الفحم المستهلك فى توليد القوة النافعة فعلا هو بنسبة ٦٥٠ جراما لكل حصان بدلا من أربعة كيلوجرامات كما هى الحال فى الآلات البخارية . نحن لا نترك أن المعاهد الصناعية الكبرى فى مصر لا تسرف فى استهلاك الفحم أسراف آلات الرى . ولكن حكم هذه المصانع الكبيرة استثناء من القاعدة ولا شك فى أن المصانع المتوسطة شأن المصانع الصغيرة تجد من الأفيد لها والأعواد عليها أن تستمد القوة المحركة من المحطة الكهربائية العظمى .

قد بلغت قيمة الواردات من الفحم الى القطر المصرى بحسب احصاءات الجمر ما يأتى :

جنيه	
فى سنة ١٩١٢	١٥٧٤٦٤٩
فى سنة ١٩١٣	٢٠١١٥٢٧

فاذا اعتمدنا على الأرقام المبينة آنفا لم تكن مبالغين اذا قلنا إنه بدلا من اتفاق ١,٤ كيلوجرام لإنتاج حصان واحد (باعتبار هذا الرقم معدلا متوسطا بين مقطوعية آلات الرى ومقطوعية الآلات المثقبة الموجودة فى المصانع الكبيرة النادرة فى مصر) يمكننا أن لا ننفق سوى ٧٠٠ جرام لتوليد هذه القوة بعينها اذا استخدمنا الكهرباء وفى ذلك توفير لنصف المقطوعية .

فبفضل المحطات الكهربائية الكبيرة يستطيع القطر أن يقتصد من ثمن الفحم فى كل عام مليون جنيه وهذا مبلغ ينبعث على أعمال الروية .

ولنبين الآن فى مسألة المال : فى المحطات الأمريكية الكبيرة كل شئ يجرى بواسطة الآلات وحتى فى الأعمال الإضافية كالتكثيف وتغذية الأفوان وأشغال المضخات وغير ذلك قد استعصى بطريقتين بخارية صغيرة من الآلات القديمة ذات المكابس . ولا شك أن القوم فى مصر سيجدون سبيل المنفعة فى مباشرة هذه الأعمال الإضافية بواسطة محركات ديزل تلك التى تمتاز بعظم جودتها الحرارية إذ هى لا تستهلك غير ٢٠٠ جرام من المسازوت فى توليد الحصان الواحد .

ولما كانت كافة الأعمال فى المصانع الأمريكية تجرى بواسطة الآلات فعدد العمال هناك ينخفض الى أدنى درجاته . نحن لا نترك أن العمال اللازمين لتسيير أمثال هذه القوى لا يمكن اتخاذهم من أى صنف حيثما اتفق بل يلزم أن يكونوا من أهل الذكاء والتبصر وهم يتقاضون فى العادة أجورا تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ فرنكا فى اليوم ولكن نحسين عاملا من هذا القليل يكفون لإدارة مصنع للكهرباء قوته ١٠٠٠٠ حصان وستان من هذا العدد وبين تلك الجيوش المؤلفة من عديد الرجال والحيوانات التى تشتغل بإدارة الآلاف من آلات الرى والسواقي والشواذيف الخ . ولا شك أنه مهما رخصت أجور هؤلاء العمال ومهما قل طعام هذه الحيوانات التى تهتضى من الكلف اعظم بكثير مما يقتضيه

أردأ الآلات فمن الجلى أنه لا نسبة على الإطلاق بين ما ينفق في اليوم على هذه الآلوف المولفة من الكائنات وبين ما ينفق على أولئك الخمسين عمالا اللازمين لإدارة المصنعين الكيرين .

ومما هو جدير بالذكر أن الأمريكيين شارعون في كهربة سككهم الحديدية أثنى أنهم شارعون في استبدال القوة البخارية بالقوة الكهربائية في تسيير القطارات . وهم يحدون في ذلك فائدة محسوسة من حيث الاقتصاد فضلا عما هالك — على ما يظهر — من مزايا الثبات والانتظام وقد باشروا فعلا كهربة خطين كبيرين على مسافة آلاف عديدة من الكيلومترات وهم يتمتعون الآن بالفوائد الناجمة لهم من كهربة خط بيت — أنا كونا — باسيفيك . وقد ثبت من المقارنة بين طريقتي التسيير على هذا الخط (البخار أو بالكهرباء) في خلال ستة أشهر أن الكهرباء تمتاز على البخار بفائدة ظاهرة جدًا من حيث الاقتصاد وهي تقدر بأكثر من ٢٠ في المائة .

واتضح كذلك من هذه المقارنة أنهم قد استطاعوا الزيادة في حمولة القطار بمقدار ٣٥ ٪/ كما استطاعوا تنقيص عدد القطارات بنسبة ٢٥ ٪/ وتنقيص أزمان السفر بنسبة ٢٧ ٪/ .

فلو كنا في أمريكا إذا لا استطعنا أن نستعاض عن القاطرات البخارية بقطارات كهربائية تستمد قوتها من المحطتين الكبيرتين بالقاهرة والاسكندرية .

وجدير بالذكر في هذا المقام أن القطارات والقاطرات التي اعتدنا رؤيتها في مصر إنما هي ككلب الأطفال إذا قيست بالقطارات والقاطرات الأمريكية .

ولا عجب فإن أقوى القاطرات الأمريكية تن ٤١٠ أطنان وتبلغ طولها ٣٣ مترا ونحو ٢٤٠ عربة فيكون طول القطار بأكمله ٧,٥ كيلومترات أى ما يقارب المسافة بين القاهرة وهليوبوليس .

لقد رأينا الأمريكيين لا يترددون في بحث مشروع الاستعاضة بالكهرباء من البخار في تسيير قطارات السكة الحديدية وسرعان ما نراهم يبادرون إلى تنفيذ هذا المشروع .

بيد أنهم لا يكتفون بالوقوف عند هذا الحد ، ولو كنا في أمريكا لما رضينا بإبقاء المستنقعات والبحيرات الراكدة تلك التي تغمر جانبا عظيما من أراضي الوجه البحرى وما هي إلا مهد الحبيات ومستنار الناموس بل لصرفنا همتا إن لم يكن إلى محوها تماما فلي الأقل إلى انقاص حجمها بأقصى المستطاع . وكانت محطة الكهرباء العظمى بالاسكندرية مثلا تعمل مضخاتها العظيمة في تصفيف الجانب الأكر من بحيرة مريوط حتى لا يلقى منها غير مصرف بسيط ولحولنا سائرنا إلى مزارع تبت من أنواع الخضرا ما ينى بحاجة ثمرنا الأعظم وذلك بفضل الوسائل القوية التي لو كانت لنا همة الأمريكيين لاتخذناها للاستفاد بماء النيل حتى آخر قطرة .

ولو كنا في أمريكا لنشاهدنا غير ذلك من الانقلابات والتغيرات ولكني قصرت كلامي في هذا المقام على تلك التي لها مساس بموضوعي أثنى وجوه الاستفاد بالكهربائية في مرافق الإنسان .

وعسى أن أكون قد أفنعت القارى بأن كافة هذه الانقلابات لا تنعدي دائرة الممكن المعقول ولا تدخل في باب الأمانى البعيدة المثال فإن كل ما وصفته وأقمت عليه الدليل بالأرقام موجود ولكن... في أمريكا .

بقى علينا أن نتساءل هل زاد حظ الأمريكيين من السعادة بسبب ذلك النشاط ؟ هذا سؤال يخرج عن نطاق مبحثي . فأما شاعرنا الطيب القلب لافونتين فلا يتردد في الإجابة عنه وسرعان ما يعبر عن رأيه مؤثرا مصير الاسكاف على مصير صاحب الكنوز . وهنا شأن العامل الوطني ذلك الذي يتسكع في الأسواق على غير هدى ثم يقف بغتة ثم يغطي رأسه بطرف جلبابه ثم ينام نوم القائلة في الشمس . لا ريب أن أسعار البورصة لا تهتمه وأن مجرى الأمور في العالم لا يعنيه . أما أنا فاعتقادي أن تاموس التقدم والرق هو سنة الوجود التي ليس عنها يحيد ولا منها مغر . وهي لا تزال تنادى الأفراد كما تنادى الشعوب "إلى الأمام أو إلى الفناء" ولا شك عندي أن العامل الأمريكي ذلك الذي يكسب في اليوم ثلاثين أو أربعين فرنكا والذي يتلاعب بالقوى الصاعدة فيطلقها أو يحبسها أو يسيرها بحركة يسيرة يملها عليه ذهنه والذي متى انقضى عمله مضى إلى الحمام فغسل بدنه ثم ارتدى ملابس الأنيقة وخرج إلى الملأ لا تكاد تميزه من صاحب عمله فإذا أن ينضم إلى اخوانه في الندوة وإما أن يقصد بيته الجامع لأسباب الراحة ، أقول ان ذلك العامل الذي يحسن القراءة والذي يتتبع حركة الخطاطر في العالم قد وصل بلا نزاع إلى مرتبة أدنى من التي يحتلها فلاح مصر المسكين .

(الامضاء) ف . بورجوا

الملحق السابع والعشرون

مذكرة عن الوقود في مصر

ان الغلاء النسبي في ثمن الفحم إبان السلم ليس في نظري عقبة تعرقل تقدم الصناعات التي لا يعدّ الفحم فيها من المواد الأولية أو الرئيسية والتي قد اجتمع لها فضلا عن ذلك ما يكفي من أركان البقاء والنجاح .

كان سعر الفحم الخشن من نوع كارديف يتراوح قبل الحرب بين ٢٠ و ٣٠ شلنا عن كل طن . وإذا استعملت أفران محكمة كان من الممكن أن يحرق فيها الفحم المعروف بمحالة الأرصفة ويختلف سعره بين ١٦ و ٢٢ شلنا .

وكثيرا ما كانت أجرة الشحن من كارديف الى الاسكندرية تنخفض الى ثمانية أو عشرة شلنات عن كل طن .

ان انحطاط مركز القطر المصري من حيث الوقود يمكن أن يقاس بنسبة كلفة النقل البري أو البحري من المنجم الى المصنع . وما هو جدير بالملاحظة في هذا الصدد أن النقل البحري أرخص على العموم من النقل البري وأن كلفة ذلك النقل ليست مناسبة لبعد المسافة .

وإذا اعتبرنا حالة الشحن قبل الحرب لم نجد بين جميع الصناعات صناعة تمتاز على ما سواها امتيازا حقيقيا غير تلك التي يعدّ الفحم فيها من الأركان الأساسية ويكون قد تهيأ لها بجانب المنجم ذاته الخامات اللازمة لها أو الصنف الذي تنحصر فيه أشغالها .

وللاحظ فضلا عن ذلك أن الصناعات البعيدة عن المناجم تبذل من الجهد ما لا تبذله الصناعات الأخرى لاقتان آلاتها ومعداتها الحرارية وقد رأينا أحيانا أن كلفة انتاج مقدار معين من الشغل أرخص في المصنع البعيد منها في المصنع القريب وهذه نتيجة طبيعية لموجبات الضرورة فان الحاجة تتفق الحيلة وتستنبط من المختبرات ما هو كفيلا بتذليل العقبات بخلاف الجمود المطنن الذي يخلد اليه من لا يجد من الضرورة حاديا يستحثه .

وانا لنستطيع بهذه المناسبة أن نضرب مثلا ببعض المصانع المصرية التي يعدّ الفحم فيها أهم الأركان بعد المواد الأولية وكانت مع ذلك في زمن السلم — بل وهذا شأنها أيضا في زمن الحرب — لا تشفق في انتاج الوحلة من المصنوعات أكثر مما يتفقه نظاؤها من المصانع التي هي أدنى بكثير الى مناجم الفحم .

أنصف الى هذا أنا شاهد اليوم أمرا من الغرابة بمكان وذلك أنه بالرغم من الغلاء الفاحش في أسعار الفحم بمصر فهو مع ذلك أشدّ غلاء وأخشى ممّا في كثير من المدن الصناعية بفرنسا وإيطاليا .

يمصر علينا أن نتنبأ بما سوف تؤول إليه حالة النقل بعد الحرب ولكن لاحرج علينا اذا قلنا من الآن ان العوامل الاقتصادية أو المالية أو السياسية التي ربما أثرت في حالة النقل ستظهر أثرها في الجهات الأخرى وان يكن تأثيرها بشكل آخر .

فان لم يكن لنا رجاء في عودة أجور النقل الى ما كانت عليه من الانخفاض قبل الحرب فليس هناك البتة ما يجعلنا على الاعتقاد بأن حالتنا النفسية — من حيث تمويثنا بالفحم — ستكون أسوأ مما كانت عليه أو أنه سيعتريها شيء من التعديل بحال من الأحوال .

•••

(١) أما فيما يخص بأنواع المحركات التجارية فالواجب التمييز بين الصناعات التي لا تحتاج الى غير القوة والصناعات التي تقتضى القوة والحرارة معا .

فالحالة الأولى أكثر الحالات شيوعا وهي تقتضى محركات متقنة بطيئة الاستهلاك للبخار . ولدينا في هذا الباب مجال واسع للعمل والتقدم فإنا نعرف أن بعض المحركات الدائرة في هذه الساعة تستهلك ما لا يقل عن ٢٥ كيلو من البخار لكل حصان بخارى على حين أن هناك محركات سواها لا تستهلك لهذا الغرض أكثر من ٥ أو ٦ كيلو من البخار . وهذه المقطوعة من البخار تعادل من الفحم ٢,٧٧٠ كيلو في الصورة الأولى و ٠,٦٠٠ كيلو في الصورة الثانية وقيمة ذلك بالقود ٣,٤٦ قرش و ٠,٧٥ قرش على التناظر في زمن السلم باعتبار سعر الطن ٢٥ شلن أو ١,٦٦٦ قرش و ٠,٣٦٠ قرش على التناظر في زمن الحرب باعتبار سعر الطن ٦ جنيهات مصرية .

وأما الحالة الثانية فأقل انتشارا من الأولى بكثير وفي هذه الحالة يستعمل البخار في غرضين : الادارة والتسخين وهنا لا يكون لنوع المحرك أهمية كبيرة .

وكل ما قبل في هذا المقام لا يقتصر على مصر بوجه خاص بل ينطبق أيضا على جميع البلدان الأوروبية .

(٢) من المحقق أن المحركات الحديثة التي تدار بالغاز والبترول والمازوت الخ تستطيع في كثير من الأحيان أن تغني عن الآلات البخارية حتى أحسنها اثقا وتكون أعظم منها فائدة . والصعوبة الوحيدة في سبيل استخدامها بمصر أنها تحتاج في صيانتها وتجهلها الى عناية أدق مما تستلزمه الآلات البخارية وأنها تقتضى استخدام عمال أكثر تخصصا من العمال اللازمين لتلك الآلات .

ونقول بناء عن خبرة وتجربة ان محركات ديزل ذات الاحتراق الداخلى تستهلك نحو ١٨٠ جراما من المازوت لكل حصان على حين أن المحركات البخارية المتقنة تستهلك لهذا الغرض ٤٠٠ جرام من الفحم .

فعلى حسب الأسعار المعتادة تكون نسبة الاقتصاد في محركات ديزل ٤٠ في المائة مما يستهلكه المحرك البخارى .

ولما كانت محركات ديزل هي المثل الأعلى لأنواع الآلات المولدة للقوة وجب علينا أن نتم النظر في مشكلة الحصول على الموارد الكافية من المازوت .

في زمن السلم كانت واردات المازوت المصري والأميركي والهندي والروسي والروماني تتراحم في الأسواق المصرية . فمذ نشوب الحرب انقطعت واردات المازوت الأروبي ولكن الأنواع الأخرى من المازوت ما زالت ولا تزال ترد اليها بكميات يمكن اعتبارها كافية . بيد أنه يلاحظ من جهة أخرى أن الصعاب التي تفترض النقل في داخل القطر عظيمة جدًا فان مصباحة السكة الحديدية لا تملك حتى الآن القدر اللازم من صهاريج الشحن .

فيحسن جدًا ولا شك أن تحمل هذه المسئلة البسيطة في أقرب موعد فان القطر المصري — اذا قورن بسائر البلدان — لم يتأثر إلا بقدر طفيف للغاية من أزمة النقل البري تلك التي كان لها أبلغ وقع في الأقطار الأخرى .

يستعمل المازوت أيضا في احماء المراحل البخارية التي تدير المحركات المعتادة . وقد انتشر استعماله انتشارا عظيما مع أن الشركة التي تستخرج المازوت المصري ما برحت ترفع ثمنه على التدريج حتى بلغ في الوقت الحاضر ضعف مبلغه قبل الحرب . وهنا يجدر بالمرء أن يتساءل قائلا ترى ماذا ينجو المازوت المصري من قيود التسعير الجبري مع أن الحكومة لم تترك صففا من صنوف الحاصلات المصرية حتى اتخذت ما ينبغي من التدابير في صيده ؟ على أن استعمال المازوت في الأغراض الصناعية — ولو بيسره الزاهن — لا يزال أقل نفقة بمقدار عظيم من استعمال الفحم .

كانت محركات الغاز الوسخ تؤدي قبل الحرب خدمة جليلة ولكن عيبها أنها لا تستهلك غير نوع مخصوص من الفحم (الاتراسيت) ولا يمكن الاستعاضة منه بأى وقود آخر سواء كان معدنيا أو نباتيا .

أما محركات البترول المنتشرة كل الانشار في الصناعات الصغيرة فتحتل منزلة وسطا بين محركات ديزل والمحركات البخارية وهي من الوجهة الآلية أقرب إلى مثال أهل القطر من محركات ديزل وأن تكن أدق وألطف من الآلات البخارية .

(٣) ان الحق في استغلال منابع البترول المصري يمنح من الحكومة بموجب تنازل أميري . ولم يكن قد اشترط عند التنازل عن الآبار المستغلة في الوقت الحاضر تخصيص جانب من مستخرجاتها لسد المطالب المحلية بنوع من الامتياز . وبشيء في هذه الحالة أن صاحب حق الاستغلال يسعى جهده لاجتناء أجل ربح مستطاع من صناعته وتجارته غير مقيّد في ذلك بشئ سوى ما يكون قد أخذ على نفسه من التعهدات . وبغاية ما في الأمر أن الأسواق المحلية تستفيد من الفرق الطفيف الناجم عن الضريبة المفروضة على المازوت الأجنبي ولكنه فرق زهيد جدًا ولا يترتب عليه فائدة كبيرة في فائدة الصناعة . هذا ويمكن في الوقت الحاضر بفضل الأحكام العسكرية تخفيض سعر المازوت أو على الأقل إبقاؤه عند الحد الذي لا يصح تجاوزه .

أما فيما يختص بالمستقبل فاعتقادنا أن السواحل المصرية تحتوي كثيرا من آبار البترول الغزيرة فتي تيسر استغلالها كان في ذلك يحمل مرضي لمشكلة الوقود في مصلحة مطالب القطر جميعها .

ولكن هذا يقتضى كثيراً من المباحث والتفقات ويستلزم إنشاء نظام بأكمله ولا يتسنى ادراك الغاية المنشودة إلا بعد زمن طويل بل وبعد الاستهداف لبعض الأخطار .

ليس من المتظر أن يقدم على استغلال هذه الآبار إلا كل مدفوع بأمل الحصول على أرباح عظيمة ولما كانت الحكومة لا تمطى قط لطالب التنازل أدنى ضمانة فهي بطبيعة الحال لا تستلزم عليه في حالة النجاح شروطاً تخول القطر المصرى نوماً من الامتياز على سائر الأقطار في مضار المزاحمة العامة .

ولا سبيل الى بلوغ هذا الغرض إلا اذا تولت الحكومة بنفسها استغلال آبار البترول وحتى في هذه الحالة يخشى أن تمتد الى تعديد النفقات تفادياً من تحملها بعيبه قليل .

على أن القطر لا بد أن يستفيد من التوسع في استخراج البترول المصرى وبنى على الحكومة عند منح امتيازات جديدة أن تسعى جهدها للتوفيق بقدر المستطاع بين مصالح القطر الزراعية والصناعية وبين مصالح صاحب الامتياز أيما كان .

(٤) ما كانت مصر ولئن تكون من البلاد المشهورة بالغابات ولئن كان بعض الأشجار ينمو فيها نمواً سريعاً فانه لمن المتعذر اعتبار الخشب إبان السلم وقوداً كافياً للوفاء بمطالب التقدم الصناعى . والواقع أنه مع عدم كفاية أشجار الخشب التى كانت في القطر قبل الحرب قد قطع معظمها في خلال السنتين الأخيرتين نظراً الى ارتفاع أسعار الوقود فلا سبيل اليوم الى ارجاع القطر ولو الى حالته السابقة إلا اذا استعصى من الأشجار المقتلعة بغرس أشجار جديدة . وفي هذه الحالة ينبغي أن لا يستعمل من الخشب في أغراض الوقود غير الفروع المتخلفة من التقليم الدورى أو الأخشاب الحاصلة من الأشجار المريضة أو الميتة . وبدى أن هذا ليس مورداً كافياً تعتمد عليه الصناعة . وقد قطعت في العهد الأخير كثير من الأشجار السليمة في جميع أنحاء البلاد وأحرق مقدار عظيم من الخشب سواء في أفران المراجل البخارية الثابتة أو في أفران المحارث البخارية أو القاطرات الزراعية الخ . هذا ويختلف "جودة" الخشب تبعاً لاختلاف أنواعه ودرجات يسه المتباينة كل التباين .

والعادة أن الكيلو من الفحم يعادل ٢,٥٠٠ كيلو من الخشب أما سعر الخشب فيتفاوت كثيراً تبعاً لاختلاف الأماكن ونفقات النقل التى تتراكم عليه وقد رأينا أنه يرتفع من ٨٠ قرشاً الى ١٨٠ قرشاً عن الطن .

ومتى أمكن الحصول على الخشب ولو بهذا الثمن المرتفع كان في استعماله اقتصاد عظيم متى كان سعر الطن من الفحم يبلغ من ٣ جنيهات الى ٤ جنيهات .

وما كان في استطاعة الخشب إبان السلم أن يحمل حمل الفحم حتى في الأماكن التى يسهل الحصول عليه فيها .

ويوجد في مصر خلاف الخشب كميات عظيمة من بعض أنواع الوقود والنبات وقد أدت ولا تزال تؤدي أثناء الحرب خدمة جليلة وسدت فراغاً عظيماً وهذه الأنواع من الوقود النباتى

تستعمل إبان السلم في بعض الصناعات وتذكر منها بوجه خاص فضلات قصب السكر وعيدان الذرة وجطب القطن وتبن القول والقمح .

وأسعار هذه الأصناف تقترب من أسعار الخشب عن قرب أو عن بعد .

أما المقادير التي توجد منها فتناسبة لمقادير الزراعات . وهذه الأصناف عظيمة الحجم خفيفة الوزن فلا تستطيع احتيال أجور ثقيلة في سبيل النقل وإنما لنعم المعين العظيم الثابت للصناعات الزراعية التي ينتظر في المستقبل نشوءها في القطر .

يتبد أنها لن تستطيع على الإطلاق أن تحمل حمل الفحم وتغني عنه .

وحملة القول أننا جديرون باعتبار غلاء الفحم كلفة ثقيلة كمائر الكلف غير المتوقعة ولكن القطر قد تمكن حتى الآن من استيراد القدر الكافي منه لسد مطالبه وذلك بأسعار لا ننكر أنها فاحشة الغلاء ولكنها قد وصلت الى هذا الحد بل تجاوزته في كثير من البلاد الأخرى التي كنا نحسب أن موقعها يجعلها من هذا الوجه أكثر امتيازاً من القطر المصري .

هذا وقد توصل القوم بفضل استعمال المازوت وأنواع الوقود النباتي الى تخفيض معدل نفقات الوقود في الأغراض الصناعية بوجه عام وإذا كان تتداخل الحكومة في هذا الصدد لم يحسن الحال على أكل وجهه فإنه ليسرنا القول بأن الضرر الذي أصاب القطر المصري من أزمة الوقود العائمة لم يتجاوز الحد المحتمل .

فإذا كان الأمر كذلك إبان الحرب فلنا كل الحق في الاعتقاد — كما ذكرنا في فاتحة هذا الفصل — بأن مشكلة الوقود ليست عقبة لا تذلل في سبيل نجاح الصناعات التي اجتمع لها من الشروط الأخرى ما يضمن البقاء والرخاء .

الامضاء : ه . نوس

ملحق

لم يكن في وسع اللجنة عند النظر في هذه المسألة الخطيرة غير الاهتمام بالتجارب التي يباشرها الآن تحت رعاية الحكومة جناب المسترجون ولز في معمله الكائن بشبرا حيث يقوم بالبحث في وسائل الانتفاع بأنواع الوقود النباتي .

وقد زارت اللجنة هذا المعمل واطلعت على معداته بالتفصيل وتفضل جناب المسترج . ولز فوافاه — بناء على طلبها — ببيان أغراض مباحثته ونتائجها في خطاب موجه الى جناب المستر تويلفر أحد أعضاء اللجنة :

١٨ يونيو سنة ١٩١٧

عزيزى تويلقز

ايها الى المحادثة التى جرت بيننا هذا الصباح فيما يخص بعمل شبرا أفيدكم أن لهذه المباحث
غرضين أساسيين :

- (١) الانتفاع بالفضلات النباتية لانتاج غاز يولد الحرارة والقوة ؛
 - (٢) الانتفاع بالزائد من هذه الفضلات لانتاج فحم نباتى يستعمل فى المرافق المنزلية ولانتاج
القوة ولانتفاع بكافة المتخلفات الفرعية المعتادة التى تنتج من عملية التفحيم .
- ولا شك أنكم قد لاحظتم من زياراتكم العديدة لمعملنا أن كلا من هذين الغرضين مرتبط بالآخر.
أن القوم فى الوقت الحاضر يستعملون فى مصر كمية هائلة من المواد النباتية استعمالا يؤدي الى ضياع
٧٥٪ من قيمتها الحرارية . فاذا استخدمت مولدات محركة للغاز ومحركات غازية كان ريع المقدار
الذى يستهلك الآن كافيا لهذا الغرض وبقيت الأرباع الثلاثة الأخرى فى السوق للانتفاع بها
فى الأغراض الصناعية العامة أو لتفحيمها بحيث ينتج منها وقود ومتخلفات فرعية .
- وقد تبين لى من المباحث التى باشرتها حتى اليوم ما يمكننى من القول على وجه التحقيق بأنه من
المستطاع الآن تحويل كافة المحركات الغازية الموجودة بحيث يمكن ادارتها بالفضلات النباتية بدلا
من الاتراسيت وأرى من المستطاع أيضا تحويل جانب كبير من محركات "الكبروزين" والمحركات
الزيتية (خلاف محركات ديزل) تحويلا يجعلها صالحة لاستخدام الوقود المذكور .
- ومما يهكم علمه ولا شك فى هذا المقام أن الغاز الذى يمكن استخراجه من جميع الفضلات
النباتية لا يختلف إلا يسيرا باختلاف أنواع الفضلات فلا فرق بين التبن وبين حطب القطن من
حيث استعمالها لانتاج الوقود .

الامضاء : ج . ولز

الملحق الثامن والعشرون

مذكرة عن مناجم الفوسفات في مصر

(١) توجد مناجم فوسفات الجير في مصر على شكل طبقات راسبة منتشرة على نطاق واسع في القطر المصري وهي ذات فائدة جليلة من الوجهة الاقتصادية .

وأهم الأماكن التي بها مناجم الفوسفات هي :

منطقة سفاجا القريبة من ساحل البحر الأحمر ؛

» النخيل » » » ؛

» القرن بالجهة الشرقية من النيل جنوبى قنا ؛

» الحمامة » » » شمالى ؛

» السباعية على شاطئ النيل ؛

الواحات الخارجة ؛

» الداخلة .

(٢) أجازت الحكومة حتى الآن ٢٢٥٢ فداناً من الأرض التي بها مناجم الفوسفات لمئة شركات مختلفة أولاً فإدراكاً أنها منحت حق البحث والتنقيب في ١٠٠٩٨ فداناً أخرى . وكل هذه البقاع واقعة في مناطق سفاجا والنخيل والسباعية التي نالت حتى الآن أعظم جانب من العناية نظراً إلى حسن موقعها فإنها أقرب إلى وسائل النقل من سائر المناطق الأخرى .

وما البقاع التي أجازتها الحكومة إلا جزء يسير جداً في جانب سائر المناطق المعروفة باحتوائها على الفوسفات في مصر .

(٣) ان العوامل التي تؤثر فيما يرجى في الحال أو في المستقبل من صناعة استخراج الفوسفات تنحصر في الأمور الثلاثة الآتية :

(أ) نوع المعدن الخام ؛ (ب) الظروف الاقتصادية ؛ (ج) حالة الطلب والتصرف .

(١) نوع المعدن الخام — نوع الفوسفات الخام كما هو موجود في المناجم المصرية يختلف اختلافاً عظيماً ويمكن أن يكون مشتملاً على ما يتراوح بين ٣٠٪ / ٧٥٪ من ثالث كالكسك الفوسفات . وعند ما يعرض الفوسفات بمحلاته الطبيعية على أصحاب مصانع السباد فأعظم أنواعه رواجاً هو المشتمل على ٥٨٪ / فـ زاد على ذلك وبناء عليه فالمناجم المستغلة في الوقت الحاضر تتخبط — عند تساوى سائر الشروط الأخرى — من الأماكن التي يتوفر فيها هذا النوع من الفوسفات .

(ب) الظروف الاقتصادية — تتوقف القيمة الاقتصادية لأى معدن على إمكان استخراجه بفائدة من مكان معين في زمان معين . والعامل المهم الذي تتوقف عليه فائدة الاستخراج بمصر هو سهولة النقل .

ويتضح لي مما أرى أن صناعة استخراج الفوسفات سائرة في سبيل التقدم في منطقتي سفاجا والنخيل نظرا الى قربهما من البحر الأحمر وكذلك في منطقة السباعية حيث يمكن الانتفاع ببحر النيل في أغراض النقل .

أما مناجم القرن والحمامة فواقعة في مناطق غير ملائمة على حين أن مناجم الواحات بعيدة جدًا عن أسواق العالم بحيث لا يمكن الانتفاع باستغلالها في الوقت الحاضر .

(ج) حالة الطلب والتصدير — ان المنتظر أن يزداد الطلب على الفوسفات كلما تقدمت العلوم الزراعية وكلما ازداد سكان المعمورة وكلما اشتدت الحاجة الى توسيع نطاق الزراعة لا سيما في الأقطار القديمة .

ان حاصلات العالم من الفوسفات في كل عام تبلغ ٧٠٠٠٠٠٠ طن معظمها من الولايات المتحدة وأمريكا فإن حاصلها مع حاصل تونس يزيد على نصف محصول العالم بأجمعه .

وعلى فرض عدم اكتشاف مناجم جديدة فمن المعلوم أن هناك كميات عظيمة مذبذبة من الفوسفات الطبيعي ولهذا ينتظر أن يظل تصريف هذا الصنف مرتبطا أشد الارتباط بنفقات شحنه ونقله .

وعند تصدير الفوسفات من سواحل البحر الأحمر الى بلدان المشرق يتخلص المصدر من دفع رسوم المرور بقتة السويس ويترتب على ذلك أن الفوسفات المصري يستطيع مزاحمة الفوسفات التونسي في الأسواق الشرقية مزاحمة مقرونة بالنجاح . وهذا الأمر بمفرده جدير أن يكفل النجاح لصناعة استخراج الفوسفات المصري وتصديره الى الخارج .

صناعة الأممودة في مصر

إن جميع الفوسفات الخام الذي يباع في الأسواق يعالج بالحامض ويحول الى فوق فوسفات لعمل الأممودة . وقد خصص القوم من وقت لآخر كثيرا من التجارب بقصد انتاج فوسفات صالح قابل للذوبان وبعض هذه التجارب تنشر بالاسفار عن نجاح تجارى .

وقد اتضح أخيرا أن الفوسفات الطبيعي الخام ينتج أثرًا حميدًا اذا عولجت به الأرض مباشرة وقد أنشأت شركة الفوسفات المصرية طاحونا في سفاجا لطحن الفوسفات وجعله مسحوقا ناعما تضاف اليه كمية صغيرة من مواد أخرى ثم يوضع في صناديق ويباع . ولا شك أن هذه خطوة عظيمة في سبيل صناعة الساد بمصر .

ان جميع الذين تهتمهم صناعة الفوسفات مقتنعون اقتناعا كليًا بالفوائد التي يمكن استنباطها من صناعة الساد في مصر وأهم الاعتبارات التي تدعوهم الى ذلك أن هذا المعدن الذي هو من درجة متحطة ولا فائدة من تصديره وهو بمجالاته الخام يمكن معالجته في مصر بالطرق الكيماوية وتحويله الى ساد . ومن العوائق التي ما زالت حتى الآن واقفة في سبيل صناعة فوق الفوسفات بمصر ارتفاع أجور نقل الحامض من البلاد الأجنبية الى القطر المصري وبما هو جدير بالملاحظة بهذه المناسبة أنه اذا تحقق مشروع استعمال القوة المائية التي في خزان أسوان فالحامض يمكن الحصول عليه بنفقة يسيرة وبذلك تزداد قيمة فوسفات الصعيد زيادة عظيمة لاستعماله في صناعة الساد .

الملحق التاسع والعشرون

بعض أمثلة عن التدابير التي اتخذت حديثا في البلاد الأجنبية لحماية الصناعة

نبذة مقتطفة من "مجلة مجلس التجارة" الصادرة في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٦

مساعدة الحكومة الأسبانية للصناعات الأسبانية

نشرت جريدة "مدريد" الرسمية في ٢ أكتوبر نص قانون مؤرخ في ٢٤ سبتمبر عرض على المجلس العالي بمنح بعض الامتيازات مساعدة على إنشاء صناعات جديدة أو ترقية الصناعات الموجودة .

ومن المحقق أن الصناعات الأسبانية لم تتقدم في الجملة إلا تقدما يسيرا بالنسبة الى موارد البلد وقد بدت أخيرا حركة ظاهرة ترمي الى التوسع في ترقية الصناعات الوطنية ومن المنتظر أن يتم في القريب العاجل تقدم عظيم لاسيما اذا اعتبرنا الظروف السيئة التي أحاطت بالصناعات الأجنبية من جراء الحرب . وقد اعتبر الوقت الحالي فرصة حسنة لاتخاذ التدابير الكفيلة بمدد المساعدة الأميرية الى الصناعات الوطنية وفتح باب جديد لها من أبواب الرضاء والنجاح .

وقد أشار القانون بمنح بعض الامتيازات للشروعات الأسبانية المتعلقة بالصناعات الآتية : بناء السفن ، استخراج الفحم ، صناعات الحديد والصلب والزنك والنحاس ، صناعات الأدوات الحديدية التي لم يسبق صنعها في أسبانيا ، الصناعات المتعلقة باستغلال وتحويل الحاصلات الزراعية الأسبانية التي كانت تصدر لهذا الغرض الى الأقطار الأجنبية ، تصدير الحيوانات والفواكه والنبذ ، صناعة الآلات الزراعية ، استغلال القوة المائية ، الصناعات الكيماوية ولاسيما الصباغة ، صناعة الأجهزة الكهربائية على اختلاف أنواعها ، صناعة نشر الكتب لا سيما فيما يختص بتصديرها الى أمريكا ، الصناعات التي أنشئت لمصلحة الأسواق المراكشية بما تحتاج اليه . وعلى العموم جميع الصناعات التي أنشئت إما لانتاج البضائع التي لم يسبق عملها في أسبانيا وإما لصنع الأدوات التي تصدر الآن خاماتها لهذا الغرض الى الأسواق الأجنبية ثم الصناعات الموجودة في أسبانيا ويراد الآن توسيع نطاقها .

أما الامتيازات التي نص القانون على منحها فيمكن تبويبها كما يأتي :

(١) منح امتيازات أميرية بذون مساعدة مالية مباشرة ، يدخل تحت هذا العنوان الاعفاء من رسوم الطوابع وما شاكلها من الضرائب الأميرية ، توقيف دفع الضرائب الأخرى مدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ القيام بالمشروع ، الاعفاء من الضرائب الجمركية المستحقة عن الخلفات اللازمة للصناعة الجديدة مما لا تقتضيه البلاد وذلك مدة خمس عشرة سنة ، الحماية الجمركية مدة خمس عشرة سنة للمصنوعات التي تنتجها الصناعة الجديدة ، الاعفاء الكلي من رسوم التصدير مدة خمس سنين ،

توسيع أعمال المصارف لتمهيد الأعمال الصناعية ؛ سنّ لأشحة خاصة بالنقل ؛ الإعفاء من رسوم البلديات والبريد ؛ تفضيل المصنوعات الأسبانية عند التوريد الى المصالح الأميرية .

(٢) القروض المعطاة من الحكومة مباشرة — لا يجوز أن يزيد مبلغ القرض على ٥٠٪ من رأس المال اللازم إما لايحاد صناعية جديدة وإما لتوسيع نطاق صناعة موجودة . وتكون قائمة القرض باعتبار ٥٪ في العام وأجله خمس سنوات على الأكثر لترقية الصناعات الموجودة من قبل ، وخمس عشرة سنة للصناعات الجديدة .

(٣) ضمان الحد الأدنى للفائدة المستحقة عن رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات الصناعية تنشيطا لإنشاء صناعات كبيرة في أسبانيا مما قد لا تكفى لإنشائه التدابير المذكورة آنفا قررت الحكومة ضمان فائدة لا تتجاوز ٥٪ في العام من رؤوس الأموال المستثمرة في أمثال هذه المشروعات ولهذا القرض سيضاف مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنية على ميزانية المصروفات ولا يجوز أن تزيد المدة التي يسرى فيها هذا الضمان على خمس عشرة سنة .

نبذة مقتطفة من "مجلة مجلس التجارة" الصادرة في ١٨ يناير سنة ١٩٧١

قانون لتنشيط صناعة الحديد في اليابان

ذكر المندوب التجاري لصاحب الجلالة البريطانية في يوكوهاما (المستركرو) في تقرير له مؤرخ في ٢ ديسمبر أن حكومة اليابان تنظر الآن في وضع قانون لتنشيط صناعة الحديد وأن هذا القانون سيعرض على البرلمان في دور انعقاده المقبل وأهم النصوص التي جاءت فيه ما يأتي :

(١) تطبيق قانون توزيع ملكية الأراضي على مسابك الحديد التي يبلغ إنتاجها السنوي ٢٥٠٠٠ طن فما فوق ؛

(٢) الأنتفاع — بطريق البيع أو الايجار — بجميع ما تملكه الحكومة من أرض أو غابات لإنشاء مسابك للحديد وذلك عند علم وجود مانع خاص ؛

(٣) جميع الذين يقومون بإنشاء مسابك الحديد يعفون مدة عشر سنوات من دفع أى ضريبة كانت وتبتدئ مدة الإعفاء من السنة التالية لإنشاء المسبك ؛

(٤) المعادن المستوردة للسبك تعفى من الضرائب الجمركية ؛

(٥) جميع المواد المستعملة في إنشاء المسبك تعفى من الضرائب الجمركية ؛

(٦) المصنوعات التي ترد الى اليابان من مسابك الحديد المنشأة في كوريا تعفى من الرسوم الجمركية عند التوريد .

نبذة مقتطفة من "مجلة مجلس التجارة" الصادرة في ١٦ مارس سنة ١٩١٦

إيطاليا

نشرت الجريدة الرسمية الإيطالية أمرا عاليا من اللفتنت جنرال (قائم مقام الملك) بتاريخ ١٧ فبراير يتضمن إلغاء الضرائب الجمركية والعوائد الداخلية مدة خمس سنين ابتداء من أول مارس سنة ١٩١٦ عن الآلات ومواد البناء الخاصة بما يأتي :

(١) إنشاء المصانع التي تنتج مصنوعات جديدة لم يسبق صنعها في إيطاليا أو التي تتبع فيها أساليب صناعية جديدة .

(٢) المصانع الموجودة بإيطاليا الآن كي تستطيع العمل بالأساليب الصناعية الجديدة التي لم يسبق اتباعها في إيطاليا أو كي تستطيع توسيع نطاق أعمالها .

نبذة مقتطفة من "مجلة مجلس التجارة" الصادرة في ١٦ مارس سنة ١٩١٦

الامتيازات التي منحت للصناعات المستحدثة في أفريقيا الشرقية البرتغالية

جاء في تقرير صادر من وكيل قنصل الولايات المتحدة في لورنزو ماركيز ومنشور في مجلة "التقارير التجارية" الصادرة في واشنطن بتاريخ ١٤ يناير أن حكومة موزامبيق أصدرت في العهد الأخير قانونا جديدا خاصا بالمعاهد الصناعية في موزامبيق وذلك للتح على إنشاء صناعات جديدة في المستعمرات البرتغالية . والمتقرر أن يساعد هذا القانون على استحداث صناعات جديدة في أفريقيا الشرقية البرتغالية وقد قاموا فعلا بعدة مشروعات لصناعة الورق وكذلك — على ما يظهر — لإنشاء صناعة البيرة والأسمحت .

وهذا القانون يمنح الحق عند اقتضاء المصلحة العامة بمزاولة أى صناعة جديدة لم تسبق مزاومتها قبل منح الامتياز وذلك على سبيل الاحتكار في أى جهة من جهات المستعمرات البرتغالية . وإذا كانت الصناعة موجودة من قبل فحق الاحتكار يعطى بالنسبة للأساليب الصناعية الجديدة التي يكون من شأنها تخفيض نفقات الإنتاج أو تحسين طريقة العمل . وتعطى حقوق الاحتكار لأصحاب رموس الأموال اللازمة عند ما تكون النفقات الأولية اللازمة لإنشاء المصنع لا تقل عن ١١٢٥ جنيا .

والى هذه الامتيازات يجوز أن يضاف واحد من الامتيازات الآتية :

(١) استيراد الآلات والمواد اللازمة لإنشاء المصنع معفاة من كل ضريبة ؛

(٢) إلغاء الرسوم الجمركية مدة ثلاث سنوات عن الخامات والمواد الأخرى التي تصنع في البلاد وتكون لازمة للصناعة ؛

(٣) إعفاء المصنوعات والأراضي والممتلكات الخاصة بالمصنع من كافة الضرائب المباشرة مدة ثلاث سنوات .

إذا كانت الصناعة مستحدثة ونفقات أنشائها تزيد على ١١٢٥ جنيتها فمن الجائز أن يمنح امتياز اضافى لكل مبلغ اضافى قدره ١١٢٥ جنيتها كما يجوز أن يمد الأجل المحدود فى المادتين ٢ و ٣ الى خمس سنوات .

وينص القانون على أن هذه الامتيازات لا يجوز منحها إلا لفرض معين ظاهر ولا تشمل منح الحق بيع المصنوعات ولا حق صناعة أو بيع أو استيراد الأشياء المرتبطة بها تمام الارتباط . ولا تنطبق الامتيازات المذكورة على الصناعات الجديدة التى تستعمل فيها خامات أجنبية تزيد قيمها على ٢٠ فى المائة من قيمة المصنوعات .

ولا يمنح أى حق من الحقوق المذكورة إلا لمدة عشر سنوات على الأكثر ما لم يزد رأس مال الانشاء على ٢٢٥٠ جنيتها وفى هذه الحالة يمكن مضاعفة المدة .

وإذا كانت مدة الامتياز الممنوح أقل من حدّها الأقصى جاز مدها الى هذا الحد بعد موافقة الادارة الفنية المختصة . ويجب تقديم طلب اطالة المدة قبل انتهاء أجل الامتياز بستة شهور على الأقل .

نبذة مقتطفة من "مجلة مجلس التجارة" الصادرة فى ٢ مارس سنة ١٩١٦

روسيا

جاء فى تقرير جناب المستر هـ . كوك الملحق التجارى لحكومة جلالة الملك فى بتروغراد أن مجلة القوانين الصادرة فى بتروغراد فى ١٩ يناير وفى أول فبراير الماضى نشرت أمرا امبراطوريا تاريخه ٢٩ نوفمبر ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٥ بالتخصيص لمدينة باكو بأن تصدر قرضا بسندات اسمية قيمتها ١٢ مليون روبل (١٢٦٦٧٠٠٠ جنيه انجليزى تقريبا) لانفاذ مشروع الأعمال المتعلقة بالمياه بمدينة باكو شولاراكى .

وهذا القرض خاضع للشروط المقررة عادة من وجوب إعطاء جميع التواصى عن الخامات والمعدات الى المحال الروسية إلا اذا صدر من وزيرى الداخلية والتجارة إذن خاص بغير ذلك .

نبذة مقتطفة من "مجلة التجارة" الصادرة فى ٢ ديسمبر سنة ١٩١٥

استراليا

تعارض مصالح الصناعات المختلفة — تنشأ أحيانا صعوبات خطيرة بسبب تعارض مصالح الصناعات التى تتمتع بحماية الضرائب التجارية أو التى تلتصق بهذه الحماية فانه اذا كان نتاج صناعة ما هو المادة الخام اللازمة لصناعة أخرى فشمول الحماية للصناعتين قد لا يؤدى الى الغرض المقصود من ترويجهما بل قد يترتب عليه كساد الصناعتين جميعا . لذلك ينبغي فرط التنبه وشدة الاحتراز فى التمييز بين الصناعات المختلفة فى مثل هذه الأحوال بحيث لا تمنح الحماية إلا للصناعة التى يكون مستقبلها أعظم نجاحا ونطاقا أنفع مجالا وتكون جديرة بأن تستخدم أكبر عدد من الصناع الماهرين وغيرهم فإذا تراءى أن منح الحماية للصناعات الصغرى يضرى بالصناعات الكبرى فإذا يكون

من مصلحة العمال خاصة والجمهور عامة أن لا يفاق تقدم الصناعات الأخيرة بقيود لافى مزايها بمضارها . وقد يتضح أحيانا أن حرمان بعض الصناعات الفرعية من الحماية يعود على البلد بمنفعة جلية من الوجهة الاقتصادية وذلك عند ما يثبت أن هذه الحماية هى أعود بالمضرة منها بالمنفعة على صناعات البلد فى الجملة ، وهذا الحرمان يستحسن على الأخص بالنسبة لبعض الصناعات الفرعية التى يكون معولها على انعامات الأجنبية .

الضرائب المفروضة على انعامات — لا شك فى أن تقدم الصناعات فى استراليا كان مرضيا محمودا ولكنه يكون أعظم وأبلغ لو أن الحماية التى منحت لبعض الصناعات لم تنقص بتقرير الضرائب على الوارد من انعامات المحضة والمصنوعات الشبيهة بانعامات التى تلزم الصناعات الوطنية ولا يمكن انتاجها فى استراليا بمقادير تفي بالحاجة اليها . وقد فرضت أيضا ضرائب على الآلات التى تلزم للغرض المذكور ولا يمكن عملها فى استراليا فى القريب العاجل .

لامشاحة فى أنه متى تيسر الحصول على انعامات المناسبة من استراليا فمن الواجب أن تتخذ التدابير الكفيلة باستعمالها غير أنه يشترط لذلك أن تكون الكمية الموجودة من هذه انعامات وافية بالحاجة وأن يكون نوعها متوسط الجودة وأن يكون منالها سهلا قريبا ولكن الظاهر أنهم لم يراعوا فى الماضى قاعدة ما فى هذا الصدد .

من الأركان الجوهرية لنجاح الصناعة الاسترالية أن يتيسر الحصول على انعامات اللازمة للصناعات بأقل ما يمكن من النفقات ولكن هذا الشرط لا يتحقق فى جميع الأحوال اذا كانت الوساطة فى ترويج انعامات الوطنية هى فرض الضرائب على الواردات فان هذه الطريقة ليس من شأنها إلا رفع نفقات المصنوعات الى حدة باهظ وبث العقبات فى سبيل الصناعة الوطنية وهى تحاول منافسة الصناعة الأجنبية لهذه الأسباب لا يصح أن يكون ترويج انعامات المحلية بواسطة فرض الضرائب على الواردات ولكن بواسطة منح المكافآت كلما أمكن ذلك .

مبادئ عامة لنظام الحماية بالضرائب التجارية — ترى اللجنة أن النظام الذى وضعه البرلمان لحماية الصناعة الأسترالية بواسطة الضرائب التجارية يتضمن المبادئ العامة الآتية :

١ — أن تكون الحماية التجارية بالمبلغ الكافى لتمكين الصناع الاستراليين من مزاحمة التجارة الأجنبية مع استعمال الطرق التجارية الحديثة ومع اتباع نظام صناعى قويم وبحيث يحصل الصناع على مقدار معقول معتدل من الربح وكل حماية لا تعتبر فيها هذه الشروط لا تؤدى الى تقدم الصناعة فى المنهج السديد .

٢ — أن تشمل الحماية بوجه خاص الصناعات التى يكون شأنها :

- (أ) تمية موارد الأمة مع كونها تيسر باتساع نطاقها ورسومها قواعدا ؛
- (ب) افساح المجال لاستخدام العمال بشروط مرضية وأجور معقولة معتدلة ؛
- (ج) عدم الأضرار بصحة المشتغلين بها ؛
- (د) الافتقار الى الحماية بشرط أن يثبت هذا الأمر باعتراف صريح (سرى) من الصناع عن شؤون صناعتهم .

الملحق الثلاثون

أمثلة من المصالح الأميرية الخاصة بالتجارة والصناعة

مجلس التجارة في إنجلترا — ليس في بلاد الإنجليز وزارة ولا إدارة خاصة بالتجارة والصناعة وإنما الاختصاصات التي تكون عادة لمثل هذه الوزارة موزعة على جملة مصالح مختلفة أهمها "مجلس التجارة" الذي ينظر على الأخص في المسائل المتعلقة بالموانئ والملاحة ونحن موردون فيما بعد بياناً بما له من الوظائف التي لها ارتباط متين بالتجارة والصناعة .

وقد أوجدت الظروف الناشئة عن الحرب حركة فكرية شديدة ترمي إلى إنشاء وزارة للتجارة والصناعة في بلاد الإنجليز ولكنهم لم يقرروا شيئاً حاسماً حتى الآن والمقترح أن يندمج مجلس التجارة في الوزارة الجديدة .

نظام مجلس التجارة في إنجلترا

إدارة الموانئ — المتائر ، الموانئ ، الحواجز ، ارشاد السفن ، المحاجر .

إدارة البحرية — المباحث ، قسم التنصليات ، حوادث غرق المراكب ، القوانين والأوامر الخاصة بالمستعمرات ، مسح البحار ، البحرية التجارية .
إدارة فرعية — تسجيل السفن والبطارة .

إدارة السكك الحديدية — السكك الحديدية ، السكك الحديدية ، الترمويات ، تقارير إحصائية عن حركة النقل .

إدارة الشركات — التأمين على الحياة ومن الحريق انخ — مسؤولية أصحاب الأعمال (المخدمين) انخ .

إدارة التجارة — المسائل التجارية بوجه عام ، المعاهدات التجارية ، الجوائز المقررة للسكر في الخارج والانتفاقات الخاصة بالسكر ، التعريفات السارية في البلاد الأجنبية وفي المستعمرات ، جدول التعريفات الخاصة بالبلاد الأجنبية والمستعمرات ، جداول خاصة بالتعريفات ، إحصاءات تجارية وخلافه .

الاستعلامات التجارية — الخلاصة الإحصائية للإمبراطورية البريطانية ، مجموعة إحصاءات المستعمرات ، إحصاءات وتقارير خاصة بالسكك الحديدية ، الإحصاءات الخاصة بالفطن ، النشرات الشهرية والسنوية الخاصة بالشحن والملاحة ، مراقبة الإحصاءات الشهرية والسنوية الخاصة بالتجارة ، أعمال الترجمة الخاصة بجميع الإدارات ، مجلة مجلس التجارة ، إحصاءات شهرية عن تجارة البلدان الأجنبية ، البعثات التجارية ، المندوبين التجاريين في المستعمرات ، نشر المعلومات التجارية ،

طبع تقارير القناصل ؛ فهرست تقارير القناصل الخاصة بالتجارة ؛ براءات الاختراع والعلامات (المركبات) والنماذج التجارية ؛ علامات البضائع ؛ المعارض الدولية .
إدارة فرعية — مكتب الاستعلامات التجارية ؛ مكتب المعارض .

إدارة العمال — المسائل الخاصة بالعمال بوجه عام ؛ مجلة العمال ؛ احصاءات الانتاج ؛ الاحصاءات الخاصة بالعمال والانتاج ؛ احصاءات المهاجرين والوافدين ؛ البيانات الاحصائية ؛ الاحصاءات ؛ التقارير الخاصة بالأجور ؛ احصاءات الأثمان ؛ الاحصاءات والتقارير الخاصة بالتقانات ؛ التقارير والاحصاءات الخاصة بالاعتصابات ؛ خلاصة الاحصاءات الخاصة بالعمال ؛ خلاصة الاحصاءات الخاصة بالعمال في البلاد الأجنبية ؛ التأمين من العطلة ؛ مجالس التجارة ؛ تكاليف المعيشة .

إدارة فرعية — مكتب احصاء الانتاج — مكتب المصافق (البورصات) الخاصة بالعمال والتأمين من العطلة ؛ مكتب مجالس التجارة .

إدارة المالية المختصة بالمرآكب والتجارة .

مكتب المندوب الصناعى المختص بمنازعات العمال .

قلم التقاليس .

قلم القضايا .

المكتب الفنى للصانع .

مكتب براءات الاختراع والعلامات والنماذج التجارية .

الهتسند

نستلفت الانظار في هذا المقام الى ادارة الصناعة والتجارة التابعة لحكومة ميزور بالهند وهى التى أنشئت في يناير سنة ١٩١٣ وكذلك الى ادارة الصناعة التابعة لحكومة مدراس وهى التى أعيد تنظيمها في السنة التالية لذلك التاريخ ولها تين الادارتين — على صغرهما — مزية خاصة في هذا الصدد نظرا الى ما يوجد من وجوه الشبه بين القطر المصرى وتلك الولايات الهندية .

يشتمل نظام حكومة الهند المركزية على وزارة للتجارة والصناعة لها وكيلان ومدير عام للاستعلامات التجارية ويمثل التجارة بوجه خاص أحد أعضاء مجلس الحاكم العام . وهؤلاء الموظفون انما ينظرون في المسائل الكبرى التى تمه البلاد في مجموعها والتى يكون لها ارتباط بعلاقات الهند بالأقطار الأخرى ومن المعلوم أن امبراطورية الهند هى مجموعة من الأمم والشعوب ولكل ولاية أو مديرية فيها نظام خاص لترقية صناعتها وتجارتها وكل واحد من هذه الأنظمة يشتمل على ادارتين متميزتين واحدة للتعليم التجارى والأخرى للصناعة .

وهالك بعض بيانات مفصلة عن اختصاصات هاتين الادارتين في الولايات الآتى ذكرها :

ولاية ميزور ومساحتها ٢٩٤٤٤ ميلا مربعا وعدد سكانها ٥٤٥٠٠٠٠ نسمة ثم ولاية مدراس ومساحتها ٩٩٦٩ ميلا مربعا وعدد سكانها ٤٢٠٠٠٠٠ نسمة .

تكاد تكون مهمة هاتين الإدارتين واحدة ويمكن تلخيصها فيما يأتي :

تنشيط الحركة الصناعية في الولاية بالوسائل الآتية :

- (أ) جمع ونشر المعلومات العامة عن المسائل الصناعية ؛
- (ب) التعليم الخاص في المدارس الصناعية والفنية ؛
- (ج) استعمال الآلات الجديدة والأساليب الحديثة في بعض المناطق اظهارا لفائتها ومنفعتها ؛
- (د) اعطاء النصائح والخطط المفصلة والرسومات اللازمة لانشاء مصانع جديدة أو تركيب آلات يستعاض بها عن العمال ؛
- (هـ) الاحتفاظ بطائفة من أكفأ المهندسين الآليين لتركيب الآلات الجديدة ومراقبة تصليح واستبدال الآلات القديمة ؛
- (و) تسليف قروض مؤمنة برهونات ليتمكن الأفراد اذا شاؤا من انشاء صناعات جديدة أو ترقية أو تحسين الصناعات الموجودة ؛
- (ز) الاشتراك في تكوين وإدارة شركات التعاون المنشأة بقصد الاشتغال بالشئون الصناعية ؛
- (ح) إقامة المناحف والمعارض الصناعية ؛

نظام وزارة التجارة والصناعة بفرنسا

- (أ) مكتب الوزير .
 - (ب) إدارة المستخدمين والمعارض والنقل (ثلاثة أقلام) :
القلم الأول — المستخدمين والحسابات ؛
» الثاني — التشريع التجاري والصناعي والمعارض (راجع اختصاصاته بملحق رقم ١) ؛
» الثالث — نظام وسائل النقل (ملحق رقم ٢) .
 - (ج) إدارة التعليم الفني (ثلاثة أقلام) :
القلم الأول — إدارة عموم التعليم الفني (التشريع — التفويض الخ ملحق ٣) ؛
» الثاني — المدارس الصناعية والمدارس العملية للصناعة والتجارة ؛
» الثالث — معاهد التعليم الفني الراقى .
 - (د) إدارة الشؤون التجارية والصناعية (ثلاثة أقلام) :
القلم الأول — التشريع التجاري الفرنسي ، الاتفاقات التجارية .
» الثاني — » الأجنى ، حركة التجارة ، الاحصاءات ؛
» الثالث — المنوبون التجاريون والصناعيون (ملحق رقم ٤) ؛
- هذا النظام البسيط في ظاهره يتم بالبيان الآتية وهي لا تكلف الحكومة شيئا يذكر :
- المجالس والجان والمأموريات الدائمة :
- (١) اللجنة الاستشارية للفنون والصناعات (ملحق ٥) ؛
 - (٢) مكتب المقاييس والموازين ؛

- (٣) لجنة المقاييس والموازين المعتادة ؛
- (٤) لجنة التشريع التجارى (ملحق ٦) ؛
- (٥) اللجنة الاستشارية للمعارض (ملحق ٧) ؛
- (٦) المجلس الأعلى للتعليم الفنى ؛
- (٧) » » للتجارة والصناعة (ملحق ٨) ؛
- (٨) لجنة التشمين الجمركية (يتبعها معمل للكشف) ؛
- (٩) لجنة مراقبة الجوازات الخاصة بنسج الحرير ؛
- (١٠) » » الامانات لمجريات تعاون صناع الحرير .

وهناك فضلا عما ذكر مباحثة مستقلة بذاتها وهى مكتونة من المكتب الاهل للتجارة الخارجية (ملحق رقم ٩) والمصالح الخارجية .

المصالح الخارجية :

- (١) تحرير الموازين والمقاييس ؛
- (٢) تفتيش التعليم الفنى ؛
- (٣) المعهد الاهل للفنون والصناعات وهو يشمل معملا للتجارب ومتحف لمنع حوادث العمال ومعملا للبحث فى الاشغال الصناعية ومكتبا اهليا للكية الصناعية ؛
- (٤) مدارس التجارة والصناعة ؛
- (٥) الغرف التجارية ؛
- (٦) » » الاستشارية للفنون والصناعات ؛
- (٧) المحاكم التجارية ؛
- (٨) الممارسة ووكلاء الاعمال ؛
- (٩) المصافى التجارية (البورصات) ؛
- (١٠) المخازن العامة .

ملحق رقم ١

اختصاصات مكتب التشريع التجارى والصناعى والمعارض

- (١) درس وتحضير القوانين واللوائح الخاصة بالتجارة الداخلية ؛ التشريع الخاص بالشركات ووسائل التسليف التجارى على اختلافها ؛ الكيالات ؛ الشيكات ؛ الغرف التجارى ؛ قوانين الافلاس .

(٢) نظام وعمل لجنة التشريع التجارى - التشريع الخاص بالملكية الصناعية ؛ تسجيل الاختراعات ؛ علامات المصانع ؛ النماذج والتصميمات الصناعية ؛ الاسم التجارى ؛ التقليد ؛ المعاهدات الدولية الخاصة بالملكية الصناعية ؛ العلاقات مع المكتب الأهل للملكية الصناعية ؛ اللجنة الفنية .

(٣) المكتبة المركزية - الاشتراكات ؛ الاكتتابات والمشتريات ؛ بيان الكتب والمطبوعات الدورية ؛ مجموعة ما تنشره الصحافة الاقتصادية فى فرنسا وفى الخارج وإرسالها الى المصالح المختصة ؛ الكالوجيات ؛ احصاء الكتب السنوى ؛ المحفوظات ؛ مباحث مختلف المصالح .

(٤) المعارض - البحث الاقتصادى فى المعارض المزمع انشاؤها فى فرنسا والخارج ؛ تعيين شروط اشتراك فرنسا من الوجهة المالية فى المعارض الدولية ؛ تحضير مشروعات القانون الخاص بتنظيم الأقسام الفرنسية فى المعارض الأجنبية ؛ تعيين مندوبين وكلاء عامين للحكومة الفرنسية . . تطبيق الاتفاقات الدولية المختصة بالمعارض ؛ العلاقات مع اللجنة الفرنسية للمعارض الأجنبية وسائر المصالح المستغلة بالمعارض ؛ المحفوظات ؛ شروط تنظيم المعارض الأميرية أو المعترف بها رسمياً فى فرنسا ؛ منح الأوسمة والمكافآت للمعارض الريفية أو الصناعية أو التجارية ؛ النظر فى المسائل الناشئة عن التشريع الخاص بالمعارض .

(٥) الحال المقيّدة - التشريع الخاص بالحال الخطرة أو المضرة بالصحة أو المقلقة للراحة أو بالمفرقات والكروير المائى .

(٦) نظام وعمل اللجنة الاستشارية للفنون والصناعات .

(٧) المقاييس والموازين - التشريع ؛ تنظيم وإدارة مصلحة التحرير . المستخدمين ؛ تعيينهم وترقيتهم ؛ تفقات التفتيش الخ . المواد : المشتريات والتصليحات والتوريدات الخاصة بالأقلام ؛ تحرير "مجلة الموازين والمقاييس" ؛ تنظيم وإدارة مكتب وطنى على دائم للموازين والمقاييس ولجنة المقاييس المعتادة ؛ المكتب الدولى للموازين والمقاييس .

ملحق رقم ٢

اختصاصات قلم النقل

(١) النقل فى البحر - النظام القانونى ؛ مسئولية الناقلين ؛ تذكرة الشحن ؛ الإضافات الدولية ؛ بحث مسائل النظام الاقتصادى الخاص بصناعة النقل البحرى ؛ مناجم النقل والتدابير الكفيلة بتمهيد السبل لتوسع التجارة الفرنسية ؛ وضع مشروعات القوانين والإضافات المنشطة لصناعة النقل البحرى ؛ فحص رسوم الملاحة .

(٢) النقل بالسكة الحديد - النظام القانونى وشروط تطبيق التعريف ؛ أبداء ملحوظات عن المقترحات الخاصة بشرفة الواردات والصادرات والبضائع المرورية (الترانسيت) والتعريفات الخاصة والتعريفة الدولية ؛ الاتصال مع البلدان المجاورة بالسكة الحديدية ؛ النظر فى مسائل النقل

بالسكة الحديد مما له علاقة بالتجارة والصناعة ؛ تعيين أعضاء اللجنة الاستشارية للسكك الحديدية القائمة بتمثيل التجارة والصناعة .

(٣) النقل بالطرق النهرية — النظر في المسائل الاقتصادية الخاصة بصناعة النقل بالطرق النهرية .

ملحق رقم ٣

اختصاصات قلم عموم التعليم الفني

(التشريع — التفتيش — الدراسة الفنية الخ)

- تحضير القوانين واللوائح العامة المختصة بالتعليم الفني .
- المعلومات الخاصة بالتشريع والتنظيم فيما يتعلق بالتعليم الفني في فرنسا والخارج .
- تأليف المجالس واللجان ؛ المجلس الأعلى للتعليم الفني واللجنة الدائمة لهذا المجلس ؛ لجنة التفتيش على التعليم الفني ؛ لجنة مباني المدارس ؛ لجنة الكتب .
- لجان التعليم الفني في المديريات والأقاليم .
- التفتيش على التعليم الفني ؛ تعيين المفتشين وموظفي التفتيش ؛ تنظيم رحلات التفتيش .
- قلم العبارات .
- دفع المرتبات ومصاريف الانتقال للمفتشين وأعضاء مجلس العبارات .
- إنشاء المدارس .
- أشغال الطلبة بعد انتهاء الدراسة ؛ الدراسة الفنية ؛ القوانين النظامية ومناهج التعليم ؛ شهادة الكفاءة الفنية .
- أعمال التعاون المدرسي .
- تشجيع التعليم الفني .
- منح اعانات لتدبير الآلات والمعدات الخ اللازمة للمدارس العملية للتجارة والصناعة .
- منح اعانات وجوائز من أدوات تعليم وأوسمة وهود ومكافآت الخ للمعاهد والمدارس الحرة الخاصة بالتعليم الصناعي والتجاري الذي تقوم به المجالس البلدية والغرف التجارية والنقابات الصناعية الخ .
- دفع اعانات سنوية للذبح والمقاطعات لإنشاء أو توسيع المباني المخصصة للمدارس العملية للتجارة والصناعة .
- تحضير الميزانية السنوية لتقنيات مصالح التعليم الفني .
- تخصيص مبالغ لبعثات في الخارج لأغراض مهنية أو تجارية ؛

الامتحانات .

- المتاحف المدرسية ؛ البعثات .
- الاشتراك في المعارض التي تقام في فرنسا وفي الخارج .
- نشر مجلة التعليم الفني بواسطة الادارة .
- الاشتراك في التكاليف والمشورات .
- المخبرة العامة مع ادارات الوزارة والمصالح العامة .

ملحق رقم ٤

اختصاصات قلم المندوبين الممثلين للتجارة والصناعة

المجلس الأعلى للتجارة والصناعة .

الغرف التجارية : نظامها - طريقة الانتخاب - ادارتها - مراجعة واعتماد الحسابات والميزانيات - مصالحي ومعاهد الغرف التجارية - المكاتب العمومية لوضع الشروط الخاصة بصنع الحرير والصوف والظن - المكاتب العمومية لوضع أسماء أنواع الحرير والصوف - اشتراك الغرف التجارية اشتراكا ماليا في انشاء خطوط التلفون وفي تشييد معدّات الموانئ واشغالها - تقرير رسوم المرور المحلية - رسوم استعمال الآلات - انشاء وتنظيم البورصات التجارية - مراجعة واعتماد الحسابات والميزانيات .

الغرف الاستشارية للفنون والصناعات : نظامها - انتخاب أعضائها - ادارتها .
علاقتها بغرف النقابات التجارية والصناعية والنقابات العامة والجمعيات التجارية والصناعية .
القوانين واللوائح الخاصة بالمخازن العامة وبمعارض البيع العامة المعبّنة لتصريف البضائع بالجملة .
تقرير أثمان البضائع - التشريع الخاص بمسيرة البضائع - تحديد رسوم تسجيل أسماء الممارسة المشتغلين .

الوكلاء بالعمولة - تعيينهم في سائر المدن خلاف باريس وليون وبوردو وليم و مرسيليا ونانت وتولوز المساعدة على انشاء المحاكم التجارية .

ملحق رقم ٥

اختصاصات اللجنة الاستشارية للفنون والصناعات

مهمة هذه اللجنة فحص كافة المسائل الخاصة بالتجارة والصناعة مما يحيله عليها الوزارة بمقتضى القوانين واللوائح وأما تستصوب الوزارة استشارة اللجنة فيه وذلك على الأخص فيما يتعلق بما يأتي :
الحال المضرة بالصحة أو المقلقة للراحة أو الخطرة .

- الترخيص بإنشاء مصانع أو مخازن للفرصات .
- براءات الاختراع .
- تطبيق وتعديل التعريفات والقوانين الجمركية وذلك من الوجهة الفنية .
- تطبيق القوانين الخاصة بالعمل في الصناعات .
- وكان إنشاء هذه اللجنة في سنة ١٧٩١ وهى مؤلفة من المذكورين بعد :
- (١) الأعضاء القانونيين الآتى بينهم :
 - المدير العام للمبارك ؛
 - المدير العام للأموال غير المقررة ؛
 - مدير التعليم الفنى ؛
 - « الحال فى وزارة العمل ؛
 - « الأعمال التجارية والصناعية فى وزارة التجارة ؛
 - « المعارض والنقل فى وزارة التجارة ؛
 - المدير العام للغابات فى وزارة الزراعة ؛
 - كبير مهندسى قسم البارود فى وزارة الحربية .
- (ب) خمسة عشر عضوا يعينهم الوزير .
- (ج) « « مقروضا فنيا يعينهم الوزير أيضا .

ملحق رقم ٦

اختصاصات لجنة التشريع التجارى

ألفت هذه اللجنة بأمر حال صدر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٨ وهى تعطى رأيا فى مشروعات القوانين ومقترحاتها ويمجوز استشارتها فى كافة المشاكل التى تفترض وزارة التجارة عند تنفيذ القوانين السارية . وهى مختصة بالنظر فى معرفة ما اذا كان يحسن تنسيق القوانين التجارية النافذة وادماجها فى قانون التجارة تسهيلا للبحث على أرباب الشأن وتيسيرا لأعمال المحاكم القضائية .

ويموز لهذه اللجنة عند القيام بأعباء مهمتها أن تشرع بموافقة الادارة فى اجراء تحريات لدى الغرف التجارية وكذلك لدى غيرها من الجمعيات الصناعية والتجارية ويسوغ لها أيضا من باب الاستدلال أن تسمع أقوال ممثلى هذه الجمعيات أو غيرهم من ذوى الاختصاص . وأن توسع عند اقتضاء الحال مصالح وزارة التجارة لاستطلاع آراء غيرها من اللجان الفنية التابعة للادارة فى بعض المسائل المعينة .

وتؤلف هذه اللجنة من عشرة أعضاء يعيّنون بأمر حال بناء على اقتراح وزير التجارة .

ويدعى مدبرو أقلام وزارة التجارة ومدبر مكتب الوزير لحضور جلساتها باعتبارهم أعضاء قانونيين .

ملحق رقم ٧

اختصاصات اللجنة الاستشارية للمعارض

أنشئت هذه اللجنة بأمر عال صدر في ٢١ يناير سنة ١٩١٣ وألحقت بوزارة التجارة والصناعة والبريد والتلغراف . ومهمتها أن تبدي رأيا في شروط تنظيم المعارض الرسمية بفرنسا وفي شروط اشتراك الحكومة الفرنسية في المعارض الفرنسية أو الأجنبية وفي مبلغ الاعتمادات المالية اللازمة وفي نظام القومسيونات العامة وفيما يقدم من الطلبات بشأن التماس الرعاية أو التصريح بإقامة معارض فرنسية أو أجنبية وفي تحضير القوانين واللوائح الخاصة بالمعارض وعلى العموم في كافة المسائل العامة أو الخاصة المتعلقة بتنظيم المعارض وإدارتها بما تحيله عليها الوزارة .

وهي تتخوץ خلاف الأعضاء القانونيين مبعين عضوا يمينون بأمر عال لمدة ثلاث سنوات ويتخوץ من المعروفين بكفاءتهم أو بأعمالهم أو بسابقة اشتراكهم في المعارض أو بالمركز الذي يحتلونه في المعاهد الصناعية والتجارية الكبرى .

ويرأس اللجنة وزير التجارة والصناعة والبريد والتلغراف .

وفي كل سنة يعين أربعة وكلاء بقرار وزاري لرئاسة الجلسات (في غياب الرئيس) وللإشراف على إدارة اللجنة ولتعيين المقررين .

ملحق رقم ٨

اختصاصات المجلس الأعلى للتجارة والصناعة

يتعقد هذا المجلس بناء على دعوة وزير التجارة .

ومهمته إبداء رأيه في مشروعات القوانين الخاصة بتعرفة الجمارك وتنفيذها وفي مشروعات المعاهدات التجارية ومعاهدات الملاحة وفي التشريع التجاري الخاص بالمستعمرات وفي وسائل تنشيط الصيد في البحر ونقل البضائع بالسفن البحرية وفي المسائل الخاصة بالمستعمرات والمهاجرة . وعلى العموم في كافة الأمور التي يراها الحكومة أن تستشير فيها .

ويرأس هذا المجلس وزير التجارة والصناعة وهو مؤلف من :

٤ وكلاء .

٦ أعضاء قانونيين و٦٤ عضوا معينين مقسمين الى قسمين في كل منهما ٣٢ عضوا :

(أ) قسم للتجارة ؛

(ب) « للصناعة .

وبضاف الى المجلس عند اقتضاء الحاجة سكرتير و٢ مساعد سكرتير .

ملحق رقم ٩

اختصاصات المكتب الأهلى للتجارة الخارجية

مهمة هذا المكتب أن يقدم الى الصناع والتجار الفرنسيين كافة المعلومات التجارية التى من شأنها المساعدة على ترقية التجارة الخارجية وتوسيع نطاق التصريف فى البلدان المشمولة بالحماية الفرنسية .

أقسام المكتب

السكرتارية العامة : المستخدمون — معدّات ولوازم خاصة .

(القلم الأول) مطبوعات المكتب الأهلى والمعلومات الخاصة بالسمعة والشهرة التجارية للبيوتات المؤسسة فى الخارج وفى المستعمرات الفرنسية .

(القلم الثانى) المباحث والمعلومات التجارية بوجه عام — ارسال المينات — المعلومات الفنية .

(« الثالث) الجمارك والإحصاءات التجارية .

(« الرابع) النقل بالسكك الحديدية وبالبحر .

نظام وزارة الزراعة والتجارة والصناعة (بايطاليا)

(١) مكتب الوزير .

(٢) « وكيل الوزارة .

(٣) قسم المستخدمين والشؤون العامة .

(٤) « المحاسبة .

(الأقسام الخمسة التالية تختص بالزراعة دون سواها) :

(١٠) الثقة المالية والتعاون (فى الزراعة والتجارة والصناعة) .

(١١) الاحتياجات والتأمينات الخاصة بالشركات (فى الزراعة والتجارة والصناعة) .

(١٢) الإحصاءات الاجتماعية والصحية والإدارية .

(١٣) « الاقتصادية (فى الزراعة والتجارة والصناعة) .

(١٤) العمال والتشريع الخاص بالشركات .

(١٥) مصلحة المناجم والمياه والتشريع الخاص بها .

(١٦) التجارة الداخلية .

(١٧) « الخارجية .

(١٨) الصناعة .

(١٩) الملكية البهنية — براءات الاختراع :

(٢٠) الموازين والمقاييس — اختبار المعادن .

(٢١) التعليم الصناعى والفنى .

ادارة التفتيش العام على التجارة

تشتمل على قلمين :

(١) التجارة الداخلية

القسم (أ) الشؤون العامة — المحفوظات والتسجيل الخ — البحث في أحوال التجارة ومطالبها —
تعريف النقل — المعارض — الجوائز والمكافآت — معاهد التنشيط — الجمعيات التجارية
والصناعية — المجالس .

القسم (ب) الغرف التجارية — الموالد والأسواق — المصافق (البورصات) والسامسة
والأسعار — القبانين العموميون والخبراء التجاريون — المخازن العامة — مجموعة التقاليد التجارية
أهلية ودولية — الاتفاقات الخاصة بتوحيدها .

القسم (ج) التعليم التجارى — التشريع المقارن في المسائل التجارية .

(٢) التجارة الخارجية

القسم (أ) المعاهدات — المنازعات الجمركية — القوانين والتعريفات الجمركية — شهادات
المصادر — وزن البضائع — المندوبون التجاريون المتجولون والعينات — اللجنة الدائمة للنظام الجمركى —
مباحث في المعاهدات والاتفاقات — الحركة التجارية — قيمة البضائع — تنقيح التعريفات .

الغرف والمعاهد التجارية في الخارج — المندوبون التجاريون — المتاحف التجارية — أسواق
العينات — لجنة الصادرات — الاستثمار التجارى — مجموعة التشريع الخاص بالتعريفات — النشرة
الدولية الخاصة بالجمارك .

القسم (ب) جمع ونشر المعلومات التجارية والصناعية الخاصة بالبلدان الأجنبية — تسجيل البيونات
التجارية في إيطاليا وفي الخارج .

ادارة التفتيش العام على الصناعة

تشتمل على أربعة أقلام :

(١) الصناعة

القسم (أ) الشؤون العامة المتعلقة بالتفتيش والمحفوظات والتسجيل الخ — الجمعيات الصناعية
والمباحث والمصالح العامة التي لها صفة صناعية — القوى المحركة والأجهزة الكهربائية — البحث
من الوجهة الفنية والاقتصادية في القوانين الصحية المتعلقة بالصناعة والتجارة — الصناعات المضرة
بالصحة — مراقبة المراحل والآلات البخارية — تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالأجهزة الكهربائية
واستعمال الكهرباء في الصناعة — مراقبة استخدام كربور الجير والأسبستين — السلك الحديدية
الصاعدة — الغاز المضغوط — نظام الصناعات .

القسم (ب) الصيد — التشريع — الاتفاقات — مناطق تربية الأسماك — الصناعات المتعلقة بصيد الأسماك — اللجنة الاستشارية — المعارض .
حماية صناعة صيد الأسماك والصيادين — شركات صيد الأسماك — الثقبان — المدارس — المباحث .

(٢) الملكية الذهنية

القسم (أ) الشؤون العامة — الطلبات — المحفوظات — المحامية .
فحص طلبات الشهادات وبراءات الاختراع والعلامات التجارية منح وتسليمها الى أصحابها — التسجيل الدولي للعلامات التجارية — لجنة المطالبات .
القسم (ب) التشريع الأهلى والأجنبي المتعلق بالملكية الذهنية والأدبية والفنية — المراجع والمؤتمرات — فحص وتسجيل البلاغات الخاصة بحقوق المؤلفين — السجلات والمجموعات — المحلة الرسمية — الاتفاقات المتعلقة ببراءات الاختراع — تسجيل الملكية الذهنية .
(٣) الموازين والمقاييس — اختبار المعادن النفيسة
لا أرى داعياً لذكر اختصاصات هذا القسم .

(٤) التعليم الصناعى والفنى

القسم (أ) المدارس الصناعية ومدارس الفنون والحرف .
القسم (ب) مدارس تطبيق الفنون على الصناعة وتعليم الرسم الصناعى — المدارس الصناعية للآلات .

$$\overline{(100/1919/7827 \text{ المعلقة المعلقة})}$$



Universitäts- und
Landesbibliothek Bonn



0573484